

نشأة الحركة الإباضية في البصرة

ومناقشة دعوى تأسيس جابر بن زيد لها

وعلاقتها بالخوارج

أ. د. محمد عبد الفتاح عليان

أستاذ التاريخ الإسلامي

جامعة الأزهر

دار الهدى
للطباعة والنشر والتوزيع

منتہی سورا الازہکیہ

WWW.BOOKS4ALL.NET

أ. د/ محمد عبد الفتاح عليان

أستاذ التاريخ الإسلامى جامعة الأزهر

نشأة الحركة الإباضية فى البصرة

ومناقشة دعوى تأسيس جابر بن زيد

- وعلاقتها بالخوارج -

دار الحديث
للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

(١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)

رقم الإيداع بدار الكتب

٩١/٥٨٤١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الإباضية هي إحدى الفرق التي ظهرت بالبصرة في سنة ٦٥ هـ على أثر انقسام المحكمة بها في العام المذكور . وكان هؤلاء يتزعمهم في البداية أبو بلال مرداس ابن حدير التميمي ، وهو واحد من بين الخوارج القلائل الذين نجوا في معركة النهروان ضد علي بن أبي طالب في سنة ٣٨ هـ ، وفر على أثرها إلى البصرة حيث كانت تقيم قبيلته بنو تميم . وهناك نجح أبو بلال في إقناع بعض الأهلين بالالتفاف حوله ، ولم يلبث أن خرج على رأس حوالى أربعين من أصحابه معلنا الثورة على الأمويين في سنة ٦١ هـ ، ولكنهم جميعا لقوا مصرعهم في هذا العام . وقد نشط أتباع أبي بلال من المحكمة وكثر عددهم بعد موته ، لدرجة أن جمعا منهم توجه إلى مكة في سنة ٦٣ هـ لمؤازرة عبد الله ابن الزبير ضد الأمويين ، وكان عبد الله وقتذاك عائذا بالبيت ومحاصره جيش أموى بقيادة مسلم بن غمير السكوني . وكان على رأس هذا الجمع نافع بن الأزرق ، ونجدة ابن عامر الحنفى ، وعبد الله بن إباح ، وعبد الله بن صفار ، وأبو بيهس الضبعي وغيرهم، لكن هؤلاء اختلفوا مع ابن الزبير وعادوا إلى البصرة ، ولم يلبثوا أن اختلفوا مع بعضهم البعض ، فانقسموا في سنة ٦٥ هـ إلى فرق أربع هي : الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية والبيهسية أو الصفرية على خلاف بين المؤرخين ، وإن كان المرجح هو أن الصفرية نشأت في وقت لاحق .

وعلى الرغم من وضوح الجذور التاريخية للإباضية وأنها إحدى فرق الخوارج الرئيسية على النحو المشار إليه ، إلا أن الكتاب الإباضيين المحدثين ينكرون صلة الإباضية بالخوارج ، ولديهم حساسية شديدة في هذا الصدد إلى درجة أنهم يتهمون كل من يصنفهم ضمن الخوارج بالتعصب والافتراء والجهل ، مع العلم أن أسلافهم لا ينكرون هذه الصلة ، والأدلة على ذلك كثيرة ، أهمها ما ورد في كتاب عبد الله بن إباح إلى الخليفة

الأموي عبد الملك بن مروان الذي أوردنا نصه في الملاحق . وفي هذا الكتاب يشيد ابن إياض بالخواارج ويعتز بالانتماء إليهم فيقول : "هذا خير الخوارج ، شهد الله والملائكة أنا لمن عاداهم أعداؤنا ولن والاهم أولياؤنا ، بألستنا وأيدنا وقلوبنا ، نعيش على ذلك ما عشنا ، ونموت عليه إذا متنا ، ونبعث عليه عند ربنا" .

ونظرا لارتباط اسم عبد الله بن إياض بحركة الخوارج على النحو المشار إليه ، فقد أثر الإباضية - فيما يبدو - أن ينسبوا تأسيس فرقته إلى جابر بن زيد بدلا من ابن إياض ، خاصة وأن جابرا كان من فقهاء البصرة الذائعي الصيت ، لتمتعه بمكانة علمية مرموقة وسمعة طيبة بين معاصريه ، كما أنه لم يكن يتردد في استنكار ماقد يراه من مظالم الولاة الأمويين ، وخاصة الحجاج بن يوسف الثقفي الذي سجن جابرا ونفاه ، هذا فضلا عن أن جابرا كان من الأزد الذين اعتنق عدد كبير منهم المذهب الإباضي .

لكن مصادرنا لا تشير إلى أي دور لجابر بن زيد في حركة الخوارج ، في الوقت الذي يرد في بعضها أنه كان يتبرأ مما كان يشيعه الإباضية من أنه منهم . حقيقة يفهم مما ذكره كل من الشماخي والرقيشي ، وهما مؤرخان إباضيان ، أن ابا بلال مرداس وعبد الله بن إياض وغيرهما كانوا لا يصدرون في أمرهم إلا عن رأي جابر وأن أصحابه كانوا يسترونه عن الحرب مخافة أن يوقع به الأعداء . إلا أن المؤرخين المذكورين لم يشيرا إلى مصدرهما في هذا الصدد على غير عادتهما بالنسبة لما يذكرانه من أخبار ، خاصة وأنهما كانا يعيشان في القرن العاشر الهجري في حين عاش جابر في القرن الأول . كما أنه لو صح أن جابرا كان يقود محكمة البصرة في حياة أبي بلال ، وأنه كان يتخفى لتلا يبطش به الأمويون وقتذاك ، فإنه كان من المفروض أن يظهر على حقيقته لما اضطربت أحوال الأمويين عقب موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤ هـ ، ذلك الاضطراب الذي مكن الخوارج من تحدى والى البصرة عبيد الله بن زياد وكسر أبواب سجنه الذي خرج منه زهاء أربعمئة منهم ، ومشوا في الناس بالدعاية ضد الوالي المذكور حتى أرغموه على الفرار إلى بلاد الشام . وفي هذه الظروف ظهر نافع بن الأزرق كأبرز زعيم للخوارج ، ونهجم مسلكا خالفه فيه بعض زعمائهم الآخرين ، ومنهم عبد الله بن إياض ، مما أدى إلى ظهور فرق الخوارج الأربع الرئيسية المشار إليها ومنها الإباضية . ولو كان لجابر بن زيد

أى دور قيادى لمحكمة البصرة ، لظهر للعيان فى مثل هذه الظروف التى لم يكن يخشى عليه فى أثنائها من أحد ، ولكن المصادر لاتشير إلى أى دور له حينذاك على الإطلاق .

ويرى بعض الباحثين أن جابر بن زيد كان يقود الحركة الإباضية فى وجود عبد الله بن إباح من وراء ستار ، وأنه رأى فى وقت من الأوقات ضرورة الإفصاح عن معتقداتها ، وخاصة ما يتعلق منها بوجهة نظر الإباضية ، نحو متطرفى الخوارج ونحو المسلمين المخالفين فى المذهب ، حتى لا يتعرضوا للسخط من جانب هؤلاء المسلمين الذين كانوا يعتبرون الأزارقة وغيرهم من الخوارج المتطرفين مارقين تحب محاربتهم والقضاء عليهم . وكان ابن إباح هو المؤهل للقيام بهذه المهمة الدعائية لقدرته على المناظرة والمجادلة ، ولأنه كان ينتمى إلى قبيلة تميم إحدى أهم قبائل البصرة . ولذلك ظن الناس أن ابن إباح مؤسس الحركة الإباضية فى حين أن جابر بن زيد هو المؤسس الحقيقى لها . وقد حاول أحدهم تأكيد دور جابر فى تأسيس هذه الحركة بالإشارة إلى بعض الرسائل المنسوبة إليه والموجهة منه إلى أشخاص كثيرين فى مختلف المناطق ، وفسر ذلك على أنها محاولة من جابر لنشر المذهب الإباضى على نطاق واسع داخل البصرة وخارجها .

على أن مخالفة الإباضية للخوارج المتطرفين فى رأى والتنديد بهم لا يحتاج إلى شخص تحميه قبيلة قوية من بطش الولاة الأمويين ، لأن هؤلاء لا يعقل أن يتعرضوا بأى أذى لمن يقوم بهذا التنديد ، بل على العكس يكون فى أمان من أذاهم . كما أننا لانوافق على القول بأن ابن إباح كان فى منعة من قومه بنى تميم ، لأن ولاة الأمويين ، من أمثال زياد بن أبيه وابنه عبيد الله والحجاج بن يوسف الثقفى ، كانوا يضربون بشدة على أيدي كل من يرون فيه خطرا على الدولة الأموية ، غير عابئين البتة بالقبيلة التى ينتمى إليها ، بل إن زيادا كان يتوعد كل قبيلة بإجلائها وحرمانها من العطاء ، إن هى تقاعست عن قتال من ينضم من أبنائها إلى الخوارج ، ولذلك كانت القبائل - كما يقول المبرد - إذا أحست بخارجية فيهم شدتهم وأتت بهم الوالى المذكور . وقد استمر هذا النكال بالخوارج ، ولكن بصورة أبشع ، على عهد كل من عبيد الله بن زياد والحجاج ،

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن أعدادا كبيرة من الخوارج - بما فيهم عبد الله بن إباح - كانوا فى سجن ابن زياد بالبصرة ، وأن هؤلاء لم يخرجوا منه إلا بعد موت الخليفة يزيد ابن معاوية واضطراب أحوال الأمويين على النحو المشار إليه . أضف إلى ذلك أنه من المتفق عليه أن جابر بن زيد كان أكثر علما وأقوى حجة من عبد الله بن إباح ، وأن المصادر الإباضية ذكرت أنه كان يناظر الخوارج بنفسه ويفعهم بحججه القوية حتى يسكتهم ، وأنه كان يندد فى دروسه ومجتمعاته بالمنحرفين ، ويبارك الثورة التى تطيح بالظلم وتنزع الحكم منهم لتضعه فى أيدي أمينة . هذا فضلا عن أن جابرا كان من الأزد الذين لا يستهان بقوتهم فى البصرة ، حتى أن المهلب بن أبى صفرة الأزدي تمكن بفضل الموازنة التى لقيها منهم خاصة من أن يحمى البصرة من خطر الخوارج الأزارقة ، مما حدا ببعض إلى أن يطلق عليها اسم "بصرة المهلب" ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن الأزد كانوا أقوى شكيمة وأكثر قوة من تميم أو غيرها من القبائل التى كانت تقطن بتلك المدينة .

أما بالنسبة للرسائل المنسوبة لجابر بن زيد والموجهة منه إلى أشخاص عديدين خارج البصرة ، فهى مودعة بالمكتبة الإسلامية بمسقط ، لكنه لا يمكن أن يعول عليها لأنها جميعا منسوخة على الآلة الكاتبة ، ومأخوذة عن نسخة قيل بأنها فى المملكة المتحدة ، لكن لم يذكر لهذه النسخة رقما ، ولا تاريخا ، ولا اسم المكان المحفوظة . هذا فضلا عن أنه لم يرد بها أية إشارة - لتلميحا ولا تصريحاً - إلى أن جابرا كان يدعو من خلالها إلى الإباضية ، بل هى فى الواقع ردود من هذا الفقيه المشهور على استفسارات فقهية من قبل بعض معارفه وأصدقائه ، وقد أوردنا نصوص بعض هذه الرسائل فى الملاحق . علما بأن الدكتور عوض خليفات يذكر أنه حصل على نسخة مصورة من مخطوطه أهدها له أحد أصدقائه لبضع ساعات ، لكن هذه النسخة أيضا لا تحمل رقما ولا تاريخا ولا اسم الدار التى تحفظ بها المخطوطة الأصلية . وبمقارنة ما نقله خليفات عن هذه النسخة بالوارد فى النسخة المودعة بالمكتبة الإسلامية بمسقط ، يتضح أن هاتين النسختين متماثلتين .

ولانشك فى أن الإباضية منذ نشأتها قد جنحت إلى الاعتدال ، حيث استنكر عبد الله بن إباض مسلك نافع بن الأزرق فى تكفير مخالفة واستحلال سفك دمائهم ومعاملتهم معاملة المشركين . وقد أجمع معظم المؤرخين وكتاب الفرق والمقاتلات ، القدماء منهم والمحدثون ، على التنويه باعتدال الإباضية وبعدها عن الغلو الذى اتصف به الأزارقة ومن على شاكلتهم من فرق الخوارج . كما ثبت أن أبا بلال مرداس بن حدير ، بشهادة الجميع على اختلاف مذاهبهم ، كان يكره الغلو ويتبرأ من الغلاة ، مثلما فعل بالنسبة لاثنين من أتباعه هما قريب وزخاف . وقد انفرد الإباضية دون غيرهم من فرق الخوارج -على ما يبدو- بالتمسك بمنهجهم .

وقد أتاحت لى الظروف الإقامة بسلطنة عمان منذ بضع سنين ، ولازلت أقيم ، والمعروف أن أغلب أهل هذا البلد الطيب من الإباضية . وهم -من وجهة نظرى- متمسكون بأهداب الدين الخنيف ، ولايشوب إسلامهم أية شائبة ، اللهم إلا موقفهم من بعض الصحابة الكرام ، وبخاصة الخليفين الراشدين عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب ، فعلى الرغم من أن الكتاب الإباضيين المحدثين يقولون : إنهم يجلسون الصحابة أجمعين ، ويعتقدون أن الله تعالى اختارهم لنصرة نبيه عليه السلام ، ويصفون كل من ينتقص من شأن أحدهم بالخسران المبين ، إلا أن وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان نشرت مؤخراً عددا من الكتب -على النحو الذى عرضت له بالتفصيل- ورد بها عبارات تصف بعض الصحابة باللعن والضلال ، والأهم من ذلك ما تنسبه إلى عثمان بن عفان من الارتداد عن الإسلام ، وإلى على من النكث بعد التوبة والموت على هذه الحال دون أن يتوب من الكبيرة التى اقترفها بقبوله لمبدأ التحكيم وتحريمه لقتال الفئة الباغية الذى أحله الله . ومعنى ذلك أن الخليفين المذكورين خالداً فى النار بحسب عقيدة الإباضية ، لأنه لاخلاف بينهم على أن صاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا غير مقلع عن الكبيرة وتائباً منها فهو كافر مخلد فى النار ، وهذه الكبيرة التى اقترفها ولم يتب منها أو لم يقم عليه حذها قد أحبطت الطاعات التى قام بها .

ومهما يكن من أمر ، فإنه لايسعنا إلا أن نسجل -بكل الارتياح والانشراح- ماشرع فيه هؤلاء الكتاب الإباضيين المحدثين من الشاء على الصحابة بوجه عام ، وعلى

ذى النورين عثمان بن عفان والإمام على بن أبى طالب بوجه خاص ، آملين أن يزداد هذا الشاء تأكيداً على مرّ الأيام .

وفى الختام ، أسأل الله تعالى أن يؤلف بين قلوب المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها ، وأن يجمعهم على كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأن يوفق الجميع إلى مافيه الخير والصلاح .

١.د/ محمد عبد الفتاح عليان

القاهرة

فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ

الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م

تمهيد : ظهور الخوارج وتطور حركتهم حتى معركة النهروان سنة ٣٨ هـ

الإباضية هي إحدى الفرق التي ظهرت بالبصرة على أثر انقسام المحكمة فى سنة ٦٥ هـ ، وكان هؤلاء يتزعمهم أبو بلال مرداس بن حدير التميمي ، وهو واحد من الخوارج القلائل الذين نجحوا فى معركة النهروان سنة ٣٨ هـ ، وفر على أثر ذلك إلى البصرة التى اتخذتها قبيلته "بنو تميم" مقاما لها ، وهناك نجح أبو بلال فى إقناع بعض الأهلىن بالالتفاف حوله ، ولم يلبث أن خرج مع عدد من أصحابه إلى الأهواز معلنا استنكاره لمظالم الوالى الأموى عبيد الله بن زياد ، فلقى الجميع مصرعهم فى سنة ٦١ هـ ، وقد نشط أتباع أبى بلال من المحكمة وكثر عددهم بعد موته ، لدرجة أن جمعا منهم توجه إلى مكة لمؤازرة عبد الله بن الزبير فى سنة ٦٣ هـ ضد الأمويين الذين كانوا يواجهونه وقتذاك ، ولكن هؤلاء المحكمة اختلفوا مع ابن الزبير وعادوا إلى البصرة ، ولم يلبثوا أن اختلفوا مع بعضهم البعض ، فانقسموا فى سنة ٦٥ هـ إلى فرق أربع منها الإباضية .

ولكى نستبين حقيقة الصلة بين الخوارج والإباضية ، ينبغى أن نعرض لظهور الخوارج وتطور حركتهم حتى معركة النهروان سنة ٣٨ هـ ، وهى المعركة التى فر على أثرها - كما قلنا- أبو بلال مرداس إلى البصرة حيث كون الجماعة التى تفرعت عنها الإباضية .

علما بأن الإباضيين ينكرون بشدة صلتهم بالخوارج ، ويحرص مفكروهم على نفى هذه الصلة كلما أمكنهم إلى ذلك سبيلا ، ويقولون : إن اسم "الخوارج" يجب ألا يطلق إلا على أولئك الذين لم يقصروا عنفهم على الحكام الظالمين ، بل تناولوا إلى الرعية واستعرضوا الناس وسفكوا دماءهم بغير حق ووصموهم بالشرك ، فخرجوا من الدين ، لأنهم أنكروا أحكامه التى لا تبيح ما اقترفوه من آثام ، وهذا ينطبق على الأزارقة والنجدات وغيرهم من غلاة الخوارج . أما الإباضية فلا تنطبق عليهم الاعتبارات التى أدت إلى إطلاق اسم "الخوارج" على هؤلاء الغلاة ، لأنهم لم ينكروا أى حكم من أحكام الإسلام ، وتاريخهم كله يشهد -قولا وعملا- بالاعتدال والاستقامة ، وهم لم يشتركوا مع الخوارج إلا من حيث الاعتراض على التحكيم الذى جرى بين على بن أبى طالب

ومعاوية بن أبي سفيان ، وإنكار القول بضرورة أن يكون الإمام من قريش . أما الخروج على عليّ بن أبي طالب باعتباره وليا للأمر ، فلا يجوز أن يكون مبررا للتسمية بالخوارج ، لأن كثيرين ممن خرجوا عليه لم يطلق عليهم هذا الأسم ، مثل : طلحة والزبير والسيدة عائشة ومعاوية ، كما لم يطلق على أولئك الذين خرجوا على عثمان بن عفان من قبل ، ولا على الذين خرجوا على خلفاء بنى أمية من بعد ، مثل : الحسين بن علي ، وعبد الله بن الزبير ، والمختار بن أبي عبيد الثقفى ، وزيد بن علي زين العابدين وغيرهم^(١) .

وعلى الرغم من موافقتنا على أن الإباضية يميلون -منذ نشأتهم- إلى الاعتدال ، وأنهم يستنكرون ما قام به الأزارقة والنجدات وغيرهم من غلاة الخوارج من أعمال تتعارض مع أحكام الدين وتخرجهم من حظيرة الإسلام ، إلا أننا لانشك فى أن الإباضية وكل فرق الخوارج -على كثرتها- هم فى الأصل جماعة واحدة ، أعلنوا الثورة على عثمان بن عفان وتبرءوا منه ، ثم استباحوا دمه ، لأنه -فى اعتبارهم- من الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ماتين لهم الهدى ، وأن الشيطان سول له وأملى له^(٢) . ثم خرج هؤلاء على عليّ بن أبي طالب بعد أن كانوا ضمن جنده ، وذلك لما قرر المضى فى إجراءات التحكيم ووافق على كتابة اسمه فى وثيقة التحكيم مجردا من لقب أمير المؤمنين ، فاختاروا لهم إماما غيره هو عبد الله بن وهب الراسبى ، ولم يلبثوا أن التقوا مع جيش على وحاربوه ، فى معركة النهروان سنة ٣٨ هـ . ويعتبر الإباضية -وكل فرق الخوارج- هذه الجماعة من أسلافهم ، ويصفون رجالها بأنهم خير من على وجه الأرض^(٣) .

(١) انظر : على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ١٨٨ - ١٩٢ .

(٢) انظر رسالة عبد الله بن إباض إلى عبد الملك بن مروان الوارد نصها فى كثير من المصادر الإباضية مثل : البرادى : الجواهر المنتقا ، ورقة ١٥٦ ، ١٦٧ ، وسالم بن حمود السيابى : إزالة الوعاء ، ص ١٨٦ - ١٩٨ ، والحرثى : العقود الفضية ، ص ١٢٣ - ١٣٨ ويتضح موقف الإباضية بجلاء من عثمان بن عفان مما ورد فى هذه الرسالة وذلك من الصفات التى يصفونه بها على لسان ابن إباض .

(٣) انظر الشماخى : السير ، ج ١ ص ٥١ .

أولا - النزاع بين عليّ ومعاوية

ترتبط نشأة الخوارج بالنزاع بين عليّ ومعاوية ، فمنذ اتفق هذان الطرفان على التحكيم فيما بينهما ، ظهر الخوارج كحزب سياسى دينى مستقل ومعارض لهذا التحكيم. إلا أن ظهورهم كانت له مقدمات قبل ذلك على عهد عثمان بن عفان ، حتى أن ابن كثير^(١) يصف الثائرين عليه باسم "الخوارج". وكانت المشاكل التى نجمت عن مقتل الخليفة المذكور هى السبب فى النزاع بين عليّ ومعاوية ، إلا أن بعض الإباضيين المحدثين^(٢) يصفون هذا النزاع بأنه صراع من أجل الرئاسة بين الهاشمية والأموية ، كما أن بعض المؤرخين ذهبوا إلى أن جذور هذا النزاع ترجع إلى العصر الجاهلى ، حيث وقع -من وجهة نظرهم- خلاف شديد وتخاصم بين بنى أمية وبنى هاشم . وأول من ذكر ذلك هو ابن سعد فى كتابه "الطبقات الكبرى" نقلا عن هشام بن محمد السائب الكلبى، وهى رواية مفردة مقطوعة السند ، يصف ياقوت الحموى^(٣) صاحبها بأنه لا يحقق ما يصل إليه ، فيذكر ابن سعد^(٤) أن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف حسد عمه هاشم ابن عبد مناف ونازعه الفضل ، فتنافر الاثنان على خمسين من الإبل والهجرة إلى الشام عشر سنين ، وذلك أمام كاهن خزاعة ، فحكم هذا الكاهن لهاشم بالفضل على ابن أخيه أمية، فتقدم بالإبل وهاجر إلى الشام حيث أقام بها السنين العشر ، فكانت هذه أول عداوة وقعت بين هاشم وبنى أمية .

كما يشير ابن سعد إلى منافرة أخرى بين عبد المطلب بن هاشم وحرب بن أمية ،

(١) البداية والنهاية ، ج ٧ ص ١٨٩ .

(٢) يقول على بن يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية، ج ٢ ص ١٧٥) : "بايع الناس الحسن ابن علي بعد اغتيال والده ، فقرّر - فى داخل نفسه - أن يوقف الصراع المرير بين الهاشمية والأموية ، وأن يحقن دماء المسلمين ، فلما عرضت عليه البيعة قبلها ، حتى إذا هدأت العواصف ، واستقرت الأمور ، وسكن الناس ، سلم الخلافة إلى معاوية بن ابي سفيان .

(٣) معجم الأدباء ، ج ١٩ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٤) الطبقات الكبرى ، ج ١ ص ٥٥ - ٥٦ .

وأنهما احتكما إلى نجاشى الحبشة ، فأبى أن يحكم لأحدهما ، مما ألجأهما إلى حكم آخر قال لحرب بن أمية : يا أبا عمرو !! أتنافر رجلا أطول منك قامة ، وأعظم منك هامة ، وأقل منك لامة ، وأجزل منك عطاء ؟

وهاتان المنافرتان اللتان ذكرهما ابن سعد نقلهما عنه كل من البلاذرى^(١) والطبرى^(٢) وابن الأثير^(٣) . وكتب المقرئى كتابا خاصا بهذا التنازع سماه "النزاع والتخاصم بين بنى أمية وبنى هاشم" رد فيه الخصومة التى قامت بين هذين البيتين فى عهد على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان ، وما تلاعهما ، إلى المنافرتين المشار إليهما^(٤) .

ويرفض الدكتور أحمد الشريف^(٥) قصة المنافرة بين هاشم وأمие فى الجاهلية ، ودليله على ذلك أن هاشما وأخاه عبد شمس كانا توأمين ، وتوفى هاشم وسنه خمس وعشرون سنة^(٦) فكم يكون سن ابن أخيه أمية بن عبد شمس حين نافر عمه هاشما ؟ كما أن بنى هاشم وبنى أمية بيتان لعبد مناف ولم يشر ابن اسحق بتاتا إلى أية منافرة بينهما وقتذاك ، كما لم يشر إليها أحد من كتاب السيرة المحققين من أمثال : ابن كثير ، وابن سيد الناس ، بل إن ابن اسحق يثبت الترابط بين آل عبد مناف فى الجاهلية ، فهو حين يتحدث عن إعادة حفر زمزم على يد عبد المطلب بن هاشم يقول : إن بنى عبد مناف افتخرت بها على قريش كلها وعلى سائر العرب ، ويروى قصيدة لواحد من بنى أمية يفخر فيها على قريش بما ولوا عليه من السقاية والرفادة وبزمزم حين ظهرت لهم . والمعروف أن هذه المناصب كلها كانت فى يد عبد المطلب بن هاشم ، ويعلق ابن

(١) أنساب الإشراف ، ج ١ ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) تاريخ الأمم ، ج ٢ ، ص ١٣ .

(٣) الكامل فى التاريخ ، ج ٢ ، ص ٩ - ١٠ .

(٤) انظر ص ٣٧ - ٤٠ .

(٥) مكة والمدينة فى عهد الرسول ، ص ١٢٨ - ١٣٤ .

(٦) البلاذرى : أنساب الأشراف ، ج ١ ، ص ٦٣ .

اسحق^(١) على ذلك بقوله : "إنما كان بنو عبد مناف أهل بيت واحد ، شرف بعضهم لبعض شرف ، وفضل بعضهم لبعض فضل" .

وقد استمر الترابط بين بنى عبد مناف عقب ظهور الإسلام ، وخروج بنى أمية لقتال النبي صلى الله عليه وسلم فى بدر كان نزولا عن رغبة عامة من قريش ، ولنفس السبب خرج بنو هاشم أيضاً لقتاله ، وأسر المسلمون منهم بضعة رجال فادوا أنفسهم بالمال مثل بقية الأسرى . ولئن ظهر من بنى أمية أعداء ألداء للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقد ظهر أيضا من بنى هاشم أعداء أشد مثل أبى لهب وأبى سفيان بن الحارث بن عبد المطلب . ومن المعروف أن قريشا كان قد استقر رأيها على الإستعاضة عن وظيفة شيخ القبيلة بعشر وظائف تسند إلى زعماء بطونها الكبيرة ، فكان لبنى أمية لواء القوافل التجارية والمعارك الحربية ، ولذلك لا نعجب إذا رأينا أن قادة قريش فى غزواتها ضد النبي عليه السلام كانوا من بنى أمية ، مع ملاحظة أن أبا سفيان بن حرب بن أمية بعد أن نجح بقافلته المشهورة قبيل معركة بدر ، أرسل إلى جيش قريش المتحرك نحو بدر يحثه على الرجوع إلى مكة ، وعدم مواصلة السير ، كما أن عتبة بن أبى ربيعة بن عبد شمس الأموى كان من رأييه أيضا الرجوع وعدم الاشتباك مع النبي صلى الله عليه وسلم فى بدر ، لولا أن سبه أبو جهل واتهمه بالجن وممالة ابن عمه محمد عليه السلام .

ويشير الواقدي^(٢) إلى ما قاله أبو جهل فى هذا الموقف بما نصه : "إن عتبة يشير عليكم بهذا (يعنى الرجوع) لأن ابنه (أبا حذيفة) مع محمد ، ومحمد ابن عمه ، وهو يكره أن يقتل ابنه وابن عمه" .

ومن الثابت تاريخيا أن العباس بن عبد المطلب كان صديقا حميما لأبى سفيان ابن حرب بن أمية ، وقد ظل صديقا له بعد ظهور الإسلام ، فالعباس هو الذى أخذ الأمان لأبى سفيان من النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح مكة ، وقد اشتد على عمر ابن الخطاب حين اقترح على النبي أن يضرب عنق أبى سفيان ، فقال العباس : مهلا يا عمر ،

(١) انظر ابن هشام : السيرة ، جـ ١ ، ص ١٦٢ .

(٢) مغازى رسول الله ، جـ ١ ص ٤٦ .

فوالله أن لو كان من رجال بنى عدى (عشيرة عمر) ماقلت هذا ، ولكنك عرفت أنه من رجال عبد مناف .

وهكذا يثبت ابن اسحق والواقدي ، ومن أخذ عنهما ، أن الترابط كان موجودا بين بنى عبد مناف جميعا ، وأن قريشا كانت تعتبر بنى عبد مناف عصابة واحدة ، حتى ليقول أبو جهل ، وقد سئل عن رأيه فيما يقول محمد صلى الله عليه وسلم ، : "تنازعنا نحن وبنو عبد مناف الشرف : أطعموا فأطعمنا ، وحملوا فحملنا ، وأعطوا فأعطينا ، حتى إذا تحاذينا على الركب وكنا كفرسى رهان قالوا : منا بنى عبد مناف من يأتيه الوحي من السماء ، فمتى ندرك مثل هذا ؟ والله لا نؤمن به أبدا" .

وبناء على ما سبق ذكره ، فإن هذا التنازع الذى ذكره بعض المؤرخين بين بنى هاشم وبنى أمية فى الجاهلية لم يكن له وجود ، ولم يثر بين هذين البيتين نزاع إلا بعد مقتل عثمان رضى الله عنه والفتنة التى نشأت عن هذا الحادث الخطير . فقد رأى على ابن أبى طالب بعد أن بويع بالخلافة أن يعمل على تسكين الفتنة ، وليس ثمة شك فى أن التذمر من ولاية الأمصار على عهد عثمان كان من دواعى هذه الفتنة ، وكان أغلب هؤلاء من ذوى قرباه ، ولذا قرر على عزل هؤلاء واستبدالهم بولاية جدد ... ومن المحتمل أن يكون على بن أبى طالب تأسى - فى هذا الصدد - بسلفه عمر بن الخطاب الذى كان يستبدل الوالى بغيره إذا اشتكى الناس منه تجنباً لأية فتنة ، فقد شكاه أهل الكوفة واليهام عمار بن ياسر ، فعزله عمر ، وقال لهم من تريدون ؟ قالوا : نريد أبا موسى الأشعرى ، فولاه عليهم . وأقام أبو موسى سنة ، ثم لم يلبثوا أن شكوه فعزله عمر . وقد لبث عمر مهموماً مغموماً بأمر هذه الشكايات ، واستيقظ - وهو مكروب بآدى الأسى - ذات يوم - فقال له المغيرة بن شعبة : ما فعلت هذا يا أمير المؤمنين إلا من عظيم . فقال : وأى شئ أعظم من مائة ألف لا يرضون عن أمير ولا يرضى عنهم أمير^(١) .

وقد استقر الأمر لعلى بن أبى طالب فى دار الهجرة وجميع الأمصار الإسلامية باستثناء الشام ، لأن واليها معاوية بن أبى سفيان لم يذعن لأمر العزل ، وردت خيله

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ .

الوالى الجديد من حدودها ، وأعلن أنه ولى دم الخليفة المقتول والمطالب بالتأر له ، ونصب قميص عثمان الملوث بدمه على منبر دمشق ، مما أثار حفيظة أهل الشام على قتلته ، وجعلهم يلتفون حول معاوية ولى دمه . ثم بعث معاوية إلى على بطومار خال من الكتابة ، وقال حامله لعلى : آمن أنا ؟ قال : ممن ؟ قال : من خيط نفسك ، فقد تركت ستين ألف شيخ يكون تحت قميص عثمان ، وهو منصوب لهم ، وقد ألبسوه منبر دمشق . فقال على : منى يطلبون دم عثمان ؟ أأست موتورا كثرة عثمان ؟ اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان . نجح والله قتلة عثمان إلا أن يشاء الله (١) .

تفاقم النزاع بين على ومعاوية بحيث أدى فى النهاية إلى الصدام المسلح بينهما فى واقعة "صفين" ، ونستطيع أن نستخلص حجج كل منهما عن صحة موقفه من خلال حديث بين معاوية ووفد لعلى بن أبى طالب دار قبيل هذه الواقعة ، إذ قال يزيد ابن قيس - أحد أعضاء هذا الوفد - لمعاوية : إنا لم نأتك إلا لنبلغك ما جئنا به إليك ، ولنؤدى ما سمعنا منك ، ونحن على ذلك لم ندع أن ننصح لك ، وأن نذكر ما ظننا أن لنا عليك به حجة ، وأنت راجع به إلى الألفة والجماعة . إن صاحبنا من قد عرفت وعرف المسلمون فضله ، ولا أظن يخفى عليك أن أهل الدين والفضل لن يعدلوك بعلى ولن يميلوا بينك وبينه ، فاتق الله يا معاوية ولا تخالف عليا ؛ فإنه والله ما رأينا رجلا قط أعمل بالتقوى ولا أزهى فى الدنيا ولا أجمع لخصال الخير كلها منه . فحمد الله معاوية وأثنى عليه ثم قال : أما بعد ، فإنكم دعوتم إلى الطاعة والجماعة ، فأما الطاعة التى دعوتم إليها فمعناها . وأما الطاعة لصاحبكم فإننا لا نراها : إن صاحبكم قتل خليفتنا ، وفرق جماعتنا وأوى ثأرنا وقتلنا ، وصاحبكم يزعم أنه لم يقتله ، فنحن لا نرد ذلك عليه ، أرايتم قتلة صاحبنا ، أأستم تعلمون أنهم أصحاب صاحبكم ؟ فليدفعهم إلينا فلنقتلهم به ، ثم نحن نجيبكم إلى الطاعة والجماعة . فقال له شيبث بن ربعى : أيسرك يا معاوية أنك أمكنت من عمار تقتله ؟ فقال : ما يمنعنى من ذلك ؟ والله لو أمكنت من ابن سمية ما قتلتها بعثمان ، ولكن كنت قاتله بنائل مولى عثمان (٢) .

(١) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٥-٦ .

(٢) الطبرى : تاريخ الأمم . ج ٥ ، ص ٦ .

يتضح من الحديث المشار إليه أن حجة عليّ بن أبي طالب هي أنه إمام تنبئ له الطاعة ، ولا يمكن أن يعدل به المسلمون شخصا كمعاوية ، ولذا فيتعين عليه أن يبايع عليا .

أما حجة معاوية فهي أن عليا ، إن لم يكن قتل عثمان ، فهو قد آوى قتلته ، ولا يرضى معاوية بأقل من أن يسلمه عليّ هؤلاء القتلة حتى يبايعه . وقد حرص معاوية وأنصاره في كل مراحل النزاع بينهم وبين عليّ أن يركزوا على هذه الحجة ، فلما اجتمع الحكماء بعد اتفاق عليّ ومعاوية على التحكيم فيما بينهما ، قال عمرو بن العاص نائب معاوية لأبي موسى الأشعري نائب عليّ : أأنت تعلم أن عثمان قتل مظلوما ؟ قال : أشهد ، قال : أأنت تعلم أن معاوية وآل معاوية أولياؤه ؟ فقال : بلى . قال : "فإن الله عز وجلّ قال : (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا)^(١) وهذا يعني أن معاوية له حق المطالبة بدم عثمان لأنه ولي دمه" . يقول الغزالي^(٢) : "وقد ظن معاوية أن تأخير أمر قتلة عثمان مع عظم جنايتهم يوجب الإغراء بالأئمة ، ويعرض الدماء للسفك" . وفي رأى المفكر المذكور أن ماجرى بين علي ومعاوية كان مبنيا على الإجتهد ، لا منازعة من معاوية لعلی فی الإمامة .

ولم يكن ثمة خلاف بين عليّ والمطالبين بالقصاص لعثمان حول ضرورة محاكمة قتلته ، فقد أورد ابن الأثير^(٣) مناقشة في هذا الصدد دارت بين عليّ وجماعة من بعد مبايعته بالخلافة قالوا له : "يا عليّ إنا قد اشترطنا عند مبايعتك إقامة الحدود ، وإن هؤلاء الثوار قد اشتركوا في قتل عثمان ، فقال عليّ : يا إخوانه ، إني لست أجهل ماتعلمون ، ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم ؟ ها هم أولاء قد ثارت معهم عبدانكم ، وثابت إليهم أعرابكم ، وهم خلالكم يسومونكم ماشاءوا ، فهل ترون موضعا لقدرة على شيء مما تريدون ؟ قالوا : لا . قال فلا والله لا أرى إلا رأيا ترونه أبدا ، إلا أن يشاء

(١) سورة الإسراء ، آية ٣٣ .

(٢) إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(٣) الكامل في التاريخ ج ٣ ، ص ٨٥ - ٨٦ .

الله ، إن هذا الأمر جاهلية (يعنى الإقدام على أخذ الثأر دون الانتظار لما يقرره الإمام) ، وإن الناس من هذا الأمر - إن حُرِّك - على أمور : فرقة ترى ماترون ، وفرقة ترى ما لا ترون ، وفرقة لا ترى هذا ولا هذا حتى يهدأ الناس وتقع القلوب مواقعها وتؤخذ الحقوق ، فاهدؤا عنى ، وانظروا ماذا يأتىكم ، ثم عودوا" .

وهكذا يتبين لنا أن عليّ بن أبى طالب لم يكن يمانع فى محاكمة قتلة عثمان ، وإنما رأى فى البداية أنه ليس فى الإمكان أن يأخذهم بالعقوبة ، لقوة شوكتهم ، خاصة بعد أن انضم إليهم أفواج جديدة من الأعراب والعبيد ، بحيث صاروا وكأنهم أصحاب الحول والطول ، فكانت الحكمة تقتضيه أن يترث حتى يتفرق جمعهم ، خاصة وأنه دعا الأعراب إلى الانسحاب إلى مياهم . إلا أن عليّاً فوجئ بطائفة من المسلمين على رأسها السيدة عائشة وطلحة والزبير رضى الله عنهم ، يعلنون أن ما فعله عليّ من تأجيل القصاص من قتلة عثمان يعدّ سابقة خطيرة وتعطيل لحكم الله فى قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(١) ، فعثمان قتل مظلوماً ، وبعض قتلته فى عسكر عليّ ، وهم غالبون لهم شوكة ، وإذا تقاعسوا عن قتالهم فلا يستبعد أن يواصلوا إعتداءهم على الغير ، ورأت هذه الطائفة أن علياً عاجز عن دفعهم ومعاقبة قتلة عثمان من بينهم . وقد خرج هؤلاء المعارضون لعلّى إلى البصرة حيث تمكنوا من الفتك بكثير من الذين اشتركوا فى الفتنة التى انتهت بمقتل عثمان ، وحينئذ ثارت النعرات القبلية عند أهل أولئك الذين قتلوا ، وربما خشى عليّ إيقاظ فتنة أعظم إذا هو نفذ عقوبة القصاص فى الباقين . يقول الغزالي^(٢) : "على أن تسليم قتلة عثمان - على كثرة عشائريهم واختلافهم بالمعسكر - يؤدى إلى اضطراب أمر الإمامة فى بدايتها ، فرأى التأخير أصوب" . كما أن عليّاً - باعتباره أميراً للمؤمنين - لا يعقل أن يمكن طالبا للثأر من مطلوبه لينفذ فيهم مراده بغير محاكمة يجريها ولى الأمر فى ظروف ملائمة^(٣) .

(١) سورة البقرة ، ١٧٩ .

(٢) إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(٣) ابن العربى : العواصم من القواصم ، ص ١٦٦ .

هذا فضلا عن أن علياً لم يبعد أحداً ممن اشتركوا في الفتنة من جيشه ، لأنه لم يشأ أن يحرم أحداً من حق مشروع له ، طالما لم تجر المحاكمة بعد وتقوم البينة على القتل ، وبخاصة وأن الذين تسوروا دار عثمان وقاموا بقتله لم يتجاوزوا بضعة أشخاص ، وهؤلاء كانوا نحو ألف رجل^(١) يقولون في صحيحة واحدة ؛ كلنا قتلة عثمان . ولا شك أن علياً كان من فقهاء الأمة البارزين ، ولا يعقل أن يغيب عن باله مبدأ "المتهم برىء حتى تثبت إدانته" . ومن المؤكد أن علياً لم يعتبر كل من اشترك في حصار دار عثمان مستولاً عن قتله ، يدل على ذلك موقفه من بعضهم ، مثل اتخاذه من محمد بن أبي بكر والياً على مصر ، ومن الأشتر مالك النخعي قائداً على ميمنة جيشه في صفين .

جدد علي بن أبي طالب محاولاته لإقناع معاوية بالدخول في طاعته ، مستغلاً النصر الذي حققه على معارضيه في معركة الجمل (جمادى الآخرة سنة ٣٦ هـ) ، تلك التي قتل فيها كل من طلحة والزبير ، لكن هذه المحاولات باءت كلها بالفشل ، لتمسك كل طرف منهما بموقفه . وقد أدى هذا إلى تصادم أهل العراق بزعامة عليٍّ مع أهل الشام بزعامة معاوية في موقعة صفين (صفر سنة ٣٧ هـ) ، إلا أن الأمر انتهى بالاتفاق فيما بينهما على التحكيم ، واختار العراقيون أبا موسى الأشعري ممثلاً لهم في هذا التحكيم ،

(١) وفد هؤلاء إلى المدينة لمناقشة الخليفة عثمان في بعض الأمور التي أخذوها عليه ، وقد أجابهم عثمان بما يفهم منه سلامة موقفه ، كما وعدهم بتحقيق بعض مطالبهم ، ثم غادروا المدينة ، فسار وفد مصر غرباً ، بينما تحرك وفد الكوفة والبصرة شرقاً ، وذلك لمدة يومين ، إلا أن هذه الوفود الثلاثة رجعت إلى المدينة في وقت واحد ، بدعوى أن الوفد المصري ضبط كتاباً موجهاً من عثمان إلى واليه على مصر يأمره بقتل زعماء هذا الوفد لدى عودتهم ، ويفهم من الطبرى (تاريخ الأمم ج ٥ ص ٥٦٦) أنهم لما واجهوا عثمان بذلك ، خيرهم بين أن يأتوا بينه باعتبارهم مدعين أو أن يقسم هو بعدم علمه بهذا الكتاب على إعتبار أنه مدعى عليه (وذلك طبقاً للمبدأ الذي وضعه عمر بن الخطاب في القضاء ، وهو البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) . ولكنهم لم يأتوا بهذه البينة ، ولا قبلوا منه أن يقسم يمين الإنكار . كما أن علياً حاج رجال الوفود الثلاثة بقوله : كيف عدتم جميعاً في وقت واحد إلى المدينة ؟ وما الذي أعلمكم يا أهل الكوفة والبصرة بأن الوفد المصري ضبط هذا الكتاب ؟ .

بينما وقع إختيار أهل الشام على عمرو بن العاص ، وقد اجتمع المفوضون من الطرفين فكتبوا وثيقة أوضحت الهدف من وقف القتال ، وإختيار الحكّمين ، وموعد اجتماعهما ، وتأمينهما على أنفسهما وأموالهما ، مهما يكن حكمهما ، كما اتفقوا على حرب من يخالف نصوص هذه الوثيقة . وقد وقع على هذه الوثيقة من جماعة علىّ كشهود كل من: عبد الله بن عباس ، والأشعث بن قيس ، وزباد بن كعب ، وشريح بن هانئ ، وعدى ابن حاتم ، وحجر بن عدى ، وعبد الله بن الطفيل ، وعروة بن عامر ، وعبد الله ابن حجر ، وخالد بن معمر . ومن جانب معاوية كل من : عتبة بن أبى سفيان ، وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، ويزيد بن أسيد ، وأبو الأعور عمرو بن سفيان ، والحصين ابن نمير ، وحمزة بن مالك ، ويسر بن أرطاة ، والنعمان بن بشير ، ومخارق ابن الحارث^(١).

وفيما يلي نص الوثيقة المذكورة :

"بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما تقاضى عليه علىّ بن أبى طالب ، ومعاوية ابن أبى سفيان ... تقاضوا على أن عليّاً ومن معه من شيعته من أهل العراق ، ومعاوية ومن معه من أهل الشام ، أنا ننزل عند حكم الله وكتابه ، من فائقته إلى خائفته ، ما أحيا القرآن أحييناه ، وما أمات القرآن أمتناه ، وما لم يجد عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص في القرآن حكماً بما يجدان في السنة العادلة ، غير المفرقة ، وعلىّ ومعاوية ، وتبيعتهما ، وضع السلاح إلى انقضاء هذه المدة ، وهى من رمضان (سنة ٣٧هـ) إلى رمضان (سنة ٣٨هـ) ، وعلى أن عبد الله بن قيس وعمرو آمنان على دمايتهما وأموالهما وحرمةهما والأمة على ذلك أنصار ، وعليهما مثل الذى أخذنا أن يقضيا بما في كتاب الله تعالى ، وما لم يجدا في كتاب الله قضيا بما يجدان في السنة ، وعليهما أن لا يؤخرا أمرهما عن هذه المدة ، فإن أحبا أن يقولوا قبل انقضائها ، فلهما أن يقولوا عن تراض منهما ، على أن يرجع أهل العراق إلى العراق وأهل الشام إلى الشام ، فيكون الاجتماع إلى دومة الجندل فإن رضيا أن يجتمعا بغيرها فلهما ذلك ، ولهما ألا يحضرهما إلا من أحبا

(١) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، ج ١ ، ص ١١٤ .

ولا يشهدا إلا من أرادا ، وهؤلاء النفر من أهل العراق وأهل الشام ضامنون بالوفاء إلى هذه المدة . فكتب أهل العراق بهذا كتابا لأهل الشام ، وكتب أهل الشام بهذا لأهل العراق ، بخط عمرو بن عبادة كاتب معاوية^(١) .

ومن الملاحظ أن الروايات التي تتحدث عما دار بين الحكمين كثيرة ومتضاربة إلى حد يثير الدهشة : فيروى خليفة بن خياط^(٢) ، وهو أحد شيوخ البخاري ، في تاريخه أن الحكمين اختلفا بغير اتفاق ، ولكن دون أن يتبدلا الشتائم على نحو ماورد في إحدى روايات الطبري^(٣) . يقول ابن خياط : " وفيها (سنة ٣٧هـ) اجتمع الحكمان : أبو موسى الأشعري من قبل عليّ ، وعمرو بن العاص من قبل معاوية بدومة الجندل في شهر رمضان ، ويقال بأذرح ، وهي من دومة الجندل قريب ، فبعث عليّ ابن عباس ولم يحضر (أى عليّ) ، وحضر معاوية ، فلم يتفق الحكمان على شيء ، واختلف الناس " .

وفي رواية للطبري^(٤) أن عمرو بن العاص قال لأبي موسى : ألسنت تعلم أن عثمان بن عفان قتل مظلوما ؟ فقال : أشهد . قال عمرو : ألسنت تعلم أن معاوية وليّ دمه ، وأن الله تعالى قال ﴿ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا﴾^(٥) وعدد مناقب معاوية ثم طلب في النهاية من أبي موسى الموافقة على تنصيب معاوية خليفة للمسلمين ، إلا أن أبا موسى لم يوافق على ذلك وعرض عليه استخلاف عبد الله بن عمر ، فقال عمرو : فما يمنعك من اختيار عبد الله ابني ؟ فقال أبو موسى : إن ابنك رجل صدق ، ولكنك غمسته في هذه الفتنة . وفي النهاية اتفق الحكمان على خلع عليّ ومعاوية وترك الأمر شوري للمسلمين ، لكن عمرو ابن العاص خدع أبا موسى بتقديمه للتحدث أولا ، فخلع أبو موسى صاحبه ، ثم قام

(١) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة، ج١ ص ١١٥ .

(٢) تاريخ خليفة بن خياط ، ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٣) تاريخ الأمم ، ج٤ ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٤٩ - ٥٢ .

(٥) سورة الإسراء آية ٣٣ .

عمرو بعده فخلع علياً وثبت صاحبه كما أشاد به ، وحينذاك التفت أبو موسى إلى عمرو قائلاً : إنما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث . فرد عليه عمرو بقوله : إنما مثلك كمثل الحمار يحمل أسفاراً .

وبينما يظهر من الرواية المذكورة أن أبا موسى هو الذى عرض على عمرو أن يوافقه على أن يكون عبد الله بن عمر خليفة للمسلمين ، نجد أن صاحب الإمامة والسياسة^(١) يذكر أن عمرو بن العاص هو الذى عرض على أبى موسى فكرة تنصيب عبد الله بن عمر ، لأن أبا موسى كان لا يعدل به أحدا لصحبته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفضله وزهده وورعه ، وأراد عمرو أن يغريه بذلك حتى لا يتمسك بخلافة صاحبه على بن أبى طالب ، وطبقا لما ذكره صاحب الإمامة والسياسة اتفق الحكمان على تنصيب ابن عمر ، وقدم عمرو أبا موسى ليعلن خلعه على واختيار ابن عمر أمام الناس ، إلا أن عمرو قام بعده فخلع علياً وثبت معاوية .

وبينما يظهر من رواية ابن قتيبة المذكورة أن أبا موسى رشح عبد الله بن عمر للخلافة لفضله وزهده وورعه وعلمه ، نجد المسعودي^(٢) يلمح إلى أن أبا موسى كان يرغب فى خلافة ابن عمر لأنه كان زوجا لابنته .

ومن الملاحظ أن كل الروايات المذكورة عن التحكيم لا تشير إلى أن الحكمين كتبوا وثيقة بما اتفقا عليه ، إلا أن المسعودي^(٣) ذكر رواية تفيد بأنهما كتبوا وثيقة بذلك وختم عليها كل منهما بخاتمة . ومما جاء فيها : "قال عمرو : إن للكلام أولا وآخرأ ، ومتى تنازعنا الكلام خطبا (مشافهة) لم نبلغ آخره حتى ننسى أوله . فاجعل ماكان من كلام بيننا فى كتاب يصير إليه أمرنا ، قال : فاكتب . فدعا عمرو بصحيفة وكاتب ، وكان الكاتب غلاما لعمرو ... ثم قال له : اكتب ، فإنك شاهد علينا ، ولا تكذب شيئا بأمرك به أحدنا حتى تستأمر الآخر فيه ، فإذا أمرك فاكتب وإذا نهاك فائته ، حتى يجتمع رأينا .

(١) الإمامة والسياسة (منسوب لابن قتيبة) ج٥ ص ١١٨ .

(٢) مروج الذهب ، ج١ ص ٥٩٥ .

(٣) نفس المصدر والصفحة .

اكتب : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما تقاضى عليه فلان وفلان . وبعد نقاش اتفقا فيه على أن عثمان بن عفان قتل مظلوما وأن معاوية هو ولى دمه ، قال أبو موسى : قد علمت أن أهل العراق لا يحبون معاوية أبداً ، وأن أهل الشام لا يحبون علياً أبداً ، فهلم نخلعهما جميعاً ونستخلف عبد الله بن عمر ، فصوب عمرو أبا موسى فيما قاله ، إلا أنه عرض عليه جماعة غير ابن عمر ، وأبو موسى يأبى إلا ابن عمر ، فوافق عمرو فى النهاية ، ثم أخذ الصحيفة وطواها بعد أن ختماها جميعاً . ثم قدم عمرو أبا موسى فخلع علياً ومعاوية وأعلن اختيار ابن عمر ، إلا أن عمرو بن العاص قام بعده فخلع علياً وثبت معاوية .

على أن المسعودى^(١) عاد يقول : ووجدت فى وجه آخر من الروايات أنهما (أى الحكمان) اتفقا على خلع عليّ ومعاوية ، وأن يجعل الأمر بعد ذلك شورى يختار الناس رجلاً يصلح لهم ، ثم خطب أبو موسى فخلعهما ، وتبعه عمرو فخلع علياً وثبت معاوية .

كما أن المسعودى^(٢) عاد مرة أخرى فقال : "وقيل : إنه لم يكن بينهما غير ما كتبنا فى الصحيفة وأنهما لم يخطبا" .

وهكذا يتبين أن بعض روايات التحكيم تشير إلى أن الحكمين اختلفا دون أن يتفقا على شىء ، بينما تشير بعضها إلى أنهما اتفقا على خلع عليّ ومعاوية وترك الأمر شورى أو اختيار عبد الله بن عمر خليفة ، وأن أبا موسى أعلن ذلك على الناس ، إلا أن عمرو قام بعده فأعلن خلع عليّ وثبت معاوية .

وهذا التضارب الكبير بين روايات التحكيم على النحو المذكور يدل دلالة قاطعة على أن ماورد فيها ليس كله صحيحاً ، وبخاصة تلك التى تشير إلى أن عمرو بن العاص خدع أبا موسى الأشعري عند إعلان نتيجة التحكيم ، واستمر يقول بحق معاوية فى الخلافة وإبقائه أميراً للمؤمنين ، فهذا الموقف من جانب عمرو يتعارض مع مصلحة

(١) مروج الذهب ، ج ١ ص ٥٩٦ .

(٢) نفسه .

معاوية ، كما لا يتفق مع دهاء عمرو ، لأن موافقة أبى موسى على خلع علىّ وترك الأمر شورى بين المسلمين يختارون خليفتهم ، يعد بمثابة إقرار من نائب على فى التحكيم بأنه ليس من حقه التمسك بالخلافة ، وإعلان هذه النتيجة فحسب من جانب الحكمين يعد فى حد ذاته مكسبا كبيرا لمعاوية ، ولا يعقل أن يضيع عمرو بن العاص هذا المكسب بإقدامه على قول لم يتفق عليه مع أبى موسى ويتبادل الشتائم معه ، لأن ذلك يظهر الحكمين أمام الناس بمظهر الفشل فى الوصول إلى اتفاق فيما بينهما ، ويجعل التحكيم كأن لم يكن ، مع ملاحظة أن قول عمرو وحده بحق معاوية فى الخلافة لا يفيد فى شيء ، لأن المفيد فى هذا الصدد هو إجماع الحكمين على القول بهذا الحق .

ولذلك فمن المرجح أن تكون الصورة الحقيقية للتحكيم هى أنه لما اجتمع الحكماء تراوضا على تحقيق المصلحة للمسلمين ، ونظرا فى تقدير الأمور ، ثم اتفقا على إبعاد كل من على ومعاوية عن الخلافة ، وحينذاك عرض كل حكم اقتراحا بإسناد الخلافة إلى شخص جدير بها من وجهة نظره ، لكن ذلك رفض من قبل الطرف الآخر ، ولهذا استقر رأيهما فى النهاية على ترك الأمر شورى بين المسلمين ليختاروا الخليفة الذى يرضونه .

وليس من المستبعد أن يكتب الحكماء وثيقة بهذا الذى استقر عليه رأيهما فى النهاية ويوقع كل منهما عليها ، وذلك طبقا لما رواه المسعودى على النحو السابق ذكره ، خاصة وأن طرفى النزاع لما اتفقا على التحكيم كتبوا وثيقة ضمناها القواعد التى ينبغى أن يتم التحكيم على ضوءها ، فمن غير المستساغ هنا ألا تدون نتيجة التحكيم التى كانت الأمة تنتظرها على أحر من الجمر ، ويكتفى بشأنها بإعلان شفهي ، مع الأخذ فى الاعتبار أن المسلمين دونوا صلح الحديبية قبل التحكيم بنحو ثلاثين عاما . وإذا صح تدوين نتيجة التحكيم فى وثيقة وأن أحدهما تلاها ، أو تليت بالنيابة عنهما على النحو السابق ذكره ، فلا يعقل أن يخدع عمرو بن العاص أبى موسى الأشعري بإعلان خلع علىّ من الخلافة وإسنادها لمعاوية ، لأن ذلك مخالف لما دونه الحكماء فى الوثيقة التى وقع كل منهما عليها ، فضلا عن كونه لا يفيد معاوية فى شيء ويتعارض مع دهاء عمرو على النحو المشار إليه .

وبالنسبة إلى حيلة رفع المصاحف على أسنة الرماح وما ينسب بصدها إلى عمرو ابن العاص من مكر وخداع ، فإن مرد ذلك إلى التعصب المذهبي من جانب الرواة الذين ذكروه . وحتى لا نتهم بالانحياز إلى غير الحقيقة التاريخية ، ننقل هنا ما جاء بدائرة المعارف الإسلامية^(١) في هذا الصدد ، تلك التي لا يمكن أن يتهم أحد مؤلفيها النصارى بالانحياز إلى أى مذهب من مذاهب المسلمين . فقد جاء بها ما نصه : "ورغم ما تبدو عليه هذه القصة (رفع المصاحف على أسنة الرماح فى صفين) من طرافة ... فلا يمكن أن نقطع بصحتها من الناحية التاريخية دون أن نزيدها بحثا واستقصاء ، ذلك أن جميع الروايات التى بين أيدينا تكشف عن ميل إلى علىّ وبغض لمعاوية ، وبخاصة عمرو ابن العاص الذى ينسب إليه فى غير تردد كل عمل ماكر ، ولذا فإننا نشعر إلى حد كبير جدا بالحاجة إلى وصف لهذه المعركة (صفين) على لسان الفريق الآخر يمكن أن نتخذه وسيلة للتحقيق ، وحتى دون أن نحصل على هذا الوصف يمكننا أن نشير إلى نقاط عدة من شأنها أن تدلنا - فى أرجح الظن - على وجود قدر من التحيز لفريق دون فريق ... وبخاصة ذلك الدور البالغ الأهمية الذى ينسب إلى عمرو ذى العبقريّة الماكرة ، وصاحب معاوية . وحتى لو افترضنا أنه هو الذى اقترح رفع المصاحف ، فإن من الواضح أن هذه الوسيلة لم تكن لتجدى ما لم يكن هناك ميل عام لتقبلها ، ومن ثم فإنها لم تكن غير وسيلة للتعبير عما كان يشعر به الكثيرون فى دخيلة أنفسهم ، ويستدل على أن هذه كانت هى الحال حتما من عدة إشارات ، فلم يكن علىّ وحده يحاول جاهدا تحاشي حرب مهلكة يتطاحن فيها المؤمنون وأعضاء القبيلة الواحدة بل الأقارب كالأبناء والأبناء (الدينورى ص ١٨٤) ، بل إن الجمهرة الكبرى من فرق الجيش كانت تشعر بأنها حرب لا مبرر لها قد تجلب معها الكوارث والأهوال ، وكان هذا هو السبب فى مضى وقت طويل قبل أن يبدأ القتال الحقيقى ، وفى أنهم لجأوا بعد أن أعيتهم الحيل إلى عقد هدنة خلال شهر المحرم ... ويسجل الدينورى فى هذا الصدد عدة ملامح تكمل رواية أبى مخنف كما وردت عند الطبرى فى بعض النقاط الهامة ، فعلى حين يؤلف قراء القرآن فى الرواية الأخيرة فرقة قائمة بذاتها لها قوادها وتقاتل بحماسة فائقة (الطبرى ج ١ صفحات مختلفة) فضلا عن قراء القرآن فى الجيش الشامى . ويظهر هؤلاء الرجال (القراء)

(١) المجلد الرابع عشر ، مادة صفين ص ٢٤٥ - ٢٤٦

الورعين - كما يصورهم الدينورى - فى صورة أنصار غيوريس للسلام سنطاعوا فى إحدى المرات أن يوقفوا معركة كانت على وشك أن تنشب (الدينورى : الأخبار الطوال ، ص ١٨١) وكان هؤلاء على أهبة الاستعداد لتحكيم القرآن ، كما أن معظم السبب فى وقف القتال بهذه السرعة يرجع إلى نفوذهم (الدينورى ص ٢٠٤) وعندما اتفقوا على تحكيم القرآن تفاوضوا مع القراء الشاميين أمام الجيش ، وأوصوا باختيار الحكيمين (الدينورى ص ٢٠٥) فإذا كان عمرو قد اقترح حقاً رفع المصاحف ... فإنه لم يفعل غير التعبير عن فكرة كأن يشاركه إياها الكثيرون ، ومن ثم وجد تأييداً سريعاً لفكرته . كما أنه من المحتمل إلى حد بعيد أن تكون تلك النقطة البارزة فى هذه الرواية ، وهى أن النصر كان بين يديّ على فعلاً عندما حرّمه منه عمرو بفكرته ، الشيطانية ، من المحسنات التاريخية التى لجأ إليها شيعة علىّ لتفسير النهاية الفاشلة التى انتهت بها المعركة .

وهنا قد يسأل سائل : مادام الحكمان قد اتفقا على خلع علىّ ومعاوية وترك الأمر شورى للمسلمين ، وتم إعلان ذلك دون مخادعة من أحدهما للآخر ... فلماذا عاد القتال من جديد بين علىّ ومعاوية ؟ الجواب على ذلك هو أن الحكيمين - رغم اجتهداهما - لم يوفقا إلى حسم هذا النزاع ، لأن عليّاً كان يأخذ على معاوية أنه شق عصا الطاعة ولم يبايعه مثل سائر الولاة فى الدولة الإسلامية ، بينما كان معاوية يتهم الخليفة بالتواطؤ مع الثوار على قتل ابن عمه عثمان ، لأنه لم يقتص منهم وآوى الكثير منهم فى جيشه ، وكان يتعين على الحكيمين أن يبتا فى موقف على من قتلة عثمان ، لأنه - على ضوء ذلك - يتحدد مدى صحة موقف طرفى النزاع ، لكن ذلك لم يحدث حقيقة اتفق الحكمان على أن عثمان قتل مظلوماً ، لكن ذلك لا يعنى أن علياً هو قاتله ، أو أنه تواطأ مع الثوار على قتله . كما أن الحكيمين لم يحددا موقفها بوضوح - من قتلة عثمان . يقول الدكتور يوسف العش^(١) : "ونحن لا نرى بوضوح فى هذا الحكم (نتيجة التحكيم) أمر قتلة عثمان ، ولعل أبا موسى أقنع عمرواً بالأيتشدد فى هذا الأمر ، فما له وإيقاظ الفتنة واجب الحكيمين إحمادها لا تأجيج نارها ، لاسيما والله سبحانه وتعالى يقول عن ولى من

(١) الدولة الأموية ، ص ١١١

قتل مظلوما : (فلا يسرف فى القتل) وقد قتل من قتلة عثمان عدد كبير^(١) وكفى .

لكن مادام الحكمان لم يدينا علىّ فى شىء ، وأنهما ارتأيا الكفاية فيمن قتل من قتلة عثمان تسكيناً للفتنة وعدم تأجيج نارها ... فلماذا إذن قررا عزل علىّ ومعاوية ، مع أن الأخير لم يكن خليفة بينما كان علىّ هو الخليفة الشرعى .

ولعل فيما ذكره المسعودى^(٢) توضيح لذلك إذا أورد مناقشة بين الحكمين دارت على النحو التالى : "قال عمرو : فظالماً قتل عثمان أو مظلوما ؟ قال أبو موسى : بل قتل مظلوما . قال عمرو : أفليس قد جعل الله لولى المظلوم سلطاناً يطلب بدمه ؟ قال أبو موسى : نعم . قال عمرو : فهل تعلم لعثمان ولداً أولى من معاوية ؟ قال أبو موسى : لا . قال عمرو : أفليس لمعاوية أن يطلب قاتله حيثما كان حتى يقتله أو يعجز عنه ؟ قال أبو موسى : بلى . قال عمرو للكاتب : أكتب . وأمره أبو موسى فكتب . قال عمرو : فإننا نقيم البينة أن علياً قتل عثمان . قال أبو موسى : هذا أمر قد حدث فى الإسلام وإنما اجتمعنا لغيره ، فهل إلى أمر يصلح الله به أمر أمة محمد . قال عمرو : ماهو ؟ قال أبو موسى : قد علمت أن أهل العراق لا يحبون معاوية ، وأن أهل الشام لا يحبون علياً أبداً ، فهل نخلعهما جميعاً" .

وقد رأى على - فيما يبدو - أنه غير ملزم بقبول نتيجة التحكيم ، وحجته فى ذلك تظهر فى قوله : "إن هذين الرجلين اللذين ارتضينا حكمهما خالفاً كتاب الله واتبعنا أهواءهما بغير هدى من الله ، فلم يعملوا بالسنة ، ولم ينفذا للقرآن حكماً ، فبرىء الله ورسوله منهما والمؤمنون"^(٣) قال على ذلك فى كتاب أرسله إلى الخوارج . ولئن كان

(١) تم ذلك على يد الجيش الذى قاده طلحة والزبير والسيدة عائشة ، إذ جاءت القبائل إليهم فى البصرة. بمن اشتركوا فى قتل عثمان من بين أفرادها ، فتم قتلهم ، كما قتل بعضهم فى معركة الجمل . (انظر خليفة بن خياط : تاريخ ابن خياط ، ص ١٨٣) . والنهيب تاريخ الإسلام ، ج ٣ ، ص ٣٥٨ .

(٢) مروج الذهب ، ج ١ ، ص ٦٨٢ - ٦٨٤ .

(٣) يوسف العش الدولة الأموية ، ص ١١١ - ١١٧ .

هذا القول لا يوضح لنا كيف خالف الحكماء كتاب الله ، إلا أننا نستطيع أن نستنتج ذلك من آراء على نفسه قبل التحكيم ، فهو يرى أنه صاحب الحق في الخلافة ، وأن المسلمين بايعوه عليها ، ولم يشر الحكماء إلى نص في القرآن الكريم يمكن أن يستند إليه في عزله من الخلافة ، فهما إذن قد خرجا على وثيقة التحكيم ... إنهما اتفقا على أن عثمان قتل مظلوما ، لكن ذلك ليس له علاقة بتنحية على عن الخلافة ، لأنه لم يقتله ولم يشترك في القتل ، إذا لم يوجه الحكماء له أى إتهام . وما دام الأمر كذلك فالأولى أن يرد إليه الأمر فيفعل فيه كما يرى ، لا أن يعزل^(١) ولذا رأى على أن يعود إلى القتال مع معاوية لحسم الأمر ، فمادام الحكماء لم يصلوا إلى نتيجة موافقة للقرآن والسنة ، فالعودة إلى القتال هي الأصل .

ثانيا : نشأة الخوارج

يذكر المسعودي^(٢) أن عليا ذات يوم وهو فى صفين ، وقبل الاتفاق على التحكيم ، نادى قائلا: "يا معاوية! علام يقتل الناس بينى وبينك ؟ هلم أحاكمك إلى الله ، فأينا قتل صاحبه استقامت له الأمور" لكن معاوية رفض المبارزة مع على رغم أن عمرو ابن العاص حثه على قبولها ، ولما دعا أنصار معاوية إلى حقن الدماء وتحكيم كتاب الله حين احتدم القتال فى صفين ، استجاب لهذه الدعوة أكثرية جيش على ، وبخاصة القراء منهم . وتختلف الروايات فى بيان موقف على نفسه ، فتشير بعضها^(٣) إلى أنه أوضح لأصحابه أن معاوية وأنصاره ليسوا بأصحاب قرآن ، وأن دعوتهم إلى التحكيم ليست إلا من قبيل المداينة والخداع . بينما أورد الإمام أحمد بن حنبل رواية تشير إلى أن عليا قال حينذاك : نعم أنا أولى بذلك ، بيننا وبينكم كتاب الله . وعلى العموم فقد وافق على ابن أبى طالب على التحكيم فى النهاية ، سواء لأنه لم يعترض على الدعوة إليه أصلا ، أو نزولا على رغبة الأكثرية فى جيشه .

(١) يوسف العش : نفس المصدر ، ص ١١١ .

(٢) مروج الذهب ، ج ٢ ص ٦٧٣ .

(٣) المبرد : الكامل فى الأدب ج ٣ ص ٩٧ ، والمسعودى مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٦٧٧

على أن فريقا آخر من جيش عليّ أظهر اعتراضه على مبدأ التحكيم ، ولما تليت الوثيقة التي كتبت ليجرى التحكيم على مقتضاها اشتدت معارضة هذا الفريق ، لأن عليا رضى أن يكتب اسمه فيها مجردا من لقب "أمير المؤمنين" ، وفي رأيهم أنه لا يجوز تحكيم الرجال في أمر من الأمور التي بين الله فيها حكمه ، يقصدون من ذلك أن الله تعالى أعطى حكمه في إمامة علي على المسلمين ، وفي كل إمامة بويع صاحبها مثله بيعة شرعية من قبل الأمة ، وليس بعد حكم الله حكم آخر ، وبناء على ذلك ينبغي أن يلغى التحكيم من وجهة نظرهم ، لأنه لا حكم إلا لله .

وتفسير وجهة نظر هذا الفريق المعارض للتحكيم هي أن عليا كان إماما بويع بيعة صحيحة ، فمن امتنع عن بيعته وحاربه يكون مرتكباً جريمة البغى ، وحيث أن معاوية وأنصاره بغوا على الإمام العدل وحاربوا الله ورسوله ، فيكون لهم حدّ مقرر في القرآن . استنادا إلى قوله تعالى : ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغى حتى تنفيء إلى أمر الله﴾^(١) ، فإمام هؤلاء لم يفيئوا إلى أمر الله ، فليس لهم إلا القتل^(٢) ، وهذا الحد المقرر لا معنى للتحكيم فيه ، لأنه إن قضى بخلافه يكون تغييرا لأمر شرعى ، وتحكيم للرجال فيما لا حكم فيه إلا الله ، وعلىّ بذلك - من وجهة نظرهم - لم يحكم بما أنزل الله ، ولذا فهو - إن لم يتراجع - ينطبق عليه قوله تعالى : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾^(٣) ، وبالتالي لا يصلح أن يكون خليفة ، ويجل لهم مقاتلته هو وأنصاره مثلما يقاتلون معاوية وأنصاره على حد سواء .

ويرد ابن حزم^(٤) على من أنكروا التحكيم بقوله : إن عليّا لم يحكم رجلا في دين الله وحاشاه من ذلك ، وإنما هو قد حكم كلام الله عزّ وجلّ بعد أن اتفق الفريقان على

(١) سورة الحجرات آية / ٩ .

(٢) الشماخي : السيرة ، ج ١ ص ٤٩ .

(٣) سورة المائدة آية / ٤٤ .

(٤) الفصل ، ح ٤ . ١٥٦ .

الدعوة إلى حكم القرآن الكريم ، وقد قال تعالى : (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر^(١)) . ولما كان من المستحيل أن يتناظر الفريقان بكامل أفرادهما ، فقد تم اختيار الحكيم كل منهما عن الفريق الذى يمثل مدلياً بحجج المعسكر الذى ينوب عنه - أبو موسى الأشعرى عن أهل العراق وعمرو بن العاص عن أهل الشام ، فلم يخطئ على إذا فى قبوله التحكيم للرجوع إلى ما أوجبه القرآن . وفى رأى الفقيه المذكور أن تكفير الخوارج علياً بسبب قضية التحكيم إلى أنهم كانوا أعراباً قرؤوا القرآن حقاً ، ولكنهم لم يتفقهوا فى السنن الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن منهم أحد من الفقهاء المعروفين فى ذلك الوقت لتبصيرهم بما خفى عنهم من دقائق الفقه ، أمثال أصحاب ابن مسعود أو عمر وعلى وعائشة وأبى موسى الأشعرى ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء وسلمان وزيد وابن عباس وابن عمر . فلا غرو أن يكفر هؤلاء الخوارج بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها ، فظهر ضعف القوم وقوة جهلهم .

أما الملطى^(٢) فيرد على المحكمة بقوله : من أين قلتم - لا حكم إلا لله ؟ وقد حكم الله الناس فى كتابه فى أكثر من موضع ، إذ قال عز وجل فى جزاء الصيد : ﴿يُحْكَمُ بِهِ ذُوا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣) وقال : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾^(٤) . فهذه الآيات وغيرها جعل فيها القرآن أحكاماً كثيرة إلى وجوه الناس للنظر فيما ينزل بيانه من عند الله . ويتساءل الملطى بقوله : كيف أحل الخوارج إهراق دم المسلمين ؟ مع أنه لا يحل دم المؤمن إلا لأسباب ثلاثة : إما زنا بعد إحصان ، أو إرتداد بعد إيمان ، أو قتل النفس عمداً . فجهلهم إذا هو الذى أدى

(١) سورة النساء آية / ٥٩ .

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، ص ٥١ .

(٣) المائدة آية / ٥٩ .

(٤) النساء آية / ٣٥ .

بهم إلى إطلاق الحكم على أهل القبلة بالقتل^(١) ، ويضيف الفقيه المذكور^(٢) قوله : إن الخوارج في جمعهم بين تكفير عثمان وعليّ يستندون على حجة واحدة هي الحكم بغير ما حكم الله . فيقولون : إن علياً حكم الحكيم وخلع نفسه عن إمرة المؤمنين وحكم في دين الله فكفر ، وعثمان ولي رقاب المؤمنين ولاية جور فحكموا بغير ما حكم الله ، فكفر . ويرد عليهم بأن الله تعالى جعل في كثير من الدين الحكم إلى الأفراد ، لتطبيق ما جاء بالقرآن الكريم كما تبين آنفاً ... ولأن ولاية عثمان وعليّ للمسلمين حق ، وهما في الأصل كذلك بإجماع لا اختلاف فيه ، فإذا تجاهل الخوارج هذه الحقيقة فقد تجاهلوا الإجماع ودوره ، لأن الإجماع على إيمانها وولايتها قد ثبت لهم من قبل ، ولا يزيل إيمانها وولاية المسلمين لهما إلا إجماع آخر يثبت العكس وينفي عنهما ما انعقد الإجماع الأول لهم من قبل . وإذا ما ادعى الخوارج أن عثمان وعليّ كانا حقاً مؤمنين وليين للمؤمنين بالإجماع ثم كفروا ، فالقول مردود بما أصبح عليه حال الخوارج أنفسهم ، لأنه ينطبق عليهم ما روى النبي صلى الله عليه وسلم بإجماع الأمة أنهم مارقة .

ومن الواضح أن هؤلاء المحكمة حددوا موقفهم من كل من عليّ ومعاوية على أساس خاطئ ، نتج عن مجانبتهم الصواب في تفسير كلام الله تعالى الذي استندوا إليه . فقوله عز وجل : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾^(٣) يفهم منه -ضمن ما يفهم- الأمور الآتية :

(١) أن الأمر الإلهي بالإصلاح بين الطرفين المتقاتلين موجه إلى طرف ثالث غيرهما .

(٢) لا يتصور أن تتقاتل طائفتان مؤمستان إلا إذا كانت كل منهما تعتقد أنها على الحق ، أو يغلب على ظنها أنها كذلك .

(١) الملطى : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، ص ٥٢ .

(٢) نفس المصدر . ص ٥٣ .

(٣) سورة الحجرات ، آية / ٩ .

أما قوله تعالى : ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) ، فمعناه على وجهين أحدهما بغت بالتعدى بالقتال ، والثاني بغت بالعدول عن الصلح . ومعنى قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ فسرهُ سعيد بن جبیر بأن ترجع إلى الصلح الذي أمر الله به . وقال قتادة بن دعامة السدوسي بأنه الرجوع إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله فيما لهم وعليهم^(٢) .

كما يفهم من هذه الآية الكريمة أيضا مايلي :

(١) إثبات وقوع البغى عن طريق طرف ثالث محايد .

(٢) أن يكون هذا الطرف الثالث قويا وقادرا على ردع الطائفة الباغية إلى الحد الذى يرجعها إلى أمر الله ورسوله .

(٣) لا يعقل أن يكون المقصود من هذه الآية استمرار إحدى الطائفتين فى قتال الأخرى حتى تفيء ، لأنه من المحتمل أن تكون الطائفة الباغية هى الأقدر على إفناء الأخرى غير الباغية .

وبتطبيق المفهوم المذكور للآية الكريمة على النزاع بين على ومعاوية ، يتبين لنا أن علياً وأنصاره يمثلون طائفة من المؤمنين يعتقدون أن معاوية وأنصاره بغوا عليهم ، لأن علياً هو الإمام الشرعى وينبغى أن ترد إليه الأمور فى الدولة الإسلامية ، ولذا فإن معاوية يجب ألا يشق عصا الطاعة ، وعليه أن يبايع مثل سائر الولاة فى هذه الدولة .

ومن ناحية أخرى فإن معاوية وأنصاره يمثلون أيضا طائفة مؤمنة اشتبه عليها أمور منها : إتهام على بالتواطؤ مع قتلة عثمان وإيوائه لهم فى جيشه ، وعدم المبادرة بالقصاص منهم معطلا النص القرآن ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(٣) . هذا فضلا

(١) سورة الحجرات ، آية ٩ .

(٢) مصطفى حلمي : نظام الخلافة الإسلامية فى الفكر الإسلامى ، ص ١٧٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٧٩ .

عما يروونه بالنسبة لبيعة على من شبهة ، لأن قتلة عثمان هم أول من بايعوه ، كما أن بعض الصحابة لم يبايعوه .

ولما قررت الطائفتان المذكورتان أن تحارب إحداهما الأخرى كانت كل منهما تعتقد أن الحق معها ، أو يغلب ذلك على ظنها ، وكان الأمر يتطلب طرفاً ثالثاً يحكم بمدى صحة دعوى كل منهما .

على أنه من الملاحظ أنه لم يوجد وقتذاك طرف ثالث قوى من المؤمنين ، يستطيع أن يصلح بين طائفتي على ومعاوية ، ويقا تل من تبغى منهما على الأخرى حتى تفى إلى أمر الله ، لأن الجماعة الإسلامية كلها وقتذاك انقسمت إلى هاتين الطائفتين المذكورتين ، باستثناء قلة ضئيلة رأت صلاح دينها فى عدم الانضمام لأى منهما . علما بأن الجماعة الإسلامية فى هذا الوقت المبكر من التاريخ الإسلامى كانت مؤلفة تقريباً من القبائل العربية فحسب ، لأن الإسلام لم يكن قد اعتنقه حينذاك إلا قلة لاتكاد تذكر من أهل البلاد المفتوحة ، وما جاء فى المصادر التى تناولت أحداث الفتنة فى عهد عثمان من عبارات مثل : أهل البصرة ، وأهل الكوفة ، وأهل مصر ، يعنى بهم العرب الذين سكنوا هذه الأمصار بعد الفتح ، ونذكر هذه الحقيقة حتى لا يظن أحد أنه كان بإمكان المسلمين فى هذه البلاد أن يقوموا بإجراء الصلح بين جند على وجند معاوية ، وإجبار من يبغي منهم على أن يفى إلى أمر الله .

ومادام الأمر كذلك ، أى لم يتواجد طرف ثالث له القوة والهيمنة على النحو المذكور ، فإن أى إصلاح منشود بين جند على وجند معاوية لا يمكن أن يتم إلا إذا صدرت الدعوة إليه من أحد الطرفين ووافق عليها الطرف الآخر ، وهذا ما حدث بالفعل ، إذا عرض جند معاوية تحكيم كتاب الله فى النزاع بينهما وبين جند على ، ووافقت الأغلبية^(١) فى جند على على التحكيم ، فى محاولة لوقف نزيف الدم بين المسلمين وحققنا

(١) أشار المسعودى (مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٦٧٧) إلى موافقة الأغلبية فى جيش على بقوله : "فقال أكثر الناس : رضينا وقبلنا وسمعنا وأطعنا" .

لهذه الدماء ، وإذا كانت قلة من جند على نظرت إلى دعوة التحكيم باعتبارها خدعة وأبدت عدم موافقتها عليه ، فإن العبرة برأى الأغلبية الذى كان يحتم على هذه القلة أن تنصاع له عملاً بمبادئ الإسلام ، إذا الثابت أن النبى صلى الله عليه وسلم نزل على رأى الأغلبية فى غزوة أحد فواجه العدو المهاجم من خارج يثرب وليس من داخلها ، مع أن ذلك كان يتعارض مع رأيه الشخصى . ومعنى ذلك أن الدعوة إلى التحكيم وموافقة على عليها لم تكن تتعارض مع شريعة الإسلام .

أما القول بأن الطائفة الباغية لها حدّ مقرر فى القرآن ، وهو قتالها حتى تفنى إلى أمر الله ، فهذا صحيح ، لكن كون معاوية وجنده بغاة ، فذلك شئ يحتاج إلى النظر والتثبت ، فإن ادعى أن له شبهة فى موقف على ، منها إمامته أهى منعقدة أم لم تنعقد ، فهذا يصح فيه التحكيم ، وليس تحكيماً للرجال فى دين الله ، وإنما هو تحكيم فى صحة وصف يبنى عليه حكم ، فإن القاضى الذى ترفع إليه قضية سرقة لا يطلب منه الاجتهاد فى أن السارق تقطع يده أو لاتقطع ، وإنما يطلب منه الاجتهاد فى معرفة أهذا سارق أم غير سارق ، فإذا ثبت له الصفة وجب عليه حتما أن يحكم بقطع اليد . فإن قالوا : بأن التحكيم من على شك فى إمامته ، والمتشكك لا يجوز أن يسفك الدماء للمطالبة بأمر مشكوك فى صحته ، كان هذا باطلاً أيضاً ، لأن صاحب الحق كثيراً ما يتأكد أن الحق معه ، فإذا مارأى من خصمه إنكاراً أو تمسكاً بشبه ، فإنه لا طريق أمامه إلا أن يرفع الأمر لقاض أو محكمين يكون حكمهم قاطعاً لنزاع خصمه^(١) .

ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتفق مع مندوب قريش سهيل بن عمرو على شروط الصلح فى الحديبية سنة ٦ هـ ، وأراد أن يسجل هذه الشروط كتابة ، ألقى على على بن أبى طالب أن يكتب : "هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله . فاعترض سهيل على ذلك بقوله : لو علمنا أنك سول الله ما قاتلناك ، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك . فقال : اللهم إنك تعلم أنى رسولك" ، وأمر علياً أن يمحوا عبارة "رسول الله" ،

(١) الخضرى : تاريخ الأمم الإسلامية ، ج ١ ، ص ٧٠ - ٧١ .

ولا يمكن أن يقول عاقل : إن النبي عليه السلام حين محاربة "رسول الله" ، وأمر بأن يكتب اسمه مجردا منها كان شاكاً في نبوته أو أنه متنازل عنها .

وهكذا يتبين لنا أن موقف على في قضية التحكيم انطلق من فهمه العميق لكتاب الله وسنة نبيه عليه السلام ، فهو الموصوف -حتى من مخالفه^(١)- بغزارة العلم ودقة استنباطه للأحكام ، والمرجع في القضايا المشككة ، حتى ليقال فيه : "قضية ولا أبالحسن لها" .

ومن الجدير بالذكر أن الإباضية يعتقدون أن الثورة على عثمان كانت واجبة ، وأن قتله يتساوى في أهميته مع النصر الذي حققه المسلمون في بدر^(٢) ، كما أنهم من منكرى التحكيم ويعتبرون المحكمة الذين قاتلوا على بن أبي طالب في النهروان من أسلافهم البررة ، إلا أن كثيراً من مفكريهم في الوقت الحاضر يرون أن الأمة المسلمة من واجبها الثورة على الإمام الظالم ، والإطاحة به ، شريطة ألا يترتب على ذلك ضرر أكبر. يقول على يحيى معمر^(٣) : إن الخروج على الحكم الظالم ، والثورة عليه ، ومحاولة الإطاحة بأجهزته الفاسدة ، هو من أوكد الواجبات على الأمة المسلمة ، إذا لم تخش شراً أكبر . كما يضيف معمر^(٤) إلى ذلك قوله : "أما قتل الأبرياء ... فقد وقفت دونها كلمة التوحيد ، وصانتها عن هذه المذلة والهوان ، ولا يستحلون (أى الإباضية) هذا حتى من البغاة والمعتدين مهما بلغوا في مسلكهم الظالم" . ويقول سعيد الثعاري^(٥) : "وللأمة عزله (الإمام) لموجب ، كأن يقع منه ما يخل بأمر المسلمين ، فإن أدى عزله إلى الفتنة ارتكب أخف الضررين" . كما يذكر محمد اطفيش^(٦) الملقب عند الإباضية بقطب

(١) سالم الحارثي : العقود الفضية في أصول الإباضية ، ص ٤٢ .

(٢) القلهاتي : الكشف والبيان ج ١ ، ص ٨٩ - ٩١ .

(٣) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ، ص ١٨٨ .

(٤) نفسه ، ص ١٨٩ .

(٥) انظر : على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

(٦) انظر : على يحيى معمر : نفسه ، ص ٢٩٤ .

الأئمة : إن من يقول بأننا (أى الإباضية) نثور على الإمام الموحد بالله لا يفهم حقيقة مذهبنا .

وليس ثمة شك فى أن الثورة على عثمان كان ضررها عظيما ، وأنها كانت فتنة كبرى ترتب عليها الكثير من المصائب بالنسبة للمسلمين ، ليس فقط لعشرات الألوف من القتلى الذين سقطوا صرعى فى معارك الجمل وصفين والنهروان وغيرها ، وإنما أيضا فيما سببته من فرقة بين المسلمين وانقسامهم إلى أحزاب متطاحنة ، فضلا عما وضعه المتعصبون لكل حزب من أحاديث نسبوها للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو منها برئ . وهذا ما حدا بأحد الإباضيين المعاصرين ، وهو الدكتور صالح بن أحمد الصوافي^(١)، إلى القول: "قتل عثمان بأيدي أولئك الدهماء الذين قدموا إليه من مختلف الأمصار ، وقتلوه مدفوعين فى ذلك بعوامل لعلها كانت غير متحدة ، أو لعل لكل نائر منهم أهدافا غير أهداف الآخرين ، وكانت مقتلة عثمان هى الثمرة الفجة لتلك الفتنة العمياء التى اشتعل ناراها" . كما يشيد الصوافي^(٢) بأحد المحكمات الذى نجا من الموت فى معركة النهروان ، وهو أبو بلال مرداس بن أدية التميمي ، بقوله : "وقد شهد ما وقع فى النهروان من أحداث تفاقمت حتى جاوزت كل حدّ معقول ... ورأى (أبو بلال) أن الخلاف بين المسلمين ما كان ينبغى بحال من الأحوال أن يصل إلى حد القتال بالسيف" .

أما المفكرون من غير الإباضية فقد وصفوا قتل عثمان وما ترتب عليه من أحداث بأنه فتنة كبرى ، إذ ألف طه حسين كتابا فى هذا الصدد بعنوان "الفتنة الكبرى" خصص الجزء الأول منه لعثمان والجزء الثانى لعلى وبنيه . ويرى محب الدين الخطيب^(٣) أن كل من قتل من المسلمين بأيدي المسلمين منذ مقتل عثمان ، فإنما إثمه على قتلة عثمان ، لأنهم فتحوا باب الفتنة ، ولأنهم واصلوا تسعير نارها ، ولأنهم الذين أوغروا صدور المسلمين

(١) الامام جابر بن زيد العماني وأثره فى الدعوة ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٢) نفسه ، ص ١٣٦ .

(٣) انظر ابن العربى : العواصم من القواصم ، ص ١٧٣ حاشية ٢٩٣ .

بعضهم على بعض ، فكما كانوا قتلة عثمان فإنهم كانوا القتلة لكل من قتل بعده ، ومنهم عمار بن ياسر ومن هم أفضل من عمار كطلحة والزبير ، إلى أن أدت فتنتهم إلى قتلهم علياً نفسه وقد كانوا من جنده وفى الطائفة التى كان قائماً عليها .

وبناء على ما ذكرناه يتضح لنا خطأ المحكمة فى المناداة بمواصلة القتال بين علىّ ومعاوية ، والإعتراض على محاولة الإصلاح بينهما عن طريق التحكيم لحقن دماء المؤمنين، ولو كان هذا التحكيم مخالفا لما فى كتاب الله ، لما ذهب كثير من الصحابة المشهود لهم بالتقوى والورع ، مثل سعد بن أبى وقاص ، وعبد الله بن عمر وغيرهما^(١)، إلى دومة الجندل فى أثناء اجتماع الحكّمين هناك ، وكان ذلك حرصاً منهما وممن صاحبهما على متابعة التحكيم والوقوف على أخباره أولاً بأول ، علماً بأن سعدا وابن عمر كانا من أولئك الذين لم ينحازوا لأى من الطائفتين المتقاتلتين ، ولكنهما كانا -دون أدنى شك- يرحبان بالصلح بين المسلمين ، مع ملاحظة أن الإباضية لا ينكرون حضور عبد الله ابن عمر إلى دومة الجندل فى أثناء اجتماع الحكّمين^(٢) .

ونبادر إلى القول بأن الاقتتال الذى دار بين طائفتى علىّ ومعاوية لم يخرج أيا منهما عن دائرة المؤمنين ، لأن كل طائفة عند شروعها فى هذا الاقتتال كانت متأولة وتعتقد أنها على الحق . وقد سلم كل من الطرفين بهذه الحقيقة وقاما بتسجيلها فى وثيقة التحكيم ، وذلك فى عبارة نصها : "قاضى علىّ على أهل الكوفة ومن معهم من شيعتهم من المؤمنين والمسلمين ، وقاضى معاوية على أهل الشام ومن كان معهم من المؤمنين والمسلمين" .

(١) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٦٨٢ ، وابن خلدون : العبر ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

(٢) يقول المؤرخ الإباضى الشماخى (السير، ج ١ ، ص ٥٠) : "ثم التقى الحكمان بأذرح من دومة الجندل وحضرها عبد الله بن عمر فى جماعة من قريش" . ومن الجدير بالذكر أن الإباضية يقولون : إنهم أخذوا دينهم عن كبار الصحابة وفى مقدمتهم : ابن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وهم يعتبرون أن هذين الصحابين من أبرز شيوخ إمامهم جابر بن زيد . (انظر سالم بن حمود السيابى : طلاقات المعهد الرياضى فى حلقات المذهب الإباضى ، ص ٧-٨) .

ويؤكد ابن العربي^(١) ذلك مستدلاً بقوله تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفسى إلى أمر الله . فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين)^(٢) ، فلم يخرجهم الحق تبارك وتعالى عن "الإيمان" بالبغى بالتأويل ، ولا سلبهم اسم "الإخوة" بقوله "بعده" : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾^(٣) .

ولما قتل على بن أبى طالب بايع أنصاره ابنه الحسن بالخلافة ، ولكنه لم يلبث أن استجاب للصلح الذى عرضه عليه معاوية ، فتنازل له عن الخلافة حقناً لدماء المسلمين . وقد ثبت فى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم قال عن الحسن سبطه : "إن ابنى هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين"^(٤) .

ومن الواضح أن النبى صلى الله عليه وسلم أثنى على الحسن بهذا الصلح الذى تم على يديه ، لأن ما فعله يحبه الله ورسوله ، ولو كان الاقتال الذى حدث بين المسلمين هو الذى أمر به الله ورسوله لم يكن الأمر كذلك ، بل يكون الحسن قد ترك الواجب أو الأحب إلى الله تعالى . يقول ابن تيمية^(٥) : فلما أثنى النبى صلى الله عليه وسلم على الحسن بالإصلاح وترك القتال ، دل على أن الإصلاح بين تلك الطائفتين كان أحب إلى الله تعالى من عدم فعله . فدل على أن القتال لم يكن مأموراً به .

ذهب المؤرخ الإباضى أحمد بن سعيد الشماخى^(٦) إلى أن الحديث النبوى المشار إليه عن صلح الحسن مع معاوية لا يمكن أن يكون صحيحاً ، لأن أصحاب الحسن (أى

(١) العواصم من القواصم ، ص ١٧٣ .

(٢) سورة الحجرات ، آية ٩ .

(٣) سورة الحجرات ، آية ١٠ .

(٤) أخرجه البخارى فى الفتن عن أبى بكر (٤٨/٩) وكذلك فى المناقب (٢٢/٥) .

(٥) الفتاوى ، ج ٤ ، ص ٤٤٦ - ٤٦٧ .

(٦) السير ، ج ١ ، ص ٥٥ .

شيعة) أطلقوا عليه بعد هذا اسم "مذل المؤمنين" ، كما أن قبول الحسن لهذا الصلح لم يكن لوجه الله ، بدليل اشتراطه على معاوية أن تكون له الخلافة من بعده .

على أن الذين قالوا من أصحاب الحسن "إنه "مذل المؤمنين" لايعول على قولهم هذا في إثبات عدم صحة الحديث النبوي المشار إليه ، لأن بغضهم الشديد لمعاوية هو الذى حملهم على هذا القول ، وصرف نظرهم عن هذا الحديث الصحيح ، بدليل أن هؤلاء ممن يقولون بعصمة الأئمة -وطبعا الحسن من بينهم- ومعنى عصمة الأئمة أنهم لا يخطئون ، وأن كل مايفعلونه صحيح . وعلى الرغم من ذلك نراهم لم يعتمدوا ماأجراه الحسن من الصلح مع معاوية ولم يدخلوا فى طاعته ، علما بأن عصمة الأئمة مبدأ أساسى فى المذهب الشيعى ، ولكن أصحاب الحسن هؤلاء ضربوا بالمبدأ المذكور عرض الحائط ، ولذلك لايستغرب منهم هذا الموقف بالنسبة للحديث النبوي المشار إليه .

كما أن الحسن لما وقع الصلح مع معاوية كان يهدف أساسا إلى حقن دماء المسلمين ، وإذا صح أنه اشترط تولى الخلافة بعد معاوية ، فرمما كان ذلك نوع من الترضية لأنصاره وتسكيناً لغضبهم . علما بأن الطبرى^(١) تحدث عن شروط هذا الصلح بالتفصيل ، لكنه لم يشر إلى أن الحسن اشترط تولى الخلافة بعد معاوية .

ثالثا : موقعة النهروان (٣٨هـ) :

عاد أنصار علىّ من صفين إلى الكوفة بعد أن تم الاتفاق على التحكيم وهم متفرقون متشائمون . ويصف الطبرى^(٢) حالهم بقوله : "خرجوا مع علىّ إلى صفين وهم متوادون أحياء ، فرجعوا متغاضبين أعداء ، مابرحوا من عسكرهم بصفين حتى فشا فيهم التحكيم ، ولقد أقبلوا يتدافعون الطريق كله ، ويتشائمون ويضطربون بالسياط ، يقول الخوارج : ياأعداء الله ، أدهنتم فى أمر الله عز وجل وحكمتم . وقال الآخرون :

(١) تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ١٦٠ ، ١٦٢ .

(٢) تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٦٣ .

فارقتم إمامنا وفرقتم جماعتنا" .

ويقول المسعودي^(١) : "ولما دخل على رضى الله عنه الكوفة انحاز عنه إثنا عشر ألفا من القراء وغيرهم فلحقوا بحر وراء - قرية من قرى الكوفة^(٢) - وجعلوا عليهم (شبه ابن ربيع الرياحي)^(٣) ، وعلى صلاتهم عبد الله بن الكواء اليشكري من بكر بن وائل . فخرج على إليهم ، وكانت له معهم مناظرات فدخلوا جميعا الكوفة . وإنما سموا الحرورية لاجتماعهم فى هذه القرية" .

ويتفق المبرد^(٤) مع السعوى فى قوله المشار إليه ، لكنه يختلف معه فى بيان عدد من انحازوا من أنصار على إلى حروراء ، إذ يذكر المبرد أن أرجح الأقوال فى نظره تشير إلى أنهم كانوا ستة آلاف فقط . كما يورد مناظرة بين الطرفين قال على فيها : "أنشدكم الله أعلمتم أن أحدا منكم كان أكره للحكومة منى ؟ قالوا : اللهم لا . قال : أفعلتم أنكم أكرهتمونى حتى قبلتها ؟ قالوا : اللهم نعم . قال : فعلام خالفتمونى ونابذتمونى ؟ قالوا : إنا أتينا ذنبا عظيما فتننا ، فتنب إلى الله منه واستغفره ، نعد لك . فقال على : إني استغفر الله من كل ذنب ، فرجعوا ومعهم ستة آلاف^(٥) . فلما استقروا بالكوفة أشاعوا أن على رجع عن التحكيم ورآه ضلالا ... فخطب على الناس فقال : من زعم أنى رجعت عن الحكومة فقد كذب ، ومن رآها ضلالا فهو أضل . فخرجت^(٦) الخوارج من المسجد فحكمت (أى قالوا : لاحكم إلا الله)" ثم أخذوا يرددونها بعد ذلك بالمسجد

(١) مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٦٨١ .

(٢) على بعد ميلين منها .

(٣) فى الأصل "شبه ابن ربيع التميمي" ، والتصحيح من الكامل للمبرد ، ج ٣ ، ص ١١٧ .

(٤) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١١٦ .

(٥) يفهم أيضا من رواية ذكرها الحاكم (المستدرک ، ج ٢ ص ٢٥٢) مرفوعة إلى عبد الله بن عباس أن عدد من ناظرهم من المحكمة فى حروراء كان ستة آلاف .

(٦) هذا هو الخروج الثانى للخوارج ، أما الأول فحدث عند ذهابهم إلى حروراء ، وكان خروجهم إلى النهروان هو الخروج الثالث [انظر : المبرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ٩٨] .

مقاطعين لعلّى ، فقال : "كلمة حق يراد بها باطل" (١) .

لما أصرّ علّى على عدم النكت بوعده وقرر المضى قدما فى إنجاز التحكيم ، اجتمع المحكمة فى منزل عبد الله بن وهب الراسبى ، فوعظهم وحرصهم على الخروج إلى بعض النواحي قائلا : "فاخرجوا بنا من هذه القرية الظالم أهلها ، إلى بعض هذه المدائن ، منكربين لهذه البدعة المضلة ، والأحكام الجائزة" (٢) . وقد أيد الراسبى فى ذلك كثير من المحكمة ، وقرر المجتمعون ضرورة اختيار إمام لهم ، فعرضوها على زيد بن حصين الطائى ، ثم على حرقوص بن زهير ، ثم على حمزة بن سنان ، ثم على شريح بن أوفى العنسى ، فأبوا ، فعرضوها على عبد الله بن وهب الراسبى ، فأجاب ، فبايعوه (٣) . ثم خرج المحكمة من الكوفة إلى النهروان ، على مقربة من شاطئ الفرات الغربى .

تواعد المحكمة اللقاء فى النهروان ، ولما اجتمعوا بها كتبوا إلى إخوانهم من أهل البصرة قائلين : "أما بعد ، فإن أهل دعوتنا حكموا الرجال فى أمر الله ، ورضوا بحكم القاسطين (الظالمين) على عباده فخالفناهم ، وناذبناهم ، نريد بذلك الوسيلة إلى الله ، وقد قعدنا بجسر النهروان ، وأحببنا إعلامكم لتأخذوا بنصيبكم من الأجر ، والسلام" . وقد ردّ محكمة البصرة بقولهم : "أما بعد ، فقد بلغنا كتابكم ، وفهمنا ما ذكرتم ، وقد وهبنا لكم الرأى الذى جمعكم الله عليه من الطاعة ، وإخلاص الحكم لله ، وإعمالكم أنفسكم فيما يجمع الله به كلمتكم ، وقد أجمعنا على المسير إليكم عاجلا" (٤) .

اجتمع الحكمان بعد انتقال المحكمة إلى النهروان بقليل ، وانتهى قرارهما إلى عزل علّى عن الخلافة وترك الأمر شورى بين المسلمين . ولكن علّيا اعتبر هذا الحكم خارجا عما فى كتاب الله ، ولذلك لم يلتزم به ، وتبرأ من الحكمين على النحو الذى سبق

(١) ابن خلدون : العبر ، ج ٢ ، ص ١٧٨ .

(٢) ابن قتيبة : الإمام والسياسة ، ج ١ ، ص ١٤١ .

(٣) ابن خلدون : العبر ، ج ٢ ، ص ١٧٩ .

(٤) ابن قتيبة : نفس المصدر والصفحة .

توضيحه ، ووطد العزم على العودة إلى القتال لحسم النزاع بينه وبين معاوية ، ولذا كتب إلى المحكمة بالنهروان يقول : "بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد ، فإن هذين الرجلين اللذين ارتضينا حكمهما قد خالفا كتاب الله ، واتبعا أهواءهما بغير هدى ، فلم يعملوا بالسنة ولم ينفذا القرآن ، فإذا بلغكم كتابي هذا ، فأقبلوا ، فإننا سائرون إلى عدونا وعدكم ، ونحن على الأمر الأول الذى كنا عليه والسلام^(١) .

وقد ردّ المحكمة على كتاب على المذكور قائلين : "بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد ، فإنك لم تغضب لربك ، إنما غضبت لنفسك ، فإن شهدت على نفسك بالكفر ، واستقبلت التوبة ، نظرنا فيما بيننا وبينك ، وإلا نابذناك على سواء ، إن الله لا يحب الخائنين"^(٢) .

وعلى الرغم من غلظة هذا الرد ، فإن علياً أراد -فيما يبدو- أن يترك هؤلاء المحكمة وشأنهم ، وقرر المسير بجنده إلى الشام . لكنه فوجئ بنبأ مقتل عبد الله بن خباب ابن الأرت وبعض أهله على يد نفر من المحكمة . وكان نحو خمسمائة من محكمة البصرة قد خرجوا إلى النهروان ، وعلى رأسهم مسعر بن فذكى التميمي^(٣) ، استجابة لإخوانهم من محكمة الكوفة الذين راسلوهم من النهروان على النحو المشار إليه . وبينما هم يسرون قابلوا رجلاً فى طريقهم يسوق زوجه على حماره ، ولما ظهر عليه الخوف من رؤيته لهم سألوه عن اسمه . فقال : عبد الله بن خباب بن الأرت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقالوا : حدثنا بحديث سمعته من أبيك عن الرسول عليه السلام . فحدثهم بحديث فى الفتن ينهى عن الإسهام فيها ، ففهموا أنه يعنى بذلك تخطئتهم على خروجهم^(٤) خاصة وأنهم حين سألوه عن الحكومة والتحكيم أجابهم بقوله : "إن علياً

(١) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٧٧ .

(٢) الطبرى : نفسه ، ص ٧٨ .

(٣) البلاذرى : أنساب الأشراف ، ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٤) ابن الجوزى : تلبيس ابليس ، ص ٩١ .

أعلم بكتاب الله منكم وأشد توقياً على دينه وأنفذ بصيرة ، ولذلك قالوا له : "إنك لست تتبع الهدى ، إنما تتبع الرجال على أسمائها" ، ثم قربوه إلى شاطئ النهر فذبحوه هو وزوجته^(١).

سار على بجنده إلى النهروان ، ولما قرب أرسل إلى من بها من المحكمة يقول : سلموا إلينا قتلة أصحابنا ، ثم أنا تارككم ، وكاف عنكم حتى ألقى أهل الشام ، فلعل الله يقلب قلوبكم ويردكم إلى خير مما أنتم عليه من أمركم . فردوا عليه قائلين : كلنا قتلهم ، وكلنا نستحل دماءهم ودماءكم^(٢) . وحيث قرر على أن يرفع لهم راية أمان مع أبي أيوب الأنصارى ، وناداهم أبو أيوب قائلًا : من جاءها منكم ممن لم يقتل ، ولم يستعرض ، فهو آمن ، ومن انصرف منكم إلى الكوفة أو المدائن وخرج من هذه الجماعة فهو آمن ، إنه لا حاجة لنا -بعد أن نصيب قتلة إخواننا منكم- فى سفك دمائكم^(٣) ، وقد حرص على -كعادته دائما- على إصدار أوامره بألا يبدأ جنده بالقتال .

أقبلت المحكمة حتى دنوا من جند على وهم ينادون : لاحكم إلّا الله .. الرواح إلى الجنة ، وحملوا على أصحاب على حملة رجل واحد ، فأمطروهم جنده بالرماح والنبال ، واستقبلوهم بالسيوف حتى أفنؤهم عن آخرهم ، بحيث لم ينبج منهم غير بضعة أشخاص . وذكر المبرد^(٤) أن عدد ما أصاب جند على منهم -فى أصبح الأقاويل من وجهة نظره- ألفين وثمانمائة ، إذا أن عدد المحكمة وقتذاك بلغ ستة آلاف ، بقى منهم بالكوفة زهاء ألفين ممن يسر أمره ، وخرج أربعة آلاف ، مال منهم ألف ناحية أبى أيوب الأنصارى مستأمنين ، كما انصرف بعضهم إلى الكوفة .

(١) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١١٧ ، والبلاذرى : أنساب الأشراف ، ج ١ ، ص ١٧٥ ،

والطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٨٢ .

(٢) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٦٩١ .

(٣) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٨٦ .

(٤) الكامل : ج ٣ ، ص ١٠٦ .

وقد جمع على ما كان في عسكر المحكمة بالنهروان ، فقسم السلاح والدواب بين من شهد القتال من جنده ، ورد المتاع والعبيد والإماء إلى أهلهم^(١) .

كان أكثر من قتل من المحكمة بالنهروان من أهل الكوفة ، ومن المعلوم أن جيش على كان أكثره أيضا من أهل هذه المدينة ، فقد قتل زيد بن عدى بن حاتم ، وكان أبوه (عدى بن حاتم) في جيش على ، وأكثر القتلى كانوا بهذه الصورة أو قريبا منها ، ولذا غدا جيش على حزينًا كئيبًا على قتلى خصومه (أو قتلى أهله) ، فتغيرت النفوس ، وتبدلت الطباع^(٢) .

لذلك لانعجب من ردّ جند على حين أراد أن يسيرهم من النهروان إلى معاوية من فورهم ، إذا قالوا له : ياأمير المؤمنين نفذت نبأنا ، وكلت أذرعنا ، وتقطعت سيوفنا ، ونصلت أسنة رماحنا ، فارجع بنا نتزود بأحسن عدتنا . ولعل أمير المؤمنين يزيد في عدتنا ، فإن ذلك أقوى لنا على عدونا . فرجع على بهم حتى نزل النخيلة بالقرب من الكوفة فعسكر بها ، وأمر الجند أن يلزموا معه هذا المعسكر حتى يتهيئوا لملاقاة أهل الشام ، فأقاموا معه أياما ، ثم أخذوا يتسللون إلى الكوفة شيئا فشيئا ، حتى أصبح المعسكر خاليا إلا من على ونفر يسير^(٣) .

وتوالت الأحداث في الدولة الإسلامية بعد معركة النهروان في سنة ٣٨ هـ ، إذ تمكن معاوية من انتزاع مصر ، بفضل المقاومة التي أبدتها الغاضبون من أهلها لمقتل عثمان^(٤) ضد واليها محمد بن أبي بكر ، الذي كان من الذين أسهموا في الثورة على الخليفة المذكور . كما انتزع معاوية اليمن والحجاز ، وأخذ جنده يغيرون على العراق ذاته .

(١) المسعودي : مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٦٩٣ .

(٢) محمود شاكر : التاريخ الإسلامي ج ٣ ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٣) الطبري : تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٤) ابن خلدون : العبر ، ج ٢ ، ص ١٨١ .

على أن علياً تمكن من بث روح الحماسة بين أنصاره من جديد ، بفضل مآلقاه عليهم من خطب رنانة وكلمات مؤثرة ، حتى بايعه أربعون ألفاً على الموت^(١) ، فوطد العزم على التوجه بهم إلى الشام لملاقاة خصمه ، إلا أن أحد الخوارج فاجأه بطعنة غادرة ، وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، فاستشهد في سنة ٤٠ هـ ، وبايع أنصاره ابنه الحسن بالخلافة ، لكنه لم يلبث أن عقد الصلح مع معاوية في السنة التالية ، وتنازل له عن الخلافة حقناً لدماء المسلمين ، وقد عرف عام الصلح بينهما بعام^(٢) الجماعة .

(١) ابن خلدون : العبر ، ج ٢ ، ص ١٨٦ .

(٢) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ١٦٣ .

الباب الأول

نشأة الإباضية

١- مرداس بن حدير التميمي وتزعمه لمحكمة البصرة بعد معركة النهروان :

هو أحد بنى ربيعة بن حنظلة التميمي المكنى بأبي بلال^(١) . وكان ممن قاتلوا في صفين تحت لواء الإمام عليّ بن أبي طالب ، ثم أنكر التحكيم ضمن فئة منها أخوه عروة بن حدير الذي يقال : إنه أول من نطق بعبارة "لاحكم إلا الله"^(٢) . وقد شهد هذان الأخوان يوم النهروان ضد الإمام عليّ ، وكانا من بين الناجين القلائل يومذاك .

وقد وقع إختيار مرداس بعد نجاحه على مدينة البصرة لتكون مقاما له ، فيمم وجهه شطرها ، وصحبه إليها نفر ممن كانوا على رأيه ، وهناك شرع أبو بلال في بث أفكاره ، فانضم إليه عدد لا بأس به من أهلها .

ويرى البعض^(٣) أن أبا بلال هو أول من نقل أفكار المحكمة إلى البصرة . لكننا نعتقد أن بعض أهالي المدينة المذكورة اعتنقوا هذه الأفكار قبل مقدم أبي بلال إليها ، بدليل ماسبقت الإشارة إليه من أن خمسمائة من محكمة البصرة ، وعلى رأسهم مسعر ابن فدكي التميمي ، انضموا إلى إخوانهم من محكمة الكوفة قبل معركة النهروان ، وأن بعضهم فتك بعبد الله بن خباب بن الأرت وزوجه ، وهم في طريقهم إلى النهروان^(٤) .

وقد اشتهر مرداس بالزهد والورع ، وبلغ من حسن سيرته أن جميع فرق الخوارج تعتبره من أئمتها^(٥) . كما يقول ابن الأثير^(٦) : "وأما أبو بلال مرداس فكان عابدا مجتهدا

(١) يقال له أحيانا : مرداس بن أدية ، وهي جدته ، وقيل أمه [الكامل في الأدب ، ج ٣ ، ص ٩٦

والشماخي : السير ، ج ١ ، ص ١٦] .

(٢) الشماخي : السير ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(٣) محمد قرقرش : عمان والحركة الإباضية ، ص ٧٦ .

(٤) ابن الجوزي : تلبس إبليس ، ص ٩١ .

(٥) الرقيشي : مصباح الظلام ، ورقة ٢١ أ .

(٦) الكامل في التاريخ ، ج ٣ ، ص ٣٦١ .

عظيم القدر فى الخوارج ... وكانت الخوارج تتولاه " . بل إن بعض الفرق الإسلامية -فيما بعد- ادعت نسبتها إليه .

يقول المبرد^(١) : "ومرداس تنتحله جماعه ...لقشفه وبصيرته وصحة عبادته وظهور ديانته وبيانه ، وتنتحله المعتزلة وتزعم أنه خرج منكرا لجور السلطان ، داعيا إلى الحق ، وتحتج له بقوله لزياد بن أبيه حين قال على المنبر : والله لآخذن المحسن منكم بالمسيء ، والحاضر منكم بالغائب ، والصحيح بالسقيم . فقام إليه مرداس فقال : قد سمعنا ماقلت أيها الإنسان ، وما هكذا ذكر الله ، فهو - عز وجل- يقول : ﴿ولا تنزروا زر أخرى﴾ ، وأنت تزعم أنك تأخذ المطيع بالعاصي ! ثم خرج فى عقب هذا اليوم . والشيعه تنتحله ، وتزعم أنه كتب إلى الحسين يقول : إني لست أرى رأى الخوارج ، وما أنا إلا على دين أبيك " .

ويقول أحد الباحثين الإباضيين^(٢) : يبدو أن أبا بلال مرداس كان يمثل الجناح المعتدل بين المحكمة ، لأنه لم يرو عنه أنه كان ممن استحلوا الاستعراض أو سفك الدماء بغير الحق قبل واقعة النهروان ، ويدل مسلكه بعدها على أنه كان يتحلى بالاعتدال ويحرص على إقناع مخالفه بالحجة والبرهان ، كما كان يرى أن الخلاف الذى وقع بشأن التحكيم ما كان ينبغى -بحال من الأحوال- أن يصل بالمسلمين إلى حد القتال بالسيف ، خلافا لما تقضى به شريعتهم السمحة الفراء .

وكانت قبيلة تميم -التي ينتمى إليها مرداس- تقيم بالبصرة وقتذاك ، وتشكل جزءا هاما من سكانها ، إذ كان فى استطاعتها أن تجند من رجالها ستة آلاف مقاتل عند اللزوم^(٣) ، كما كان يتزعمها الأحنف بن قيس المشهود له بالحكمة وسداد الرأى . ويقول ابن الأثير^(٤) : "وكان الأحنف أحد الحكماء الدهاة وقدم على عمر (بن

(١) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١١٨ .

(٢) صالح بن أحمد الصوافى : الإمام جابر بن زيد ، ص ١٣٦ .

(٣) ابن الأثير : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٧ .

(٤) أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ج ١ ، ص ٦٩ .

الخطاب) فى وفد البصرة ، فرأى منه عقلا ودينا وحسن سمت ... ثم كتب معه كتابا إلى الأمير على البصرة يقول له : الأحنف سيد أهل البصرة ، فما زال يعلو من يومئذ .

كان من الطبيعى أن يحظى مرداس فى البصرة بعطف ابن عمه الأحنف بن قيس وكرمه ، خاصة بعد أن أظهر مرداس الميل إلى الاعتدال وكرهه العنف ، ويبدو أن هذا الموقف من جانب الأحنف تجاه مرداس جعل الإباضيين يعتقدون أن الأحنف مال إلى رأى المحكمة ، فيذكر كل من الدرجيني^(١) والشماخي^(٢) ترجمة له ضمن أسلاف الإباضية . كما يقول أحد الإباضيين المحدثين^(٣) : "وقد مال الأحنف بن قيس للمحكمة ورأى آراءهم ووافق على مسلكهم وخطتهم ، لذلك آوى إليه أبا بلال وأتباعه ، وأسبغ عليهم حمايته . ولعل السبب فى ذلك هو ملمسه من أن هؤلاء المحكمة مالوا إلى الاعتدال" .

على أن الأحنف بن قيس لم يميل إلى رأى المحكمة ولا وافق على مسلكهم وخطتهم، لأنه كان من أنصار على بن أبى طالب المخلصين ، إذ حارب فى صفه ضد معاوية يوم صفين ، كما حارب الخوارج ضمن جنده يوم النهروان ، ومن قبل منع عشرة آلاف من تميم وغيرهم من أن ينضم أحد منهم إلى أعداء على يوم الجمل ، إذ تمكن من حملهم جميعا على الحيدة يومذاك^(٤). ويرى الدكتور عوض خليفات^(٥) أن الأحنف ابن قيس تخلّى عن على بن أبى طالب بعد معركة النهروان ، وإن كان لم يعط ولاءه لمعاوية بدليل تصديه لحركة ابن الحضرمي لما حاول الإستحواذ على البصرة موالاة لمعاوية . كما يشير خليفات إلى أن سلوك الأحنف بعد المعركة المذكورة ينفى أية تبعية من جانبه للخوارج .

(١) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٢) السير ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٣) صالح بن أحمد الصوافي : الإمام جابر بن زيد ، ص ١٣٧ .

(٤) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(٥) نشأة الإباضية ، ص ٦٥ .

ومن المعروف أن معاوية طمع في الإستحواذ على البصرة وضمها إليه بعد فشل التحكيم في سنة ٣٨ هـ ، على أساس أن كثيرا من أهلها كانوا عثمانيّة ، لذلك سير عبدالله بن الحضرمي إليها وحمله كتابا إلى أهلها يذكرهم فيه بأثار عثمان فيهم ، وحبّه العافية ، وسده الثغور ، ويذكر قتله ويدعوهم إلى الطلب بدمه ، ويضمن أنه يعمل فيهم بالسنة ، ويعطيهم عطاءين في السنة بدلا من عطاء واحد . وقد استجاب بعض أهل البصرة لابن الحضرمي بينما أظهر البعض الآخر معارضتهم له . أما الأحنف بن قيس فقد وقف على الحياد واعتزل الفريقين ، وقال بعد أن فرغ ابن الحضرمي من تلاوة كتاب معاوية : "لاناقتي في هذا ولا جملي" (١) .

وهكذا يتضح لنا أن الأحنف بن قيس لم يتصدّ لابن الحضرمي ، كما أنه - فيما يبدو - دخل في طاعة معاوية ، مثلما فعل أهل العراق ، بعد أن تنازل له الحسن بن علي عن الخلافة سنة ٤١ هـ . والدليل على ذلك أن الأحنف كان ضمن وفد البصرة الذي مثل بين يدي معاوية سنة ٥٦ هـ لأخذ رأيه في البيعة لابنه يزيد بالخلافة من بعده ، ويفهم مما قاله الأحنف حينذاك أنه كان يقر بإمرة المؤمنين لمعاوية ، فضلا عن السمع له والطاعة . يقول ابن الأثير (٢) : وتكلم من حضر من الوفود فقال معاوية للأحنف : ماتقول يا أبا بجر؟ فقال : نخافكم إذا صدقنا ، ونخاف الله إذا كذبنا ، وأنت يا أمير المؤمنين أعلم بيزيد في ليله ونهاره ، وسره وعلايته ، ومدخله ومخرجه ، فإن كنت تعلمه لله تعالى وللأمة رضا فلا تشاور فيه ، وإن كنت تعلم فيه غير ذلك فلا تزوده الدنيا وأنت صائر إلى الآخرة ، وإنما علينا أن نقول : "سمعنا وأطعنا" .

ويظهر من القول المذكور للأحنف في حضرة معاوية أنه لم يكن راضيا عن إسناد الخلافة ليزيد بعد أبيه ، فمن ياترى ذلك الشخص الجدير بها من وجهة نظر الأحنف ؟ تتحدد الإجابة على هذا التساؤل بما ذكره صاحب الإمامة والسياسة (٣) الذي أورد نفس

(١) ابن الأثير . الكامل في التاريخ ، ج ٣ ، ص ٣٣٢

(٢) نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٥٢ .

(٣) ج ١ ، ص ١٧١ (هذا الكتاب منسوب لابن قتيبة) .

رواية ابن الأثير المذكورة تقريرا مع شيء من الزيادة يقول فيها : " ... فلا تزوده الدنيا وأنت صائر للآخرة ، فإنه ليس لك من الآخرة إلا ما طاب ، واعلم أنه لا حجة لك عند الله إن قدمت يزيدا على الحسن والحسين ، وأنت تعلم من هما وإلى ما هما ، إنما علينا أن نقول : (سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير) " . وإذا صح هذا الذي ذكره صاحب الإمامة والسياسة من أن الأحنف كان لا يقدم أحدا على الحسن والحسين في تولي الخلافة بعد معاوية ، فإنه يكون بذلك لم يتخلل عن ولائه لعلي بن أبي طالب وأولاده ، ولئن كانت نفسه قد تأثرت -مثل الكثيرين غيره من أنصار علي- بسبب هلاك ذوى قرباهم في معركة النهروان ، مما حملهم على التسلل من المعسكر الذي أقامه علي بالنخيلة على النحو السابق ذكره ، إلا أن هذا التأثير كان مؤقتا ، إذ لم يلبث أنصار علي أن تجمعوا حوله مرة أخرى بتأثير خطبه ، ولما قتل فجأة ، انضوى هؤلاء تحت لواء ابنه الحسن ، ولما تنازل الحسن لمعاوية عن الخلافة سنة ٤١ هـ بايع أنصاره معاوية على مضد ومن هؤلاء الأحنف بن قيس .

وبصرف النظر عن صحة ما قيل عن تخلي الأحنف عن علي بن أبي طالب بعد معركة النهروان أو عدم صحته ، فإن الشيء المؤكد هو أنه لم يميل إلى رأى المحكمة ولا وافق على مسلكهم وخطتهم ، بدليل أنه كان يقر لمعاوية بإمرة المؤمنين ، وأنه رغم كراهته لتولي يزيد الخلافة من بعده ، أعلن على الملأ أنه لن يسعه إلا الإقرار بالسمع والطاعة ، في حالة إصرار والده على إسناد الخلافة له من بعده . ولو أن الأحنف مال حقا إلى رأى الخوارج ، ما فعل ذلك بحال من الأحوال ، خاصة وأنه لم يكن تنقصه الشجاعة لإبداء الرأى على النحو المشار إليه . ولعل في موقف عبدالله بن إياض ، وهو من المحكمة البارزين ، دلالة على صحة الرأى القائل بأن الأحنف لم يميل إلى المحكمة لأن ابن إياض افتتح رسالته المشهورة للخليفة الأموي عبدالملك بن مروان بقوله : "بسم الله الرحمن الرحيم . من عبدالله بن إياض إلى عبد الملك بن مروان ، أما بعد : سلام عليك^(١) ... " أى أنه لم يقر له بإمرة المؤمنين ، بل وقدم اسمه على اسم عبدالملك ، كما قال ابن إياض في رسالته المشار إليها : " ... ولا تسأل عن معاوية وعن صناعته غيرى ،

(١) انظر : سالم بن حمود السيابي : إزالة الوغناء عن أتباع أبي الشعثاء ، ص ٩٥ - ٩٦ .

لأننى قد أدركته ورأيت عمله وسيرته ، ولا أعلم من الناس أحدا أترك للقسمة التى قسمها الله ولا لحكم حكمه لله ولا أسفك لدم حرمه الله منه ... ثم استخلف ابنه يزيد فاسقا لعينا كافرا شاربا للخمر فيكفيه (ذلك) من الشر ، فلا يخفى عمل معاوية ويزيد على كل عاقل . فاتق الله يا عبدالمملك ولا تخادع نفسك فى معاوية^(١) .

ويدل تعاطف الأحنف بن قيس نحو عبيد الله بن زياد فى أثناء محنته ، وحرصه على الدفاع عنه ، على أنه لم يمل إلى رأى الخوارج ، لأن بغض هؤلاء لابن زياد مشهور ، فمن الثابت أنه حين اضطربت أحوال الأمويين ، على أثر موت يزيد بن معاوية ، اضطرب ابن زياد إلى الاختفاء عند أحد أعيان البصرة فترة من الوقت قبل أن يفر إلى الشام ، وفى أثناء ذلك حاول بعض الأهلين مهاجمة داره ، لكن الأحنف تصدى لهم وقال : "لا يدخل دار ابن زياد أحد وأنا حى"^(٢) .

كما أن الثابت أنه بعد موت يزيد بن معاوية قاد الأحنف بن قيس كتيبة بنى تميم فى حملة مصعب بن الزبير سنة ٦٧ هـ على الكوفة ضد المختار بن أبى عبيد الثقفى^(٣) ، مع أن موقف المحكمة من ابن الزبير تحدد فى خروج بعضهم عليه مثل : نافع بن الأزرق ، ونجده بن عامر الحنفى ، ومهادنة البعض الآخر له ، دون مناصرته ، مثل : عبدالله ابن صفار ، وقد أطلق المحاربون لابن الزبير من الخوارج اسم "القعدة" على إخوانهم من المهادين له . ولا شك أن مناصرة الأحنف لابن الزبير سنة ٦٧ هـ ضد أعدائه تدل دلالة أكيدة على أنه لم يمل إلى الخوارج ، وهذا يفسر لنا حرص مصعب بن الزبير على تشييع جنازة الأحنف بن قيس لما توفى فيما بعد^(٤) .

وقد استدلل الدكتور عوض خليفات^(٥) بما أشار إليه الشماخى^(٦) من أن مصعب

(١) نفس المرجع السابق والصفحة .

(٢) خليفة بن خياط : تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٢٥٨ .

(٣) انظر دائرة المعارف الإسلامية : مجلد ١ ص ٥٠٧ .

(٤) ابن الأثير : أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ج ١ ص ٦٩ .

(٥) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٧٢ .

(٦) السير ، ج ١ ، ص ٧٦ .

ابن الزبير مشى فى جنازة الأحنف لما توفى سنة ٦٧ هـ فقال (أى خليفات) : "إن مصعب بن الزبير كان يحترم زعماء القعدة من الخوارج ويمشى فى جنازة من يموت منهم". إلا أن الأحنف كان من أنصار ابن الزبير على النحو المشار إليه ، كما لم يظهر أية تبعية للخوارج ، وهى حقيقة أشار إليها الباحث المذكور نفسه^(١) . هذا فضلا عن أن جل اهتمام الأحنف بن قيس فى أخريات حياته ، كان منصرفا إلى التوفيق بين القبائل المختلفة التى تقطن البصرة ، وحملها على تناسى الأحقاد وتضافر جهود رجالها -بقدر المستطاع- على الوقوف أمام عدوها المشترك "الخوارج" وكانت أمنيته هى القيام بعمل حاسم ضد هذه الفرقة^(٢) .

ذهب البعض^(٣) إلى القول بأن الحماية التى أسبغها الأحنف بن قيس على مرداس ابن حدير وأصحابه ، كانت من بين الأسباب التى مكنته من نشر دعوته بين الكثيرين بالبصرة فى مآمن من بطش والى الأموى . لكن الحقيقة أن سياسة الدولة الأموية فى بداية عهدها نحو الخوارج المعتدلين ، وليست الحماية المشار إليها من جانب الأحنف ، هى التى كفلت لمرداس وأصحابه السلامة والأمان ، إذ كان الأمويون يتساهلون وقتذاك مع المعتدلين منهم ، بل يخطبون ودهم أحيانا ، حتى يتفرغوا لقتال المتطرفين من الخوارج، أولئك الذين كانوا يستعرضون الناس ويغيرون على القرى لسفك دماء مخالفيهم وإشاعة الهلع والفرع بين ظهرائهم . وليس أدل على ذلك من أن رجلا على رأى الخوارج مثل ذات يوم بين يدى والى الأموى زياد بن أبيه فأراد أن يعاقبه ، فقال له الرجل : "إنك قد قلت قولاً فصدقه بفعلك ، وكان من قولك : ومن قعد عنا لم نهجه ، فقعدت . فأمر (زياد) له بصلة وكسوة وحملان"^(٤) . كما بلغ زياد عن رجل يكنى بأبى الخير ، من أهل

(١) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٦٥ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، ج ١ ، ص ٥٠٧ .

(٣) عوض خليفات : المرجع السابق نفسه ، ص ٦٦ ، وصالح بن أحمد الصوافى : الإمام جابر ابن

زيد ، ص ١٣٨ .

(٤) الميرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .

البأس والنجده ، أنه يرى رأى الخوارج ، فدعاه فولاه بلدة بالأهواز اسمها "جندى سابور" وما يليها ؛ ورزقه أربعة آلاف درهم فى كل شهر ، وجعل عطاءه السنوى مائة ألف ، فكان أبو الخير هذا يقول "مارأيت شيئا خيرا من لزوم الطاعة والتقلب بين أظهر الجماعة" (١) .

ويتضح مما ذكرناه ان الذى كفل الأمان لمرداس وأصحابه طول عهد زياد (٤٥ - ٥٣ هـ) ، ليست حماية الأحنف وقبيلته لهم ، وإنما هو سياسة الوالى المذكور مع المعتدلين أمثالهم ، أولئك الذين تحاشوا التعرض له بالنقد والتجريح وإثارة الناس ضده . خاصة وأنه يفهم مما ذكره الطبرى (٢) أن الوالى المذكور وعد مرداسا وعدا صريحا بأنه لن يتعرض له ولأصحابه بأى سوء طالما التزموا الهدوء والسكينة .

أما المتطرفون من الخوارج فقد اتبع معهم زياد أقصى وسائل القمع والنكال ، كما تواعد كل قبيلة مقيمة بالبصرة بإجلائها وحرمانها من العطاء ان هي تقاعست عن قتال من ينضم من أبنائها إلى الخوارج . فيروى الطبرى (٣) أن زيادا كان يقول : "إن أى خارجة خرجت من قبيلة فلم تقاتلها ، حرمتها العطاء وأجلبتها" . ويذكر المبرد (٤) أن قبائل مزينة وغيرها اجتمعت ذات يوم على بعض الخوارج الذين ظهروا بالبصرة فقتلوه عن آخرهم ، ثم ذهبوا لمقابلة زياد ، فقال لهم : لولا أنكم أطفأتم هذه النار لقلت أنكم الذين اشعلتموها . فكانت القبائل اذا أحست بخارجية فيهم شدتهم وأتت بهم زيادا . ويعلق المبرد (٥) على هذا الموقف من جانب زياد بقوله : فكان هذا أحد ما ذكر من صحه تدبيره ، وله أخرى فى الخوارج ، وهى أنهم حين أخرجوا معهم امرأة ظفر بها قتلها ثم عراها فلم تخرج النساء بعد على زياد ، وكن إذا دعين إلى الخروج قلن : لولا التعرية لسارعنا .

(١) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج٣ ص ١٤٦ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك ، ج٣ ، ص ٢٢١ .

(٣) نفسه ص ٢٣٨ .

(٤) نفسه ص ١٣٦ .

(٥) نفسه ، ص ١٣٧ .

تابع عبيد الله بن زياد - لما تولى بعد أبيه سنة ٥٥ هـ - سياسة التتكيل بالمتطرفين من الخوارج رجالا ونساء ، وزاد على ذلك فنكل بالمعتدلين منهم والمعتدلات . كما كان يلجأ للحيلة أحيانا لإثارة الفتن والوقية بين أبناء الخوارج ، إذ كان يضع الجماعة منهم فى السجن ثم يغرى من يقتل زميلا له بإطلاق سراحه . يقول ابن الأثير^(١) : "كان قوم من الخوارج بالبصرة يجتمعون إلى رجل اسمه "جدار" فيتحدثون عنده ويعيرون السلطان ، فأخذهم ابن زياد فحبسهم ، ثم دعاهم وعرض عليهم أن يقتل بعضهم بعضا ويخلى سبيل القاتلين ، ففعلوا ، فأطلقهم . وكان ممن قتل بعض أصحابه رجل اسمه "طواف" فغزلهم أصحابهم (من الخوارج) وقالوا : قتلتم إخوانكم ! قالوا : أكرهنا ، وقد يكره الرجل على الكفر وهو مطمئن بالإيمان . وندم "طواف" وأصحابه ، فقال طواف : أما من توبة؟ فكانوا سيكون ، وعرضوا على أولياء من قتلوا الدية فأبوا ، وعرضوا عليهم القود فأبوا ، ولقى "طواف" أحد الأشخاص فقال له : أما ترى لنا من توبة ؟ فقال : ما أجدر لك إلا آية فى كتاب الله عز وجل وهى قوله : ﴿لَمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢) . فدعا "طواف" أصحابه إلى الخروج ... وكانوا سبعين رجلا ، وانتهى الأمر بقتلهم جميعا ، وعلى رأسهم "طواف" .

ذكر الدرجيني^(٣) أن عبيد الله بن زياد سجن جماعة من المحكمة ، ثم حرض الموالى منهم على قتل العرب ، فأبى هؤلاء قائلين : "أهل ولايتنا وأهل نعمتنا" . وحينئذ دعا الموالى المذكور العرب إلى قتل أصحابهم من الموالى ، فأجابه اثنان منهم يدعى أحدهما "قريب" والثانى "زحاف" فأطلق سراحهما ، ولكنهما واجها استنكارا حادا من جانب مرداس بن حدير وأصحابه ، فبعد أن كانا من الصفوة المبجلين تبرأ هؤلاء منهما . وحينئذ حاول هذان الرجلان استعطاف مرداس وأصحابه ، فعرضا عليهم أن يدفعوا دية القتلى أو

(١) الكامل فى التاريخ ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٢) سورة النحل ، آية ١١٠ .

(٣) طبقات المشايخ بالمغرب ، ص ٢٣٣ .

يقتلا قصاصا وتكفيرا عما اقترفاه ، لكن هذا العرض رفض تماما . فلما ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، تأولا قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ، فخرجوا من البصرة يعلنان الثورة على عبيد الله بن زياد ، وتمكنوا من إقناع سبعين آخرين بالخروج معهما ، وأخذوا يستعرضون الناس ويسفكون دماءهم ، لكن هذه الثورة انتهت بالفشل وقتل الكثيرين منهم ، وعلى رأسهم قريب وزحاف . ويذكر الميرد^(١) أن مرداس بن حدير كلما ذكرهما كان يقول : "قريب لا قربه الله من الخير ، وزحاف لا عفا الله عنه ، ركبها عشواء مظلمة" .

على أن الميرد^(٢) يذكر أن حركة "قريب" و "زحاف" المشار إليها حدثت على عهد زياد وليس على عهد ابنه عبيد الله ، ويؤيده في ذلك كل من الطبري^(٣) وابن الأثير^(٤) ، بل ويذكران - على وجه التحديد - السنة التي خرجا فيها ، وهى سنة ٥٠ هـ ، ولا تشير هذه المصادر الثلاثة إلى موضوع إغرائهما من جانب أى وال أموى بالقيام بقتل إخوانهما من الخوارج ، وإنما تشير فقط إلى أنهما خرجا يستعرضان الناس ويسفكان دماءهم ، وهذا هو السبب فى أن مرداس بن حدير تبرا منهما .

يقول الدكتور عوض خليفات^(٥) : "وتشير المصادر الإباضية إلى أنهما (قريب وزحاف) كانا أخوين ، بينما تذكر المصادر السنية أنهما ابني خالة ... (كما) تشير المصادر الإباضية إلى أن حركة قريب وزحاف قد حدثت فى النصف الثانى من القرن الأول الهجرى . ولما كانا قد ثارا فى عهد ابن زياد ، وقبل ثورة أبى بلال مرداس ، وكان الأخير قد ثار عام ٦١ هـ ، فالراجح أنهما ثارا قبل هذا التاريخ ، وربما كانت ثورتهم فى

(١) الكامل فى الأدب ج ٣ ص ١٣٦ .

(٢) نفسه .

(٣) تاريخ الأمم والملوك ، ج ٥ ص ٢٣٧ .

(٤) الكامل فى التاريخ ، ج ٣ ص ٣١٨ .

(٥) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٦٨ - ٦٩ .

عام ٦٠ هـ أى قبل سنة واحدة من حركة أبى بلال . أما رواية عمر بن شبة^(١) التى تذكر أنهما ثارا على عهد زياد بن أبيه وفى عام ٥٠ هـ "فواضح عدم صحتها".

على أن الشماخى^(٢) وهو مصدر إباضى ، يتفق مع المصادر السنية فى القول بأن قريب وزحاف كانا ابني خالة ، كما يتفق مع هذه المصادر أيضا فى القول بأن حركتهما حدثت على عهد زياد وليس على عهد ابنه عبيد الله . هذا فضلا عن أن الدكتور خليفات^(٣) لم يستند فى حديثه عن حركة قريب وزحاف إلا على مصدر إباضى واحد ، هو طبقات المشايخ بالمغرب للدرجيني . ولذلك فإن التعبير بعبارة "وتشير المصادر الإباضية" يحتاج إلى إعادة النظر ، كما أنه من الواضح أن ما ذكره الدرجيني عن حركة الرجلين المذكورين يتشابه إلى حد كبير مع حركة "طواف" المشار إليها ، تلك التى كانت على عهد عبيد الله بن زياد سنة ٥٨ هـ .

وهكذا نرى أنه من المحتمل أن يكون الدرجيني خلط بين حركة قريب وزحاف وحركة طواف بن غلاق ، وذلك لتشابه أحداث الحركتين ، فظن أن الأولى حدثت على عهد عبيد الله بن زياد . وحيث أن الدرجيني لم يذكر تاريخا محددًا لحركة قريب وزحاف ، بينما ذكر كل من المبرد والطبرى وابن الأثير على النحو السابق الإشارة إليه - أنها وقعت على عهد زياد ، وبالتحديد فى سنة ٥٠ هـ ، فليس ثمة ما يمنعنا من ترجيح ما أجمع عليه هؤلاء المؤرخون الثلاثة ، خاصة وأن مؤرخا رابعا ، هو خليفة بن خياط^(٤) يذكر أيضا أن حركة قريب وزحاف وقعت على عهد زياد وليس على عهد ابنه عبيد الله .

شدد بن زياد النفير على الخوارج بعد حركة "طواف" المشار إليها ، فألح فى

(١) أورد الطبرى هذه الرواية (تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٢٣٧) .

(٢) السير ، ج ١ ص ٥٩ - ٦٠ .

(٣) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(٤) تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٢١٩ .

طلبهم وملأ بهم سجنه ، بل وأخذ الناس بسبيهم ، فحبس مرداس بن حدير وأصحابه^(١) ، وذلك على الرغم من أنهم كانوا يتبرعون من كل من يستعرض الناس ويسفك دماءهم ، أمثال قريب وزحاف وطواف وغيرهم . على أن ابن زياد لم يلبث أن أطلق سراح مرداس فى الوقت الذى أمر فيه بقتل جميع أصحابه ، وكان السبب فى إطلاق سراحه هو ما قيل من أن السجنان تشفع فيه لدى ابن زياد فوهبه له وخلقى سبيله ، وكان هذا السجنان ظئرا للوالى المذكور ، وأعجب بصلاح مرداس وحلاوة منطقه وشدة اجتهاده فى العبادة^(٢) . ولما سئل ابن زياد عن الحكمة فى تنكيله بمعتدلى الخوارج على هذا النحو ، أجاب بأنه يتحاشى الشر قبل وقوعه ، ويقمع النفاق قبل أن ينجم^(٣) .

كان من الطبيعى ألا يأمن مرداس على نفسه من ابن زياد بعد أن رآه ينكل بأصحابه ، وقد تأثرت نفسيته كثيرا بما فعله الوالى المذكور بإحدى النساء التى كانت على رأيه واسمها "البلعاء" ، وهى امرأة من بنى يربوع كانت تحرض الناس على ابن زياد وتذكر تجربته وسوء سيرته ، وكانت من المجتهديات فى العبادة ، وعلم مرداس أن ابن زياد يضرم الفتك بها ، ولذلك بادر إلى تحذيرها ونصحها بالتقية قائلا : "إن الله قد وسم على المؤمنين فى التقية فاستترى ، فإن هذا المسرف على نفسه (أى ابن زياد) ، الجبار العنيد ، قد ذكرك"^(٤) لكن البلعاء خشيت أن يفتك ابن زياد بمن يمتنع عن تقديم المعلومات عنها أو يساعدها على الاختفاء ، وعبرت عن ذلك لمرداس بقولها : "أخشى أن يلقي أحد بسبى مكروها" ولم يلبث ابن زياد أن وجه إليها من أحضرها بين يديه ، فقطع يديها ورجليها ورمى بها فى السوق ، فمر مرداس بالسوق ، والناس مجتمعون ، فقال : ماهذا ؟ فقالوا : البلعاء ، فعرض على لحيته وقال : لهذه أطيب نفسا بالموت منك يا مرداس ؟ مامية أموتها أحب الى من مية البلعاء^(٥) .

(١) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ ٣ ص ٣٦٠ .

(٢) المبرد : الكامل فى الأدب ، جـ ٣ ص ١٣٨ ، وابن الأثير : نفسه ، ص ٣٦٠-٣٦١ .

(٣) المبرد : نفسه ، والطبرى : تاريخ الأمم جـ ٥ ص ٢١٣ .

(٤) ابن الأثير : نفسه .

(٥) المبرد : نفسه .

ضاق مرداس بن حدير ذرعا بما لقيه أصحابه من بطش ابن زياد ونكاله ، ولم يستبعد أن تمتد إليه يد البطش من قبل الوالى المذكور ، ولذا قرر الخروج من البصرة على يجد مقاما أكثر أمانا وأنسب لنشر مبادئه ، وحث أصحابه على الخروج معه بقوله : "إن الإقامة على الرضا بالجور ، وإن تجريد السيف وإخافة الناس لعظيم ، ولكن نسير فى أرض الله ولا نجرد سيفا ، وإن أردنا قوم بظلم امتنعنا منهم" (١) .

استجاب لمرداس أربعون رجلا من أصحابه ، فخرج بهم حتى استقر بهم المقام فى بلدة "آسك" (٢) وفى طريقه إليها قابله صديق له ونصحه بالعودة إلى البصرة وعدم الخروج ، مخافة أن يفتك به رجال ابن زياد وأصحابه . فقال له مرداس : لا تخف فإنى لا أجرد سيفا ، ولا أخيف أحدا ، ولا أقاتل إلا من قاتلنى (٣) .

تابع مرداس وأصحابه السير حتى بلغوا بلدة "آسك" وصادفوا فى طريقهم مالا محمولا لابن زياد ، وكان فى استطاعتهم أن يستحوذوا عليه كله ، لكن مرداس بن حدير قرر ألا يأخذ منه إلا عطاءه وعطاء أصحابه ورد الباقي (٤) ، ولما استفسر أحدهم عن السبب فى ترك بقية هذا المال ، أجابه مرداس بقوله : "إنهم يقسمون هذا الفىء ، كما يقيمون الصلاة ، فلا نقاتلهم" (٥) . كما كان مرداس يقول لمن يقابله : "أبلغوا من لقيكم انا لم نخرج لنفسد فى الأرض ، ولا لنروع أحدا ، ولكن هربا من الظلم ، ولسنا نقاتل إلا من يقاتلنا ، ولا نأخذ من الفىء إلا أعطياتنا" (٦) . وعلى الرغم من ذلك فإن ابن زياد لم يترك مرداسا وشأنه ، لأنه خشى أن ييث دعوته فى تلك الناحية التى نزل بها مع أصحابه ، فسير إليهم ألفى مقاتل يقودهم رجل يدعى أسلم بن زرعة . وتشير بعض

(١) الشماخى : السير ، ج ١ ص ٦٢ .

(٢) بلدة بنواحي الأهواز بالقرب من أرحلان (ياقوت : معجم البلدان ، ج ١ ص ٦١) .

(٣) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .

(٤) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، ج ٣ ص ٣٦١ .

(٥) المبرد : نفسه ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٦) المبرد : نفسه ، ص ١٤٠ .

المصادر إلى أن نقاشا دار بين الفريقين خاطب فيه مرداس القائد الأموي المذكور بقوله : اتق الله يا أسلم، فإننا لا نريد قتالا ، ولا نحتجن فينا ، فما الذى تريد ؟ قال : أريد أن أردكم إلى ابن زياد ، قال مرداس : إذاً يقتلنا . قال : وإن قتلكم . قال : تشركه فى دمائنا . قال : إني أدين بأنه محق وأنكم مبطلون : فصاح به أحد أصحاب مرداس قائلا : أهو محق وهو يطعم الفجرة وهو أحدهم ، ويقتل بالظنة ، ويخص بالفىء ، ويجور فى الحكم ؟ .

ومن المحتمل أن يكون النقاش المشار إليه قد أثر فى نفسية القائد الأموي المذكور، مما حمله على العودة من حيث أتى ، تاركا جماعة مرداس وشأنها . ويذكر ابن الأثير^(١) أن مرداسا وأصحابه حملوا على هذا الجيش الأموي حملة رجل واحد فهزموه . بينما يذكر المبرد^(٢) أن القائد الأموي المذكور انهزم بدون قتال لما حمل عليه مرداس وأصحابه حملة رجل واحد .

ويبدو أن ما ذكره المبرد فى هذا الصدد هو الأرجح ، لأنه ليس من المعقول أن ينشب قتال بين هذين الطرفين دون أن تحدث إصابات بين أى منهما . كما نستبعد الاحتمال القائل بأن القائد الأموي تأثر بالنقاش المشار إليه فترك خصومه وشأنهم وعاد من حيث أتى ، لأنه لو فعل ذلك لما تورع ابن زياد عن الفتك به ، خاصة وأن الخوارج سبوا ابن زياد ووصفوه - أمام كل الجند - بأقذع الصفات . وفى هذه الحالة يكون من المرجح أن القائد الأموي المذكور لاذ بالفرار لما حمل عليه مرداس وأصحابه حملة رجل واحد ، ومما يؤيد ذلك أن الصبية فى البصرة بعد ذلك كانوا كلما رأوا هذا القائد صاحوا به ساخرين : مرداس وراءك ، حتى شكوا ذلك إلى ابن زياد ، فأمر الشرطة أن يكفوا الناس عنه^(٣) . وفى ذلك يقول أحد شعراء الخوارج ، وهو عيسى بن فاتك ، شعرا جاء فيه :

(١) الكامل فى التاريخ ، ج٣ ص ٣٦١ .

(٢) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج٣ ، ص ١٤٠ .

(٣) المبرد : نفسه ، وابن الأثير ، نفسه .

ألفا مؤمن فيما زعمتم ويهزمهم بأسك أربعونا
كذبتهم ليس ذلك كما زعمتم ولكن الخوارج مؤمنونا
هم الفئة القليلة قد علمتم^(١) على الفئة الكثيرة ينصروننا

عول ابن زياد على تسيير جيش آخر قوامه ثلاثة آلاف رجل إلى مرداس وأصحابه، ووقع اختياره على عباد بن علقمة المازني، المشهور بعباد بن أخضر، ليكون قائدا لهذا الجيش، وقد تمكن عباد من الفتك بمرداس وأصحابه عن آخرهم وذلك في عام ٦١ هـ وبذلك أسدل الستار على حركة هذا الرجل الذي يبجله جميع الخوارج، المتطرفون منهم والمعتدلون.

وفيهم مما ورد في بعض المصادر أن المعركة التي قتل فيها أبو بلال مرداس وأصحابه لم تقع أيضا في بلدة آسك، اذ يشير المبرد^(٢) إلى أن أبا بلال تحرك مع أصحابه إلى بلدة "دار الجرد" من أرض فارس، وأن الجيش الأموي بقيادة عباد لحق بهم هناك، بينما يشير الطبري إلى أن عبادا لحق أبا بلال وأصحابه بتوج (وهي مدينة شديدة الحر تقع بأرض فارس)^(٣).

أثار الفتك بمرداس وأصحابه على النحو المشار إليه حنق الخوارج جميعهم، فانبأ شعاؤهم يتسابقون في رثائهم والإشادة بإيمانهم وشجاعتهم. وفي ذلك يقول عيسى ابن فاتك^(٤)

مضوا قتلا ومزيقا وصلبا تحوم عليهم طير وقوع
إذا ما الليل أظلم كابدوه فيسفر عنهم وهم ركوع

(١) ورد شطر هذا البيت عند المبرد نفسه، (ص ١٤١) هكذا: هم الفئة القليلة غير شك. وما أثبتناه في المتن منقول من معجم البلدان لياقوت ج ١ ص ٥٨.

(٢) المبرد: نفسه، ص ٢٥٣.

(٣) صفى الدين البغدادى: مراصد الاطلاع على الأمكنة والبقاع ج ١ ص ٢٨٠.

(٤) الطبري: تاريخ الأمم، ج ٥ ص ٣١٤.

أطار الخوف نومهم فقاموا وأهل الأمن فى الدنيا هجوع

وقال عمران بن حطان :

يا عين بكى لمرداس ومصرعه يارب مرداس اجعلنى كمرداس
انكرت بعدك من كنت أعرفه ما الناس بعدك يا مرداس بالناس

وقد صمم محبو مرداس على الأخذ بثأره ، رغم قوة قبضة ابن زياد وشدة بطشه ، وتمكن بعضهم بالفعل من الرصد لقائد الجيش الذى فتك به وبأصحابه ، وهو عباد بن علقمة المازنى ، فقتلوه غيلة . فلما بلغ ابن زياد نبأ مقتله وهو بالكوفة وقتذاك ، بعث إلى نائبه بالبصرة عبيد الله بن أبى بكرة ألا يدع أحدا على رأى الخوارج إلا حبسه ، وأن يجد فى طلب من يتغيب منهم . فجعل عبيد الله يتبعهم فىأخذهم ، فلما قدم ابن زياد إلى البصرة أخذ من فى السجن منهم فقتلهم جميعا ، وكان من بينهم عروة بن حدير التميمى أخو مرداس ، فحاوره قبل أن يقتله قائلا : جهزت أخاك على ؟ فقال : والله لقد كنت به ضنينا ، وكان لى عزا ، ولقد أردت له ما أريده لنفسى ، فعزم عزماء فمضى عليه ، وما أحب لنفسى إلا المقام وترك الخروج . قال له أفأنت على رأيه ؟ قال كلنا نعبد ربا واحدا . قال : أما لأمثلن بك . قال : اختر لنفسك من القصاص ما شئت . فقطعوا يديه ورجليه ، ثم قال : كيف ترى ؟ قال : أفسدت على دنيائى وأفسدت عليك آخرتك . ثم أمر به فقتل ثم صلب على باب داره^(١) .

ذكر الطبرى^(٢) أن مقتل عروة بن أدية تم فى سنة ٥٨ هـ ، أى قبل مقتل أخيه مرداس ، وأن السبب فى قتله هو أن عبيد الله بن زياد خرج فى رهان له ، فلما جلس ينتظر الخيل اجتمع الناس وفيهم عروة ، فأقبل على ابن زياد فقال : خمس كن فى الأمم قبلنا ، فقد صرن فينا : (أتبنون بكل ريع آية تعبثون . وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون .

(١) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ص ١٤٥ .

(٢) تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٢١٢ - ٣١٣ .

وإذا بطشتم بطشتم جبارين) ، وخصلتين آخرين لم يذكرهما الراوى . فلما قال عروة ذلك ظن ابن زياد انه لم يجترأ على ذلك إلا لأن معه جماعة من أصحابه ، فقام من فوره منصرفا تاركا رهانه ، فقبل لعروة : ما صنعت ! والله ليقتلنك : فهرب عروة إلى الكوفة وتوارى بها ، لكن رجال ابن زياد تمكنوا من القبض عليه وأتوا به إلى الوالى المذكور ، فأمر به فقطعت يداه ورجلاه ، ثم دعا به فقال : كيف ترى ؟ قال : أرى أنك أفسدت دنيائى وأفسدت آخرتك ، فقتله ، وأرسل إلى ابنته فقتلها .

ومن المحتمل أن يكون ما ذكره الطبرى بالنسبة لواقعة مقتل عروة هو الأرجح ، بدليل أن عروة لم يكن بصحبة أخيه مرداس حين خرج إلى الأهواز نائرا فى سنة ٦١ هـ على النحو المشار إليه^(١) .

وعلى الرغم من اعتزاز الخوارج كلهم بأبى بلال مرداس حتى أن كل فرقة تعتبره من أئمتها^(٢) ، إلا أن الإباضية - فيما يبدو - هم الذين تمسكوا بمبادئه ، واتخذوا من مسلكه نبراسا ينسجون على منواله . ويوضح الرقيشى^(٣) هذه المبادئ بقوله : انه لم يكن يدعى هجرة ولا ينتحلها ، ولا يخيف أمنا ، ولا يستحل استعراضا ، ولا يغنم

(١) يقول محمد قرقرش (عمان والحركة الاباضية ، ص ٨٦ حاشية ٦٢) : يذكر الطبرى ، ج ٥ ص ٣١٢ ، وابن عبد ربه : العقد الفريد ، ج ١ ص ١٥٩ أن عروة بن أدية التميمى قد قتل قبل خروج أبى بلال إلى أسك . بينما تذكر الروايات الإباضية أن ذلك تم بعد مقتل أبى بلال (الشماخى : السير ، ج ١ ، ص ٦٦ ، والبغدادى : الفرق بين الفرق ، وخليفات : نشأة الحركة الإباضية ص ٧١ ، ومهدى طالب : الحركة الاباضية ، ص ٦٦) على أنه يجب أن نلتفت إلى أن لروايات الإباضية لم تنفرد بالإشارة إلى أن مقتل عروة تم بعد مقتل أخيه ، لأن المبرد أشار إلى ذلك أيضا على النحو الوارد فى المتن . كما أن كلا من البغدادى ، وخليفات ، ومهدى طالب . ليسوا من الإباضية .

(٢) الرقيشى : مصباح الظلام ، ورقة ٢١ أ .

(٣) نفسه .

أموالا ، ولا يسبى ذرية ، ولا ينزل قومه (المسلمين من غير الإباضية) منزلة أهل الأوثان .

كما أنه من الملاحظ أن أبا بلال مرداس حين دعا أصحابه للخروج ضد ابن زياد واجابه اربعون منهم ، حرص هؤلاء على أن يولوا أمرهم حريث بن حجل لكنه أبى ، فولوا أمرهم مرداسا^(١) ، ولما بويع مرداس على هذا النحو لم يجبر أحدا على الخروج معه، كما أن هؤلاء لما قرروا الخروج لم يلجأ أحد منهم إلى التقية . ومن الملاحظ أن الإباضية التزموا بكل هذه المبادئ فيما بعد ، ويتضح ذلك فيما يتعلق بنوع من أنواع الإمامة عندهم ، وهى "إمامة الشراء" التى تقام عادة فى مرحلة الكتمان ، عندما يقرر الإباضية "الشراء" أى الثورة ضد حكم الجبابرة من الحكام من وجهة نظرهم ، فهم حينذاك يختارون من بينهم إماما لهم يقودهم فى الحرب ويدير أمرهم فيبايعونه على القتال وجهاد الأعداء حتى الموت أو النصر . وكان من شروط الشراء عند الإباضية ما يأتى^(٢) :

١- أن لا يقل عدد الشراة عن أربعين رجلا .

٢- أن ينتخب الشراة إماما من بينهم تكون سلطته نافذة عليهم دون غيرهم ماداموا فى مرحلة الثورة .

٣- لا يجوز للشراة أن يستعملوا التقية الدينية مهما كانت الظروف ولأى سبب كان .

٤- أن لا يجبروا أحدا على الالتحاق بهم .

٥- أن لا يروعوا أحدا من المسلمين ، ولا يقاتلونه إلا إذا بدأ هو بعدوان .

٦- لا يجوز للشراة أن يرجعوا عن هذا الأمر إلا اذا نجحوا وهزموا عدوهم .

(١) الميرد : الكامل فى الأدب ، ج٣ ، ص ١٣٩ .

(٢) سعيد عاشور وزمبله : عمان والحضارة الإسلامية ، ص ٩٧ .

٢- إنقسام محكمة البصرة بعد أبي بلال وظهور الإباضية

اجتمع أعيان محكمة البصرة ممن كانوا على رأى مرداس بن حدير فى سنة ٦٤ هـ، وعلى رأسهم نافع بن الأزرق وعبد الله بن إباح وعبد الله بن صفار ونجدة بن عامر الحنفى وغيرهم ، فتذكروا بطش ابن زياد وما حل بهم من هلاك ، فقال لهم نافع ابن الأزرق : إن الله قد أنزل عليكم الكتاب ، وفرض عليكم الجهاد ، واحتج عليكم بالبيان، وقد جرد فيكم أهل الظلم السيوف ، وهذا من قد تار بمكة ، فاخرجوا بنا نأت البيت ونلق هذا الرجل ، فإن يكن على رأينا جاهدنا معه العدو ، وإن يكن على غير رأينا دافعنا عن البيت ما استطعنا ، ونظرنا بعد ذلك فى أمورنا . فخرجوا حتى قدموا على عبد الله ابن الزبير ، فسر بمقدمهم ونبأهم أنه على رأيهم وأعطاهم الرضا من غير توقف ولا تفتيش . فقاتلوا معه حتى مات يزيد بن معاوية وانصرف الجيش الشامى عن مكة^(١) .

على أن هؤلاء المحكمة عادوا فلاموا أنفسهم لمناصرة عبد الله بن الزبير دون التأكيد من موافقته إياهم فى التبرؤ من عثمان بن عفان ، خاصة وأنه كان يقاتل عليا فى معركة الجمل مع أبيه الزبير وطلحة بن عبيد الله تحت شعار "يا لثارات عثمان" . ولذلك مشى هؤلاء إلى عبد الله فقالوا له : "إنا قد قاتلنا معك ولم نفتشك عن رأيك حتى نعلم أمنا أم من عدونا؟ خبرنا ما مقاتلتك فى عثمان؟"^(٢) . وقد حرص هؤلاء المحكمة على أن يذكروا ابن الزبير بمساوىء عثمان من وجهة نظرهم ، وطالبوه بالبراءة منه ومن على بن أبى طالب وتكفير أبيه الزبير وطلحة . فرد عليهم ابن الزبير ، كما يحكى الميرد^(٣) ، مذكرا إياهم بأن الله تعالى أمر وله العزة والقدرة فى مخاطبة أكفر الكافرين وأعتى العتاة - بأرأف مما قاله المحكمة له ، إذ قال تعالى لموسى ولأخيه لما أرسلهما إلى فرعون : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٤) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تؤذوا

(١) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج٥ ص ٥٦٤ .

(٢) الطبرى : نفسه .

(٣) الكامل فى الأدب ، ج٣ ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) سورة طه ، آية ٤٤ .

الأحياء بسبب الموتى ، فنهى عن سبّ أبى جهل من أجل عكرمة ابنه ، كما قال لهم ابن الزبير : قد كان يغنيكم عن هذا القول الذى سميتم فيه طلحة وأبى أن تقولوا : نيراً من الظالمين ، فإن كانا منهم دخلا فى غمار الناس ، وإن لم يكونا منهم تحفظونى سبّ أبى وصاحبه ، وأنتم تعلمون أن الله جل وعزّ قال للمؤمن فى أبويه : ﴿وإن جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفاً﴾^(١) ، وقال جل ثناؤه : ﴿وقولوا للناس حسناً﴾^(٢) كما قال ابن الزبير فى رده على المحكمة : وقد سمعت الذى ذكرتموه عن عثمان بن عفان - رحمه الله - وإنى لا أعلم مكان أحد من خلق الله اليوم أعلم بابن عفان وأمره منى ، إذ كنت معه حيث نقم القوم عليه واستعتبوه ، فلم يدع شيئاً استعته القوم فيه إلا أعتبهم فيه ، ثم إنهم رجعوا إليه بكتاب له يزعمون أنه كتبه فيهم يأمر فيه بقتلهم ، فقال لهم : ما كتبت فيه فإن شئتم فهايتوا بينتكم ، فإن لم تكن حلفت لكم ، فوالله ما جاءوه ببينة ، ولا استحلفوه ، وإنما وثبوا عليه فقتلوه ، وكل ما عبت به عليه ليس كذلك ، بل هو لكل خير أهل ، وأنا أشهدكم ومن حضر أنى ولى لابن عفان فى الدنيا والآخرة ، وولى أوليائه وعدو أعدائه . فقال له المحكمة : برىء الله منك يا عدو الله . فرد عليهم بقوله : برىء الله منكم يا أعداء الله^(٣) .

غادر المحكمة مكة على أثر خلافهم المذكور مع ابن الزبير ، فذهبت طائفة منهم إلى اليمامة على رأسها أبو طالوت ومعه من أعيان المحكمة : عطية بن الأسود اليشكرى ، وعبد الله بن ثور الملقب بأبى فديك ، وقد انتخبت هذه الطائفة نجدة بن عامر الحنفى إماماً لها فيما بعد ، وذلك بعد مسيره إليها على أثر خلافه فى رأى مع نافع بن الأزرق . أما أغلب المحكمة الآخرين فقد عادوا إلى البصرة ، وعلى رأسهم ابن الأزرق وعبد الله ابن إياض وعبد الله بن صفار ونجدة بن عامر الحنفى وأبو بيهس . وتختلف الروايات فى

(١) سورة لقمان ، آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٨٣ .

(٣) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ٣ ، ص ٥٦٥ .

بيان مصير هؤلاء عقب قفولهم إلى البصرة ، فيذكر البلاذري^(١) : أن ابن زياد تلقف هؤلاء جميعا وأودعهم السجن ، بينما يقول المبرد^(٢) : " فلما صاروا إلى البصرة نظروا فى أمورهم فأمرؤا عليهم نافعاً . ويقول ابن الأثير^(٣) : فأما نافع وأصحابه فإنهم قدموا البصرة وهم على رأى أبى بلال ، واجتمعوا وتذاكروا فضيلة الجهاد ، فخرج نافع على رأس ثلثمائة ، وذلك عند وثوب الناس بابن زياد وكسر الخوارج باب السجن . وعلى أية حال ، فإن الظروف التى عاد فيها هؤلاء إلى البصرة سنة ٦٤ هـ كانت تتسم بالقلق والاضطراب ، بسبب موت يزيد بن معاوية واختلاف أهل البصرة حول موقفهم من ابن زياد بين مبايع له ومعارض ، لدرجة أن القتال نشب بين الأزدي وربيعة وبنى تميم وقيس ، وفى هذه الظروف تمكن المحكمة من كسر أبواب السجون والخروج منها ، ويقال إن عدد المسجونين منهم وقتذاك بلغ أربعمائة رجل^(٤) ، وإنهم تمكنوا من إفساد البيعة لابن زياد ، ومشوا فى الناس يدعون إلى محاربة السلطان ويظهرون ما هم عليه ، حتى اضطرب على عبيدالله بن زياد أمره واضطر إلى الهرب .

انتهاز محكمة البصرة فرصة اقتتال أهل البصرة بعضهم مع بعض على النحو المذكور ، فاجتمع منهم ثلاثمائة وبايعوا نافع بن الأزرق على الخروج إلى الأهواز وإعلان الثورة ، فمضى بهم نافع إلى هناك فى سنة أربع وستين ، ولم يلبثوا أن طردوا عمال بنى أمية عن هذه الجهة وقاموا هم بحماية الفئء من الأهلىن ، ثم لحق بهم كثير ممن لم يخرج معهم إلى الأهواز من محكمة البصرة ، وذلك لما تعرضوا للضغط من جانب أهلها ، بعد أن تصالحوا فيما بينهم وتفرغوا لمواجهة المحكمة الذين كانوا بين ظهرائهم^(٥) .

فضلت فئة قليلة من محكمة البصرة القعود وعدم الخروج إلى الأهواز مع ابن

(١) أنساب الأشراف ، جـ ٤ ق ٢ ، ص ١٠٢ .

(٢) الكامل فى الأدب ، جـ ٣ ص ١٥٨ .

(٣) الكامل فى التاريخ ، جـ ٣ ، ص ٤٩١ .

(٤) المبرد : نفسه ، الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ٣ ص ٥٦٦ .

(٥) المبرد : نفسه ، ص ١٥٩ .

الأزرق ، ومن هؤلاء عبد الله بن إباح وعبد الله بن صفار ورجال معهما على رأيهما . ونظر نافع فرأى أن ولاية من تخلف عن الخروج من الذين قعدوا منهم ، لا تحل له ، وإن من تخلف عنه لا نجاة له ، فأخبر أصحابه بذلك ، ودعاهم إلى البراءة منهم وأنهم لا يحل ميراثهم ، وأطلق عليهم اسم "القعدة" تحقيرا لهم من وجهة نظره ، كما تخلى ابن الأزرق عن نهج مرداس بن حدير ، فرأى استعراض المخالفين وقتل أطفالهم ، وأن جميع المسلمين كفار مثل كفار العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل . وقد أجابه على رأيه هذا كثير من أصحابه بينما فارقه بعضهم ، ومن فارقه نجده بن عامر الحنفى الذى سار إلى اليمامة وأطاعه الخوارج هناك ، ونصبوه إماما لهم بدلا من أبى طالوت^(١) . وقد أورد الميرد^(٢) نصّ كتابين متبادلين بين نجدة بن عامر ونافع بن الأزرق ، أحدهما بعث به إلى نافع بعد أن افترق عنه وسار إلى اليمامة ، يعترض فيه على تكفير نافع للقعدة وقتله أطفال المشركين ونسائهم واستحلاله الأمانات . أما الكتاب الثانى فقد ردّ به نافع عليه مدافعا عن وجهة نظره .

كذلك كتب نافع بن الأزرق إلى من ساهم بالقعدة فى سنة ٦٥ هـ يقول : "بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد ، فإن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، والله إنكم لتعلمون أن الشريعة واحدة ، فقيم المقام بين أظهر الكفار ، ترون الظلم ليلا ونهارا ، وقد ندبكم الله إلى الجهاد فقال : وقتلوا المشركين كافة ، ولم يجعل لكم إلى التخلف عذرا فى حال من الأحوال ، فقال : انفروا خفافا وثقالا . وإنما عذر الضعفاء والمرضى والذين لا يجدون ما ينفقون ، ومن كانت إقامته لعلّة . ثم فضل عليهم مع ذلك المجاهدين ، فقال : لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون فى سبيل الله ، فلا تغتروا ولا تطمئنوا إلى الدنيا ... فاتقوا الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ، والسلام على من اتبع الهدى"^(٣) .

(١) الميرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ص ١٦٠ ، وابن الأثير : الكامل فى التاريخ، ج ٣ ، ص ٤٩١ - ٤٩٢ .

(٢) الميرد : نفسه ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٣) الميرد : نفسه ، ص ١٦٣ .

أدى الكتاب المذكور من ابن الأزرق إلى ظهور الانقسام بين زعماء القعدة بسبب تباين موقفهم منه . فيذكر الطبري^(١) أن ابن الأزرق بعث بكتابه هذا إلى عبد الله ابن صفار وعبد الله بن إباح ومن قبلهما من الناس . "فأتيا به ، فقرأه عبد الله بن صفار ، فأخذه فوضعه خلفه ، فلم يقرأه على الناس خشية أن يتفرقوا ويختلفوا . فقال له عبد الله ابن إباح : مالك لله أبوك ! أى شئ أصبت ! الآن قد أصيب إخواننا ، وأسر بعضهم ! فدفع الكتاب إليه ، فقرأه فقال : قاتله الله ! ، أى رأى رأى ! صدق نافع بن الأزرق ، لو كان القوم مشركين كان أصوب الناس رأيا وحكما فيما يشير به ، وكانت سيرته كسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فى المشركين ، ولكنه قد كذب وكذبنا فيما يقول ، إن القوم كفار بالنعم والأحكام ، وهم برآء من الشرك ، ولا تحل لنا إلاماءهم وماسوى ذلك من أموالهم فهو علينا حرام . فقال ابن صفار : برئ الله منك ، فقد قصرت ، وبرئ الله من ابن الأزرق فقد غلا ، وبرئ الله منكما جميعا . وقال الآخر : فبرئ الله منك ومنه" .

يتفق المبرد مع الطبري فيما أوضحاه من أن كتاب ابن الأزرق أدى إلى انقسام زعماء القعدة بسبب تباين موقفهم منه ، فيقول المبرد^(٢) : "فحين ورد عليهم (كتاب ابن الأزرق) كان فى القوم يومئذ أبو بيهس هيصم بن جابر الضبعى ، وعبد الله بن إباح المرمى ، فأقبل أبو بيهس على ابن إباح فقال : إن نافعنا غلا فكفر ، وإنك قصرت فكفرت - تزعم أن من خالفنا ليس بمشرك ، وإنما كفار النعم لتمسكهم بالكتاب وإقرارهم بالرسول ، وتزعم أن مناكحهم ومواريتهم والإقامة فيهم حلٌ طلق . وأنا أقول : إن أعدائنا كأعداء رسول الله صلى الله عليه وسلم تحل لنا الإقامة فيهم كما فعل المسلمون فى إقامتهم بمكة ، وأحكام المشركين تجرى فيهم ، وأزعم أن مناكحهم ومواريتهم لا تجوز لأنهم منافقون يظهرون الإسلام ، وإن حكمهم عند الله حكم المشركين ... فالدار دار كفر ، والاستعراض فيها جائز ، وإن أصيب من الأطفال فلا حرج . فصاروا (أى الخوارج) فى هذا الوقت على ثلاثة أقاويل : قول نافع فى البراءة

(١) تاريخ الأمم والملوك ، ج ٥ ، ص ٥٦٨ .

(٢) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ص ١٦٢ .

والاستعراض واستحلال الأمانة وقتل الأطفال : وقول أبى يبهس الذى ذكرناه ، وقول عبد الله بن إباح وهو أقرب الأقاويل إلى السنة من أقاويل الضلال " .

يقول عوض خليفات^(١) : ولعل هذا الانقسام الذى حدث حوالى سنة ٦٤ هـ هو الذى حدا ببعض المؤلفين إلى الاعتقاد بأن الخوارج قد انقسموا إلى أربع فرق ، وهى الأزارقة والنجدية والصفرية والإباضية . والحقيقة فعلا هو انقسام نهائى بين المتطرفين من الخوارج ، وبين القعدة الذين آثروا القعود وحبّذوا الدعوة إلى مذهبهم بالطرق السلمية . أما القعدة فلم ينقسموا إلى إباضية وصفرية إلا فى وقت لاحق ، وذلك لما أطلق الحجاج سراح زعيم القعدة من سجنه وقتذاك ، وهو عمران بن حطان ، فكانت هذه الخطوة من جانبه منطلقا لتحول خطير فى تاريخ حركه الخوارج القعدة ، لأن موقف عمران من الحجاج بعد إطلاق سراحه أدى إلى جدل عنيف ونقاش حاد بين جماعة القعدة ، إذ تذكر المصادر الإباضية أن أصحاب عمران قد اجتمعوا إليه بعد خروجه من الحبس فقالوا : "إنما أطلقك الله لما رأى لنا من مصلحة فى رجوعك إلينا ، فهلم إلى محاربة الحجاج . فقال : هيهات ! غلّ يدا مطلقها ، واسترق رقبة معتقها ، والله لا حاربته أبدا" . وقد أدى هذا الموقف من قبل عمران نحو الحجاج إلى انقسام فى رأى عميق بين أصحاب عمران من القعدة ، فاختلّفوا حول الخطوة التالية الواجب اتخاذها إزاء التطورات التى حدثت نتيجة لسياسة الحجاج إزاءهم ولوقف عمران من هذا الوالى . وانتهى الجدل والنقاش بينهم إلى انقسام القعدة إلى فرقتين : الصفرية وكانت ترى الخروج والثورة ولكنها لا تكفر من قعد كما فعل الأزارقة من قبل ، والإباضية وهى التى آثرت الاستمرار فى القعود حتى تحين الفرصة المناسبة للانتفاض على الحكم القائم وتأسيس الإمامة طبقا لمبادئهم . أما عمران نفسه فيبدو أنه استاء من النتيجة التى انتهى إليها الجدل بين جماعته فقرر ترك البصرة ، وأخذ يتنقل بين أحياء العرب فى العراق والشام وعمان منتحلا أسماء مختلفة ، ومتسببا فى كل مرة نسبا جديدا يقربه من القوم الذين استضافوه ، واستقر أخيرا فى عمان حيث

(١) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٧١ - ٧٤ .

وجد أهلها يعظمون أبا بلال مرداس ودعوته ، فأظهر أمره بينهم ، وبقي هناك حتى مات .

لكن الملاحظ أنه ليس ثمة خلاف بين ما أورده كل من المبرد والطبري حول تحديد التاريخ الذي نشأت فيه كل من فرقة الأزارقة والنجدات والإباضية ، ألا وهو سنة ٦٥ هـ . ففي هذا العام تخلى ابن الأزرق عن نهج مرداس بن حدير وأعلن عن آرائه المتطرفة السابق الإشارة إليها . فأجابه على ذلك كثير من أصحابه الذين سموا بالأزارقة ، بينما فارقة بعضهم ، ومن فارقة نجدة بن عامر الحنفى الذى سار إلى اليمامة حيث نصبه الخوارج هناك إماما لهم وعرف هؤلاء بالنجدات ، كما أرسل نافع بن الأزرق فى العام المذكور كتابا إلى أعيان القعدة بالبصرة ، أدى إلى انقسامهم إلى إباضية ويهسية طبقا لرواية المبرد ، أو إلى إباضية وصفيرية طبقا لرواية الطبري . ومعنى هذا أنه لاخلاف بين المؤرخين المذكورين من حيث أن الإباضية نشأت سنة ٦٥ هـ . لكن الخلاف بينهما فقط يدور حول تحديد اسم أحد أعيان القعدة بالبصرة الذى اطلع على كتاب ابن الأزرق المشار إليه فتبرأ منه واتهمه بالغلو ، كما تبرأ من عبد الله بن إباض فى نفس الوقت واتهمه بالقصور لما استمع لرأيه فى الكتاب المذكور ، فنجد اسمه عند المبرد هو أبو يهس الذى تنسب إليه البيهسية ، بينما اسمه طبقا لرواية الطبري - على النحو السابق ذكره - هو عبد الله ابن صفار . ولو صحت هذه الرواية لكان معنى هذا أن الصفيرية نشأت أيضا فى سنة ٦٥ هـ ، ولكننا لانطمئن إلى صحة هذا التاريخ بالنسبة لنشأة الصفيرية ، لأن الكثيرين من كتاب الفرق^(١) لا ينسبون الفرقة لابن صفار وإنما إلى زياد بن الأصفر ، كما ينسبها بعض المؤرخين^(٢) إلى شخص يدعى النعمان بن صفر ، وهؤلاء الأشخاص الثلاثة (ابن صفار وابن الأصفر ، وابن صفر) يحيط بهم جميعا الغموض^(٣) . هذا فضلا عن أن أصل

(١) البغدادي : الفرق بين الفرق ، ص ٧٠ والشهرستاني : الملل والنحل ، ص ١٠٢ والخوارزمي :

مفاتيح العلوم ، ص ٢٥ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، مجلد ١٤ ، ص ٢٢٩ مادة "الصفيرية" .

الصفريّة واشتقاقها ربما لا يرجع إلى اسم أحد الأشخاص بالمرّة ، فيقول الميرد^(١) : قال قوم إنما سموّا بصفره علّتهم ، لأنهم أناس نهكّتهم العبادة فاصفرت وجوههم ، وتصديق ذلك قول عاصم الليثي ، وكان على رأى الخوارج فتزكه وصار من المرجئة .

فارقت نجدة والذين تزرّقوا وابن الزبير وشيعة الكذاب^(٢)
والصفر الآذان الذين تخيروا ديننا بلا ثقة ولا كتاب

أما بالنسبة لأبى يهس فلا خلاف على نسبة البيهسية إليه ، كما أنه شخصية تاريخية غير غامضة مثل أولئك الأشخاص الذين ينسب البعض إليهم الصفريّة ، فمن المعلوم أن أبا يهس لجأ إلى المدينة فرارا من اضطهاد الحجاج ، لكن عاملها عثمان بن حيان سجنه ثم قتله ، وذلك فى عام ٩٤ هـ^(٣) .

لذلك نميل إلى ترجيح ما أورده الميرد من أن الشخص الذى تبرأ من كل من ابن الأزرق وابن إباح على أثر ورود كتاب ابن الأزرق إلى القعدة بالبصرة سنة ٦٥ هـ هو أبو يهس وليس عبد الله بن صفار . ومما يؤيد ذلك قول المؤرخ الإباضى الدرجينى^(٤) يصف عبد الله بن إباح : "وقلى (أبغض) ما اعتقده ابن الأزرق فى المحمدية (المسلمين) ، وعدل عن طريقى البيهسية والنجدية ، وسلك محجة العدل ، وكان قدوة لأهل الفضل" . فلو كان ابن صفار هو الذى تبرأ من ابن إباح لاستبدل الدرجينى كلمة "البيهسية" فى قوله المذكور بكلمة "الصفريّة" ، ولكن هذه الفرقة - على ما يبدو - لم تكن قد نشأت بعد ، لأن الصفريّة كانوا فى البداية يقولون بقول ابن إباح^(٥) ، ثم تمايزوا عن الإباضية شيئا فشيئا حتى صاروا فرقة قائمة بذاتها ، ولانستطيع تحديد الوقت الذى حدث فيه ذلك ، لأن المصادر لاتسعفنا فى هذا الصدد .

(١) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١٥٣ ، ١٦٣ .

(٢) المقصود به المختار بن أبى عبيد الثقفى .

(٣) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٦ ص ٤٨٥ .

(٤) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

(٥) الميرد : نفسه ، ج ٣ ، ص ١٦٣ .

أما بالنسبة لما يراه خليفات من أن القعدة انقسموا إلى إباضية وصفرية في أثناء ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي على العراق (٧٥ - ٩٥ هـ) على أثر إطلاقه سراح عمران بن حطان والجدل الذي ثار بين القعدة بسبب موقف عمران من الوالي المذكور ، فإن جميع المصادر السنية التي تيسر لنا الاطلاع عليها تنفي مسألة وقوع عمران في قبضة الحجاج . فيقول الأصبهاني^(١) : "وكان (عمران) من القعدة ... وكان أصله من البصرة، فلما اشتهر بهذا المذهب طلبه الحجاج ، فهرب إلى الشام ، وطلبه عبد الملك فهرب إلى عمان ، وكان ينتقل بها إلى أن مات في تواريه" . ويذكر الميرد^(٢) أن عمران ابن حطان كان رأس القعدة من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم ، وكان من حديثه أنه لما أطرده الحجاج كان ينتقل في القبائل ، فكان إذا نزل في حيّ انتسب نسباً يقربه منه ؛ ثم خرج حتى نزل بروح بن زنباع وزير عبد الملك بن مروان ، فانتسب له من الأزدي... فخرج من عنده وخلف له رقعة فيها أبيات ، ونزل بزفر بن الحارث الكلابي فانتسب له أوزاعيا، ثم ارتحل حتى نزل بعمان ، فوجدتهم يعظمون أمر أبي بلال ويظهرونه ، فنزل فيهم وأظهر أمره ، فبلغ ذلك الحجاج ، فكتب فيه إلى عمان ، فهرب ، فنزل بقوم من الأزدي ، فلم يزل فيهم حتى مات" . وينفرد الدرجيني^(٣) ، وهو مؤرخ إباضي ، بذكر قصة الحجاج مع عمران بن حطان على وجهين مختلفين : الوجه الأول يتمثل فيما نقله عن الميرد من حيث مطاردة الحجاج لعمران ، واضطراره إلى التنقل في البلاد متخفياً إلى أن انتهى به المطاف بالإقامة في عمان حيث توفي . أما الوجه الثاني للقصة عنده فيتمثل في قوله : "لما أوتى الحجاج بعمران بن حطان أسيراً ، قال يا حرسى : اضرب عنق ابن الزانية. فقال عمران : بش ما أدبك به أهلك يا حجاج ، أبعد الموت منزلة أصانعك عليها؟ ما كان يؤمنك أن ألقاك بمثلها ؟ فاستحى الحجاج ، فأطلقه . وذكر أن أصحابه (عمران) اجتمعوا إليه فقالوا : إنما أطلقك الله لما رأى في رجوعك إلينا ، فهلم إلى محاربة الحجاج فقال : هيهات ! غلّ يداً مطلقها ، واسترق رقبة معتقها ، والله لا حاربتة أبداً ،

(١) الأغاني ، ج ١٦ ، ص ١٤٦ .

(٢) الكامل في الأدب ، ج ٣ ، ص ٨٨ - ٩٢ .

(٣) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ - ٢٣٢ .

فجعل ينتقل فى الأحياء متخفيا كما تقدم (أى كما ورد فى القصة على النحو الأول المنقول عن المبرد) .

وعلى الرغم من أن الدرجينى لم يرجح أحد الوجهين المذكورين الذين أوردهما لقصة الحجاج مع عمران ، إلا أن عوض خليفات اعتمد الوجه الثانى فقط ، واستند عليه فى القول بتمايز القعدة إلى إباضية وصفرية على عهد الحجاج ، بافتراض أن الجدل ثار بين القعدة نتيجة لموقف عمران ، بعد إطلاق سراحه ، من هذا الوالى على النحو المشار إليه . ومن الملاحظ أن خليفات لم يذكر الأسباب التى حدثت به إلى ترجيح الوجه الثانى الذى أورده الدرجينى لقصة الحجاج مع عمران ، علما بأنه يتشكك فى بعض ماجاء به بدليل ماقاله من أن الحجاج أطلق سراح عمران ربما بإيعاز من عبد الملك بن مروان ، فى محاولة لكسب ود القعدة والتفرغ لمحاربة الخوارج المتطرفين كالأزارقة والنجدية^(١) ، مع أن هذا القول يتعارض مع ماأورده الدرجينى من أن الحجاج أطلق سراحه بسبب حسن تأدبه فى الرد عليه رغم أنه (أى الحجاج) سبّه بفحش القول . ويبدو أن الدرجينى رغب فى تقرّظ عمران باعتباره أحد زعماء الشراة الأوائل ، فساق حكاية وقوعه فى أسر الحجاج الذى واجهه بفحش القول ، فبادلته عمران بعبارات ومواقف تدل على رباطة جأش وحلاوة لسان وحسن وفاء .

كما أنه من الملاحظ أن ما أورده الدرجينى بشأن حبس عمران يتعارض مع ماجاء فى المصادر السنية ، علما بأن ماأشار إليه خليفات^(٢) من أن المبرد أورد مايفيد حبسه لايتفق مع ما أورده المؤرخ المذكور فى هذا الصدد . ونفس الأمر ينطبق على الشماخى -المؤرخ الإباضى- الذى لم يشر بتاتا إلى حبس عمران ، بل نقل قصته مع الحجاج عن المبرد دون أن يزيد عليها شيئا .

ثم إن الانقسام بين جماعة القعدة إلى إباضية وصفرية لو صح أنه حدث نتيجة

(١) خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٧٣ .

(٢) انظر : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٧٣ حاشية ٤٥ حيث يقول خليفات : "عن حبس عمران" انظر

الدرجينى ، ورقة ٩٧ والشماخى : السير ، ص ٧٧ ، والمبرد الكامل ، ج ٢ ص ١٦٧ - ١٧٢ .

للقاش الحاد بين أفرادها بسبب موقف زعيمهم عمران بن حطان المشار إليه من الحجاج ، لكان من المفروض أن تتبرأ منه الصفرية لما جرى عليه العرف بين الخوارج ، أو على الأقل لا يتولونه ، لأن هذه الفرقة هي التي أصرت - كما يقول خليفات - على الخروج والثورة ضد الحجاج ، على عكس عمران الذي قال لهم : "والله لا أحاربه أبدا" ، ولكن ذلك يتعارض مع مذكرته كثير من المصادر من أن الصفرية تتولى عمران ابن حطان . مما يحملنا على الاعتقاد بأن انقسام القعدة إلى إباضية وصفرية لاعلاقة له بموقف عمران من الحجاج .

كما أن رحيل عمران من البصرة وتنقله بين أحياء العرب منتحلا أسماء مختلفة إلى أن مات في عمان - ليس له علاقة البتة باستيائه من نتيجة أى جدل أو نقاش بين جماعة القعدة ، لأن عمران فعل ذلك بسبب مطاردة الحجاج له ، باعتباره شاعرا موهوبا وخطيبا بارعا ، وخوف هذا الوالى من أن يوظف عمران مواهبه المذكورة في إثارة الناس ضده .

ومن الجدير بالذكر أن الصفرية لم تكن وحدها التي تتولى عمران بن حطان ، بل إن الإباضية تتولاه أيضا . يقول الدرجيني^(١) : " ومنهم (أى من الإباضية) عمران ابن حطان الشاربي رحمه الله ورضي عنه ، وهو النهاية في الورع والصلاح ... لما خصه الله عز وجل من فنون العلم والنزاهة والحلم وشهامة الجنان وفصاحة اللسان " . كما يقول الشماخي^(٢) : " ومنهم عمران بن حطان الشيباني ... وكان ورعا صالحا شاعرا خطيبا عالما " ولو كان عمران رئيسا للصفرية فقط لما ادعت المصادر الإباضية مثل ذلك ، وخاصة أنها حريصة على ألا تذكر أيا من مخالفاتهم من الخوارج بالتبجيل والاحترام^(٣) . وتفسير ذلك هو أن الإباضية والصفرية كانتا تشكلان معا قبل انقسامهما جماعة واحدة ، فلما انسلخت منها شيئا فشيئا وأصبحت فرقة قائمة بذاتها ، ظل أتباع هاتين الفرقتين يتولون رؤسائهم ومقدميههم قبل هذا الانسلاخ . وأهم هؤلاء الرؤساء والمقدمين هم :

(١) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

(٢) السير ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٣) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٧٢ .

عبد الله بن وهب الراسبي وحرقوق بن زهير السعدى وإخوانهما من المحكمة الأوائل ، وأبو بلال مرداس بن أدية التميمي ، وعمران بن حطان الشيباني الذي كان من رؤوسهم ومقدميهم قبل هذا الانسلاخ .

ومن المعروف أن عمران بن حطان كان صديقا حميما لأبى بلال مرداس ، ولما قتل الأخير سنة ٦١ هـ رثاه عمران بجملة من قصائد رناته ، ولذا يصفه الدرجيني^(١) بأوصاف منها : ... وإن خطب أبلغ وأطنب أو أوجز ، وإن نظم سحر بيانه أو أوجز . ومن أجل ذلك نال عمران احترام المحكمة وقتذاك وأصبح من المقدمين عندهم ، باعتباره شاعرا موهوبا ، وخطيبا مفوها ، وفقها بارعا . ولما خرج نافع بن الأزرق إلى الأهواز سنة ٦٤ هـ وتخلف عنه بعض المحكمة الذين أطلق عليهم اسم "القعدة" كان عمران من بين هؤلاء القعدة ، لأنه - فيما يبدو - لم يكن ميالا إلى الخروج والثورة بحكم كبر سنه ، لكنه مع ذلك كان يوظف مواهبه في الدعوة لمذهبه والتحريض ضد أعدائه . يقول الأصبهاني^(٢) عنه : "هو شاعر فصيح من شعراء الشراء ودعاتهم والمقدمين في مذهبهم ، وكان من القعدة لأن عمره طال فضعف عن الحرب وحضورها ، فاقصر على الدعوة والتحريض بلسانه . وفيما يلي نماذج من أقواله في هذا الصدد^(٣) :

(١) أثنى على عبد الرحمن بن ملجم المرادى قاتل على بن أبى طالب رضى الله عنه بقوله :

ياضربة من تقى ماأراد بها	إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
إنى لأعلمه يوما وأحسبه	أوفى البرية عند الله ميزانا

(٢) وقال فى رثاء أبى بلال مرداس لما خرج على عهد عبيد الله بن زياد ولقى مصرعه هو وأصحابه :

لقد زاد الحياة إلى بغضا	وحبا للخروج أبو بلال
-------------------------	----------------------

(١) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

(٢) الأغاني ، ج ١٦ ، ص ١٤٦ .

(٣) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ٨٨ ، والحرثي : العقود الفضية ص ٧٣ - ١١٧ .

أحاذر أن أموت على فراشى وأرجو الموت تحت ذرى العوالى
ولو أنى علمت بأن حتفى كحتف أبى بلال لم أبالى

وقال أيضا :

يا عين بكى لمرداس ومصرعه يارب مرداس اجعلنى كمرداس
وأخوة له طابت نفوسهم بالموت عند التفاف الناس بالناس
أنكرت بعدك ماقد كنت أعرفه ماالناس بعدك يامرداس بالناس

وقد كانت الأبيات المذكورة وأمثالها دعوة صريحة من جانب عمران بن حطان لتحريض الشراة على الاقتداء بابن ملجم فى الفتك بكل حاكم يعتبرونه غريبا لهم ، وكذلك الاقتداء بابى بلال وأصحابه فى الخروج على الأمويين والثورة ضدهم . ولذلك لانعجب إذا رأينا أن الشاعر المذكور ظل مطاردا من الحجاج فى أخريات حياته ، وأنه اضطر إلى التنقل متخفيا بين أحياء العرب فى كل من العراق والشام وعمان حيث توفى . وهذا فيما يبدو هو الذى حدا بالجماعات التى انشطرت إلى الإباضية والصفيرية إلى تولى عمران بن حطان ، حتى بعد هذا الانشطار ، وذلك للأسباب الآتية :

- (١) كان عمران من رءوسهم ومقدميهم قبل هذا الانشطار .
- (٢) التعاطف مع بطل للشراة ظل مطاردا من قبل الحجاج إلى أن لقي ربه .
- (٣) توافقه مع الإباضية والصفيرية فى النفور من غلو ابن الأزرق وأمثاله ، لانحرافهم عن منهج أبى بلال مرداس الذى يتخذ منه عمران مثلا أعلى .

ذهب عوض خليفات^(١) إلى أن العلاقات بين الزبيريين والقعدة فى الفترة ما بين ٦٤ إلى ٧٥ هـ كانت طيبة ، لأن المصادر السنية والشيعية والإباضية لم تذكر أى احتكاك مسلح بينهم وبين عبد الله بن الزبير فى أثناء حكمه للبصرة ، كما أن أخاه مصعب ابن الزبير كان يحترم زعماءهم ويمشى فى جنازة من يموت منهم . ويقول : "إن المصادر

(١) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٧٢ - ٧٣ .

المتوافرة لاتشير إلى أسباب وجود هذه العلاقات الحسنة بين الطرفين رغم اختلافهما فى كثير من المبادئ والأهداف . ولكن من المحتمل أن القعدة أدركوا عدم قدرتهم على القيام بأى نشاط علنى يؤلب عليهم الولاة ، فآثروا اللجوء إلى الهدوء والاكتفاء بالدعاية لمذهبهم سرا وبطريقة لاتسبب غضب عمال ابن الزبير ... ومن جهة أخرى فإن الزبيريين أرادوا تجنب استثارة القعدة ، وخاصة أنهم كانوا يواجهون أعداء كثيرين مثل الأزارقة والشيعة والأمويين ، وقد ضمن ولاة ابن الزبير بموقفهم المتسامح من القعدة عدم قيام هؤلاء بالمعارضة العلنية لحكم ابن الزبير ، وبكلمة ، فقد كانت العلاقات السلمية بين القعدة والزبيريين لمصلحة الطرفين ، وقد أدرك كل منهما ذلك ولم يحاول استفزاز الطرف الآخر .

على أنه يجب ألا نبالغ فى قدرة القعدة على عهد الزبيريين ، لأنهم كانوا قلة . يقول الطبرى^(١) : "خرج من بقى منهم (الخوارج) بالبصرة فلحق بابن الأزرق ، إلا قليلا منهم ممن لم يكن أراد الخروج يومه ذلك ، منهم عبد الله من صفار وعبد الله بن إباض ، ورجال على رأيهما" . كما أن هذه القلة التى أثرت القعود ظلت متمسكة به ، ليس فقط على عهد الزبيريين ، بل حتى عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية (١٢٧ - ١٣٢هـ) وذلك حين قرر الإباضية فى سنة ١٢٩هـ إعلان أول إمامة لهم فى حضرموت على يد عبد الله بن يحيى المعروف بطالب الحق .

ولذلك فإنه من الطبيعى ألا تشير المصادر إلى حدوث أى احتكاك مسلح بين القعدة والزبيريين . ولا يفهم من ذلك بالضرورة أن العلاقات بين هذين الطرفين كانت طيبة ، خاصة وأن مايقوله خليفات^(٢) من أن مصعب بن الزبير كان يمشى فى جنازة من يموت من القعدة لايتفق مع الحقيقة فى شئ ، لأنه استند فى قوله هذا على ما ذكره

(١) تاريخ الأمم ، ج ٥ وص ٥٦٧ .

(٢) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٧٣ .

الشماخي^(١) من أن مصعبا مشى فى جنازة الأحنف بن قيس ، وكذلك على مايقوله المؤرخون الإباضيون^(٢) من أن الأحنف كان من الخوارج أسلاف الإباضية . على أن الحقيقة هى أن الأحنف كان - كما سبق أن ذكرنا- من ألد أعداء الخوارج ، وأنه أعان ابن الزبير على قتالهم والتصدي لهم ، وخليفات^(٣) نفسه ينفى تبعية الأحنف للخوارج ، ويذكر ذلك فى عبارة واضحة نصها : "ويذكر بعض المؤرخين الإباضيين أن الأحنف كان من أسلافهم ، ولكن سلوك الأحنف فيما بعد ينفى هذه التبعية للخوارج . وربما كان الإباضيون مدفوعين فى ثنائهم عليه ومدحهم له بما لاقاه أسلافهم ، أتباع أبى بلال، من حماية عندما لجئوا إلى البصرة بعد وقعة النهروان" . كما أن رأى أتباع أبى بلال فى عبد الله بن الزبير معروف ، إذ تبرأ أعيانهم منه وتخلوا عن الوقوف بجانبه فى الدفاع عن الكعبة المشرفة ، وذلك بعد أن رفض موافقتهم على التبرؤ من عثمان وأبيه الزبير وطلحة على النحو الذى سبقت الإشارة إليه ، علما بأن عبد الله بن إباح كان ضمن أعيان المحكمة الذين تبرأوا من ابن الزبير وقتذاك . وبناء على ذلك يمكن القول بأن العلاقات بين القعدة والزبيريين فى البصرة ، لم تكن طيبة ، وإن عدم تعرض هؤلاء للأذى من جانب الزبيريين فى البصرة سببه هو قلة القعدة وقتذاك وإدراكهم عدم قدرتهم على القيام بأى نشاط معادى للزبيريين ، ولذا ظلوا منكمشين إلى أن قتل مصعب بن الزبير فى سنة ٧١ هـ . ومن المحتمل أن يكون القعدة نشطوا فى الدعاية لمذهبهم فى الفترة التى أعقبت مصرع مصعب وامتدت إلى التاريخ الذى عين فيه الحجاج بن يوسف الثقفى واليا على العراق وهو سنة ٧٥ هـ . وهذا ما حمل الوالى المذكور على مطاردة عمران بن حطان باعتباره من رعوس القعدة وشعرائهم البارزين وخطبائهم البلغاء ، وذلك على النحو السابق ذكره .

(١) السير ، ج ١ ، ص ٧٦ (طبعة سلطنة عمان ١٩٨٧) وص ٨١ (الطبعة الحجرية سنة ١٨٨٤ بالقاهرة) .

(٢) الدرجينى : طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ ، والشماخي : السير ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٣) نشأة الحركة الإباضية ، ٦٥ .

تحدث الدكتور رجب عبد الحليم^(١) عن نشأة المذهب الإباضى ، فقال : إن الإباضية هم فريق من المحكمة رأوا القعود عن الحرب وعن رفع السيف ضد إخوانهم المسلمين عقب معركة النهروان . ولذلك عاداهم الفريق الثانى من المحكمة ممن ظلوا على عدائهم وصدامهم مع الدولة الأموية ، وأطلقوا عليهم اسم "القعدة" تحقيرا لهم ، لأنهم -من وجهة نظر هذا الفريق الثانى- قعدوا عن الجهاد فى سبيل الله بمحاربة الولاة والحكام الظالمين . وقد تطورت الأحوال بهذا الفريق الثانى للانقسام إلى فرق ثلاث هى الأزارقة والنجدات والبيهسية منذ عام ٦٤ هـ ، وأضيف إليها الفرقة الرابعة المعروفة باسم الصفرية منذ عام ٧٥^(٢) . وقد اتفق أصحاب هذه الفرق الأربع فيما بينهم على آراء واختلفوا فى أخرى وكفر بعضهم بعضا ، واصطدموا بالدولة الأموية مرات عديدة ، وتصدت لهم قوات الخلافة وأخضعت شوكتهم وقضت على زعامتهم . أما الإباضية فلم يشتركوا فى هذا الصراع الذى دار بين الفرق الأربع المذكورة التى حملت وحدها اسم الخوارج وبين قوات الخلافة الأموية أو العباسية ، وإنما اعترضت الإباضية على هذا الصراع منذ البداية ، وأخذوا ييثون أفكارهم فى سرية وهدوء ، وخاصة بعد أن التفوا حول إمام لهم هو جابر ابن زيد الأزدي لما مات عبد الله بن إياض ، وكانت علاقة الحجاج بالأزد قد ساءت ، سواء من كان منهم بالبصرة أو فى عمان ؛ وتعرض لهم بالتنكيل والقتل والتشريد والتعذيب حيث سجن وجوهم مثل يزيد بن المهلب الذى سجنه هو وإخوته عام ٨٥ هـ بعد أن عزله عن خراسان ، ومثل سعيد وسليمان ملكى عمان اللذين فرّا من وجهه إلى شرقى أفريقيا . وإزاء هذه السياسة التى اتبعها الحجاج ، ولى الأزد -الذين كانت تربطهم بالحركة الإباضية علاقة عضوية- وجوهم نحو جابر بن

(١) الإباضية فى مصر والمغرب وعلاقتهم بإباضية عمان والبصرة ، ص ١٤ - ١٥ .

(٢) تحديد هذا العام لظهور الصفرية هو مجرد رأى ذهب إليه الدكتور عوض خليفات ، ونقل الدكتور رجب ذلك عنه . على أنه سبقت مناقشة الأسباب والمبررات التى بنى عليها خليفات رأيه فى هذا الصدد ، وانتهينا بعد هذه المناقشة إلى عدم الموافقة على هذه المبررات [انظر ص ٧١ - ٧٥ من هذا الكتاب] .

زيد ليكون الزعيم الروحي لهم ، ونحو المهالبة ليكونوا القادة السياسيين أو العسكريين الذين يمكن أن يحفظوا لهم كيانهم . ومعنى ذلك -يقول الدكتور رجب- أن القعدة هم الذين انضموا لجابر بن زيد ، وانضوا تحت قيادته بعد أن انتهى دور عبد الله بن إيباض نهاية غير معروفة ، وبعد أن رأوا مدى القوة التي ينعم بها هذا الفقيه الأزدي بسبب مساندة الأزدله ، لدرجة أن الحجاج المشهور بالبطش والعنف لم يجرؤ على قتله عندما عرف صلته بالإباضية ، واكتفى بنفيه إلى بلدة عمان ، ولم يلبث أن عاد منها إلى البصرة مرة أخرى ، ولم يتعرض له الحجاج في كثير أو قليل . وقد أخذ جابر بن زيد في هذه الأثناء -ونتيجة لهذه الملابس- يدعو إلى أفكار معينة عرفت فيما بعد بالمذهب الإباضى.

على أننا لانتفق مع الدكتور رجب فيما ذهب إليه من القول بأن الإباضية لم تظهر على مسرح التاريخ إلا على يد جابر بن زيد بعد أن التف حوله الأزدي ، وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن الانقسام الذى حدث بين المحكمة فى سنة ٦٤ هـ لم يتمخض عن نشأة فرق ثلاث فقط هى : الأزارقة والنجدات والبيهسية كما يقول الدكتور رجب ، وإنما كانت الإباضية ضمن الفرق التى نشأت نتيجة لهذا الانقسام ، وهذه حقيقة يؤكدتها الطبرى على النحو الذى سبق أن أوضحناه ، كما تؤكدتها المصادر التى استند إليها الدكتور رجب فى قوله بانقسام الخوارج إلى الفرق الثلاث المشار إليها فى العام المذكور ، وأهم هذه المصادر على النحو الذى أورده فى الحاشية رقم ٦ ص ١٤ من كتابه هى : الكامل فى الأدب للميرد ، وطبقات المشايخ فى المغرب للدرجيني ، والكشف والبيان للقلهاتى . فاذا نظرنا إلى الميرد^(١) نجد يقول : " وصاروا (أى الخوارج) فى هذا الوقت على ثلاثة أقاويل : قول نافع بن الأزرق فى البراءة والاستعراض واستحلال الأمانة وقتل الأطفال ، وقول أبى بيهس الذى ذكرناه ، وقول عبد الله بن إيباض وهو أقرب الأقاويل إلى السنة من أقاويل الضلال " . أما الدرجيني^(٢) فإنه يشير إلى الخلاف بين عبد الله ابن

(١) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١٦٣ .

(٢) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

إباض ونافع بن الأزرق بقوله : "إنه قعد عن اللحاق (بإبن الأزرق) من غير إنكار ، ثم قلى (أبغض) ما اعتقده ابن الأزرق فى المحمدية (المسلمين) كما يصف الدرجينى عبد الله ابن أياض بأنه إمام أهل الطريق ، والمؤسس لأبنية الأسلاف ، والعمدة (المرجع) فى الاعتقادات ، ورأس العقد ، ورئيس من البصرة وغيرها من الأمصار ، وإليه النسبة فى العقائد . ويفيد هذا الكلام -بلاشك- بأن عبد الله بن إباض لما اختلف مع ابن الأزرق اتخذ خطأ فكريا مميزا، ليس فقط عن الأزارقة ، وإنما أيضا عن البيهسية والنجدات ، بدليل قول المؤرخ المذكور^(١) فى معرض حديثه عن ابن إباض : "وعدل عن طريقى البيهسية والنجدية (النجدات)" . وقد عرف هذا الخط الفكرى المميز بالمذهب الإباضى ، وصار ابن إباض إماما له ومؤسسا . وبالنسبة للقلهاتى ، فإنه تحدث فى كتابه المذكور عن عقائد جميع الفرق الدينية فى الإسلام ، ومنها فرق الخوارج ، ولكنه لم يعنى بذكر تواريخ نشأة كل منها ، فهو يقول عن الأزارقة مثلا : إمامهم أبو راشد نافع بن الأزرق ، وهو أول من خالف اعتقاد أهل الاستقامة (المحكمة) وشق عصا المسلمين وفرق جماعتهم... وخرج من البصرة إلى الأهواز فغلب عليها^(٢) . كما يقول : البيهسية "أصحاب أبى بيهس... وكان فى زمان الحجاج بن يوسف ، وكان الحجاج طلبه فى زمان الوليد^(٣) (٨٥ - ٩٦ هـ) . أما الإباضية فيقول القلهاتى^(٤) عنها : "هى الفرقة الحققة... لمكان إمام المسلمين عبد الله بن إباض... وهو الذى فارق جميع الفرق الضالة عن الحق... نشأ زمان معاوية بن أبى سفيان ، وعاش إلى زمان عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٥ هـ) . ومع أن المؤرخ المذكور ممن لا يعول عليه فى تحديد التواريخ ، إلا أنه يشير ضمنا إلى أن الإباضية وإمامها عبد الله بن إباض ربما كانت سابقة على نشأة البيهسية المنسوبة إلى إمامها أبى بيهس ، لأن ابن إباض نشأ -كما يقول- فى زمن معاوية (٤١ - ٦٠ هـ) بينما كان أبو بيهس فى زمان الحجاج (٧٥ - ٩٥ هـ) . والمعروف أن

(١) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) الكشف والبيان ، ج ٢ ، ص ٤٢٣ .

(٣) نفسه ، ج ٢ ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

(٤) نفسه ، ج ٢ ص ٤٧١ .

الخلاف الذى حدث بين المحكمة لأول مرة وأدى إلى انقسامهم كان فى سنة ٦٤ هـ أو فى العام الذى يليه .

(٢) يقول الدكتور رجب : إن القعدة هم الذين انضموا لجابر بن زيد بعد أن رأوا مدى القوة التى يتمتع بها هذا الفقيه الأزدي بسبب مساندة الأزدي ، لدرجه أن الحجاج المشهور بالبطش والعنف لم يجرؤ على قتله عندما عرف صلته بالإباضية ، واكتفى بنفيه إلى عمان ، ولما عاد إلى البصرة تركه وشأنه .

على أن الحجاج لم يكن يقتل ما لهم صلة بالإباضية ، بدليل أنه اكتفى بسجن أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة ورفاقه من أعيان الإباضية . كما أن قول الدكتور رجب المذكور يتعارض مع ما ذكره هو نفسه من أن الحجاج تعرض لوجوه الأزدي بالتنكيل والقتل والتشريد والتعذيب ، سواء من كان منهم بعمان ، أو من كان بالبصرة وخاصة أسرة المهلب ، فكيف إذن يلجأ الأزدي إلى طلب الحماية من هذه الأسرة التى تم التنكيل بها على النحو المذكور ؟

كما أنه ليس ثمة دليل على أن الحجاج اكتشف أية صلة لجابر بن زيد بالإباضية ، فعلى مبلغ علمي لم يشر أى من المصادر السنية إلى شئ من هذا القبيل . أما المصادر الإباضية فبعضها - مثل الرقيشي^(١) - يشير إلى أن جابرا كان لايفصح عن صلته بالإباضية وأن أصحابه كانوا يسترونه مخافة التنكيل به من جهة الأعداء . وبعض المصادر الإباضية^(٢) يكتفى بالإشارة إلى نفى الحجاج لجابر دون ذكر السبب . فإذا صح هذا النفي ، فليس من الضروري أن يكون بسبب صلة جابر بالإباضية ، خاصة وأن أعيان الإباضية وزعماءها - كما قلنا - وضعهم الحجاج فى سجنه ولم يخرجوا منه إلا بعد مماته ، ويمكن أن يكون سجن جابر ونفيه متعلقا بتعاطفه مع أسرة المهلب الأزدي التى نكل بها الحجاج واستنكاره لظالم هذا الوالى بصفة عامة ، أسوة بموقف صديقه الحسن البصرى

(١) مصباح الظلام ، ورقة ٢١ .

(٢) البسيوى : مختصر البسيوى ، ص ٦-٧ ، والشماعى : السير ، ج ١ ، ص ٧١-٧٦ .

الذى كان الحجاج يطارده أحيانا ويضطره للاختفاء فى بيت من بيوت أصحابه^(١) .

كما يقول الدكتور رجب : إن القعدة انضموا إلى جابر بن زيد لما انتهى دور عبد الله بن أباض ، وأخذ يدعو إلى أفكار معينة عرفت فيما بعد باسم المذهب الإباضى .

على أنه من غير المعقول أن يدعو شخص قوى مثل جابر ، تهابه السلطة الحاكمة على النحو الذى أشار إليه الباحث المذكور ، إلى أفكار معينة ، ثم تنسب هذه الدعوة إلى شخص غيره^(٢) ، إذ المفروض أن يطلق عليها اسم المذهب الجابرى أو الزيدى ، وليس المذهب الإباضى . كما أن انضمام القعدة إلى جابر وفقا لما ذهب إليه الدكتور رجب تم بعد تشكيل الحجاج بآل الملهب ، أى بعد سنة ٨٥ هـ ، ومعنى هذا أن الإباضية لم تظهر على مسرح التاريخ إلا بعد ذلك ، وهذا يتعارض مع ما ذكره المؤرخون الثقة مثل الميرد والطبرى اللذين اتفقا على أن هذه الفرقة ظهرت على أثر الانقسام بين المحكمة فى سنة ٦٥ هـ ، وذلك على النحو الذى سبق أن أوضحناه .

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٧ ص ١٨١ .

(٢) يقول بعض الكتاب الإباضيين المحدثين (أحمد مهنا مصلح وآخرون : هذه مبادئنا ص ٤٢) : إنه من الغرابة أن تسمى دعوة جابر بالدعوة الإباضية ، لأنها تسمية لاتوافق معناها . لكنها غرابة سرعان ماتزول إذا ماطلع الباحث على المراحل الأولى لنشأة الحركة ومائزته به من كتمان بالإضافة إلى عوامل أخرى جعلت الناس ينسبون المذهب لعبد الله بن إباح .

على أن الباحثين المشار إليهم لم يذكروا ماهية هذه العوامل الأخرى التى جعلت الناس ينسبون المذهب لعبد الله بن إباح . كما أن المراحل الأولى لنشأة الحركة الإباضية لم تتميز بالكتمان ، لأنها نشأت - كما سبق أن أوضحنا - فى الوقت الذى اعترض فيه عبد الله بن إباح على موقف ابن الأزرق من استعراض الناس وأبى أن يستجيب له بالخروج إلى الأهواز سنة ٦٥ هـ . كما أن نصوص الكتب المتبادلة بين ابن الأزرق وابن إباح كانت معروفة للناس وأوردها كل من الميرد والطبرى ، ورساله ابن إباح إلى عبد الملك بن مروان مشهورة . هذا فضلا عن أن الحجاج لما توفى سنة ٩٥ هـ كان زعماء الإباضية فى سجنه .

كما أننا لانوافق على أن الحجاج وضع في اعتباره التنكيل بالأزد في كل مكان ، لأن المصادر لاتذكر أنه تعرض بالتنكيل للأزد في البصرة وغيرها ، اللهم إلا آل المهلب الذين كان يحقد عليهم بسبب مابلغوه من نفوذ وغنى ، وربما اتخذ الحجاج من جابر ابن زيد موقفا متشددا لتعاطفه - كما قلنا - مع ذوى قرباه من هذه الأسرة ، خاصة وأن بعض المصادر^(١) تتحدث عن صلات طيبة له بأفراد منها . أما بالنسبة لعمان فقد عمل الحجاج على استعادة نفوذ الخلافة عليها بعد أن استبد بها سعيد وسليمان إبن الجندى . وقد اضطر الحجاج إلى إرسال جيش قوى هاجم عمان من البحر والبر بعد أن أصاب الفشل حملته الأولى عليها ، واستطاع آخر الأمر أن يهزم ابنى الجندى المذكورين وأن يرغمهما على الفرار إلى شرقى أفريقيا ، وأن ييسط قبضته على عمان تماما^(٢) .

ولو صح أن الحجاج نكل بالأزد في كل مكان ، وأن هؤلاء وقع اختيارهم -نتيجة لذلك- على جابر بن زيد ليكون قائدا روحيا لهم ، ولآل المهلب ليقودوهم سياسيا أو عسكريا ضد الحجاج وبنى أمية ، لما انضم كثير من الأزد إلى مسلمة بن عبد الملك حين سيره أخوه الخليفة يزيد فى سنة ١٣٠هـ للقضاء على حركة يزيد بن المهلب الذى ثار على بنى أمية ونجح فى الإستحواذ على بعض البلاد ، فمن الثابت أن أغلب جيش مسلمة حينذاك كان من الأزد ، حتى أن يزيد بن المهلب قال فى أثناء المعركة التى دارت بينهما : "قبح الله مسلمة ، بقومى قتلنى لابقومه"^(٣) . ويقول أحد الباحثين^(٤) : "إن عرب خراسان ، والأزد منهم خاصة ، وهم عشيرة يزيد بن المهلب وقرابته الأدنون ، لم ينصروا ثورته ولم ينضموا إليها . وقد حاول يزيد إقناعهم بالانضمام إليه فأرسل إليهم أخاه مدركا ، ولكن الأزد هناك تعاونوا مع بنى تميم فى صده عن خراسان" . كما أنه بعد مقتل يزيد بن المهلب تم عزل أخيه زياد عن ولاية عمان ، ثم أعاده عليها عمر بن عبد الله الأنصارى آخر عمال الخليفة عمر بن عبد العزيز على العراق قائلاً : إن البلاد بلاد قومهم وأمرها إليه . وتقول الروايات إن زيادا بقى على عمان حتى

(١) انظر الشماخى : السير ، ج ١ ص ٧١ .

(٢) ولكنسن : بنو الجندى فى عمان ، ص ١٧ .

(٣) العوتبى : الأنساب ، ص ١٥٠ .

(٤) محمد عبد الحى شعبان : الثورة العباسية ، ص ١٦٣ .

زمن العباسيين ، ولكن مما لاشك فيه أن نفوذه تضاعف بعد موت أخيه ، وعاد بنو الجلندى (وهم من أزد عمان) إلى مكان الرئاسة ، على الأقل بين قبائل الداخل^(١) . وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الأزد لم يولوا وجوههم نحو المهالبة ليقودوهم سياسيا أو عسكريا ضد الأمويين أو غيرهم .

أما بالنسبة لما ذكره الدكتور رجب من أن المراجع لا تفتأ تتحدث عن العلاقة العضوية بين المهالبة والحركة الإباضية ، فينبغى أن ننظر إليه بحذر ، لأن الباحث المذكور وثق هذا القول بما أشار إليه فى الحاشية رقم ٢٧ من ص ٢٠ من كتابه ، وتضم هذه الحاشية مصدرين هما (الطبرى : ج٦ ، ص ٢٩٣ ، ٤٢٦ ، وابن الأثير : الكامل ، ج٤ ، ص ٥٠٢ - ٥٠٤ - ٥٤٧) إضافة إلى عدد من المراجع الحديثة . علما بأن ما جاء فى المصدرين المذكورين يدور حول أسباب حقد الحجاج بن يوسف الثقفى على آل المهلب ومكائده ضدهم لدى كل من عبد الملك بن مروان وأخيه الوليد ، وكذلك عن تمكن يزيد بن المهلب وإخوته من الهروب من سجن الحجاج وشفاعة سليمان بن عبد الملك فيهم عند أخيه الخليفة الوليد ، ثم اصطناعه لهم لما تولى الخلافة بعد الوليد ، ولم ترد أية إشارة فى الصفحات المذكورة بكل من الطبرى وابن الأثير - على الإطلاق - إلى ارتباط أحد من آل المهلب بالحركة الإباضية ، لا تلميحا ولا تصريحاً .

أما ماورد فى بعض المراجع الحديثة من ذكر لوجود علاقة بين الحركة الإباضية وبعض أفراد أسرة المهلب من أمثال عبد الملك بن المهلب بحجة أنه تمت بينه وبين جابر ابن زيد مراسلات سرية تتعلق بالدعوة الإباضية ، فإنه لا صحة له ، لأن هذه المراسلات تستند إلى صورة شمسية من جوابات منسوبة لجابر بن زيد إلى عبد الملك بن المهلب لا تحمل تاريخاً ولا رقم المخطوطة الأصلية ولا اسم الدار التى تحفظ بها من جهة ، وإنه لم يرد بهذه المراسلات ما يشير إلى دعوة جابر للإباضية من جهة ثانية . علما بأن الإباضية يزعمون أن جابر بن زيد مؤسس مذهبهم . لكن المصادر السنية تنفى صحة ذلك . وقد تمت مناقشة هذه القضية فى صفحات تالية بشيء من التفصيل ، وترجح لدينا عدم كون جابر من الإباضية أصلاً .

(١) ولكنسن : بنو الجلندى فى عمان ، ص ١٨ .

الباب الثانى

مؤسس الدعوة الإباضية

١ - عبدالله بن إياض ودوره في تأسيس الدعوة الإباضية

سبق أن أشرنا إلى أن المبرد والطبري اتفقا حول نسبة الإباضية إلى عبد الله ابن إياض ، وكذلك على نشوئها في سنة ٦٥ هـ . وقد تبعهما في نسبة هذا المذهب إلى ابن إياض عدد كبير من المؤرخين وكتاب الفرق^(١) . ومع ذلك فهناك قلة تنسب الإباضية إلى شخص آخر ، فيذكر المقدسي^(٢) أن الإباضية ينتسبون إلى شخص يقال له : "الحارث ابن إياض" . وينسبهم المقرئ^(٣) إلى عبدالله بن إياض بن مقاعس واسمه الحارث بن عمرو ويعتبره من غلاة الخوارج الذين خرجوا على الأمويين قرب نهاية حكمهم ، ثم يعود فيشير إلى احتمال نسبهم إلى قرية أباض بضم الهمزة ، وهي قرية باليمامة نزل بها نجدة ابن عامر الحنفي . كما ينسب الملطي^(٤) الإباضية إلى عبدالله بن إياض ، ولكنه في موضع آخر من كتابه يعود فيقول : "إنهم أصحاب "إياض بن عمر" الذين خرجوا في سواد الكوفة فقتلوا وسبوا الذرية ، وظلت بقاياهم بهذه المنطقة حتى منتصف القرن الرابع الهجري .

على أن هذه القلة التي تنسب الإباضية إلى غير عبدالله بن إياض تتصف أقوالها بالتناقض وعدم الاتساق مع الواقع التاريخي : فالحارث بن إياض المشار إليه هو -طبقا لما ذكره كثير من كتاب الفرق- مؤسس إحدى فرق الإباضية التي انشقت عنها ويقال لها "الحارثية" ويسميه البعض "الحارث بن مزيد الإباضي" ، فيقول البغدادي^(٥) : "زعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى إلا عبدالله بن إياض وبعده حارث ابن

(١) ابن قتيبة : المعارف ، ص ٦٢٢ ، وابن الأثير : الكامل ، ج ٣ ص ١٢٤ ، وابن خلدون : العبر ،

ج ٢ ص ٧٨ ، وعبدالله بن محمد الناشئ الأكبر : مسائل الإمامة ، ص ٦٨ ، والرازي : الزبدة

في الكلمات الإسلامية ، ص ٥٤ ، البغدادي : الفرق بين الفرق ، ص ٥٤ .

(٢) البدء والتاريخ ، ج ٥ ، ص ١٣٨ .

(٣) الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ .

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، ص ٥٢ .

(٥) الفرق بين الفرق ، ص ٨٤ .

مزيد الإباضى ، ويكفى الأشعرى والسمعانى بذكر اسمه مجردا من اسم أبيه ، فهو عندهما "الحارث الإباضى" . فيقول الأشعرى^(١) : "الفرقة الثالثة من الإباضية أصحاب حارث الإباضى" . أما السمعانى^(٢) فيشير إليهم بقوله : "أصحاب الحارث الإباضى ويقال لهم الحارثية" . هذا فضلا عن أن وصف ابن إباض وأتباعه بالغلو يتعارض كلية مع ما أوردته المصادر الكثيرة الأخرى من وصفهم بالاعتدال ، ولقد سبق أن أشرنا إلى أن ابن إباض ومن كانوا على رأيه ، حبذوا القعود فلم يخرجوا مع نافع بن الأزرق ، ثم أنكروا عليه استعراض المخالفين واستحلال أموالهم وسبى ذراريهم . أما ما أشار إليه المقرئ من احتمال نسبة الإباضية إلى قرية "أباض" باليمامة فلا يمكن الموافقة عليه ، لأن اليمامة كانت معقلا للنجدات ، - ولم يشر أحد على مبلغ علمى - إلى تواجد للإباضية هناك .

وعلى الجملة ، فإن معظم المؤرخين وكتاب الفرق من أهل السنة يذكرون أن اسم المذهب الإباضى اشتق من إسم عبدالله بن إباض ، وتؤيدهم فى ذلك جميع المصادر الإباضية^(٣) . وقد تم العدول فى هذا الاشتقاق عن اسم الولد إلى اسم الوالد ، طلبا للتخفيف واختصاص الأشهر ، وذلك فى اللغة معروف لا ينكر^(٤) ، فأنصار عبدالله ابن الزبير يقال لهم "الزبيرين" وأتباع نافع بن الأزرق يقال لهم "الأزارقة" وهكذا .

وبالنسبة لفتح همزة "أباض" أو كسرها فيختلف فيها الإباضية . وتقول سيدة كاشف^(٥) : إنهم فى عمان يفتحون الهمزة . لكن جاء فى دائرة المعارف الإسلامية^(٦) أنهم فى شمالى أفريقيا يفتحون الهمزة بينما يكسرها إباضية عمان . ومما يؤيد ذلك أن

(١) مقالات الإسلاميين ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٢) الأنساب ، ص ٨٧ .

(٣) الدرجينى : طبقات المشايخ ، ج ٢ ، ص ٢١٤ والرقيشى : مصباح الظلام ، ورقة ١٩ ،

والأزركوى : كشف الغمة ، ورقة ٢٤٤ ، والبرادى : الجواهر المنتقاة ، ص ١٥٦ ، والقلهاتى :

الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٤٧١ .

(٤) الدرجينى : نفسه ، ص ٢١٤ .

(٥) عمان فى فجر الإسلام ، ص ٧٥ .

(٦) دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول ، ص ٢٢

البرادى^(١) - وهو مؤرخ إباضى تونسى - يقول : "عبدالله بن أباض رضى الله عنه النسبة إليه أباضى بفتح الهمزة" . ويذهب أطفيش^(٢) إلى القول بتثليث همزة "اباض" أى بجواز فتحها أو كسرها أو ضمها .

أما غير الإباضية فيكسرون همزة "إباض" . يقول ابن منظور^(٣) : "وإباض (بكسر الهمزة) اسم رجل ... والإباضية فرقة من الخوارج أصحاب عبد الله بن إباض التميمى.... وأباض (بضم الهمزة) عرض باليمامة كثير النخل والزرع" . أما الفيروزبادى^(٤) فيقول : "أبض (بفتح الهمزة) البعير شدّ رسغ يده إلى عضده حتى ترتفع يده عن الأرض ... وعبدالله بن إباض (بكسر الهمزة) التميمى نسب إليه الإباضية من الخوارج" .. ولعل ما ورد بهذين المصدرين من إشارة إلى كسر وضم وفتح همزة "إباض" على النحو المذكور هو الذى حدا بأطفيش إلى القول بجواز تثليث همزة "إباض" . لكننا لا نوافقه فى هذا الصدد ، لأن المصدرين المشار إليهما متفقان على كسر همزة "إباض" فيما يتعلق بأسماء الأشخاص ، ومنها عبدالله بن إباض .

وعبدالله بن إباض من قبيلة تميم التى نزحت إلى البصرة بعد تمصيرها ، وهو من بنى مرة بن عبيد رهط الأحنف بن قيس^(٥) ، ولا تشير المصادر إلى تاريخ ولادته ولاتاريخ وفاته . على أنه يفهم مما جاء فى رسالته إلى الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان أنه أدرك عهد معاوية ، وأنه كان وقتذاك مميزا وقادرا على تقييم أعمال الناس من حيث موافقتها الحق أو الباطل من وجهة نظره . يقول ابن إباض فى هذه الرسالة مخاطبا الخليفة المذكور : "ولا تسأل عن معاوية وعن صناعته غيرى ، لأنى أدركته ورأيت عمله

(١) الجواهر المنتقاة ، ص ١٥٥ .

(٢) انظر الحارثى : العقود الفضية ، ص ١٢٢ .

(٣) لسان العرب ، ج ٢ الضاد فصل الألف ، ص ٣٧٩ .

(٤) القاموس المحيط : فصل الهمزة باب الضاد ، ج ٢ ، ص ٣٣٥ .

(٥) الرقيشى : مصباح الظلام ، ورقة ١٩ .

وسيرته^(١) . ولا يرد اسمه فى المصادر قبل عام ٦٣ هـ ، ففى هذا العام توجه ضمن أعيان محكمة البصرة إلى مكة ، لمعاونة ابن الزبير فى الدفاع عن الكعبة المشرفة ضد الأمويين ولكنهم لم يلبثوا أن اختلفوا معه وعادوا إلى البصرة فى نفس العام على النحو الذى سبق أن أوضحناه . وتشير المصادر إلى أن ابن إياض قرر القعود وعدم الخروج إلى الأهواز مع نافع بن الأزرق ، ثم تبرأ منه فى السنة التالية . ولا نعرف عنه شيئاً بعد هذا التاريخ ، اللهم إلا ما تنفرد به المصادر الإباضية من إيرادها نصاً للرسالة المشار إليها ، يفهم منه أن عبدالله بن إياض سطرها رداً على كتاب تلقاه من عبد الملك بن مروان . ويبدو أن هذه الرسالة وما ورد بها من قول ابن إياض : إنه أدرك معاوية ورأى عمله وسيرته - كانت الأساس الذى استند إليه بعض المؤرخين الإباضيين المتأخرين^(٢) فى القول بأن عبدالله بن إياض "نشأ فى زمان معاوية بن أبى سفيان (٤١ / ٦٠ هـ) ، وعاش إلى زمان عبد الملك ابن مروان (٦٥ / ٨٦ هـ)" .

وقد ذهب الزركلى^(٣) إلى القول بأن ابن إياض عاش إلى أواخر عهد عبد الملك ، لكن هذا القول تعوزه الأدلة التاريخية ، وكل ما يمكن القطع به استناداً إلى ماجاء فى رسالة ابن إياض إلى الخليفة المذكور أنها كتبت بعد عام ٦٧ هـ ، لما فيها من إشارة إلى هزيمة المختار الثقفى على يد مصعب بن الزبير^(٤) تلك التى وقعت فى العام المذكور . ويفترض أن عبد الملك شرع فى مكاتبة ابن إياض بعد التخلص من الزبيريين ووقوع البصرة - التى كان يقيم بها ابن إياض - تحت نفوذه ، والمعروف أن ذلك تم فى سنة ٧٣ هـ . وكان ردّ ابن إياض عليه - فيما نرجحه - قبل ولاية الحجاج بن يوسف الثقفى للعراق سنة ٧٥ هـ ، لأن هذا الرد خلا تماماً من أية إشارة إلى هذا الوالى ، علماً بأن ابن

(١) البرادى : الجواهر المنتقاة ، ص ١٥٨ .

(٢) الرقيشى : مصباح الظلام ، ورقة ٢٠ ، والقلهاتى : الكشف والبيان ، ج ٢ ، ص ٤٧١ ، والأزكوى : كشف الغمة ، ورقة ٢٤٤ ب .

(٣) الأعلام ، ج ١ ، ص ١٨٤ .

(٤) البرادى : الجواهر المنتقاة ، ص ١٦٣ .

إباض أسهب فى ذكر ما اعتبره ضلالا من جانب كل من عثمان بن عفان ومعاوية ابن أبى سفيان وابنه يزيد ، وتبرأ منهم باعتبارهم أئمة ضلالة ، واتهم عبد الملك صراحة بأنه يسير على نهجهم ونصحهم بالعدول عن ذلك^(١) . ولو أن ابن إباض كتب رسالته إلى الخليفة المذكور فى أثناء ولاية الحجاج ، لما فاته التنديد به طالما أنه كان بصدد استعراض مظالم بنى أمية من وجهة نظر المحكمة .

على أنه ينبغى ألا يفوتنا أن إدراك عبدالله بن إباض زمان معاوية وقيامه بمراسلة عبد الملك بن مروان ، بصرف النظر عن كون هذه المراسلات تمت فى بداية عهد هذا الخليفة أو قرب نهايته ، لا يعنى بالضرورة أنه ولد فى زمان معاوية ومات على عهد عبد الملك . فمن الكتاب من يذهب إلى أن عبد الله بن إباض كان تلوا لجابر بن زيد الذى توفى قرب نهاية القرن الهجرى الأول وربما - فى بعض الأقوال - أوائل القرن الثانى . يقول الكاتب الإباضى المعاصر على يحيى معمر^(٢) : "عبدالله بن إباض كان صنوه وتلوه... وبعد وفاة جابر بن زيد ظهر عبدالله بن إباض بأجلى مظاهر الغيرة الدينية" . ومن الكتاب^(٣) من يعكس الأمر فيجعل من جابر بن زيد إماما للإباضية بعد عبدالله بن إباض .

أما بالنسبة لما قام به عبدالله بن إباض من نشاط سياسى أو مذهبى بعد رسالته إلى عبد الملك بن مروان ، فلا تشير المصادر إلى معلومات يمكن الاطمئنان إليها فى هذا الصدد ، لأن بعض المعلومات الواردة إما غامضة أو غير صحيحة . ويتمثل هذا الغموض فيما أورده بعض المصادر الإباضية عن نشاط ابن إباض ، إذ يصفه الدرجينى^(٤) بأنه "جامع الكلمة لما وقع التفريق... والمهدم لما اعتمده أهل الخلاف" . ويقول عنه

(١) البرادى : الجواهر المتقاه ، ص ١٦٤ .

(٢) الإباضية فى موكب التاريخ ، ج ١ (الحلقة الأولى) ، ص ١٥١ .

(٣) رجب عبد الحليم : الإباضية فى مصر والمغرب ، ص ١٤ - ١٥ .

(٤) طبقات المشايخ ، ج ٢ ، ص ٢١٤

الشماخي^(١) فى كتاب السير : "وله مناظرات مع الخوارج وغيرهم" كما يقول فى كتاب القول المتين ردا على المخالفين^(٢) : "وله مناظرات مع أهل النطس والتفلسف كانت الحجة الدامغة التى يخنس أمامها كل ثرثار . "أما القلهاتى^(٣) فيقول عنه : "وهو الذى فارق جميع الفرق الضالة عن الحق من المعتزلة والقدرية والصفاتية والجهمية والخوارج والروافض والشيعة ، وهو أول من بين مذاهبهم ونقض فساد اعتقادهم ، بالحجج القاهرة ، والآيات المحكمات النيرات ، والروايات البينات الشاهرات" . ولم تذكر المصادر المشار إليها ماهية هذه المناظرات ، ولا الوقت الذى حدث فيه ، كما لم تورد - ولو حجة واحدة - من تلك الحجج الموصوفة بالقاهرات التى يخنس أمامها كل ثرثار . هذا فضلا عما يراه البعض^(٤) من أن بعض الفرق الدينية المشار إليها لم يكن قد اكتمل نموها بعد .

أما المعلومات الغير صحيحة التى توردها بعض المصادر عن ابن إياض فتتمثل فيما ذكره ابن حوقل^(٥) من أنه وعبدالله بن وهب الراسبى هاجرا من العراق إلى جبل نفوسة فى ليبيا حيث توفيا هناك . علما بأن الراسبى هو الذى قاد المحكمة ضد على بن أبى طالب فى معركة النهروان سنة ٣٨ هـ ولقى فيها مصرعه مع معظم أتباعه ، وهذه حقيقة تؤكدتها جميع المصادر على اختلاف اتجاهاتها . كما تذهب بعض المصادر إلى أن عبد الله ابن إياض عاصر مروان بن محمد (١٢٧-١٣٢هـ) آخر خلفاء الدولة الأموية . يقول الشهرستانى^(٦) : "الإباضية أتباع عبدالله بن إياض الذى خرج فى أيام مروان بن محمد فوجه إليه عبد الله بن عطية فقاتله بنبالة . وقيل إن عبدالله بن يحيى الإباضى كان رفيقا له

(١) ج ١ ص ٣٧ .

(٢) انظر سالم بن حمود السيابى : إزالة الوغناء ، ص ٥٠ .

(٣) الكشف والبيان ، ج ٢ ، ص ٤٧١ .

(٤) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٧٩ .

(٥) المسالك والممالك ، ص ٤٣ .

(٦) الملل والنحل ، ص ١٢٧ .

فى جميع أحواله وأقواله" . أما القزوينى^(١) فيشير إلى إسهام ابن اباض فى حركة عبدالله ابن يحيى المعروف بطالب الحق ، تلك التى قامت بمحضر موت سنة ١٢٩ هـ وامتدت إلى الحجاز فى نفس الوقت . على أن المصادر الإباضية لم تشر إطلاقاً إلى أن ابن اباض أسهم فى حركة طالب الحق المشار إليها ، علماً بأن هذه المصادر أسهبت كثيراً فى ذكر تفاصيل هذه الحركة باعتبارها أول محاولة من جانب الإباضية لإقامة الإمامة الظاهرة بعد مرحلة الكتمان . ولقد سبق أن نوهنا إلى أن المصادر الإباضية تجعل عبدالله بن اباض من رجال الطبقة الأولى للتابعين الذين توفوا قبل عام ١٠٠ هـ . كما أن المؤرخين السنيين الأقدم من الشهرستانى والقزوينى مثل : خليفة بن خياط والبلاذرى والأصبهاني ، لم يشيروا بتاتا إلى اشتراك عبد الله بن إباح فى الحركة المذكورة ، علماً بأن هؤلاء المؤرخين أسهبوا أيضاً فى ذكر الكثير من تفاصيلها . هذا ومن الثابت أن حركة طالب الحق قامت على عهد أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة الذى تولى إمامة الإباضية وخرج من سجن الحجاج فى سنة ٩٥ هـ ، ولا تذكر المصادر الإباضية أية إشارة - ولو عابرة - لابن إباح فى ذلك العهد ، مما يوحى بأنه توفى قبل العام المذكور . فكيف يتسنى له الإسهام فى حركة قامت بعد ذلك فى سنة ١٢٩ هـ ؟ . وأخيراً "لعل السبب فى إشارة الشهرستانى والقزوينى إلى اشتراك عبدالله بن اباض فى ثورة طالب الحق هو تشابه الاسمين الأولين لكلا الرجلين فحدث الالتباس تبعاً لذلك"^(٢) . يقول على يحيى معمر^(٣): لعل الذين ذكروا خروج ابن اباض أيام مروان بن محمد اشتبه عليهم بأحد الرجلين: المختار بن عوف ، أو بلج بن عقبة من أصحاب عبدالله بن يحيى طالب الحق ، وهم جميعاً من الإباضية .

هذا وقد ذكر الخطيب البغدادي^(٤) رواية غريبة تفيد بأن عبدالله بن إباح عاصر الخليفة المأمون (١٩٥ - ٢١٨ هـ) . وهذه الرواية واضحة البطلان ، لما جاء بها من أن

(١) أثار البلاد وأخبار العباد ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٨٣ .

(٣) الإباضية بين الفرق ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٤) تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ٣٦٩ .

هذا الخليفة قال : إن الرافضة والمعتزلة فى جهنم ، مع أن المأمون هو أول من شجع الاعتزال من خلفاء بنى العباس ، أولئك الذين تبناوا هذا المذهب إلى حد اضطهاد مخالفيه من أهل المذاهب الأخرى ، وذلك منذ عهد المأمون حتى عهد المتوكل (٢٣٢، ٢٤٧هـ).

٢- تباين موقف الإباضيين القدماء والمحدثين بالنسبة لدور ابن إباح فى تأسيس الدعوة الإباضية

سبقت الإشارة إلى أن معظم المؤرخين وكتاب الفرق من أهل السنة يذكرون أن اسم "الإباضية" اشتق من اسم مؤسس فرقتها ، وهو عبد الله بن إباح التميمي .

ويفهم مما أورده المؤرخون الإباضيون القدماء ممن تحدثوا عن نشأة الإباضية وكتبهم غير مفقودة ، أن عبد الله بن إباح هو مؤسس الفرقة الإباضية وإمامها الأول ، فيصفه الدرجيني^(١) (المتوفى فى القرن السابع الهجرى) بقوله : "إمام أهل الطريق وجامع الكلمة لما وقع التفريق ، فهو العمدة فى الاعتقادات ، والمبين لطرق الاستدلالات والاعتمادات ، والمؤسس لأبنية هى مستندات الأسلاف والمهدم لما اعتمده أهل الخلاف ، وكان على رأس العقد ، ورئيس من بالبصرة وغيرها من الأمصار ، والمتقدم فى حلبة الفضل بين أولئك الأخيار . قعد عن اللحاق واشتراه من غير إنكار ، وقنع بالخمول من غير قصور ولا إقصار ، وقلى ما اعتقده ابن الأزرق فى المحمدية ، وعدل عن طريقى البيهسية ، والنجدية ، وسلك محجة العدل ، وكان قدوة لأهل الفضل ، فإليه النسبة فى العقائد ، معدولا بها عن اسم الوليد إلى اسم الوالد ، طلبا للتخفيف واختصاص الأشهر ، وذلك فى الحق معروف لا ينكر" .

كما يقول البرادى^(٢) (المتوفى فى القرن الثامن الهجرى) : "عبد الله بن إباح رأس العقد وإمام القوم" .

(١) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٢) الجواهر المتقاة ، ص ١٥٥ .

وهكذا نرى أن عبد الله بن إياض عند أولئك المؤرخين الإباضيين القدماء هو إمام القوم من أهل الطريق (الإباضية) ، والمؤسس لأبنية (لمبادئ) هذه الفرقة ، والعمدة فى اعتقاداتها ، أى أنه كان المرجع المعتمد فى المسائل العقدية ، والمهدم لما اعتمده أهل الخلاف من أصحاب الفرق الأخرى عن طريق المناظرات والمجادلات ، ورئيس العقد الذى كان كل إياضى على عهده يمثل فريدة من فرائده . وفوق ذلك كله كان ابن إياض عند هؤلاء المؤرخين الإباضيين القدماء هو رئيس من بالبصرة وغيرها من الأمصار .

كما نستطيع أن نلمس فى قول المؤرخين الإباضيين المذكورين إشارة إلى نشأة الإباضية وتمايزها عن الأزارقة والنجدات والبيهسية ، وأن ذلك حدث حين قعد عبد الله بن إياض عن اللحاق بابن الأزرق دون إنكار لخروجه إلى الأهواز ، وأن ابن إياض قلى (أى أبغض واستنكر) ما اعتقده ابن الأزرق فى المحمدية (أى المسلمين المخالفين) ، وعدل عن طريقى البيهسية والنجدية - وهذه الإشارة تتفق تماما مع ما سبق أن ذكرناه من أن المبرد والطبرى تحدثا عن انقسام المحكمة إلى الفرق الأربع الرئيسية المذكورة ، وأن هذا الانقسام بدأ - كما يقولوا - حين قعد عبد الله بن إياض ومعه أناس على رأيه عن الخروج مع ابن الأزرق إلى الأهواز فى سنة ٦٤ هـ ، وأنه رغم ذلك لما تلقى كتابا من ابن الأزرق فى السنة التالية أظهر قلقه قبل أن يطلع عليه مخافة أن يكون ابن الأزرق وأصحابه أصابهم مكروه بعد خروجهم إلى الأهواز ، لكنه حين اطلع على هذا الكتاب علق عليه بكلمات تفيد استنكاره لموقف ابن الأزرق من المسلمين المخالفين ، وكان معه وقتذاك أبوبيهس الذى تبرأ من ابن الأزرق لغلوه ، وتطرفه ، كما تبرأ من ابن إياض فى نفس الوقت لتقصيره من وجهة نظره . وكان نجدة بن عامر الحنفى وقتذاك باليمامة يعلن استنكاره أيضا لموقف ابن الأزرق محمدا لنفسه موقفا متمائزا أطلق على مؤيديه اسم "النجدية" أو النجدات ومعنى ذلك أن ما أورده هؤلاء المؤرخون الإباضيون القدماء يؤكد ما ذكره المؤرخون السنيون من أن ابن إياض هو مؤسس فرقة الإباضية وإمامها الأول دون سواه .

غير أن المؤرخين الإباضيين المتأخرين يعطون لابن إياض دورا ثانويا فى نشأة الإباضية ، ويؤكدون أن مؤسس دعوتها هو جابر بن زيد الأزدي العماني الذى هاجر

إلى البصرة وأقام فيها مثل الكثيرين غيره من أزد عمان . فيقول الشماخي^(١) (المتوفى فى القرن العاشر الهجرى) : "وفى حفظى أنه (أى عبدا لله بن إباح) يصدر فى أمره عن رأى جابر بن زيد" . ويقول الرقيشى^(٢) (المتوفى فى القرن الثانى عشر الهجرى) : "فقد بلغنا أن أبا بلال مرداس بن حدير وغيره من أئمة المسلمين^(٣) (ومنهم عبدا لله بن إباح) لم يكونوا يخرجون إلا بأمر إمامهم فى دينهم جابر بن زيد العمانى ومشورته ، ويحبون ستره عن الحرب لئلا تموت دعوتهم ، ليكون رداء لهم" .

وقبل مناقشة القول المذكور للمؤرخين الإباضيين المتأخرين تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان هؤلاء يعطون دورا ثانويا لابن إباح فى تأسيس الدعوة الإباضية ، فإن بعض الكتاب الإباضيين المحدثين لا يجعلون له دورا بالمرّة ، فضلا عن أن كلامهم عنه يناقض بعضه بعضا .

فيقول سالم بن حمود السيابى^(٤) : "إن للمذهب الإباضى حلقات ثلاث ، يمثل عبد الله بن عباس الحلقة الأولى منها ، وجابر بن زيد الثانية ، وأبو عبيدة مسلم بن أبى كريمة الثالثة" . كما يقول السيابى^(٥) أيضا : "إن ابن إباح من أتباع جابر بن زيد ، وكان يستشيرهم فى أموره ومهاماته الدينية وفيما يفعله وما يذر" . ويتفق على يحيى معمر^(٦) مع السيابى فى هذا الصدد إذ يقول : "وكان (عبدا لله بن إباح) من أتباع جابر بن زيد

(١) السير ، ج ١ ص ٧٣ .

(٢) مصباح الظلام ، ورقة ٢٠ .

(٣) يطلق الإباضية على أنفسهم "جماعة المسلمين" أو "أهل الدعوة" أو "أهل الاستقامة" . أما غيرهم من المسلمين فيطلقون عليهم اسم "أهل القبلة" أو "الموحدين" . (انظر القلهاتى : الكشف والبيان ، ج ٢ ، ص ٤٧١ ، وعوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٥٨ ، وجودت عبد الكريم : العلاقات الخارجية للدولة الرستمىة ، ص ٤٠ - ٤١) .

(٤) إزالة الوعشاء ، ص ٣٣ .

(٥) طلاقات المعهد الرياضى ، ص ٧٧ .

(٦) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

مؤسس المذهب الإباضى ، ولو نسب المذهب الإباضى إلى جابر بن زيد تلميذ ابن عباس كان فى رأى أصح علما وأصدق منهجا" . ولكن الكاتبين المذكورين يختلفان فى موقفهما بالنسبة لمآثر ابن إباض الدينية ، فيقول السيابى^(١) : إن عبدا لله بن إباض لا توجد مسألة واحدة تؤثر عنه فى الدين ، بينما يقول معمر^(٢) : إن الإباضية يعتبرون ابن إباض من أئمة المسلمين ويعرفون الكثير من أقواله فى القضايا الشرعية . ويوضح الدكتور صالح بن أحمد الصوافى^(٣) مآثر ابن إباض الدينية بقوله : "وعلى ذلك فلم يكن عبدا لله ابن إباض ممن خرجوا (إلى الأهواز سنة ٦٤هـ) ، بل كان على رأس القعدة الذين آثروا الاعتدال ، وعدم مفارقة الجماعة الذين لم يستحلوا ما استحله الأزارقة من استحلال دماء المسلمين وأموالهم واستعراضهم ووصفهم بالكفر ، وعدم جواز مناعتهم وموارثتهم فلم يستحل ابن إباض شيئا من ذلك" . ومن الواضح أن الصوافى يشير هنا إلى ما أورده الطبرى^(٤) من قول ابن إباض ردا على كتاب نافع بن الأزرق سنة ٦٥ هـ الذى نصه : "قاتله الله ، أى رأى رأى . صدق نافع بن الأزرق ، لو كان القوم مشركين ، كان أصوب الناس رأيا وحكما فيما يشير به ، لكنه كذب ، وكذبنا فيما يقول ، ، إن القوم كفار بالنعم والأحكام^(٥) ، وهم برآء من الشرك ، ولا يحل لنا إلا دماءهم وما سوى ذلك من أموالهم فهو علينا حرام" . وهكذا يتبين لنا أن ابن إباض هو صاحب مقولة : إن مخالفة الإباضية من أهل القبلة كفار نعمة ، وليسوا كفار شرك على نحو

(١) أصدق المناهج ، ج ٢٠ .

(٢) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ٥٨ .

(٣) الإمام جابر بن زيد ، ص ١٦٥ .

(٤) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٥٦٨ .

(٥) كبائر الكفر بنعمة الله عند الإباضية هى : الأكل الحرام ، وشهادة الزور ، عقوق الوالدين ، وترك المرء فريضة من فرائض الله غير مستحل لها ، وغير ذلك من الكبائر . أما كبائر الشرك فهى كل كبيرة تخل بالاعتقاد ، كاستحلال ما حرم الله ، أو تحريم ما أحل الله تعالى ، أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة ، أو جحود حكم قطعى كالرجم وغيره (انظر على يحنى معمر : الإباضية بين

الفرق الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٢٨٦) .

من أهل القبلة كفار نعمة ، وليسوا كفار شرك على نحو مذهب الأزارقة وغيرهم من غلاة الخوارج ، مع ملاحظة أن هذه المقولة لا تزال من المبادئ الهامة للمذهب الإباضى . وعلى الرغم من أن الصوافى^(١) يقر لابن إياض بهذا الدور الأساسى فى نشأة الفرقة الإباضية وتمايزها عن الأزارقة وغيرهم ، إلا أنه يقول : إن الأمرين أعداء الإباضية هم الذين أطلقوا عليها هذا الاسم ، لأنهم كانوا "لا يريدون نسبة هذه الفرقة إلى جابر بن زيد حتى لا يجذبوا إليها الأنظار وتميل إليها النفوس ، فنسبوا إلى ابن إياض ، وهو أقل منزلة من جابر فى العلم ، وإن كان لا يقل عنه فى التقوى والورع والصلاح .

على أنه يمكن أن يوجه إلى الإباضية نفس الاتهام المشار إليه بالنسبة للأمويين ، فيقال إنهم نسبوا تأسيس دعوتهم إلى جابر بن زيد بدلا من عبد الله بن إياض ، لأن جابرا كان فقيها ذائع الصيت ، وذلك حتى يجذبوا إليها الأنظار ، وتميل إليها النفوس ، خاصة وأن نظرة الناس إليه تختلف عن نظرتهم إلى ابن إياض الذى ارتبط اسمه بحركة الخوارج .

٣- تفنيد القول بتأسيس جابر بن زيد للدعوة الإباضية

رأينا ما ذهب إليه كل من الشماخى والرقيشى من القول بأن عبد الله بن إياض لم يكن يصدر فى أمره إلا عن رأى جابر بن زيد ، وأن الأخير كان يقود الإباضية من وراء ستار . على أن هذا القول لا يتفق مع الحقيقة فى شىء ، وذلك للأسباب الآتية :

(١) لم يشر أى واحد من المؤرخين الإباضيين الذين سبقوهما - على مبلغ علمى - إلى أن ابن إياض كان يصدر فى أمره عن جابر بن زيد .

(٢) لم يذكر الشماخى ولا الرقيشى المصدر الذى اعتمد عليه فى هذا الصدد ، إذ اكتفى الأول بقوله : "وفى حفظى" بينما قال الثانى "بلغنا" . علما بأن كلا منهما يحرص على ذكر مصادره بالنسبة لأغلب المعلومات التى يوردها فى كتابه .

(١) الإمام جابر بن زيد ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) ثمة تناقض واضح فيما يذكره كل من الشماخي والرقيشي "بالنسبة لدور عبدا لله بن إباح ، فيقول الشماخي^(١) : "عبدا لله بن إباح المرعى التميمي إمام أهل التحقيق ، والعمدة عند شغب أهل التفريق ، سلك بأصحابه محجة العدل ، وفارق سبل الضلالة والجهل" . ثم يضيف إلى ذلك عبارة " وفي حفظي أنه يصدر في أمره عن رأى جابر بن زيد" وهي عبارة لا تستقيم مع ما تقدمها من وصفه لابن إباح بالإمام والعمدة (المرجع المعتمد) لأهل التحقيق (الإباضية) ، أضف إلى ذلك أن له أصحابا سلك بهم محجة العدل . أما الرقيشي^(٢) فنلاحظ أنه أطلق على أشخاص مثل : مرداس وعبدا لله ابن إباح وأبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة اسم "أئمة المسلمين" وميز جابرا عنهم بأنه "إمامهم في الدين" . لكن الرقيشي يصف ابن إباح - في عبارة أخرى^(٣) بأنه "إمام في الدين" أيضا ، فضلا عن كونه أول من فارق الفرق المتطرفة وأوضح فسادها .

(٤) إن القول بأن عبدا لله بن إباح كان يصدر في كل أموره عن رأى جابر ابن زيد لحرص الأخير على التخفى والعمل من وراء ستار - هذا القول لا دليل عليه ، خاصة وأن السلطات الأموية لا يعقل أن تؤذى شخصا ينتقد معتقدات الفرق المعارضة للأمويين علانية ، لأن هؤلاء لم يتبنوا أيا من هذه الفرق مثلما فعل العباسيون مثلا بالنسبة للمعتزلة في فترة من فترات عصرهم الأول . كما أن بعض الفرق كالخوارج والشيعة كان أصحابها يذلون قصارى جهدهم للإطاحة بالدولة الأموية ، ولذلك فلا يعقل أن يتعرض الأمويون بالأذى لمن يناظر هذه الفرق ويدحض آراءها . وما دام الأمر كذلك ، فإن جابر ابن زيد ليس في حاجة إلى أن يتخفى وراء ستار ، ويوحى لعبدا لله بن إباح أو لغيره بأن ينوب عنه في مناظرة أصحاب الفرق المشار إليها وبيان فساد اعتقاد أصحابها

(١) السير ، ج ١ ص ٧٣ .

(٢) مصباح الظلام ، ورقة ٢٠ .

(٣) ونص هذه العبارة هو : "الإباضيون منسوبون إلى إمامهم في الدين عبدا لله بن إباح... وهو الذي فارق جميع الفرق الضالة عن الحق ، وهم المعتزلة ، والقدرية ، والصفائية ، والجهمية ، والخوارج ، والروافض والشيعة . وهو أول من بين مذاهبهم وفساد اعتقاداتهم بالحجج القاهرة والآيات المحكمات النيرات (انظر سالم الحارثي : العقود الفضية ، ص ١٢١) .

علما بأن المصادر الإباضية^(١) تؤكد أن جابرا كان يناظر الخوارج بنفسه وعلانية ، وأنهم - فى مواجهته - لم يكن يسعهم إلا السكوت . كما ينقل الشماخي^(٢) عن المؤرخ الإباضى أبى سفيان محبوب بن الرحيل قوله : "كان جابر يأتى الخوارج فيقول لهم : أليس قد حرم الله دماء المسلمين بدين ؟ فيقولون : نعم ، وحرم الله البراءة منهم بدين ؟ فيقولون : نعم . فيقول : أو ليس قد أحل الله دماء أهل الحرب بدين بعد تحريمها بدين ؟ فيقولون : بلى . فيقول : وحرم الله ولا يتهم بدين بعد الأمر بها بدين ؟ فيقولون : نعم ، فيقول : هل أحل ما بعد هذا بدين ؟ فيسكتون" . وينقل الكاتب الإباضى المعاصر على يحيى معمر^(٣) عن أستاذه بيوضى إبراهيم بن عمر قوله : "فأنت ترى أن جابرا سبق هذه الفرق وكان يناظرها" .

يقول أحد الباحثين من غير الإباضية ، وهو عوض خليفات^(٤) ، إن الإباضية رأوا أنه لا بد لهم من الإفصاح عن آرائهم ومعتقداتهم ، وخاصة ما يتعلق منها بوجهة نظرهم نحو متطرفى الخوارج ونحو المسلمين المخالفين فى المذهب ، حتى لا يتعرضوا للسخط من جانب هؤلاء المسلمين الذين كانوا يعتبرون الأزارقة وغيرهم من الخوارج المتطرفين مارقين تجب محاربتهم والقضاء عليهم . ولهذا كان لا بد للإباضية من شخص يفصح عن رأيهم حتى لا توجه إليهم نفس الاتهامات التى وصم بها متطرفوا الخوارج . وكان ابن إياض هو المؤهل للقيام بهذه المهمة الدعائية لقدرته على المناظرة والمجادلة ، ولأنه كان ينتمى إلى قبيلة تميم إحدى أهم قبائل البصرة آنذاك ومن الصعب على الولاة أن يتعرضوا له بأذى خوفا من إغضابها ، والدليل على ذلك أن ابن إياض فى رسالته إلى عبد الملك (بن مروان وصف عثمان بن عفان وخلفاء بنى أمية بالظلم والفساد ، ورغم ذلك فإن الخليفة المذكور لم يتخذ ضده أية إجراءات ، وفى رأى خليفات^(٥) أن الإمام الحقيقى للإباضية

(١) انظر الدرجينى : طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ .

(٢) السير ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٣) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٨ .

(٤) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٨٢ .

(٥) نفسه ، ص ٨٠ .

وقتذاك كان جابر بن زيد ، وأنه لم يقم بالمراسلة مع عبد الملك بدلا من ابن إياض لتصميم أتباع الفرقة بأن تبقى الحركة سرية بقدر الإمكان ، وأن يبقى اسم مؤسسها ومنظم دعوتها مستورا حتى لا يبطش به الأعداء والولاة .

على أن أول ما نلاحظه على كلام الباحث المشار إليه هو التناقض الظاهر ، ففي الوقت الذى يشير فيه إلى تصميم أتباع الفرقة الإباضية على أن تبقى حركتهم سرية ، يقول : إن الإباضية رأوا أنه لا بد لهم من الإفصاح عن آرائهم ومعتقداتهم . هذا فضلا عن أن مخالفة الإباضية للخوارج المتطرفين فى رأى والتنديد بهم لا يحتاج إلى شخص تحميه قبيلة قوية من بطش الولاة الأمويين لأن هؤلاء - كما سبق أن ذكرنا - لا يعقل أن يتعرضوا بأى أذى لمن يقوم بهذا التنديد ، بل على العكس يكون فى أمان من أذاهم . كما أننا لا نوافق على القول بأن ابن إياض كان فى منعة من قومه بنى تميم الذين يطلق عليهم الإباضية^(١) اسم "الحجر الخشن" ، ويبالغون فى حجم قوتها إلى حدّ القدرة على تجنيد مائة ألف ضارب سيف^(٢) ، لأن ولاة الأمويين من أمثال زياد ابن أبيه وابنه عبيدا لله والحجاج بن يوسف الثقفى كانوا يضربون بشدة على أى شخص يرون فيه خطرا على الدولة الأموية ، غير عابئين البتة بالقبيلة التى ينتسب إليها ، بل إن زيادا كان يتوعد كل قبيلة بإجلائها وحرمانها من العطاء ، إن هى تقاعست عن قتال من ينضم من أبنائها إلى الخوارج ، وكذلك كانت القبائل إذا أحست بخارجية فيهم شدتهم وأتت بهم الوالى المذكور^(٣) . وقد استمر هذا النكال بالخوارج ، ولكن بصورة أبشع ، على عهد كل من عبيد الله بن زياد والحجاج ، ولا يغيب عن بالنا أن أعدادا كبيرة من المحكمة - بما فيهم عبيد الله بن إياض - كانوا فى سجن ابن زياد بالبصرة ، وأن هؤلاء لم يخرجوا منه إلا بعد موت الخليفة يزيد بن معاوية واضطراب أحوال الأمويين ، ذلك الاضطراب الذى حمل ابن زياد على الهروب إلى الشام . أما الحجاج فإن بطشه بأعداء الدولة الأموية مشهور لا يحتاج أى بيان ، ولكنه مع ذلك كان يلين بالنسبة لغير المتطرفين

(١) سالم حمود السيابى : إزالة الوغى عن أتباع أبى الشعثاء ، ص ٥٥ .

(٢) انظر يحيى بكوش : فقه الإمام جابر بن زيد ، ص ١٦ .

(٣) الميرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، والطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٢٨٨ .

من هؤلاء الأعداء ، وذلك تمشيا مع السياسة العامة للأمويين وقتذاك ، وفى ظل هذه السياسة لقي عبدا لله بن إياض شيئا من التساهل ، لأنه اعتنق خطأ فكريا معتدلا ، كما ظل طوال حياته من القعدة ولم ينادى بالخروج والثورة . علما بأن أبا بلال مرداس ابن حدير لقي مصرعه ومعه كل أصحابه سنة ٦١ هـ لما خرجوا على الأمويين وقتذاك ، على الرغم من إعتدال منهجه ، وكونه من قبيلة تميم ، بل إن زعيم هذه القبيلة المشهور ، وهو الأحنف بن قيس كان يدارى الخليفة معاوية بن أبى سفيان ويتجنب إثارته ، وذلك على الرغم من أن سطوة معاوية - على حد قول الكاتب الإباضى سالم بن حمود السيابي^(١) لا تقاس بجيروت عبد الملك بن مروان .

أضف إلى ذلك أنه من المتفق عليه أن جابر بن زيد كان أكثر علما وأقوى حجة من عبدا لله بن إياض ، فضلا عن أنه كان من الأزد الذين لا يستهان بقوتهم فى البصرة ، حتى أن زعيمهم المهلب بن أبى صفرة تمكن بفضل المؤازرة التى لقيها منهم خاصة من أن يحمى البصرة من خطر الخوارج الأزارقة ، مما حدا بالبعض^(٢) إلى أن يطلق عليها اسم "بصرة المهلب" . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الأزد كانوا أقوى شكيمة وأكثر قوة من تميم أو غيرها من القبائل التى كانت تقيم بهذه المدينة .

كما يذكر خليفات^(٣) أنه من الصعب التوفيق بين كون ابن إياض إمام أهل التحقيق ورئيس القعدة ورئيس من بالبصرة وغيرها من الأقطار من جهة ، وبين كونه لا يصدر فى أفعاله إلا بأمر جابر بن زيد الذى تعتبره المصادر الإباضية المؤسس الحقيقى لدعوتهم . إلا أن الباحث المذكور يعطى تفسيراً لهذا التناقض من وجهة نظره فيقول : "من المحتمل أن جابرا كان الإمام الروحى وفاقية الإباضية ومفتيهم ... وكان ابن إياض المسئول عن الدعوة والدعاة فى شتى الأقطار ، ولذلك سمته المصادر (الإباضية) رئيس القعدة فى البصرة وغيرها من الأمصار . وتاريخ الدعوة الإباضية يشير إلى اشتراك بعض

(١) طلقات المدفع الرياضى ، ص ٧٧ .

(٢) العوتبي : الأنساب ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .

(٣) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٨٠ .

الأشخاص البارزين والمجتهدين فى المسئولية إلى جانب الإمام الأكبر لهم . وقد حدث مثل ذلك زمن أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة التميمى الذى أناط المهام المالية والعسكرية والإشراف على سير الدعوة خارج البصرة إلى أبى مودود حاجب الطائى . ولما كان أبى عبيدة آنذاك معروفا لدى الناس بأنه شيخ الإباضية وزعيمها فى البصرة ، فإن المصادر لم تخلط بينه وبين حاجب الطائى كما فعلت مع جابر وابن إياض ، وذلك لأن جابرا كان قد أخفى معتقده واستعمل التقية الدينية ، فلم يخطر على بال أحد أنه زعيم القعدة ومؤسس مذهبها .

على أن تفسير خليفات للتناقض المشار إليه غير مقبول للأسباب الآتية :

(أ) إن المصادر الإباضية^(١) تصف عبد الله بن إياض بأنه "رئيس العقد" ، ولا تصفه بأنه رئيس القعدة على النحو الذى يذكره خليفات . ومن المعلوم أن الذى أطلق اسم "القعدة" على الإباضية هو نافع بن الأزرق تحقيرا لهم ، لأنهم - من وجهة نظره - قعدوا عن الجهاد فى سبيل الله ولم يخرجوا لمحاربة الولاة والحكام الظالمين .

ومن الطبيعى ألا يعترف الإباضية بهذه التسمية التى أطلقت عليهم من قبل عدوهم ، ولذا يصفون ابن إياض بأنه رئيس العقد . ومعنى ذلك - كما سبق أن أوضحنا - أنه يأتى على رأس عقد الإباضية الذى يمثل كل إياضى فريدة من فرائده .

(ب) حقيقة يذكر الشماخى^(٢) أن المهام المالية والعسكرية والفصل فى المنازعات كانت تسند إلى أبى مودود حاجب الطائى ، أحد أعيان الإباضية على عهد إمامها الثانى أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة ، ولكن المؤرخ المذكور أورد فى نفس الوقت أن الإباضية فى البصرة وخارجها كانوا يرجعون إلى الإمام أبى عبيدة دون سواء فى الأمور الدينية والمسائل الفقهية^(٣) . كما يقول المؤرخ الإباضى المتوفى قبل الشماخى بستة قرون ، وهو

(١) انظر الدرجينى : طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) السير ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٣) السير ، ج ١ ، ص ٨٦ .

أبو زكريا^(١) ، إن أبا عبيدة هو الذى أشار على الدعاة وحملة العلم المغاربة باختيار أبى الخطاب عبد الأعلى بن السمع المعارفى إماما لهم وتنصيب إسماعيل الغدامسى قاضيا . هذا فضلا عن أن أبا عبيدة نفسه قد خلف لنا مؤلفا بعنوان "رسالة فى أحكام الزكاة" ومما جاء فيها أن إباضية المغرب كتبوا إليه يخبرونه بقيام دولتهم ويطلبون رأيه فى بعض الأمور . وقد فرح أبو عبيدة بكتابهم هذا غاية الفرح وأرسل إليهم يهنئهم على هذا التوفيق ويحييهم على بعض ما استفسروا عنه^(٢) . وهكذا يتبين لنا أن إمام الإباضية أبا عبيدة - وليس حاجب الطائى - هو الذى كان مسئولاً عن الدعوة والدعاة داخل البصرة وخارجها ، ولذلك لم يوصف حاجب من قبل مؤرخى الإباضية بأنه رئيس من بالبصرة وخارجها ، لأن إشارك الإمام له فى المسئولية على النحو المذكور لا يمكن أن يضافى عليه الصفة المشار إليها ، تلك التى لا تنطبق إلا على الإمام ذاته .

(ج) تذكر المصادر الإباضية^(٣) أن الحجاج الثقفى أدخل جابر بن زيد سجنه ، كما نفاه فتره إلى عمان . ولو أن جابرا كان يخفى معتقده ويلجأ إلى التقية الدينية ما حدث له ذلك . كما يقول على يحيى معمر^(٤) : "وكان جابر يندد فى دروسه ومجتمعاته بأولئك الذين انحرفوا عن دين الله ... وكان يبارك الثورة التى تطيح بالظلم وتنزع الحكم من أيدي الخونة لتضعه بين أيدي أمينة" . ولا شك أن مايقوله هذا الباحث الإباضى المشهور^(٥) فيه دلالة على أن جابر لم يكن يخفى معتقده .

(١) سير الأئمة وأخبارهم ، ص ٥٦ .

(٢) رسالة أبى كريمة فى الزكاة ، ص ٣ .

(٣) انظر الشماخى : السير ، ج ١ ، ص ٧١ ، ٨٦ ، والحرثى : العقود الفضية ، ص ١٠٢ .

(٤) الإباضية فى موكب التاريخ ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٥) يحظى على يحيى معمر ، وهو كاتب إباضى ليسى توفى قريبا ، بمكانة مرموقة بين الإباضية فى المشرق والمغرب ، لأنه ألف كتابين على درجة كبيرة من الأهمية عندهم ، حاول من خلالهما أن ينفى أية علاقة بين الخوارج والإباضية ، وأنهى باللائمة على الكثير من المؤرخين وكتاب الفرق من أهل السنة لتحاملهم على الإباضية من وجهة نظره ، متهما إياهم بالغفلة أو التحيز .

(د) لو صح أن جابر بن زيد كان مؤسس الفرقة الإباضية ، وأنه لجأ إلى التقية وأناب عنه ابن إباض للتحديث باسم هذه الفرقة ، لأصبح ذلك تقليدا متبعاً لدى أئمة الإباضية من بعده ، وبخاصة في الفترة التي يطلقون عليها اسم "مرحلة الكتمان" . لكن ذلك لم يحدث . والمعروف أن أئمة طائفة الإسماعيلية الشيعة هم - على مبلغ علمي - أول من لجئوا إلى التقية في مرحلة الستر ، وكان الواحد ينيب عنه وقتذاك شخصا يطلق عليه اسم "الحجة" .

(هـ) ذهب الصوافي^(١) ، وهو كاتب إباضي معاصر ، إلى أن عبد الله بن وهب الراسبي (إمام المحكمة وقائدهم في معركة النهروان) كان ممن أخذ عنه جابر بن زيد وصحبه وتأثر به . كما يزعم بعض الكتاب الإباضيين المحدثين^(٢) أن جابرتزعم المحكمة بعد وفاة الراسبي مباشرة . على أن هذا الكلام من جانب هؤلاء الكتاب الإباضيين لا يستند إلى أي مصدر تاريخي ، ولا يقوم على أية أدلة ، وتلك حقيقة يذكرها أحدهم نفسه ، وهو الصوافي^(٣) إذ يقول : إن زعامة تلك الجماعة (المحكمة) إنما كانت - لفترة طويلة - لأبي بلال مرداس ، كما آلت ، من بعده إلى عمران بن حطان ، كما اشتهر إلى جانبهما ثم بعدهما عبد الله بن إباض حتى لقد نسب إليه المذهب ، ولم ترد إشارة في تلك الفترة عن جابر بن زيد وعلاقته بتلك الجماعة" . علما بأن عمران بن حطان الذي تولى زعامة القعدة بعد مرداس توفي في العقد التاسع من القرن الأول الهجري^(٤) وذلك على عهد ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي للعراق (٧٥ - ٩٥ هـ) .

كما أن المعروف أن جابرا ولد في عمان خلال الفترة ما بين ١٨ - ٢٢ هـ على

(١) الإمام جابر بن يزيد ، ص ١٥٠ .

(٢) الباروني : الأزهار الرياضية ، ص ٢٨ ، ومحمد علي دبور : تاريخ المغرب ، الكبير ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ .

(٣) الإمام جابر بن زيد ، ص ١٤٨ .

(٤) البغدادي : الفرق بين الفرق ، ج ١ ، ص ٩٢ - ٩٣ ، ودائرة المعارف الإسلامية ، مجلد ١٤ ، ص ٢٣١ .

الأرجح ، وأنه رحل إلى البصرة لطلب العلم ثم طاب له المقام هناك . ولانعرف التاريخ الذى تم فيه هذا الرحيل ، غير أنه يفترض أن يكون جابر وقتذاك قادراً على تحمل مشقة السفر والترحال ، وهذا لا يتهاى له -على وجه التقريب- إلا فى العشرين من عمره . وبناء على ذلك فإنه لم يشارك ، على نحو من الأنحاء ، فى معركة صفين (٣٧هـ) التى أدت إلى انفصال جزء من جيش على ، ولا فى النهروان (٣٨هـ) التى أكدت هذا الانفصال وكرسته ، لأنه ربما لم يكن موجوداً بالعراق وقتذاك من جهة ، ولأن كتب التاريخ السنية والشيعة والإباضية على حد قول رجب عبد الحليم^(١) لم يرد بها ذكر لآى شىء يتعلق به أو حتى مجرد ذكر اسمه فى تلك الفترة ، ولم يسمع أحد شىء عن جابر بن زيد إلا على عهد الحجاج (٧٥ - ٩٥هـ) ، أى بعد انتهاء هذه الأحداث بعشرات السنين . هذا فضلاً عن أننا لو افترضنا وجود جابر بن زيد بالعراق وقت مقتل الراسبى فى معركة النهروان سنة ٣٨هـ ، فإن عمره وقتذاك كان يتراوح بين السادسة عشر والعشرين ، أى أنه لم يكن قد اكتسب بعد العلم والخبرة التى تؤهله لوقوع اختيار المحكمة عليه زعيماً لهم وموجهاً وإماماً .

(٦) يشير البغدادي^(٢) إلى أن الصفرية على اختلاف فروعهم يقرون جميعاً "بموالاه عبد الله بن وهب الراسبى وحر قوص بن زهير وأتباعهما من المحكمة الأولين ، ويقولون من بعد هؤلاء بإمامة أبى بلال مرداس الخارجى الذى خرج أيام يزيد بن معاوية ، ثم بإمامة عمران بن حطان الذى رثى بلالاً لما صلب" .

ومن الثابت أن الإباضية والصفرية كانوا - قبل تمايزهما - يدخلون ضمن القعدة الذين لم يخرجوا مع نافع بن الأزرق إلى الأهواز سنة ٦٤ هـ ، ثم تمايزا فى وقت لاحق ، وهذا هو السبب - كما سبق أن أوضحنا - فى أن كلا من فرقتي الإباضية والصفرية تتولى زعماء المحكمة الأوائل المذكورين . وهنا نلاحظ أن الشماخى والرقيشى ومن جاراها من الكتاب الإباضيين المحدثين ينفردون بالقول بأن جابر بن زيد كان له دور قيادى فى

(١) الإباضية فى مصر والمغرب ، ص ١٥ .

(٢) الفرق بين الفرق ، ص ٧٠ - ٧٢ .

للمحكمة قبل حدوث التمايز بين الفرقتين المذكورتين ، بدعوى أن أبا بلال مرداس وغيره كانوا لا يصدرون فى أى رأى لهم إلا عنه . ولو كان لجابر هذا الدور المزعوم ، لكان ضمن زعماء المحكمة الذين تواليهم الصفرية أيضا . وإذا صح أن جابرا قام بهذا الدور من وراء ستار فليس من المعقول أن يعلم به الإباضية دون الصفرية ، وهم الذين كانوا يشكلون مع الإباضية جماعة "القعدة" قبل تمايزهما فى وقت لاحق بعد موت أبى بلال .

٧- وليس ثمة دليل على تزعم جابر بن زيد لمحكمة البصرة فى حياة أبى بلال مرداس ، لأن أبا بلال فى الواقع كان هو زعيم هذه الجماعة بلا منازع . ولذلك فإن قول الرقيشى المشار إليه بأنه لم يخرج على ابن زياد فى سنة ٦١ هـ إلا بناء على أمر جابر ابن زيد لا يتفق مع الحقيقة فى شئ ، ودليلنا على ذلك هو ما أورده الشماخى من أخبار مرفوعة إلى أبى سفيان محبوب بن الرحيل ، وهى أخبار تدل - برغم ماتسم به من المبالغة الواضحة - على أن أبا بلال اتخذ قرار الخروج على مسئوليته الخاصة ، باعتباره زعيم محكمة البصرة وقتذاك . والخبر الأول مفاده أن أبا بلال لما فكر فى الخروج ذهب إلى الكعبة وتعلق بأستارها قائلا : "اللهم إن كنت رضيت ما أريد فأرني من ذلك علامة ، فأراه الله تلك العلامة التى تدل على رضاه تعالى (ولما عاد إلى البصرة وعزم على الخروج) اجتمع هو وأصحابه فى بيت لبنى تميم فدعوا الله ورغبوا إليه أن يجعل لهم علامة على أنه رضى خروجهم ، فانشق سقف البيت حتى نظروا إلى السماء^(١)" . وثمة خبر آخر مفاده أن أبا بلال استشار أصحابه فى أمر الخروج ضد ابن زياد ، فقالوا له : "أنت سيد المسلمين (المحكمة) وبقيتهم ، فخرج"^(٢) . من الجلى أنه لو كان لجابر بن زيد أى دور فى خروج أبى بلال لأشار إليه أبو سفيان ضمن هذه الأخبار المشار إليها .

كما أن جابر بن زيد لو كان زعيم محكمة البصرة فى حياة أبى بلال التى انتهت فى سنة ٦١ هـ لذهب مع أعيان هذه الجماعة فى سنة ٦٣ هـ للدفاع عن بيت الله ، ضد جيش الخليفة الأموى يزيد بن معاوية الذى سيره لقمع حركة عبد الله بن الزبير العائد

(١) الشماخى : السير ، ج ١ ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) الشماخى : نفسه ، ص ٦٢ .

وقتذاك بهذا البيت . فقد ذهب في السنة المذكورة جمع من هؤلاء المحكمة إلى مكة كان من أبرز أعيانه نافع بن الأزرق ، وعبد الله بن إياض ، ونجدة بن عامر وغيرهم ، وكان مسيرهم إليها بمشورة نافع بن الأزرق^(١) . وقد عاد هؤلاء إلى البصرة وقرروا مع غيرهم من أتباع أبي بلال هناك الخروج ضد الأمويين ، الذين اضطربت أمورهم بعد موت يزيد ابن معاوية في سنة ٦٤ هـ فخرج نافع ابن الأزرق إلى الأهواز ، ولم يلبث أن لحق به آخرون منهم بحيث صار أغلب أتباع أبي بلال وقتذاك ملتفين حول ابن الأزرق . يقول الطبرى^(٢) : " خرج من بقى منهم بالبصرة فلحق بابن الأزرق ، إلا قليلا منهم ممن لم يكن أراد الخروج يومه ذاك " . وفي هذا الوقت قرر ابن الأزرق - كما سبق أن ذكرنا - تكفير المخالفين واستباحة الاستعراض ، واستحلال الأمانة وقتل أطفال المخالفين ونسائهم ، إلى غير ذلك مما يعد عدولا عن نهج أبي بلال المعتدل ، وخالفه في رأيه هذا كل من : نجدة بن عامر وعبد الله بن إياض ، وأبو يهس ، وكان هذا الخلاف هو بداية ظهور فرق الخوارج التي نسبت كل فرقة منها إلى مؤسس لها من بين أولئك المذكورين . ويهمنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن أحدا من الإباضيين ، أو غيرهم ، لم يقل بأن نافع ابن الأزرق كان يصدر في رأيه المذكور عن جابر بن زيد . كما أنه ليس ثمة دليل على أن عبد الله بن إياض بالذات ، كان يصدر وقتذاك عن جابر بن زيد دون أتباع أبي بلال المشار إليهم .

ومن الجدير بالذكر أن المصادر الإباضية تتفق مع ما ذكره المؤرخون السنيون من أن عبد الله بن إياض ذهب إلى مكة للدفاع عن البيت . يقول الشماخي^(٣) : " وكان (ابن إياض) رحمه الله على ما حفظت ممن خرج إلى مكة لمنع حرم الله من مسلم عامل يزيد الملقب بالمسرف " . كما تشير المصادر الإباضية إلى أن جابرا دأب على الذهاب إلى مكة للحج كل سنة ، وأنه حج أربعة وعشرين حجة على ناقه واحدة^(٤) . فلو كان زعيما

(١) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ، ص ٥٦٧ .

(٢) الطبرى : نفسه ، ص ٥٦٤ .

(٣) السير ، ج ١ ، ص ٧١ .

(٤) الشماخي : السير ، ج ١ ، ص ٦٨ ، والحارثي : العقود الفضية ، ص ٩٩ .

لمحكمة البصرة فى حياة أبى بلال وبعد مماته ، لانضم إلى أولئك الذين ذهبوا إلى مكة للذود عن حرم الله ، ولحرصوا على مشورته لما احتدم الخلاف بينهم وبين عبد الله بن الزبير ، ولكن جميع المصادر بمختلف اتجاهاتها لاتشير إلى شىء من هذا .

كما تذكر المصادر الإباضية واقعة تدل على أن عبد الله بن إباض اتخذ قرارا هاما كان له أبعد الأثر فى نشأة الإباضية وتمايزها ، وهو القعود عن الخروج مع ابن الأزرق ، وذلك بطريقة تلقائية فورية ودون الرجوع إلى أحد ، إذ يقول البرادى^(١) : "إن المسلمين (المحكمة) بعد قتل أبى بلال اجتمعوا بجامع البصرة وعزموا على الخروج ، وفيهم عبد الله ابن إباض ونافع بن الأزرق ووجوه المسلمين ، فلما جن الليل ، سمع عبد الله دوى القراء ورنين المؤذنين وحنين المسبحين ، فقال لأصحابه : أعن هؤلاء أخرج ، فرجع" .

قد يقال : إن محكمة البصرة من أتباع أبى بلال كانوا يخشون فتك الأمويين بإمامهم (المزعوم) جابر ، ولذلك حاولوا ستره عن الحرب على نحو ما ذكره الرقيشى . ولكن الثابت أنه عند موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤ هـ ، اضطربت أحوال الأمويين وضعفت شوكتهم ، لدرجة أن محكمة البصرة حطموا أبواب السجون ، وفشوا فى الناس يؤلبونهم على والى العراق عبيد الله بن زياد حتى اضطروه للهرب إلى الشام^(٢) . ومن الطبيعى أنه لاخوف على جابر بن زيد فى مثل هذه الظروف من جانب أعدائه ، وبالتالى فإنه ليس فى حاجة إلى أن يتستر عليه المحكمة وقتذاك . وإذا صح أنه كان العقل المدبر لهم وأنهم كانوا لا يصدرون فى شىء إلا عنه ، فلماذا تبادل ابن الأزرق الكتب مع عبد الله ابن إباض ونجدة بن عامر وغيرهما دون أن يبعث إلى جابر بأى كتاب للاسترشاد برأيه فى هذا المنعطف الخطير من تاريخ المحكمة ؟ ولماذا لم تشر المصادر إلى أى دور لجابر بن زيد فى الإنقسام الذى حدث بين الخوارج فى سنة ٦٥ هـ وأدى إلى ظهور فرق الأزارقة والنجدات والإباضية والبيهسية ؟ .

(١) الجواهر المنتقاة ، ص ١٥٦ .

(٢) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

يقول عوض خليفات^(١) : "والواقع أن جابرا كان ذا علاقة وثيقة بحركة الخوارج القعدة منذ وقت مبكر ، وأصبح أحد مفكريها البارزين منذ بداية النصف الثاني للقرن الأول الهجري وقبل مقتل أبى بلال مرداس عام ٦١ هـ ... ويستنتج من المعلومات الواردة في المصادر الإباضية أن جابر بن زيد قد انضم إلى القعدة إبان ولاية عبيد الله ابن زياد للعراق (٥٦/٥٧ هـ - ٦٤ هـ)". وفيما يلي الأسباب التي ذكرها خليفات^(٢) لانضمام جابر لحركة الخوارج القعدة إبان ولاية ابن زياد :

(أ) كان جابر يصلى الجمعة في المسجد الجامع بالبصرة خلف ابن زياد ، وعندما كان أصحابه من القعدة يعاتبونه على ذلك كان يجيبهم بقوله : "إنها صلاة جامعة وسنة متبعة" .

(ب) كان جابر يتردد على مكة ويلتقى فيها بعبد الله بن عباس ليأخذ عنه العلم والحديث . وكان يصحبه صديق له حميم يدعى أبو فقاس الأسود بن قيس الذى كان يرى رأى الإباضية ، ويبدو أن الرجلين كانا يرتحلان سنويا إلى مكة ، ربما فى موسم الحج ، وكانا يلتقيان بابن عباس . وفى إحدى السنوات قدم جابر إلى مكة منفردا ولقى ابن عباس الذى استغرب غياب أبى فقاس ، صاحب جابر ، وسأل جابرا فأخبره بأنه فى سجن ابن زياد . فقال ابن عباس : وإنه لمتهم ؟ فقال جابر : نعم ، فأضاف ابن عباس اللهم بلى ! وخاطب جابرا وقال : أو ما أنت متهم ؟ قال جابر : اللهم بلى .

(ج) إن شيخا من الإباضية يدعى أبو سفيان قنبر قد أخذه عبيد الله بن زياد وجلده ليدل على أحد من المسلمين (الإباضية) فلم يفعل . وقال جابر بن زيد : "كنت قريبا منه ، وماكنت أنتظر إلا أن يقول هذا هو ، فعصمه الله" .

(د) إن جابر بن زيد وأبا بلال مرداس دخلا مرة على عائشة رضى الله عنها ، فعاتبها على ما كان منها يوم الجمل ، فاستغفرت الله تعالى وتابت مما كانت قد دخلت فيه .

(١) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٨٠ - ٩٠ .

(٢) نفسه ، ص ٩١ - ٩٢ .

(هـ) كان أبو بلال يبكى فى جوف الليل حتى ما يطيق أن يقوم ، ولقد كان من تشوقه إلى جابر بن زيد أنه يخرج من عنده بعد العتمة ، ثم يأتيه قبل الصبح فيصلى معه ، فيقول له جابر : يا أخى أشققت على نفسك فيرد قائلا : والله لقد طالما هبت نفسى بلقاك ، شوقا إليك حتى أتيتك .

على أن الأسباب المشار إليها لا يعول عليها فى إثبات صلة جابر بن زيد بحركة الخوارج القعدة ، لاعلى عهد ابن زياد ولا على عهد غيره ، وذلك لما يلى :

أولا : ذكر أبو عبد الله الكندى^(١) الذى عاش فى القرن الخامس بعد الهجرة أن جابر بن زيد صلى الجمعة خلف الحجاج لاخلف ابن زياد . أما سالم الحارثى الذى اعتمد عليه خليفات^(٢) فى القول بأن صلاة جابر للجمعة كانت خلف ابن زياد - فإنه من الكتاب المحدثين ولم يذكر المصدر الذى نقل عنه . كما أن الحارثى^(٣) يقول مانصه : "كان (جابر) يصليها خلف زياد وولده عبيد الله وخلف الحجاج" . فضلا عن أنه يشير إلى أن معاتبة الإباضية لجابر كانت لصلاته خلف الحجاج .

على أن صلاة جابر بن زيد الجمعة فى المسجد الجامع بالبصرة خلف الوالى الأموى ، سواء كان زياد أو ابنه عبيد الله أو الحجاج ، ومعاتبة الإباضيين المعاصرين له على ذلك ، لاتدل على انضمام جابر لحركة الخوارج القعدة ، بل على العكس تدل على نفي ذلك ، لأن هؤلاء الإباضيين كانوا يصفون خلفاء بنى أمية الذين عاصروهم جابر بأنهم أئمة ضلالة وكفر وفجور ، وقد جاء هذا الوصف صراحة بالنسبة لكل من معاوية ابن أبى سفيان وابنه يزيد ، وذلك على لسان عبد الله بن إياض فى رسالته المشهورة إلى عبد الملك بن مروان^(٤) ، فهما -على حد تعبيره- من أئمة الضلالة الذين يحكمون بغير ما أنزل

(١) كتاب بيان الشرع ، ج ١٣ ، ص ١٦٦ .

(٢) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٠ .

(٣) العقود الفضية ، ص ٩٧ .

(٤) انظر : البرادى : الجواهر المتقاه ، ص ١٥٦ - ١٥٧ ، والحارثى : العقود الفضية ، ص ١٢٥ -

الله ، ويقسمون بغير قسمة الله ويتبعون أهواءهم بغير سنة من الله ... وهؤلاء قال الله عز وجل فيهم : ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون﴾^(١) ، وفيهم قال : ﴿فلا تطع الكافرين وجاهدكم به جهادا كبيرا﴾^(٢) وقال : ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه﴾^(٣) .

وبالطبع ينسحب وصف الإباضية للخلفتين الأمويين المذكورين على الولاية الأمويين بالعراق ، أمثال : زياد وابنه عبيد الله والحجاج ، بدليل أن أبا مرداس وأصحابه حين خرجوا على عبيد الله بن زياد ثائرين سنة ٦١ هـ ، وصفوه بأنه يطيع الفجرة ، ويسفك الدماء ، ويأخذ المال الحرام ، ويعطل الحدود ، ويرتشى فى الحكم ، ويقتل بالظنة ، ولا يقبل معذره^(٤) .

ويشير المؤرخون الإباضيون^(٥) إلى أن والد الربيع بن حبيب ، وهو من إباضية البصرة ، عاتب جابر بن زيد على صلاته خلف ولاية الأمويين المذكورين بالعراق ، فرد عليه بقوله : "إنها صلاة جامعة ، وسنة متبعة" . وتدل هذه المعاتبة على أن الإباضيين بالبصرة كانوا لا يأتون بولاية الأمويين فى صلاتهم ، على عكس جابر بن زيد الذى لم يكن يرى غضاظة فى ذلك ، ومن البديهي أن جابرا لو صح أنه كان من مؤسسى المذهب الإباضى وإمامه الذى لا يصدر الإباضيون إلا عنه ، لما عاتبه الإباضية وقتذاك على شئ يفعله هو ولا يفعلونه هم . وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على أن نظرة جابر بن زيد إلى الخلفاء الأمويين وولاتهم كانت تختلف عن النظرة إليهم من جانب معاصريه من الإباضيين .

(١) سورة القصص ، آية ٩٧ .

(٢) سورة الفرقان . آية ٥٢ .

(٣) سورة الكهف ، آية ٢٨ .

(٤) المبرد : الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١٤٠ ، والدرجيني : طبقات المشايخ ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ ،

والشماخى ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٥) انظر الحارثي : العقود الفضية ، ص ٩٧ .

علما بأن سبب معاتبه الإباضية لجابر لما رآوه يصلى الجمعة خلف الحجاج لا ترجع إلى أنه كان إمامهم ومؤسس مذهبهم ، وإنما لما يعرفونه عن تنديده بالظلم والطغاة باعتباره عالما كبيرا وفتيها لاتأخذه فى الحق لومة لائم ، خاصة وأنه من أزد عمان الذي ينتسب إليهم والد الربيع بن حبيب ، وهو الإباضى الذى وجه المعاتبة المشار إليها لجابر ابن زيد^(١).

ومن الجدير بالذكر أن أبا عبد الله الكندى^(٢) ذكر مايفهم منه أن الإباضية اختلفوا فى وقت لاحق حول صحة الجمعة خلف الإمام الفاجر ، فمنهم من حرمها ومنهم من أجازها . كما ذكر المؤرخ الإباضى القلهايتى^(٣) تحت عنوان "فصل فيما لا يتم الإسلام إلا به" مانصه : "وصلاة الجمعة : كما فرضها الله سبحانه وتعالى وسنها رسوله وأئمة الهدى من بعده فى الأمصار المصرية ، وخلف أئمة العدل" .

ثانيا : بالنسبة لواقعة تخلف أبى فقاس عن مرافقة جابر بن زيد فى سفره إلى مكة ذات عام واستفسار ابن عباس عن السبب فى ذلك ، يلاحظ عليها مايتأتى :

(أ) أن المصادر الإباضية تتضارب فيما تورده بشأن هذه الواقعة تضاربا واضحا . فرواية الشماخى^(٤) التى استند إليها خليفات^(٥) فى هذا الصدد نصها : " فقال ابن عباس (جابر) : أين صاحبك ؟ قال : أخذه ابن زياد . قال ابن عباس لجابر : وإنه لمتهم ؟ قال : نعم أو ماأنت متهم ؟ قال : اللهم بلى " . أما رواية الدرجينى^(٦) فنصها : "..... فقال له ابن عباس : أين صاحبك ؟ قال (جابر) : أخذه عبيد الله بن زياد . فقال ابن عباس : وإنه لمنهم ؟ فقال له جابر : نعم . أو ما أنت منهم ؟ قال : اللهم لا " .

(١) الحارثى : العقود الفضية ، ص ٩٧ .

(٢) بيان الشرع ، ج ١٣ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٣) الكشف والبيان ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ .

(٤) السير : ج ١ ص ٨٩ .

(٥) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩١ ، حاشية ٣٠ .

(٦) طبقات المشايخ ، ج ٢ وص ٢٣٣ .

وهكذا نرى أن جابرا في رواية الشماخي يسأل ابن عباس عما إذا كان متهما فيرد عليه بالإيجاب . أما في رواية الدرجيني فإن ابن عباس يرد على سؤال جابر نفسه بالنفي .

(ب) إن العبارة الواردة على لسان ابن عباس مستفسرا بها من جابر عن سبب سجن ابن زياد لأبي فقس ، وهي : " وإنه لمتهم ؟ " أو " وإنه لمتهم ؟ " تحتمل أكثر من معنى : فيمكن أن يكون مقصودا بها اتهامه بأنه من الخوارج أو الشيعة ، كما يمكن أن تكون التهمة بأنه من العلماء الذين لم يخفوا استنكارهم لمظالم ابن زياد وتجاوزاته ، خاصة وأن في سيرة ولاية بني أمية ما يشهد بتتكيلهم بهذا الصنف من العلماء ، مثلما فعل الحجاج مع الحسن البصري حين طارده حتى اضطره إلى التخفى في دار أحد مريديه بالبصرة ، ومع جابر بن زيد حين وضعه في السجن تارة ونفاه إلى عمان تارة أخرى .

(ج) من الواضح أن خليفات^(١) نقل رواية الشماخي على نحو يخالف حقيقة ماجاء بها ، فنص مانقله هو : " فقال ابن عباس وإنه لمتهم ؟ قال جابر : نعم . فأضاف ابن عباس : اللهم بلى ! وخاطب جابرا وقال : أو ما أنت متهم ؟ قال جابر : اللهم بلى . " علما بأن الصحيح هو أن جابرا هو الذي قال لابن عباس عبارة " أو ما أنت متهم ؟ " وذلك طبقا لما ورد عند كل من الشماخي والدرجيني على النحو المشار إليه . كما أن جابرا لو كان متهما عند ابن زياد مثل رفيقه أبي فقس - طبقا لمفهوم خليفات - لوضع في السجن مثل رفيقه المذكور . فضلا عن أن القول بأن جابرا كان متهما يتعارض مع ماذهب إليه الباحث المذكور من أنه كان يتكتم عقيدته ولا يظهر مذهبه ويقدم ابن إياض للتحديث نيابة عنه .

(د) إن ورود اسم أبي فقس ضمن طبقات الإباضية عند الشماخي لايعول عليه ، لأن المؤرخ المذكور كثيرا ماوضع رجالا بين الإباضية وماهم منها ، مثل الأحنف بن قيس الذي سبق أن فندنا مذكره عن إباضيته ، ومثل عبد الملك ولد الخليفة الأموي عمر ابن عبد العزيز الذي ينفرد الإباضية بالإشارة إلى اعتناقه مذهبهم . يقول الدرجيني^(٢) :

(١) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩١ .

(٢) طبقات المشايخ ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

"فأجابهم عبد الملك بن عمر (أى أجاب وفد الإباضية إلى والده) وقبل ما دعوه إليه).

بل إن بعض الإباضية^(١) يذهب إلى أن عمر بن عبد العزيز نفسه اعتنق المذهب الإباضى. كما يضع الشماخى^(٢) إياس بن معاوية ، قاضى الخليفة الأموى المذكور على البصرة ، بين الإباضية ، وذلك - على مايدو - لأنه مدح جابر بن زيد" . ومن المعلوم أن الإباضية يدعون أن جابرا إمامهم ومؤسس مذهبهم . والظاهر أن كل من مدحه أو رافقه فى سفر أو تبادل معه الرسائل فى مسألة علمية أو تتلمذ على يديه، فهو - من وجهة نظرهم - إباضى .

ثالثا : أما بالنسبة لواقعة تعذيب عبيد الله بن زياد لأبى سفيان قنبر ليدله على من على رأيه من المحكمة ، فيلاحظ أن خليفات أقحم اسم ابن زياد دون سند ، لأن المصدر الذى استند إليه بالنسبة لهذه الواقعة ، وهو الشماخى^(٣) ، لم يرد فيه ذكر لابن زياد بالمرّة، لاتصريحا ولاتلميحا . فنص ماقاله المؤرخ المذكور فى هذا الصدد هو : "كان أبو سفيان قنبر شيخا كبيرا أخذ وجلد أربعمئة سوط على أن يدل على أحد من المسلمين (الإباضية) فلم يفعل . قال جابر بن زيد : وكنت قريبا منه ، وما كنت انتظر إلا أن يقول هذا هو فعصمه الله" . فعلى الرغم من أن عبارة "أخذ وجلد" هذه مبنية للمجهول ، إلا أن خليفات ينسب ضرب الشيخ الإباضى بالسياط لابن زياد ، فى الوقت الذى ينسبه باحث آخر ، وهو رجب عبد الحليم^(٤) ، إلى الحجاج بن يوسف الثقفى وفى الحقيقة أن هذه الواقعة -لو صحت- لكانت على عهد الحجاج (٧٥ - ٩٥ هـ) . لأن المصادر الإباضية تشير إلى أن أبا سفيان قنبر كان ضمن وفد الإباضية الذى قابل الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩/١٠١ هـ) . ولما كانت ولاية ابن زياد للبصرة قد انتهت فى سنة

(١) انظر محمد بن يوسف أطفيش : رسالة "إن لم تعرف الإباضية يا عقبي يا جزائري ، ص ١٩ حاشية

رقم (١) .

(٢) السير ، ج ١ ، ص ٦٧ .

(٣) السير ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٤) الإباضية فى مصر والمغرب ، ص ٣٤ .

٦٤هـ ، فليس من المعقول أن يتمكن أبو سفيان من تحمل مشقة السفر إلى دمشق بعد ذلك بنحو ثلاثين سنة ، لأنه كان حالة تعذيبه المشار إليها شيخا كبيرا فى السن .

ونحن وإن كنا لانستبعد تعذيب الحجاج لأبى سفيان قنبر على النحو المشار إليه ، إلا أننا نشك فى صحة العبارة التى وردت فى الرواية التى تحكى واقعة تعذيبه ، ونصها : "قال جابر : كنت قريبا منه وما كنت أنتظر إلا أن يقول : هذا هو ، فعصمه الله" ، لأن هذه العبارة وضعت -على ما يبدو- للتذرع بها فى القول بأن جابرا كان يتكلم بإباضيته ، علما بأنها تشير إلى قرب جابر من أبى سفيان حالة تعذيبه ، وهذا يعنى أن جابرا كان مسجوناً هو الآخر ، كما تعنى -فى نفس الوقت- أن جابرا لم يكن يكتم حقيقة معتقده تجاه الحجاج والأمويين ، وإلا لما وضع فى السجن ، علما بأن بعض المؤرخين الإباضيين أوردوا إشارات إلى سجن جابرونفيه . واستنادا إلى هذه الإشارات يقول خليفات^(٢) : "وقد حبس (الحجاج) جابرا مع بعض أصحابه البارزين مثل ضمام بن السائب وأبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة التميمي وصحار العبدى وغيرهم .

ولم يلبث الحجاج أن أطلق سراح جابر ونفاه مع رجل من مشايخ الدعوة (الإباضية) يدعى هبيرة ، وهو جد أبى سفيان محبوب بن الرحيل المؤرخ الإباضى وآخر الإئمة الإباضيين فى البصرة . ومن المحتمل أن الإفراج عن جابر كان بشفاعة من صديقه الحميم ، يزيد بن أبى مسلم ، كاتب الحجاج ... بينما بقى زعمائهم (الإباضية) ومشايخهم فى سجن الحجاج حتى مات عام ٩٥هـ" .

ويعطى خليفات^(٢) تفسيراً للسبب الذى حمل الحجاج على سجن جابر بن زيد ونفيه إلى عمان ، وهو ارتيابه فى علاقات جابر الواسعة واتصالاته الدائمة مع أتباع الحركة الإباضية فى البصرة وخارجها ، مما حمل الحجاج على التضييق عليه ووضع تحت مراقبته . ولما استغل جابر فرصة حدوث الكراهية بين الأزدي والحجاج بسبب تنكيلة بآل المهلب فى إقناع الكثيرين من هؤلاء الأزدي بالانضمام إلى الدعوة الإباضية ، قام الحجاج

(١) نشأة الحركة الإباضية ، ص ١٠١ .

(٢) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٩-١٠٠ .

بحسب جابر مع زعماء الإباضية المشار إليهم . على أن ثمة ملاحظات بصدده هذا التفسير
نحملها فيما يأتي :

أ - لم يشر أى مصدر -على مبلغ علمى- إلى أن جابرا دعا أحدا من الأزد أو
غيرهم إلى الإباضية .

ب - إنه يتعارض مع ماذهب إليه خليفات^(١) من أن جابر بن زيد كان يكتم
عقيدته الإباضية ، حتى إن سكان البصرة لم ينتبهوا إلى أنه كان إماما وزعيما للقعدة أو
حتى أنه كان على علاقة معهم ، "وذلك لأنه أخفى معتقده ، وساعده أصحابه على
ذلك ، لأنهم كانوا يحبون ستره عن الحرب والهلاك حتى لاثموت دعوتهم فى مهدها" .

ج - من الواضح أن التهمة التى سجن الحجاج جابرا وأصحابه بمقتضاها -طبقا
للتفسير المشار إليه- هى نشاطهم فى نشر الدعوة الإباضية ، وخاصة بين قومهم من أزد
عمان . ولو صحت هذه التهمة لما قام الحجاج بنفى جابر بن زيد بعد إطلاق سراحه إلى
عمان بالذات . ومن نافلة القول أن سجن الحجاج لجابر ونفيه من البصرة لم يكن بسبب
علاقته بالإباضية ، وإنما لكونه عالما حرا لا يتردد فى التنديد بمظالم الحكام ، تماما مثل
صديقه الحسن البصرى الذى طارده الحجاج حتى اضطره إلى التخفى فى دار أحد مريديه
بالبصرة على النحو السابق الإشارة إليه . وفى هذه الحالة يكون من المعقول أن يقبل
الحجاج شفاعة كاتبه لجابر فيطلق سراحه من السجن ، وذلك على عكس زعماء
الإباضية الذين أبقى عليهم الحجاج فى سجنه ، ولم يخرجوا منه إلا بعد مماته ، ولو أن
الحجاج كان قد سجن جابرا بسبب علاقته بالإباضية ، لما كان من المعقول أن يبقى على
هؤلاء فى السجن ويطلق سراح جابر الذى كان أكثرهم شهرة ، وبالتالي أشدهم خطرا .

ومن الجدير بالذكر أن كاتب الحجاج المذكور كان شديد الإخلاص لسيده ، ولم
يكن يميل إلى مذهب الخوارج على النحو الذى ذكره البعض ، لأنه قتل على يد الخوارج
فى أفريقية بعد أن أسندت إليه ولايتها على عهد الخليفة الأموى يزيد بن عبد الملك^(٢) .

(١) نفسه ، ص ٩٢ .

(٢) ابن خلدون : العبر ، ج ٤ ، ص ٣٠٤ .

وبذلك لا يعقل أن يتشفع هذا الكاتب لجابر بن زيد لدى الحجاج إذا صح أنه كان يعمل على نشر الدعوة الإباضية .

وبالنسبة لنفى جابر إلى عمان بالذات ، فربما لأن الحجاج نجح وقتذاك فى إحكام قبضته عليها . يقول المستشرق ولكنسن^(١) : "ويدو أن ثقته (أى الحجاج) باستحكام قبضته على عمان جعلته يتخذها مكانا للنفى" .

د- لو صح أن الحجاج أدخل جابر السجن مع زعماء الإباضية المذكورين لعلاقته بدعوتهم ونشاطه فى نشرها بين إخوانه من الأزد وغيرهم ، فلا معنى إذن للعبارة التى نسبت إلى جابر وقيل إنه نطق بها حالة تعذيب أبى سفيان قنبر وهى : "و كنت قريبا منه وما كنت أنتظر إلا أن يقول : هذا هو ، فعصمه الله" .

هـ - إن نفى الحجاج لجابر إلى عمان مع هبيرة جد المؤرخ الإباضى أبى سفيان محبوب بن الرحيل لا يدل على أن جابرا كان من الإباضية ، لأن هبيرة هذا لم يعده الإباضية منهم إلا بناء على رواية حفيده أبى سفيان التى تشير إلى نفية مع جابر . يقول الشماخى^(٢) : ومنهم (أى من الإباضية) هبيرة جد أبى سفيان محبوب بن الرحيل . وهكذا يتضح أن الدليل على كون هبيرة من الإباضية - فى نظر الشماخى - هو ما ذكر عن نفية مع جابر إلى عمان . وقد سبقت الإشارة إلى أن الإباضية يعدون كل من رافق جابر بن زيد فى سفر أو اتصل به لأمر من الأمور إباضيا . مع ملاحظة أن نفى الحجاج لهبيرة قد لا يعدو السبب الذى من أجله نفى جابر ، ألا وهو استنكار المظالم أيا كان مصدرها ، حتى ولو كانت من الحجاج نفسه . وليس كل من يفعل ذلك يكون بالضرورة إباضيا . كما أنه إذا كان الحفيد إباضيا ، فليس من الضروري أن يكون الجد كذلك .

رابعا : إن ما يقال عن شدة اشتياق أبى بلال مرداس لجابر بن زيد حتى أنه كان

(١) بنو الجندى فى عمان ، ص ١٨ .

(٢) السير ، ج ١ ، ص ٧٦ .

يأتيه كل يوم قبل صلاة الصبح رغم مفارقتة له قبل العتمة ، وأنهما سافرا سويا إلى الحجاز حيث قابلا السيدة عائشة - إن ذلك لا يفهم منه بالضرورة أن جابرا كان إماما للمحكمة ، وأن أبا بلال تابع له ، لأن الأخير في الواقع كان هو الذى يتزعمهم بدليل ما سبق أن ذكرناه من أن أصحاب أبى بلال خاطبوه ذات يوم بقولهم : "أنت سيد المسلمين (المحكمة) وبقيتهم" (١) . وأما الصلة الوثيقة بين جابر وأبى بلال فهي - إن صحت لاتعدو أن تكون تقديرا من جانب أبى بلال لعالم كبير مثل جابر الذى كانت له مكانة طيبة بالبصرة ولم يكن يضمن بعلمه على أحد . ومن الملفت للنظر حقا أن الشماخي (٢) يحاول أن يصور السيدة عائشة بأنها أثمت بخروجها يوم الجمل ، ويجعل توبتها من ذلك الإثم على يدى جابر وأبى بلال بالذات ، فيروى عن أبى سفيان محبوب بن الرحيل قوله : إنهما دخلا عليها وهما بالحجاز وعاتباهما على ما كان منها يوم الجمل ، فأعلنت توبتها من ذلك . مع أن خروجها كان من قبيل الاجتهاد ، وبفرض أنها لم تصب ، فلا إثم على المجتهد الذى لم يصب ، بل له الأجر على اجتهاده ، وكونها - رضى الله عنها - من أهل الاجتهاد لاريب فيه (٣) . ولذلك لما ظهر عليها على بن أبى طالب رضى الله عنه وأنها بعد المعركة قائلا : "غفر الله لك" قالت : "ولك" . ما أردت إلا الإصلاح (٤) .

ومن الجدير بالذكر أن أبا قحطان (٥) ، وهو إباضى توفى قبل الشماخي بسبعة قرون ، يؤكد أن السيدة عائشة أعلنت توبتها على الملأ عقب انتهاء معركة الجمل سنة ٣٦ هـ مباشرة ، وذلك حين جاءها عمار بن ياسر وقال لها : "أخبرينا عن هذا القتال الذى تقاتلينا ، أعهد إليك رسول الله به ، أم رأى رأيته؟ فقالت عائشة : بل رأى رأيته .

(١) الشماخي : السير ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٢) نفسه ، ص ٦٥ .

(٣) ابن العربى : العواصم من القواصم ، ص ١٦٤ حاشية ٢٧٥ .

(٤) نفسه ، ص ١٦٣ حاشية ٢٧٥ .

(٥) السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان ، ص ١٠٨ .

ففرح المسلمون وقالوا : رأى امرأة ، وبصروها بالحق ، فقالت : "إني استغفر الله وأتوب إليه . فكبر المسلمون حتى سمعهم من كان فى عسكرهم (أى معسكر على بن أبى طالب) ، فكبروا ... فمن هنالك تولى المسلمون عائشة وقبلوا توبتها". ومادامت -رضى الله عنها- أعلنت عن توبتها بالبصرة سنة ٣٦ هـ ، على نحو ما يقوله أبو قحطان ، فليس من المعقول أن يعاتبها أبو بلال وجابر بن زيد فى الحجاز بعد ذلك ويطلبان منها التوبة من جديد ، خاصة وأن المسلمين -كما يقول المؤرخ والفقيه الإباضى القلهاتى^(١)- عليهم واجب أن لا يردوا التوبة على أحد .

يبدو أن حرص المؤرخين الإباضيين على القول بأن السيدة عائشة ندمت على موقفها يوم الجمل يرجع إلى أن الإباضية ينسبون إلى جابر بن زيد تأسيس دعوتهم ، وذلك لمكانته العلمية وحسن سيرته من جهة ، ولكونه من أزد عمان الذين اعتنق الكثيرون منهم هذه الدعوة من جهة أخرى . لكن تردد جابر على السيدة عائشة بعد معركة الجمل ليأخذ عنها العلم ، كان يعنى أنه لم ينكر عليها موقفها من قتلة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ووصفها لهم بأنهم استحلوا دمه الحرام بالبلد الحرام فى الشهر الحرام^(٢) . ولما كان هؤلاء القتلة هم أسلاف الإباضية ، لذا حرص مؤرخوهم على الزعم بأن السيدة عائشة ندمت على موقفها المذكور من أسلافهم ، وأنها استغفرت الله تعالى وأعلنت توبتها أكثر من مرة ، وذلك لتبرير تردد جابر عليها وأخذه العلم منها .

٨- إن التناقض واضح فيما ذهب إليه خليفات من القول بأن جابر بن زيد تزعم المحكمة فى البصرة من قبل موت أبى بلال مرداس بن أديه وبعد موته ، لأنه يقول : "ويبدو من الروايات أن نجم جابر أخذ يتألق فى سماء تلك الحركة (الإباضية) قبل عام ٦١ هـ ، وهو العام الذى قتل فيه أبو بلال مرداس بن أديه التميمى ... فإن القعدة قد اتفقوا على أن يتولى جابر بن زيد أمرهم وتنظيم دعوتهم فى المراحل الأولى لتطور الدعوة

(١) الكشف والبيان ، ج ٢ ، ص ٢٣١

(٢) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٤ ، ص ٣٦٥ .

فى البصرة ، إيماننا منهم بذكائه واعتمادا منهم على اطلاعه الواسع وتحصيله العميق فى العلوم الدينية ، وخاصة مايتعلق منها بالتفسير وعلم الحديث ، ولعل ذلك هو السبب فى اعتراف أبى بلال له بالزعامة قبل وفاته حتى أنه لم يصدر فى عمله إلا بأمر جابر ومشورته^(١) .

على أن القول المذكور يتعارض مع قول لنفس الباحث^(٢) نصه : "ويدو أن زعيم القعدة من الخوارج بعد موت مرداس . . . كان الشاعر المعروف عمران بن حطان ، إذ أن المصادر الإباضية تذكر صراحة أنه كان رئيس القعدة بعد وفاة مرداس" . ومن الملاحظ أن خليفات^(٣) لم يشر إلى أية مصادر إباضية فى توثيق القول بأن عمران كان رئيس القعدة بعد وفاة مرداس غير "الدرجيني" ، علما بأن نص عبارة هذا المؤرخ^(٤) هو : "قال الميرد : كان عمران رأس القعد وخطيهم وشاعرهم" . ومن الواضح أن الدرجيني لم يقل - لاتلميحا ولا تصريحاً - بأن عمران بن حطان ترأس القعدة بعد وفاة مرداس ، وإنما الذى أشار إليه هنا فقط هو ترؤس عمران للقعدة دون تحديد للتاريخ أو الوقت الذى حدث فيه .

(٩) ثمة روايات كثيرة تفيد بأن الإباضية كانوا قد أشاعوا اعتناق جابر بن زيد لمذهبهم ، لكن ذلك تم نفيه ، سواء من قبل جابر نفسه ، أو من قبل بعض المقربين إليه . وفيما يلى نصوص أهم هذه الروايات .

* "أخبرنا سعيد بن عامر وعفان بن مسلم قالا : حدثنا همام بن قتادة عن عزرة قال : قلت لجابر بن زيد إن الإباضية يزعمون أنك منهم . قال : أبرأ إلى الله منهم ، قال سعيد فى حديثه : قلت له ذلك وهو يموت"^(٥) .

(١) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٢ .

(٢) نفسه ، ص ٧٢ .

(٣) نفسه ، حاشية ٣٧ .

(٤) الدرجيني : طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

(٥) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٧ ، ص ١٨١ .

* "حدثنا أبو هلال ، قال : حدثنا داود بن أبي القصاص عن عزرة الكوفى قال : دخلت على جابر بن زيد فقلت : إن هؤلاء (الإباضية) يتحلونك . فقال : أبرأ إلى الله من ذلك" (١) .

* "أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد قال : حدثنا همام بن يحيى عن ثابت البناني قال : دخلت على جابر بن زيد ، وقد ثقل ، فقلت له : ماتشتهى ؟ قال نظرة من الحسن البصرى . قال : فأتيت الحسن وهو فى منزل أبى خليفة ، فذكرت ذلك له . فقال : اخرج بنا إليه . قال : قلت إنى أخاف عليك . قال : إن الله سيصرف عني أبصارهم . قال : فانطلقنا حتى دخلنا عليه قال : فقال له الحسن : يا أبا الشعثاء ! قل لا إله إلا الله . قال : فقال : ﴿يوم يأتى بعض آيات ربك﴾ . قال : فتلا هذه الآية (٢) . قال : (إن الإباضية يزعمون أنك منهم) فقال : أبرأ إلى الله منهم . قال : "ثم خرجنا من عنده" (٣) .

* "حدثنا عبد الله بن محمد ، قال ثنا محمد بن عبد الله بن رسته ، قال ثنا محمد ابن عبيد بن حساب ، قال ثنا حماد بن زيد ، قال ثنا حجاج بن أبى عيينة عن هند بنت المهلب - وذكروا عندها جابر بن زيد - فقالوا إنه كان إباضيا . فقالت : كان جابر ابن زيد أشد الناس انقطاعا إلى وإلى أمى ، فما أعلم شيئا كان يقربنى إلى الله إلا أمرنى به ، ولا شيئا يباعدنى عن الله عز وجل إلا نهانى عنه ، وما دعانى إلى الإباضية قط ، ولا أمرنى بها ، وإن كان ليأمرنى أن أضع الخمار ، ووضعت يدها على الجبهة" (٤) .

لا يطمئن عوض خليفات (٥) إلى صحة ما جاء فى الروايات المذكورة ، ويذكر

(١) نفس المصدر السابق والصفحة .

(٢) نص هذه الآية هو : ﴿يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيرا﴾ (سورة الأعراف آية ١٥٨) .

(٣) ابن سعد : نفسه ، ص ١٨٢ .

(٤) أبو نعيم : حلية الأولياء ، ج ٣ ، ص ٨٩ .

(٥) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٣ - ٩٥ .

ثمانية أسباب لعدم اطمئنانه ، نوردها فيما يلى مصحوبة بمناقشة كل سبب على حدة :

السبب الأول : "إن الحسن البصرى الذى كان صديقا لجابر بن زيد لابد وأنه كان يعرف آراء جابر ومعتقده قبل زيارته له وهو على فراش الموت . وليس ذلك الوقت المناسب لأن يطرح البصرى على جابر مثل هذه التساؤلات" .

* على أنه من المسلم به أن الانسجام فى الآراء هو الذى ألف بين قلبى هذين الصديقين الحميمين ، وبالتالي فليس من المعقول أن يكون معتقد كل منهما على طرفى نقيض ، وهنا يحق لنا أن نتساءل : هل كان الحسن البصرى على علم بأن جابر بن زيد يدين سرا بالإباضية ، بل هو مؤسس فرقته وإمامها الذى لا يصدر رجاءها فى رأى إلا عنه كما يدعون ؟ لو صح هذا لتنافرت آراؤهما فى أمور كثيرة ، منها - على سبيل المثال - الرأى فى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فالإباضية منذ ظهور عبدالله بن إباض على مسرح الأحداث يمجدون قتلته ، ويتبرءون منه ومن يوالونه ، ويصفونه بأوصاف تخرجه كلية من دائرة الإيمان وتجعله من أصحاب الجحيم . ويتضح ذلك مما سجله كل من الطبرى^(١) وابن الأثير^(٢) لما قاله أعيان الخوارج بمكة - ومنهم عبدالله بن إباض - عن الخليفة المذكور أمام عبد الله بن الزبير ، وذلك عندما قدموا إليه من البصرة لمؤازرته فى الدفاع عن البيت ، ثم تخلوا عنه وتبرأوا منه لما أخبرهم بأنه يوالى ابن عفان . كما يتضح موقف الإباضية بجلاء من هذا الخليفة الراشدى مما ورد عنه على لسان عبد الله ابن إباض فى رسالته المشهورة^(٣) إلى عبد الملك بن مروان ، فمما ، جاء فيها^(٤) : "وكان من عمل عثمان أنه يحكم بغير ما أنزل الله وقد خالف سبيل الله وسبيل صاحبيه . وقال الله:

(١) تاريخ الأمم والملوك ، ج ٥ ، ص ٥٦٥ .

(٢) الكامل ، ج ٤ ، ص ١٦٦ .

(٣) يعتز الإباضيون كثيرا بهذه الرسالة ، وترد فى كثير من مصادرهم . ويشير بعضهم إلى أنها - وإن ذيلت بتوقيع عبد الله بن إباض - إلا أنها كانت من إعداد فقهاء الإباضية وقتذاك ، وعلى رأسهم جابر بن زيد [انظر الصوافى : الإمام جابر بن زيد ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨] .

(٤) البرادى : الجواهر المنتقاه ، ص ١٥٦ - ١٦٧ ، والحارثى : العقود الفضية ، ص ١٢٣ - ١٢٨

وسالم بن حمود السبائى : إزالة الوعثاء ، ص ٨٦ - ١٠١ .

﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾^(١) ... وقال: ﴿ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾^(٣) .

وعلى النقيض من هذا الموقف المذكور تجاه عثمان من جانب الإباضية نجد الحسن البصرى يقره ويلعن قتلته . يقول الميرد^(٤) : "وكان (الحسن البصرى) إذا جلس فتمكن من مجلسه ذكر عثمان فترحم عليه ثلاثا ولعن قتلته ثلاثا ، ويقول : لو لم نلعنهم للعنا" .

هذا فضلا عن أن الحسن البصرى ، وإن كان لابد يعرف آراء صديقه جابر قبل زيارته له وهو على فراش المرض ، إلا أن من المحتمل أنهما ظلا فترة طويلة لا يلتقيان ، نما خلالها إلى علم الحسن أن الإباضية تنتحل جابرا ، ولذلك انتهز الحسن فرصة هذا اللقاء ، فأراد أن يطمئن على مدى صحة هذا الذى نما إلى علمه . واحتمال عدم اللقاء بين الصديقين المذكورين مدة قبل الزيارة المشار إليها يبنى على أساسين مستمدين من الروايات التى تحدثت عن هذه الزيارة ، وهما :

أ - إن الحسن البصرى كان خائفا من الحجاج وقتذاك ، مما حمله على الاختفاء فى دار أحد المقربين إليه ، واضطره لأن يذهب متخفيا عندما قرر المغامرة بزيارة جابر وهو على فراش الموت .

ب - إن جابر بن زيد كان لا يشتهى وقتذاك شيئا إلا إلى إلقاء نظرة على صديقه الحسن .

وهكذا يتضح أن جابر بن زيد لا يمكن أن يكون إباضيا ، لأنه لو كان كذلك ، لتبرأ من الحسن البصرى الذى كان يعلن فى مجالسه الموالاتة لعثمان بن عفان ويلعن قتلته ،

(١) سورة النساء ، آية ١١٥ .

(٢) سورة هود آية ١٨ .

(٣) سورة هود ، آية ١٨ .

(٤) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١١٨ .

وذلك بدلا من أن يرتبط معه بصداقة متينة على النحو المشار إليه .

السبب الثاني : "إن ثابت البناني ، صاحب الرواية المشار إليها ، يورد أيضا روايتين إضافيتين عن قصة زيارة الحسن البصري لجابر وهو مريض ، ولا يذكر فى تلك الروايتين أى شئ عن الإباضية ، ولم يشر إطلاقا إلى أن الحسن البصري قد سأل جابرا عن علاقته بالإباضية وأهل النهروان"^(١) .

على أنه يجب أن نلتفت إلى أنه لا يصح القول بأن ثابت البناني أورد روايتين إضافيتين عن قصة زيارة الحسن البصري لجابر وهو مريض ، لأنه لم يسجل هذه القصة فى كتاب له وأورد بصدها روايات ثلاث ، وإنما روى القصة عنه أشخاص مختلفون ، اهتم كل واحد بجانب معين منها ، ولا نجد أى تضارب بصدها بين رواياتهم . فالرواية الأولى المرفوعة إلى ثابت البناني وأثبتنا نصها رواها لابن سعد شخص اسمه عبد الصمد ابن عبد الوارث وذكر فيها تفاصيل الحديث الذى دار بين جابر والحسن على النحو المشار إليه . أما الروايتين الإضافيتين فقد روى إحداهما شخص يدعى عارم بن الفضل ، بينما روى الثانية واحد يدعى يزيد بن هارون . يقول ابن سعد^(٢) : "أخبرنا عارم ابن الفضل قال : حدثنا حماد بن زيد عن حبيب بن الشهيد عن ثابت (البناني) قال : قيل لجابر بن زيد وهو يشتكى : ماتشتهى ؟ قال : نظرة من الحسن . قال : فانطلق ثابت إلى الحسن وهو متوار فى منزل أبى خليفة فجاء به إليه ، فقال : أقعدونى" . ويلاحظ أن هذه الرواية توقفت عند قول جابر لمن حوله " : أقعدونى . وهذا لا ينفى حدوث نقاش بينه وبين الحسن بعد أن أقعدوه ، خاصة وأن عارم بن الفضل أخبرنا فى رواية أخرى غير مرفوعة إلى ثابت البناني بأن الإباضية كانوا ينتحلون جابر بن زيد وأنه كان بريئا مما يقولون . يقول ابن سعد^(٣) : "أخبرنا عارم بن الفضل قال : حدثنا حماد بن زيد عن

(١) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٤ .

(٢) الطبقات الكبرى ، جـ ٧ ، ص ١٨٢ .

(٣) نفسه ، ص ١٨١ .

هشام عن محمد قال : كان بريئا مما يقولون ، يعنى جابر بن زيد . قال عارم : وكانت الإباضية ينتحلونه " . أما الرواية الثانية الإضافية فيقول عنها ابن سعد^(١) : "أخبرنا يزيد ابن هارون قال أخبرنا نوح بن قيس عن عصمه بن سالم عن ثابت البناني قال : أتيت الحسن وهو مختف فقلت : إن أخاك جابر بن زيد بالموت . قال : رويدا نمشى ، فلما أمسى أرسل إلى بغلته فركبها وأردفني خلفه ، وأتى جابر بن زيد فلم يزل عنده حتى أسحر (أقبل الصبح) فلما خاف الصبح ولم يمت (جابر) ، قام فكبر عليه أربعاً ودعا له ، ثم أنصرف " . وعلى الرغم من خلو هذه الرواية من ذكر مآدار بين جابر والحسن من حديث خلال هذه الزيارة ، إلا أنه يستفاد منها أن الحسن ظل في بيت جابر من المساء حتى أسفر الصبح ، وقد تم تبادل الحديث بين الصديقين خلال تلك الفترة ، وإن كان يزيد بن هارون الذي نقل إلينا هذه الرواية الإضافية عن ثابت البناني لم يهتم بإثبات ذلك . علما بأن المصادر الإباضية^(٢) تؤكد أن حديثا جرى بين الحسن البصري وجابر خلال هذه الزيارة ، وإن كان مضمون هذا الحديث في المصادر المذكورة يختلف عما أورده المصادر السنية .

السبب الثالث : إن المصادر الإباضية تورد أيضا رواية ثابت البناني والتي تشبه في محتواها ماورد في المصادر السنية مع اختلاف طفيف . ولكنها لا تشير إلى سؤال الحسن البصري لجابر . ومن المفيد أن نورد الرواية كما وصلتنا في المصادر الإباضية حتى تتضح الصورة للقارئ . قال أبو سفيان : "لما حضرت جابر بن زيد وفاته ، أتاه ثابت البناني فقال : يا أبا الشعثاء تشتهي شيئا؟ قال : إني لأشتهي أن ألقى الحسن (البصري) قبل أن أموت ! قال : فخرج ثابت البناني ، فدخل على الحسن فأعلمه بقول جابر بن زيد . قال : وكان الحسن إذ ذاك متخفيا (من الحجاج) قال : فقال كيف لي بذلك ؟ قال : إركب بغلي على السرج وأنا أرتدف خلفك وأعطيك طيلسانى . وأرجو ألا يعرض لنا . قال : ففعل ودخل على أبي الشعثاء وهو مضطجع ، فانكب عليه الحسن وهو يقول :

(١) نفسه ، ص ١٨٢ .

(٢) انظر الشماخي : السير ، ج ١ ، ص ٦٩ ، والحرثي : العقود الفضية ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

يأبأ الشعثاء قل لاإله إلا الله ، فيرفع جابر عينيه : فيقول أعوذ بالله من غدو أو رواح إلى النار . ثم قال له : يأبأ سعيد (يعنى الحسن) يوم يأتى بعض آيات ربك ... الآية . قال . فقال له الحسن : هذا والله الفقيه العالم^(١) .

- وبالمقارنة بين رواية ثابت البناني عن زيارة الحسن البصرى لجابر بن زيد الواردة فى كل من المصادر السنية والمصادر الإباضية يتضح لنا عدة أمور لها دلالتها فى الترجيح بينهما ، وأهمها ما يأتى :

(أ) إن الاختلاف طفيف حقا بين محتوى رواية ثابت البناني على النحو الوارد فى كل من المصادر الإباضية والسنية ، ولكن ذلك ينطبق فقط على السبب الذى من أجله زار الحسن البصرى صديقه جابر والطريقة التى تمت بها هذه الزيارة . أما بالنسبة للحديث الذى دار بينهما - وهو الأمر الذى يهمنى - فإن مضمونه فى المصادر السنية يختلف كثيرا عنه فى المصادر الإباضية . فبينما يرد ضمن الأولى سؤال البصرى لجابر عن حقيقة مايشيعه الإباضية عن إنتمائهم إليهم وأنه أعلن البراءة منهم ، نجد المصادر الإباضية لاتتحدث عن ذلك ، وإنما تركز على ما يؤكد حسن إيمان جابر ، مع التنويه بشهادة الحسن البصرى له بطول الباع والبراعة فى الفقه .

(ب) المصادر السنية تذكر سند هذه الرواية ، بينما تنقلها المصادر الإباضية عن المؤرخ أبى سفيان محبوب بن الرحيل دون سند ، علما بأن هذا المؤرخ لم يكن معاصرا لكل من جابر بن زيد وثابت البناني ، فضلا عن أن كتابه الذى تنقل عنه المصادر الإباضية مفقود ، ولم يشر إليه أحد من غير الإباضية على مبلغ علمنا .

(ج) إن خبر انتحال الإباضية لجابر بن زيد وإعلانه البراءة من ذلك فى مرضه الأخير تؤكد روايات أوردها كل من ابن سعد^(٢) وأبو نعيم^(٣) وابن حجر

(١) الطبقات الكبرى ، ج ٧ ، ص ١٨١ .

(٢) نفسه .

(٣) حلية الأولياء ، ج ٣ ، ص ٨٩ .

العسقلاني^(١)، مما يؤكد صحة مضمون رواية ثابت البناني التي تشير إلى سؤال الحسن البصري عن مدى صحة ما يشيعه الإباضية عن إنتمائه إليهم وجوابه على ذلك بالبراءة منهم .

(د) تذكر المصادر الإباضية^(٢) أن جابر سأل الحسن البصري قائلاً : "يا أبا سعيد أخبرني عن حديث ترويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المؤمن إذا حضرته الوفاة . فقال . قال عليه السلام : إن المؤمن إذا حضرته الوفاة وجد على كبده بردا . فقال جابر : الله أكبر ، اللهم إني أجد بردا على كبدي . ثم قبض رحمه الله" .

ولاشك أن طلب جابر من الحسن البصري أن يذكر له حديثاً نبوياً يتعلق بالمؤمن في حالة الاحتضار يتعارض مع ما يردده الكتاب الإباضيون^(٣) من أن جابراً ألف كتابه الذي شاع ذكره بين علماء الإسلام مشحوناً بالسنة النبوية ، وهو الكتاب الذي يطلقون عليه اسم "ديوان جابر" ومع أنه مفقود فهم يصفونه بأنه كان حمل بعير وقيل عشرة أبعة . هذا فضلاً عما يروونه عن ابن عباس من أنه كان يقول : "اسألوا جابر بن زيد ، فلو سأله أهل المشرق والمغرب لوسعهم علمه" . وعن أنس بن مالك أنه قال لما بلغه موت جابر " مات أعلم من على ظهر الأرض .

السبب الرابع : "بالإضافة إلى ذلك فإن المصادر الإباضية تجمع على أن جابر ابن زيد هو مؤسس المذهب الإباضي وإمام الإباضية بدون منازع . وقد سجنه الحجاج ابن يوسف الثقفي ثم نفاه إلى عمان لعلاقته بالإباضية^(٤) .

ثمة ملاحظات حول هذا السبب الرابع أجملها فيما يأتي :

أ- إن عبد الله بن إياض هو مؤسس المذهب الإباضي وليس جابر بن زيد ، وذلك

(١) تهذيب التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٢) انظر الشماخي : السير ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٣) الشماخي : السير ج ١ ص ٦٧-٦٨ ، والحرثي : العقود الفضية ، ص ٩٣ .

(٤) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٤ .

على النحو الذى سبق توضيحه ومناقشته .

ب- من الطبيعى أن إصرار الإباضيين على القول بأن جابرا هو مؤسس مذهبهم ، دون سند من التاريخ ولا أدلة معقولة ، هو السبب فى أن المصادر الإباضية تورد رواية ثابت البنانى عن قصة زيارة الحسن البصرى لجابر بن زيد دون الإشارة إلى ماجاء بها من نفى جابر لصلته بالإباضية .

ج- حقيقة أن الحجاج سجن جابر بن زيد ونفاه ، ولكن ذلك لم يكن - كما ذهب خليفات - لعلاقته بالإباضية . إذ لم يشر إلى ذلك أى مصدر على مبلغ علمنا . كما سبقت الإشارة إلى أن حنق الحجاج على فقيه مشهور مثل جابر ربما يرجع إلى استنكاره لتجاوزات الحجاج ومظالمه ، وخاصة تنكيله بآل المهلب ، وهم من أزد عمان الذين ينتسب إليهم الفقيه المذكور .

السبب الخامس : "يذكر كل من الأشعرى وابن أبى الحديد أن الإباضية يعتبرون جابر بن زيد أحد أسلافهم ، ولم يحاول أى منهما دحض هذا القول . وهذا دليل من هذين المؤلفين ، غير الإباضيين ، على أن جابرا كان ذا علاقة بالإباضية ، ولو ملكا الدليل والبرهان على خطئ هذا الرأى لقاما بتفنيده^(١) .

- ويرد على ذلك بما يأتى :

إن القول بأن كلا من الأشعرى وابن أبى الحديد ذكر أن الإباضية يعتبرون جابر ابن زيد من أسلافهم غير صحيح ، فنص ما يقوله ابن أبى الحديد^(٢) مثلاً هو : من المشهورين برأى الخوارج عكرمة مولى ابن عباس ، ومالك بن أنس الأصبحى الفقيه ومنهم يزيد بن أبى مسلم مولى الحجاج ... ومن ينسب إلى هذا الرأى من السلف : جابر بن زيد ، وعمرو بن دينار ، ومجاهد ... ونسب أبو العباس محمد بن يزيد الميرد إلى رأى الخوارج ، لإطنابه فى كتابه المعروف بالكامل فى ذكرهم وظهور الميل منه

(١) عوض خليفات : نفسه ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٢) نهج البلاغة ، ج ٥ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

إليهم". ومن الملاحظ أن ابن أبي الحديد لم يسق أية أدلة لنفى انتساب أحد من المذكورين لرأى الخوارج ، ولكن ذلك لايعنى أن أى واحد منهم كان من الخوارج ، فالإمام مالك مثلاً لا يختلف اثنان على أنه من فقهاء أهل السنة وصاحب أحد أشهر المذاهب السنية ، ويزيد بن أبى مسلم مولى الحجاج كان - كما سبق القول - مخلصاً لسيده ووقع اختيار الخليفة يزيد بن عبد الملك عليه ليكون والياً على أفريقية ، وهناك لقى مصرعه على أيدي الخوارج ، وخليفات^(١) نفسه ينفى عدم كونه من الخوارج . كما ذكر الباحث المذكور^(٢) أن القلهاثى الإباضى استعان فى تأليف كتابه "الكشف والبيان" برواة من أهل السنة أشهرهم مجاهد وابن شهاب الزهري ومحمد بن السائب الكلبي . فلماذا لم يعتبر هذا الباحث مولى الحجاج المذكور ومجاهد من أسلاف الإباضية ، مثلما فعل بالنسبة إلى جابر بن زيد ، رغم أن ابن أبي الحديد لم يسق الأدلة على نفى علاقة كل منهما بالإباضية ؟ .

ويفهم مما ذكره المبرد^(٣) أن وصف أحد الأشخاص بالميل إلى رأى الخوارج على النحو الذى ورد عند أبى الحديد وغيره ، كان يعنى أن هذا الشخص ينكر مبدأ التحكيم، مثله فى ذلك مثل الخوارج ، لكنه مع ذلك يقر لعلى بن أبى طالب بإمرة المؤمنين ولا يرى صحة الخروج عليه ومحاربتة فضلاً عن تكفيره والتبرؤ منه . يقول المؤرخ والأديب المذكور : "إن عدة من الفقهاء ينسبون إليه (أى مذهب الخوارج) ، منهم عكرمة مولى ابن عباس ، وكان يقال ذلك فى مالك بن أنس ... فأما أبو سعيد الحسن البصرى فإنه كان ينكر الحكومة ... ثم يذكر علياً فيقول : لم يزل أمير المؤمنين علىّ رحمه الله يتعرفه النصر ويساعده الظفر حتى حكم ، فلم تحكم والحق معك؟" . وهكذا نلاحظ أن الحسن البصرى يقر لعلىّ بإمرة المؤمنين ويتّرحم عليه رغم إنكاره لمبدأ التحكيم . ويشير الشهرستانى^(٤) إلى أن الأشتر النخعى ، أشهر قادة جيش علىّ فى صفين ، لم يوافق علياً

(١) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢٢ .

(٣) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١١٨ .

(٤) المل والنحل ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

فى التحكميم ، لكنه رغم ذلك لم يخرج عليه وظل على ولائه وإخلاصه له .

ومن الجدير بالذكر أن نسبة المبرد إلى الخوارج لإطنباه بذكرهم فى كتابه وظهور الميل منه إليهم ، كما يقول ابن أبى الحديد ، لا يعبر عن الحقيقة فى شىء ، لأن إطناب أى باحث أو كاتب فى ذكر أخبار جماعة ما أو حركة دينية أو سياسية لا يعنى بالضرورة إقتناعه بمنهجها أو ميله لمبادئها ، فالإطناب ما لم يشوبه تكرار وركاكة ، يكون من قبيل المثابرة والجد والاستقصاء ، وهذا ما ينطبق على ما فعله المبرد فى جمعه لتاريخ الخوارج على نحو يتسم بالمتعة والتفصيل أكثر من سبقوه فى هذا الصدد . كما أن المتبع لما أورده المبرد عن الخوارج فى كتابه الكامل يتضح له أنه بعيد كل البعد عن إعتناقه لفكر الخوارج ، لأنه وصفهم بالضلال فى قوله^(١) : "فصاروا (أى الخوارج) فى هذا الوقت على ثلاثة أقاويل : قول نافع (بن الأزرق) فى البراءة والاستعراض واستحلال الأمانة وقتل الأطفال ، وقول أبى بيهس الذى ذكرناه ، وقول عبد الله بن إباح وهو أقرب الأقاويل إلى السنة من أقاويل الضلال" . ويفهم من ذلك أن أقاويل الخوارج جميعهم لا تتفق مع السنة من وجهة نظره ، وإن تفاوتت هذه الأقاويل فى درجه بعدها أو قربها من السنة النبوية الشريفة . كما يصف المبرد^(٢) الخوارج بقوله : "يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم"^(٣) . أضف إلى ذلك أن المبرد^(٤) امتدح زياد بن أبيه حين أرغم قبائل البصرة على أن تسلم إليه كل من يعتنق مبدأ الخوارج من أبنائها ، ويتضح ذلك من قوله : "فكانت القبائل إذا أحست بخارجية فيهم (أى بجماعة من الخوارج فيهم) شدتهم وأتت بهم زيادا ، فكان هذا أحد ما يذكر من صحة تدبيره ... وله أخرى فى الخوارج (أى حسن تدبير آخر) إذا خرجوا معهم امرأة فظفر بها قتلها ثم عراها ، فلم تخرج النساء بعد على زياد . وكن إذا

(١) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١٦٣ .

(٢) نفسه ، ص ١٢١ .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

دعين إلى الخروج قلن : لولا التعرية لسارعنا" . هذا فضلا عن أن المبرد^(١) كثيرا ما يقرن اسم عليّ بن أبي طالب بعبارة "صلوات الله عليه" أو "رضوان الله عليه" ، وهذا مالا يمكن أن يفعله أحد من الخوارج .

السبب السادس : حتى لو صحت الرواية الواردة في بعض المصادر السنية من أن جابرا أنكر علاقته بالدعوة الإباضية ، فيجب ألا يؤخذ ذلك على علاقته . فربما فعل جابر ذلك على سبيل التقية الدينية التي استعملها جابر في مناسبات عديدة ، كما استعملها غيره من أئمة الإباضية ، وتعتبر مشروعة في المذهب الإباضى في طور الكتمان^(٢) .

ويرد على ذلك بما يأتى :

أ- سبق أن أوضحنا أن جابرا لم يلجأ إلى إخفاء معتقده ، وذلك اعتمادا على المصادر الإباضية^(٣) ذاتها ، تلك التى تشير إلى أن جابرا كان يناظر الخوارج حتى يسكتهم ، وأنه كان ينادى فى مجالسه بالثورة ضد الحكام الظالمين ويحث على الإطاحة بهم ، وأن الحجاج سجنه ونفاه .

ب- لا يذكر أى مصدر -على مبلغ علمنا- أن جابرا استعمل التقية الدينية فى أية مناسبة ، وذلك على عكس ما يقوله خليفات من أنه استعملها فى مناسبات عديدة .

ج- لو فرضنا جدلا أن جابر بن زيد كان يكتم عقيدته ويلجأ إلى التقية أحيانا ، فإن ذلك لا يعقل أن يفعله مع صديقه الحميم الحسن البصرى الذى يقول خليفات عنه : "لابد وأنه كان يعرف آراء جابر ومعتقده قبل زيارته له وهو على فراش الموت" . هذا فضلا عن أن ثابت البنانى نفسه -فيما يبدو- كان من المقربين إلى جابر ، بدليل ما تجمع

(١) نفسه ، ص ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١١٣ .

(٢) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٥ .

(٣) انظر الشماخى : السير ، ج ١ ، ص ٧٢ ، ٧٦ ، وعلى يحيى معمر : الإباضية فى موكب التاريخ ،

ج ١ ، ص ١٤٥ ، والحرثى : العقود الفضية ص ٩٩ .

عليه المصادر السنية والإباضية من أن البناني سعى حثيثا إلى تبليغ الحسن البصري برغبة جابر في إلقاء نظرة أخيرة عليه ، وأنه تسر على الحسن بإركابه بغلته وإلباسه طيلسانه ، مع علمه بأن الحجاج بن يوسف الثقفي كان يطارد الحسن وقتذاك ، وكان يمكن أن يتعرض البناني لعقاب الوالي المذكور فيما لو اكتشف أمره .

السبب السابع : "أما الرواية التي تذكر أن هند بنت المهلب المعروفة بولائها للمذهب الإباضي ، قد أكدت بأن جابرا لم يدعها لاعتناق المذهب الإباضي فلا تعتبر دليلا على عدم وجود علاقة بين جابر والإباضية ، لأن أتباع الفرقة آنذاك لا يسمون أنفسهم بهذا الاسم ، كما وضعنا ذلك في صفحات سابقة ، بل يسمون أنفسهم جماعة المسلمين أو أهل الدعوة ، ولهذا فإن هند بنت المهلب كانت صادقة في قولها بأن جابرا كان يعلمها مبادئ الإسلام وشرائعه ، أي إعتقادات المسلمين ، ولم يدعها للإباضية . أضف إلى ذلك أن هند بنت المهلب كانت معاصرة لجابر بن زيد ولخلفه أبي عبيدة ، أي أنها كانت تعيش والحركة الإباضية لاتزال في طور السرية والكتمان . ومن غير المعقول أن تقوم بفضح أسرار الدعوة وكشف أسماء أصحابها عندما تسأل عن ذلك . ومن الطبيعي أن تنكر علاقتها وعلاقة أستاذها جابر مع الإباضية إذا استجوبت من قبل مخالفيها حول هذا الموضوع . وجدير بالذكر أن أهل الدعوة كانوا قد أوجبوا اغتيال كل من يقوم بكشف أسرار دعوتهم أو الإساءة إليهم . فهل يمكن إذن لإمرأة مخلصه ومتفانية في سبيل الدعوة أن تقوم بمهمة الإساءة لأصحابها ؟ وهل يعتبر بالتالي إنكارها لعدم دعوة جابر إليها للانضمام إلى الحركة أساسا يمكن الاعتماد عليه للتدليل على براءة جابر من الإباضية ومن أهل النهروان كما ورد في رواية البناني السالفة الذكر ؟" (١) .

ويرد على قول خليفات المذكور بأنه من الطبيعي أن تقوم صلات وثيقة بين جابر ابن زيد وآل المهلب في البصرة ، سواء قبل تنكيل الحجاج بيزيد بن المهلب أو بعد التنكيل به ، وذلك على أساس صلة القرابة ، حيث أن جابرا وآل المهلب من أزد عمان ، ولذلك فليس غريبا أن يتعاطف جابر معهم ويندد بالحجاج في جميع محافله ، خاصة وأنه

(١) عرض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٥ .

كان فقيها لامعا ومن لاتأخذه فى الحق لومة لائم . لكن الغريب حقا هو أن تفسر هذه المودة فى القربى ، والحرص على إسداء النصيحة لأسرة المهلب من جانب جابر ، على أنه كان بمثابة الأستاذ الذى يلقن أفراد هذه الأسرة مبادئ المذهب الإباضى ، وإذا أرسلت سيدة مثل عاتكة أخت يزيد بن المهلب مثلا بذبيحة إلى جابر على سبيل الهدية ، قال خليفات: (١) إنها من أشد الناس حماسا للمذهب الإباضى حتى أنها لاتبخل بمالها لمساعدة المحتاجين من أهل دعوتها . مع أن الشماخى (٢) الذى استند عليه الباحث المذكور فيما ذهب إليه يقول : "أرسلت عاتكة بجزور إلى جابر ، فأمر العنبر (أحد تلامذته) بأن ينحرها ويجزئها بين جيرانه ، وأن يرسل إلى أهله . فأطاب وأكثر فى جزء أبى الشعثاء (جابر) . فقال : واسوأته ! لاتفعل . ساوبيننا وبين جيراننا" . وهكذا يتضح لنا من قصة هذه الهدية أنها لاتشير إلى حماسة عاتكة لأية دعوة ، ولا إلى أنها كانت تقدم العون للمحتاجين من الإباضية ، وأن كل مافى الأمر هو أن سيدة من ذوى اليسار (آل المهلب) أرسلت بهدية إلى واحد من ذوى قرباها (جابر) فأكل منها وفرق على الجيران (وليس على المحتاجين من أهل الدعوة) .

وبالنسبة لهند بنت المهلب لم يذكر خليفات سنده فى القول بأنها كانت معروفة بولائها للمذهب الإباضى ، علما بأن الرواية التى تفيد نفى هند لعلاقة جابر بالإباضية وأوردنا نصها - فيما سبق - نقلا عن أبى نعيم ، يفهم منها أن هند نفسها لم تكن إباضية المذهب ، لأن الظاهر من هذه الرواية أن بعض أهل العلم تواجدوا بمنزلها "وذكروا عندها جابر بن زيد" وما كان يشيعه الإباضية وقتذاك من إعتناقه لمذهبهم ، فنفت إعتناقه لهذا المذهب ، ودلت على ذلك بأن جابرا لو كان حقا يعتنقه لدعاها إليه ، لأنه كان من أقرب المقربين إليها وإلى أمها ومن أحرص الناس على إسداء النصيحة لها فى دينها . هذا فضلا عن أننا لم نقف على أية رواية - سنية كانت أم إباضية - تشير إلى أن هند بنت المهلب كانت إباضية . فلو أن الباحث المذكور وقف على رواية تشير إلى إباضيتها ، كان يتعين عليه أن يذكرها مقرونة بالأدلة التى جعلته يرجحها على الرواية المذكورة التى تنفى

(١) نفسه ، ص ١٠١ .

(٢) السير ، ج ١ ، ص ٧١ .

صلتها بالإباضية ، وذلك قبل أن يقرر سيادته أن هنذا عرفت بولائها للمذهب الإباضى .
وأنها اضطرت إلى أن تنكر علاقتها وعلاقتها جابر بالإباضية لأنها كانت
تستجوب من قبل مخالفيها .

ومن الجدير بالذكر أن جابر بن زيد كان قد توفي قبل أن تدلى هند بمحدثها المشار
إليه التى نفت فيه علاقة جابر بالإباضية ، بدليل قولها : "كان جابر بن زيد من أشد الناس
انقطاعا إلى وإلى أمى ، فما أعلم شيئا كان يقربنى إلى الله إلا أمرنى به ... وإن كان
ليأمرنى" . ولو أن حديث هند هذا وقع فى حياة جابر لما استخدمت لفظ "كان" على
النحو المذكور . وبناء على ذلك يمكن القول بأنه لا معنى لما يشير إليه خليفات من أن
هنذا اضطرت إلى أن تنكر علاقة جابر بالإباضية مخافة كشف أسرار هذه الفرقة وتعرض
أصحابها للأذى ، خاصة وأن الإباضية أنفسهم هم الذين كانوا يشيعون بين الناس
-حتى قبل موت جابر- أنه على مذهبهم ، وذلك طبقا للروايات المشار إليها والمرفوعة
إلى ثابت البنانى وعزرة الكوفى وغيرهما . ولا يخفى أن إشاعة إعتناق عالم مثل جابر ابن
زيد للمذهب الإباضى بين الناس يفيد الدعوة الإباضية ولا يضرها . وإذا قيل بأن ذلك
يمكن أن يعرض جابر للأذى فى حياته ، فمما لاشك فيه أنه لا يخشى عليه شيء من هذا
القبيل بعد مماته .

هذا ، ويفهم من روايات البنانى وعزرة الكوفى وغيرهما أن لفظ "الإباضية" كان
متداولاً بين المعاصرين لجابر بن زيد وهند بنت المهلب . ويؤيد ذلك ما ورد فى بعض
المصادر الإباضية^(١) من إشارة إلى أن الخليفة العباسى أبا جعفر المنصور كان يعرف إمام
الإباضية أبا عبيدة مسلم بن أبى كريمة ومعاونه حاجب الطائى ، وأنه ترحم على حاجب
لما بلغه نبأ وفاته ، كما تأثر لما علم بوفاة أبى عبيدة حيث رجع^(٢) وقال : "ذهبت
الإباضية" . ولو علم أبو جعفر بأن أبا عبيدة وأصحابه كانوا يستنكفون أن يطلق عليهم
وقتها اسم "الإباضية" ما نطق به ، خاصة وأنه كان فى معرض التعبير عن تأثره لموت

(١) انظر الشماخى : السير ، ج ١ ص ٨٥ .

(٢) أى قال : (إنا لله وإنا إليه راجعون) .

إمام الإباضية المذكور. مع ملاحظة أن أبا عبيدة وحاجب ، وإن توفيا بعد جابر بن زيد ، إلا أنهما عاصراه فترة ، وكانا ممن أفادوا من علمه . ولا بد أن لفظ "الإباضية" المتعارف عليه وقتذاك كان له مدلول محدد ويشير إلى مذهب بعينه ، هو الذى تيرأ جابر من صلتة بالمعتنقين له ، وهو نفسه الذى نفت هند بنت المهلب أن يكون جابر دعاها إليه. حقيقة أن الإباضيين يطيب لهم أن يثيروا إلى أنفسهم باسم "المسلمين" أو "أهل الاستقامة" أو "أهل التحقيق" أو "أهل الدعوة" ... إلى غير ذلك من الأسماء ، لكن ذلك لا يعنى أبدا أنهم ينظرون إلى لفظ "الإباضية" باعتباره مؤشرا على شىء آخر غير مذهبهم . وخلاصة القول هو أن هند بنت المهلب كانت صادقة عندما نفت أن يكون جابر بن زيد دعاها إلى الإباضية ، بمدلولها المتعارف عليه بين الناس وقتذاك ، سواء من جانب الإباضيين أو مخالفهم .

السبب الثامن : "بعد هذا العرض والتحليل يبدو أن قضية إنكار جابر لعلاقته بالإباضية كما توردها بعض الروايات فى المصادر السنية إنما اخترعت من قبل بعض رواة السنة الذين كانوا يرون فى جابر شيخا جليلا ومحدثا ثقة ، وبالتالي فيجب عدم إلصاق "تهمة" الإباضية به حتى لا يعتبر مجروحا ، وخاصة وأن نقدة الحديث قد رفضوا روايات "أصحاب البدع" واعتبروا أتباع الخوارج والشيعية من هؤلاء . ومن المحتمل أيضا أن نقدة الحديث من السنة لم يعرفوا معتقد جابر الحقيقى لاستعماله التقية الدينية ، ولذلك شكوا فى نسبته إلى الإباضية" (١) .

على أنه لا يمحكر الموافقة على هذه المبررات التى سيقى فى السبب الثامن المذكور للتشكيك فى صحة الروايات التى تنفى صلة جابر بن زيد بالإباضية ، لأنه من المعلوم أن نقدة الحديث كانوا يعملون قواعد الجرح والتعديل على رواة السنة ، وأنهم لا يعولون على ما يرويه الوضعون الذين يختلفون الروايات ، أولئك الذين سلطت عليهم الأضواء وصنفت فىهم التآليف بحيث صاروا معروفين جيدا لنقدة الحديث . فلو صح أن بعض الرواة سولت لهم أنفسهم اختلاق روايات لتصوير مذهب جابر بن زيد على غير حقيقته، لما انطلى ذلك على هؤلاء النقاد ، لأنهم لا يقبلون أية رواية يظهر فى سندها واحد من

(١) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٥ .

الوضاعين . ثم إن خليفات يفترض أن بعض رواة السنة اختلقوا ما يشكك في إباحية جابر بن زيد المزعومة بدافع الحرص على عدم تحريجه من قبل نقدة الحديث ، وأن الذى حملهم على ذلك هو أنهم نظروا إلى جابر باعتباره شيخا جليلا ومحدثا ثقة ، فكيف يقدر هؤلاء الرواة الصدق عند غيرهم ثم يكونون هم فى نفس الوقت من الوضاعين المختلفين؟

أما القول بأن نقدة الحديث لم يعرفوا حقيقة مذهب جابر بن زيد لأنه كان يلجأ إلى التقية فهو افتراض لا دليل عليه . وقد سبق القول باستبعاد صحة لجوء جابر إلى التقية فى أى موقف .

حاول المفكر الإباضى المعاصر الدكتور يحيى محمد بكوش^(١) إثبات صلة جابر ابن زيد بالحركة الإباضية ، فساق الأسباب الثمانية المشار إليها (التي قالها عوض خليفات) بالنص، ولم يزد عليها بكوش غير قوله : إن الشكوك فيما يتعلق بانتساب الإباضية إلى جابر بن زيد ، أو انتساب جابر إليهم ترجع إلى ما رواه محمد بن سعد الواقدي^(٢) فى كتابه الطبقات الكبرى عن عزرة ، وعن ثابت البنانى ... وقبل أن أتصدى للإجابة عن هاتين الروايتين ، بما كتبه الأستاذ عوض خليفات فى كتابه نشأة الحركة الإباضية ، أود أن أشير إلى ما لم يذكره فى كتابه :

أولا - إن الشهرستانى فى كتابه الملل والنحل ، صنف أبا الشعثاء جابر بن زيد من جملة علماء الخوارج ورجالاتهم الإباضية .

ثانيا - إن ابن حجر العسقلانى أخرج عن يحيى بن معين ، إمام الجرح والتعديل وعالم الإسناد ، أن جابر بن زيد كان إباضيا .

ثالثا - إن نفى العلاقة بين الإباضية وجابر بن زيد عملية مقصودة تدخل فى إطار الحصار والتشويه الإعلامى المضروب على هذه الحركة (الإباضية) منذ أقدم العصور ،

(١) فقه الإمام جابر بن زيد ، ص ٢٦ - ٢٩ .

(٢) توفى الواقدي فى سنة ٢٠٧ هـ أما محمد بن سعد فهو كاتب الواقدي وتوفى سنة ٢٣٠ هـ

بدليل مقاله الأصيلي عن جابر إنه شيخ مصرى^(١) لا يعرف ، على الرغم من شهرة الإمام جابر بن زيد ومعرفته لدى العلماء والمهتمين بعلوم الحديث والفقه .

وثمة ملاحظات على قول بكوش المشار إليه أجملها فيما يأتي :

أولاً - لم ينفرد ابن سعد بذكر الروايات التي تنفي علاقة جابر بن زيد بالإباضية ، وإنما ذكرها أيضا كل من أبي نعيم^(٢) ، وابن حجر العسقلاني^(٣) وأبي حاتم الرازي^(٤) .

ثانياً - لم يذكر الشهرستاني^(٥) اسم جابر بن زيد ضمن جملة علماء الخوارج ورجالاتهم الإباضية ، وإنما الذي ذكره هو "أبو الشعثاء" ، وهي كنية لم ينفرد بها جابر ابن زيد .، وإنما أطلقت على الكثيرين غيره من المعاصرين له وغير المعاصرين ، ومنهم حويص أبو الشعثاء أحد أصحاب أبي بلال مرداس الذين قتلوا معه سنة ٦١ هـ على أيدي القوات الأموية ، علما بأن الدكتور بكوش^(٦) نفسه أشار إلى أكثر من عشرة أشخاص من رواة الحديث كنيتهم أبو الشعثاء .

ثالثاً - أشاد ابن حجر العسقلاني في كتابه "تهذيب التهذيب"^(٧) بمكانة جابر ابن زيد العلمية ، وذكر من روى عنهم من الصحابة ومن روى عنه من التابعين ، وأشار إلى أن عددا من علماء الجرح والتعديل وثقوه ، منهم يحيى بن معين وأبو زرعة والعجلي وغيرهم ، وأخرج عن أبي زرعة أن جابرا تبرا من الإباضية ، كما أشار إلى ما ذكره في

(١) صحتها "بصرى" .

(٢) حلية الأولياء ، ج٣ ص ٨٩ .

(٣) تهذيب التهذيب ، ج٢ ، ص ٣٨ .

(٤) الجرح والتعديل ، المجلد الأول ، ص ٤٩٤ - ٤٩٥

(٥) الملل والنحل ، ص ١٣٧ .

(٦) فقه الإمام جابر بن زيد ، ص ١٨ - ٢٠ .

(٧) ج٢ ، ص ٣٨ .

كتابه "الضعفاء" من أن الساجي نقل عن يحيى بن معين أن جابرا كان إباضيا . ومادام الثابت أن علماء الجرح والتعديل - ومنهم يحيى بن معين - قد وثقوا جابرا على النحو المذكور ، فإن مانسبه الساجي إلى ابن معين من القول بأن جابرا كان من الإباضية قول غير صحيح ، وذلك طبقا لحقيقة أشار إليها خليفات نفسه^(١) في آخر سبب من الأسباب التي برر بها عدم اطمئنانه للروايات النافية لعلاقة جابر بالإباضية ، ونقلها عنه بكوش^(٢) دون حذف أو تعديل ، وهذه الحقيقة هي أن "نقده الحديث (أى علماء الجرح والتعديل) قد رفضوا روايات أصحاب البدع ، واعتبروا أتباع الخوارج والشيعة من هؤلاء . " ومعنى هذا أنه لو صح أن يحيى بن معين اعتبر جابرا من الإباضية لما وثقه ، ولما وثقه غيره من علماء الجرح والتعديل على النحو الذى أثبتته ابن حجر العسقلاني وغيره .

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور بكوش^(٣) سلك مسلكا مشابها لما أورده ابن حجر عن جابر بن زيد ، وذلك بالنسبة لأحد الذين رووا عن جابر ، وهو أبو نوح صالح الدهان ، فقال عنه بكوش : قال فيه أحمد بن حنبل : ليس به بأس . وقال يحيى بن معين : صالح الدهان ثقة وجاء ذلك فى الجرح والتعديل . ونقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه : كان قدريا ، ويرضى بقول الخوارج " ولو صح هذا الذى نقل عن ابن معين بالنسبة لصالح الدهان لما وثقه فى الجرح والتعديل على هذا النحو .

رابعا - أما ما ذكره الأصيلي عن جابر بن زيد من أنه شيخ بصرى لا يعرف ، فهو أمر لا يصح أن ينظر إليه باعتباره عملية مقصود بها الحصار والتشويه الإعلامى للحركة الإباضية ، لأن جابرا ليس إباضيا إلا فى زعم الإباضيين ، كما أن مكانة جابر العلمية المرموقة وسمعته الطيبة لم نقف عليها من خلال مؤلفات تركها ، وإنما من خلال ما نقله السلف عنه ، وإن نظرة إلى المصادر التى اعتمد عليها بكوش^(٤) نفسه فى إبراز فقه جابر ابن زيد ، سواء فى علوم القرآن أو فى علوم الحديث أو فى التراجم والسير أو فى الفقه

(١) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٥ .

(٢) فقه الإمام جابر ، ص ٢٩ .

(٣) نفسه ، ص ٥٢ .

(٤) انظر قائمة المصادر بكتابه : فقه الإمام جابر بن زيد .

وغيره ، لتشير إلى أن الأغلبية الساحقة منها لعلماء من غير الإباضية ، وهذا يعنى أن جابر ابن زيد لم يضرب حوله نطاق من الحصار والتشويه الإعلامى ، كما أن ماوصفه به الأصيلى اعتبر فى نظر الكثيرين أمرا شاذا وغريبا ، فعلى سبيل المثال يقول ابن حجر^(١): "وأغرب الأصيلى فقال هو (جابر) رجل من أهل البصرة لايعرف ، انفرد عن ابن عباس بحديث (من لم يجد إزارا فليلبس السراويل) ، ولايعرف هذا الحديث بالمدينة " .

لم يكشف خليفات بالتشكيك فى صحة ماورد بالمصادر السنية من أن جابر بن زيد تبرأ من فرقة الإباضية ، ولكنه راح يحاول تأكيد زعامة جابر للفرقة المذكورة ، وذهب إلى أن سياسته إبان هذه الزعامة تركزت على قواعد أساسية أهمها :

١- كان جابر ينشر آرائه وييث أفكاره بين الناس من خلال أحاديثه الدينية من داخل البصرة وخارجها . وكان يتفحص تلاميذه فمن وجد فيه استعدادا قويا لآرائه وحماسا لمبادئه دعاه إلى مذهبه ، ولكن ذلك كان يحدث بسرية تامة مستعملا فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية التقية الدينية . وإمعانا فى كتمان أمر دعوته فقد كان يأمر أتباعه بقتل كل من يكشف أسرار الجماعة أو يبوح بأسمائهم . فإن حدث أن ترك أحد أتباع الفرقة مذهبه وتخلّى عن مبادئه دون أن يطعن فى أصحابه القدامى أو يفشى أسرارهم فكان يتبرأ منه دون أن يتعرض له بأذى . ولكن إذا خرج من الإباضية أحد وعاب عليهم وطعن فى معتقدهم وأفشى أسرارهم ، فقد أوجب جابر قتله وأحل دمه . وقصة خردلة التى تروىها المصادر الإباضية من أوضح الأمثلة على ذلك ، فقد جاء شاب إباضى إلى جابر بن زيد وسأله عن أفضل الجهاد ، فقال : قتل خردلة ، وكان الشاب لا يعرفه فأراه إياه رجل من الإباضية فى المسجد ، ووضع يده على كتفه لئلا يخطئه ، فضربه بخنجر مسموم فمات ، وقبض على هذا الشاب الإباضى ، وعبنا حاول الوالى أن يعرف منه أية معلومات عن قيادة التنظيم الإباضى فأمر بقتله . وكان خردلة هذا من الإباضية ثم خرج عليهم وجعل يطعن فيهم ويدل على عوراتهم ويفضح أسرارهم ، فاستحل جابر دمه وأمر بقتله . وقد اعتبرت سياسة جابر فى هذا الشأن قدوة لمن جاء بعده من الأئمة

(١) تهذيب التهذيب ، ج٣ ، ص ٣٩ .

واعتبروا الاغتيال لمن يسئ إليه أحد دعامات نشاطهم^(١) .

٢- تجنب جابر أى احتكاك معاد مع السلطة الأموية ، ولم يؤثر عنه أنه تعرض لأذى قبل تولي الحجاج للسلطة فى العراق ، على الرغم من أن بعض أصحابه لقي عنتا كبيرا على أيدي الولاة منذ أيام زياد ، وقد أراد الحجاج أن يوليئه القضاء فرفض متذرعا بعدم مقدرته على حمل أعباء هذا المنصب وقال : " إنى أضعف من ذلك . فقال الحجاج : وماببلغ ضعفك ؟ قال : يقع بين المرأة وخادمها شر فما أحسن أن أصلح بينهما . قال : إن هذا هو الضعف " . وفى هذه الرواية دلالة على أن جابرا كان يريد إخفاء مقدرته وإبداء ضعفه للوالى حتى يبعد الشبهات عنه ، وحتى لا يخطر ببال الوالى أن رجلا يبلغ هذه الدرجة من الضعف يمكنه أن يقوم بتأسيس حركة سرية منوثة للحكم^(٢) .

٣- لما كان جابر بن زيد ينتمى إلى قبيلة الأزد ، فقد وجه قسما كبيرا من جهوده نحو إقناع بعض أفراد هذه العائلة للانضمام إلى حركته . وقد نجح إلى حد بعيد فى هذا الشأن وتبعه عدد كبير من الأزد وعلى رأسهم بعض أفراد الأسرة المهلبية -زعيمة أزدر العراق- وأصبح بعضهم دعاة الفرقة وحماة البارزين . ولم تقتصر دعوة جابر على من كان موجودا فى البصرة ، بل تعدتها إلى الأمصار ، الإسلامية الأخرى حيث كان يبعث بالدعاة لمختلف المناطق ، وكان عمله هذا إرهابا لما تم فى عهد خليفة أبى عبيدة من تدريب للدعاة الذين عرفوا باسم حملة العلم إلى الأمصار وكان جابر على صلة وثيقة مع أتباع دعوته فى الولايات المختلفة ومن بينهم أناس من ، الأزد والمهالبة . وتشير المصادر إلى مراسلات متبادلة بينه وبين عبد الملك بن المهلب فى خراسان . وكان جابر يطلب منه أن يكتب له فى أمر الدعوة ، ويسأله أن يرسل خطاباتة فى سرية تامة مع أشخاص موثوقين . والواقع أن جابرا كان يكرر الطلب فى وجوب السرية فى جميع مراسلاته مع أعوانه وأتباعه ، ويطلب أحيانا تمزيق رسائله إليهم وحرقها حتى لا تصل إلى أيدي

(١) عوض خلفيات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٦ .

(٢) نفسه ، ص ٩٨ .

أعدائهم فتؤدى بالتالى إلى كشف تنظيمهم وإجهاض حركتهم . وقد استطاع جابر بهذه السياسة أن يتجنب تنكيل الولاة به وبأصحابه لفترة طويلة ، واستطاع أيضا أن يكسب عددا من الأتباع ، ممن تولوا فيما بعد مركز المسئولية بالطبيع دون علم السلطات بمعتقدهم ، وكانوا يستعينون بآراء إمامهم جابر فى تسيير الإدارة والأعمال فى المناطق الخاضعة لنفوذهم ، ومن هؤلاء النعمان بن مسلمة الذى أرسل إلى جابر يسأل عن كيفية جمع الجزية فى منطقته . ولا تذكر المصادر المتوافرة إن كان النعمان واليا أو عاملا ، ولكن ورود كلمة "دهقان"^(١) فى الرسائل المتبادلة بينه وبين الإمام جابر تدل على أنه كان واليا فى المناطق الشرقية وربما فى بعض كور خراسان . ومن الشخصيات الأخرى التى كانت على صلة بجابر بن زيد ، يزيد بن يسار ، الذى كان يقطن عمان ويدين بالمذهب الإباضى ، وقد عين عاملا فى إحدى مناطق عمان فأرسل يستشير فى ذلك ويطلب نصائحه وإرشاداته . وهناك أشخاص آخرون خارج منطقة البصرة كانوا على علاقات حميمة مع جابر يدينون بمذهبه ويصدرون عن أمره ، وكانوا عيونا له وممثلين عنه فى المناطق التى يسكنونها . ونظرا للدقة فى التنظيم والحذر الشديد فلم يستطع الولاة القبض على هؤلاء الدعاة والأشخاص ، وكان وجود بعضهم فى مركز المسئولية دليلا واضحا على عدم معرفة الولاة بمعتقداتهم ، وكان أيضا دليلا على أن جابرا لم يمانع فى أن يستلم بعض أتباعه عددا من المراكز والمهام الرسمية فى جهاز الدولة - التى يعمل ضدها فى النهاية - حيث كان يرى أن هؤلاء يسهمون فى توفير مناخ مناسب لنشر دعوته فى تلك الأمصار والولايات ويشكلون دعامة لها . ويبدو أن هذه العلاقات الواسعة والاتصالات الدائمة مع أتباع الحركة فى البصرة وخارجها قد وصلت إلى أسماع الحجاج ، فأخذ يرتاب من جابر بن زيد وجعله تحت مراقبته الدائمة ، وانتهى الأمر بوضعه فى السجن مع بعض أصحابه البارزين مثل : ضمام بن السائب ، وأبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة التميمى ، وصحار العبدى وغيرهم ، ولم يلبث الحجاج أن أطلق سراح جابر ونفاه إلى عمان ، فقام بالدعوة إلى مذهب فى موطنه الأصلي عمان ، أى بين أهله وعشيرته الأقربين الذين يعرف كيفية التعامل معهم مستغلا كرههم للحجاج الذى

(١) جمعها "دهاقين" وهم كبار الملاك من الفرس الذين كان يعهد إليهم الأمويون بجمع الضرائب فى مناطقهم على نحو ما كان يحدث قبل الفتح الإسلامى .

نكل بالمهالبة زعماء أزد العراق ، مما كان له أبعد الأثر فى نشر الإباضية فى ذلك القطر المذكور^(١) .

على أن الواقع التاريخى لا يؤيد صحة ماذهب إليه خليفات من أن جابر بن زيد كان يقود حركة إباضية سرية ، وأنه كان له دعاة وعيون فى مختلف المناطق تجرى بينهم وبينه اتصالات سرية واسعة النطاق ودليلنا على ذلك ما يأتى :

١ - ليس ثمة شك فى أن جابرا كان عالما ذائع الصيت ، وأنه كانت له أحاديث دينية وفتاوى كثيرة ، كما كانت تأتبه استفسارات عديدة من مختلف الجهات عن مسائل فقهية . لكنه ليس ثمة دليل على أن جابرا كان يدعو إلى الإباضية فى هذه الأحاديث والفتاوى والأجوبة ، وقصة "خردلة" التى ساقها خليفات للتدليل على أن جابرا كان يتفحص تلاميذه فمن أنس فيه استعدادا دعاه إلى الإباضية ، وأنه كان يمعن فى كتمان مذهبه الإباضى ويحث على اغتيال من تحدثه نفسه بالإساءة إلى أصحابه حتى اعتبرت سياسة جابر فى هذا الشأن قدوة لمن جاء بعده من أئمة الإباضية - هذه القصة تحمل فى طياتها ما يدل على عدم صحتها ، إذ من الواضح أن الشاب الذى عهد إليه جابر باغتيال خردلة كان من الغرباء ، بدليل أنه لم يكن يعرف الإباضيين فى المنطقة التى كان يقيم فيها جابر ، حتى أن أحدهم هو الذى دله على خردلة ووضع يده عليه لئلا يخطئه ، ولو صح أن جابرا كان إمام الإباضية وقتذاك وأنه يمعن فى كتمان ذلك ، لما كان من المعقول أن يكشف حقيقة دوره لشاب غريب مجهول . هذا فضلا عن أن أبطال قصة خردلة كلهم مجهولون لا يعرف عنهم شىء ، ويفهم ذلك من نص هذه القصة الذى أورده الشماخي^(٢) فهم : شاب .. خردلة .. رجل من المسلمين ... جماعة من المسلمين ،

(١) عوض خليفات : نشأة الحركة الإباضية ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٢) نص هذه القصة هو : أتى شاب أبا الشعثاء (جابر بن زيد) فقال : أى الجهاد أفضل ؟ قال : قتل خردلة ، والشاب لا يعرفه ، فأراه إياه رجل من المسلمين (الإباضية) فى المسجد ووضع يده عليه لئلا يخطئه ، فضربه على كتفيه ضربة بخنجر قد سمه ، فأخذ (قبض عليه) فقال له الوالى : قد علمت أنك لم تفعل هذا من نفسك ، وإنما أمرت ، فدلنى على من أمرك ، ومنّاه . فقال دع =

وكل هؤلاء نكرة ، وحتى الوالى الذى قيل بأنه قبض على قاتل خردلة واقتص منه مجهول الاسم أيضا .

يقول الكاتب الإباضى على يحيى معمر^(١) فى معرض تدليله على تلفيق بعض الأخبار تعليقا على قصة أوردتها الأشعرى^(٢) منسوبة إلى الإباضية : "وردت فى هذه القصة أسماء عدد من الأشخاص هم : إبراهيم . ، وميمون ، وعبد الجبار ... كما وردت أوصاف لعدة أشخاص هم : العلماء والإماماء ... وهذه الشخصيات كلها مجهولة سواء ما ذكر فيها بالاسم أو بالوصف . ، ولا يعرف عنها شيء ... وإن البحث عن أسماء مجردة هكذا فى أحداث التاريخ بحث لا طائل منه ، ولا يوصل إلى نتيجة" . وما دام كتاب الإباضية يحكمون بالتلفيق على أية قصة يكون أبطالها مجهولين على النحو المذكور ، فمن المفروض أن يتقبلوا نفس الحكم على أية قصة مشابهة توردها المصادر الإباضية مثل قصة خردلة المشار إليها ، تلك القصة التى لا نشك فى أنها وضعت ليتخذ منها ذريعة للقول بأن جابرا كان إباضيا يكتم إباضيته . وأنه كان يفتى باغتيال من ينشق عن الإباضية ويوحد بأسرار معتنقيها . علما بأن يحيى محمد بكوش^(٣) ، وهو كاتب إباضى معاصر ، يتحفظ فى قبول رواية قصة خردلة هذه بقوله : "وإذا صحت هذه الرواية ، فإن جابر بن زيد كان يرى وجوب استعمال الاغتيال السياسى كوسيلة لمقاومة القوة الغاشمة" .

يقول خليفات^(٤) : "وقد اعتبرت سياسة جابر فى هذا الشأن قدوة لمن جاء بعده من الأئمة ، واعتبروا الاغتيال لمن يسىء إليهم أحد دعائم نشاطهم" . مع أن الحقيقة هى أن مبدأ الاغتيال كان قد قرره أسلاف الإباضية قبل ذلك . يقول الميرد^(٥) : "ومن

=عنه هذا . فقتله . وكان خردله سعى بجماعة من المسلمين (الإباضية) فقتلوا" . (انظر

الشماعى : السير ، ج ١ ، ص ٧١ .

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ، ص ٣١ - ٣٥ .

(٢) مقالات الإسلاميين ، ص ١٧٥ .

(٣) فقه الإمام جابر بن زيد ، ص ٣٦ .

(٤) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٦ .

(٥) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ، ص ١١٧ - ١١٨ .

طريف أخبارهم (الخوارج) أن غيلان بن خرشة الضبي سمر ليلة عند زياد (ابن أبيه) ومعه جماعة فذكر أمر الخوارج ، فألقى عليهم غيلان ، ثم انصرف بعد ليل إلى منزله ، فلقبه أبو بلال مرداس بن أدية فقال له : يا غيلان-قد بلغنى ما كان منك الليلة عند هذا الفاسق من ذكر هؤلاء القوم الذين شروا أنفسهم وابتاعوا آخرتهم بدنياههم . ما يؤمنك أن يلقاك رجل منهم أحرص ، والله ، على الموت منك على الحياة ، فينقذ حضنيك (جنبك) رحمه . فقال "غيلان : لن ييلغك أنى ذكرتهم بعد الليلة" . كما أنه لما قتل أبو بلال مرداس سنة ٦١ هـ على يد القائد الأموى عباد بن علقمة المازنى ، استطاع بعض أصحاب أبي بلال اغتيال هذا القائد فى العام المذكور . ومنذ ذلك الوقت - يقول خليفات^(١) نفسه : "أصبح الاغتيال السرى وسيلة هامة لدى القعدة والإباضية فيما بعد".

٢- إن رفض جابر تولى وظيفة القضاء حين عرضها الحجاج عليه ليس - كما يذهب خليفات - دليلا على أن جابرا كان يريد إخفاء مقدرته وإخفاء ضعفه لهذا الوالى حتى يدخل فى روعه أن مثله لا يعقل أن يفقد حركة سرية لقلب نظام الحكم الأموى . وذلك لأن التاريخ الإسلامى ملئ بأمثلة لفقهاء كثيرين رفضوا تولى القضاء ، إما لخشيتهم من تدخل الحكام فى شئون القضاء مثلما فعل أبو حنيفة النعمان مع الخليفة العباسى المنصور ، وإما لخوفهم من عظم مسئولية القاضى أمام الله تعالى مثلما فعل كل من إياس بن معاوية والقاسم بن ربيع على عهد الخليفة عمر ابن عبد العزيز^(٢) . هذا فضلا عن أن جابرا لم يكن يظهر الضعف أمام الحجاج ، بدليل ما يروى من أن الوالى

(١) نفسه ، ص ٧٠ .

(٢) جمع والى البصرة بين إياس بن معاوية والقاسم بن ربيعة بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز لينظر أصلحهما للقضاء فيقدمه . فقال إياس : سل عنى وعنه فقيهى المصر الحسن البصرى وابن سيرين . فقال القاسم : لا تسأل أحدا واسمع منى ، فقال : قل . فحلف يميناً مستوفاة جامعة لمعاني الحلف أن إياساً لأصلح للحكم منى ، فإن صدقتنى ، فقدمه ، وإن كذبتنى فلا يحل لك أن تقلد الحكم بين المسلمين من يبارز الله تعالى بمثل هذا اليمين الكاذبة . فقال إياس : لا تسمع منه ، أتيت به إلى شفير النار فافتدى منها بيمين يكفرها ويستغفر الله . قال الوالى : أولست فطنت لها ، وقلد إياسا الحكم (القضاء). (انظر الشماخى: السير ، ج ١ ، ص ٧٦)

المذكور كان يكتب ذات يوم وجابر حاضر لديه ، فسقط القلم من يد الحجاج فقال لجابر ناولنى القلم . فقال له جابر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الظالمين وأعوانهم وأعوان أعوانهم ولو بمدة قلم"^(١) .

ولقد علق الدكتور يحيى بكوش^(٢) على واقعة عرض القضاء على جابر بن زيد من قبل الحجاج بقوله : "لم يكن جابر بن زيد قاضيا ... ولكنه عرض عليه القضاء ، كما عرض على الأئمة (الفقهاء) من قبله ومن بعده ، فاحتال للتوصل منه" . كما أشار بكوش إلى تكرار هذا العرض فيما بعد على يد الحكم بن أيوب الثقفى ، ابن عم الحجاج وواليه على البصرة ، إذ رشح عددا من الأشخاص للقضاء من بينهم جابر بن زيد ، ولكن الله سلمه أيضا . وقال جابر فى هذه المناسبة : "فلو ابتليت بشيء منه (القضاء) لركبت راحلتى وهربت فى الأرض" . ويفهم مما ذكره هذا الباحث^(٣) الإباضى أن جابرا رفض القضاء مخافة أن يتلى بمسئوليته العظمى أمام الله تعالى ، مثله فى ذلك مثل كثير من الفقهاء من قبله ومن بعده .

٣- يعتمد خليفات على مصدر أسماء "كتاب جوابات جابر بن زيد" ، وذلك بالنسبة لما ذهب إليه من القول بأن جابرا كان على صلة بأشخاص إباضيين فى مناطق كثيرة خارج البصرة ، وأن هؤلاء الأشخاص كانوا بمثابة عيون للإباضية يأمرون بأمره ، وأن بعضهم كانوا ولاية أقاليم كعبد الملك بن المهلب والنعمان بن سلمة . مع أن المصدر المذكور عبارة عن نسخة مصورة لمخطوطة لا تحمل تاريخا ، ولا رقم تصنيف ، ولا اسم الدار المحفوظة بها . فيقول خليفات^(٤) : "ويبدو أن هناك نسخا متعددة منه موزعة فى المناطق التى يعيش فيها الإباضية . وهناك بالتأكيد نسخة محفوظة بالخزانة البارونية فى جزيرة جربة التونسية التى ينتمى معظم سكانها للمذهب الإباضى ، أما النسخة التى أفدت منها فى بحثى فهى عبارة عن نسخة مصورة تفضل أحد الأصدقاء المغاربة وأعارنى

(١) الورجلاتى : الدليل والبرهان ، ج٣ ، ص ٦٤ .

(٢) فقه الإمام جابر بن زيد ، ص ٦٩ .

(٣) نفسه .

(٤) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٢٤ .

إياها لمدة ساعات قلائل خلال وجودي في بريطانيا في صيف سنة ١٩٧٧ ، وأعلمني أنه حصل على تلك النسخة من جربه . ولا تحمل النسخة تاريخاً ولا رقم تصنيف المخطوطة ولا الدار المحفوظة فيها . وقد قرأتها على عجل ، ولكنني استفدت منها إيما إفادة ، وخاصة عن علاقة جابر بن زيد الأزدي - إبان زعامته للحركة (الإباضية) السرية في البصرة - مع أتباعه في الأمصار الأخرى .

ومن الطبيعي أنه لا يعول على أية نسخة مصورة لمخطوطة لا تحمل تاريخاً ولا رقم تصنيف ولا اسم الدار التي تحفظ بها هذه المخطوطة . أما بالنسبة لقول خليفات باحتمال وجود نسخ متعددة منها موزعة في المناطق التي يعيش فيها الإباضية وأن هناك بالتأكيد نسخة محفوظة بالخزانة البارونية بجزيرة جربه ، فإن هذا القول هو من قبيل الافتراض الذي لا دليل عليه ، لأن سلطنة عمان مثلاً - وهي من أهم المناطق التي يعيش فيها الإباضية - لا توجد بها نسخة من مخطوطة تحمل اسم "كتاب جوابات جابر بن زيد" ، وإنما توجد بها سبع عشرة رسالة مكتوبة على الآلة الكاتبة يطلق عليها "رسائل الإمام جابر بن زيد" محفوظة حالياً بالمكتبة الإسلامية بمسقط ، ويشار إلى أنها منقولة عن مخطوطة بالملكة المتحدة ، دون ذكر رقم هذه المخطوطة ، ولا اسم المدينة أو الدار المحفوظة بها . علماً بأن الصلات وثيقة بين إباضية عمان وإخوانهم في جزيرة جربة التونسية ، فلو صح وجود نسخة من مخطوطة تحمل اسم "كتاب جوابات جابر بن زيد" بالجزيرة المذكورة ، لأشير إليها في مكتبة مسقط كمصدر للرسائل المنسوبة لجابر بن زيد المكتوبة على الآلة الكاتبة ، وذلك بدلاً من نسبتها إلى مخطوطة بالملكة المتحدة مجهولة التاريخ والرقم ودار الحفظ على النحو المذكور .

يرى محمد قرقرش^(١) صحة نسبة الرسائل السبع عشرة الموجودة بمكتبة مسقط إلى جابر بن زيد . وحقته في ذلك هي أنها تمتاز بالتجانس من حيث الشكل ، فهي جميعاً منسوبة إلى جابر بن زيد ، وتبدأ جميعاً بالبسملة ثم بعبارة "من جابر بن زيد إلى فلان" وقد تعكس هذه العبارة الأخيرة كما جاء في صدر الرسالة السادسة عشرة فيقال بعد البسملة : "لعبد الملك بن المهلب من جابر بن زيد" . بالإضافة إلى ذلك فإن البناء الفني

(١) عمان والحركة الإباضية ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

للسائل جميعا يسير على خطة واحدة ، ويسير كذلك أسلوبها على نسيج واحد ، مما يؤكد صدورها جميعا عن كاتب واحد . وفيما يتصل بالبناء الفني تشكل كل رسالة على النحو التالي :

١- البسملة

٢- تحديد المرسل منه والمرسل إليه

٣- التحية بالسلام

٤- مقدمة وعظية رقيقة قد تطول وقد تقصر

٥- رد على تحية المرسل وشكره على السؤال

٦- إجابة على الأسئلة الفقهية التي طرحها في رسالته مع تواضع علمي بالغ

٧- توصية المرسل إليه في بعض الأحيان بأن يكتم أمر الرسالة

٨- تحية الختام

وهذه هي النقاط التي تشكل الهيكل الفني الذي تشترك فيه جميع الرسائل ، وهو اشتراك يؤكد وحدة المنبع ، فإذا أضيف إليه خصائص الأسلوب الرفيع الذي تتمتع به جميعا ، وتناسق المعلومات الواردة بها عن كاتبها وعن عصره ، أمكن الاطمئنان العلمي إلى صحة نسبة الرسائل إلى جابر .

على أننا - وإن كنا لا نعترض على احتمال كون الرسائل جميعا لشخص واحد - إلا أنه لا يمكن الاطمئنان إلى نسبتها إلى جابر بن زيد بالذات ، استنادا إلى ما وصفه قرقرش بالأسلوب الرفيع الذي تتمتع به الرسائل جميعا ، لأن هذه الخاصية ليست حكرا على جابر وحده من جهة ، ولعدم وجود مؤلفات^(١) لجابر بين أيدينا حاليا حتى

(١) لم يخلف جابر بن زيد من بعده أية أعمال علمية مدونة ، لكن آراءه في التفسير والفقه ورواياته الخاصة بالأحاديث النبوية الشريفة أشار إليها آخرون من أمثال : ابن كثير في تفسيره ، =

يمكن مقارنة الأسلوب الوارد فيها بأسلوب هذه الرسائل من جهة أخرى . هذا فضلا عن أن الباحث المذكور نفسه يذكر أن هذه الرسائل مكتوبة على الآلة الكاتبة وأنها منقولة

=وابن تيمية فى فتاويه ، والبخارى فى صحيحه ، والريعى بن حبيب فى مسنده ، وغيرهم .
ويزعم الإباضية أن جابر بن زيد خلف كتابا علميا يطلقون عليه اسم "ديوان جابر" أو "المدونة الكبرى" ، وأن الأمويين استحوذوا عليه وحرّموا دراسته وتداوله بين الناس . ثم آل هذا الكتاب إلى العباسيين فوضعه فى دار الحكمة ببغداد وحرّموا أيضا تداوله واستنساخه مع علمهم بأنه من مفاخر المسلمين ، ثم أتلّف فيما بعد على يد المغول ضمن ما أتلّفوه من كتب فى أثناء هجومهم على بغداد وإسقاطهم للخلافة العباسية سنة ٦٥٦ هـ (انظر سالم بن حمود السيابى : إزالة الوعناء ، ص ١٥ - ١٦) وعلى مبلغ علمنا ، فإن المؤرخ الإباضى أبا زكريا يحيى بن أبى بكر هو أول من أشار إلى وجود الكتاب المذكور ببغداد ، وإلى كيفية حصول النفثات فرج بن نصر ، أحد الخارجين على الإمام الرستمي فلج بن عبد الوهاب (١٩٠ - ٢٤٠ هـ) ومؤسس فرقة النفثية الإباضية فى جبل نفوسة بالمغرب ، على نسخة كاملة من ديوان جابر وإحضارها إلى طرابلس الغرب حيث دفنها فى مكان لم يكشف عنه حتى اليوم ، وذلك بعد أن نظّر إلى ضعف أهل مذهبه وتمغصت نفسه وساء ظنه مخافه أن يصير الديوان إلى أهل دعوة المسلمين (أى إلى مناوئيه من الإباضية) .

على أن ما حكاه المؤرخ الإباضى المذكور عن كيفية حصول النفثات على نسخة من كتاب "ديوان جابر" هو أقرب إلى الخرافة وأبعد ما يكون عن الواقع ، لأنه يزعم أن النفثات ارتحل إلى بغداد وأقام بها فترة ، وذات يوم استمع مع صديق له إلى أشخاص من قبل سلطان بغداد ينادون فى الناس أن أمير المؤمنين لديه مسألة علمية فمن أمكنه الإجابة عليها حقق له سوله وما يتمناه ، أما من تصدى لذلك وعجز فسقط رقبته . فتقدم النفثات إليهم مبديا رغبته فى الإجابة عن هذه المسألة . وبين يدي الخليفة استطاع النفثات أن يجيب عليها ، ثم أمطره علماء بغداد ورجال الدولة المجتمعين وقتذاك بالأسئلة العلمية لكنه أجاب عليها جميعها ، وهنا أمر الخليفة بأن يطلب ما يتمناه ، فطلب السماح له بنسخ كتاب ديوان جابر المحبوس فى دار الحكمة ، فتضايق الخليفة ، لكنه سمح له بذلك شريطة أن يتم النسخ فى يوم واحد فقط ، وذلك من باب التعجيز . ولكن النفثات استأجر كتبة كثيرين تمكنوا من نسخ حمولة سبعة جمال من الديوان فى يوم وليلة ، =

من نسخة أخرى أشير إلى أنها موجودة بالمملكة المتحدة دون تحديد اسم المكتبة أو المدينة، كما أنه حين أشار إلى إمكانية الاطمئنان العلمى إلى صحة نسبة الرسائل إلى جابر بن زيد

=وبقى جزء واحد دون نسخ ولكن النفاث حفظه عن ظهر قلب بمجرد قراءته ، ثم خرج بهذه النسخة فى طريقه إلى مكة ، لكن الخليفة ورجاله استكثروا على النفاث علمه قبل أن يمتلك نسخه من ديوان جابر ، وخشوا اتساع هذا العلم يعد امتلاكه لهذا الديوان ، وعبثا حاولوا تعجيز النفاث بالأسئلة ، مما أتاح له فرصة المروق بهذا السفر العلمى الكبير إلى مكة التى وصل إليها عن طريق مغامرة لما يسلكه الناس ، ومنها وصل إلى طرابلس الغرب حيث أخفى الكتاب على النحو المذكور. (انظر: أبو زكريا : كتاب سير الأئمة وأخبارهم ، ص ١٤١ - ١٤٦) . وهذا الذى حكاه أبو زكريا عما أسماه بديوان جابر غير معقول للأسباب الآتية :-

١- لو كان لهذا السفر الهام وجود لأشار إليه ابن النديم فى كتابه الفهرست . ولكن ذلك لم يحدث . علما بأن ابن النديم من علماء القرن الرابع الهجرى ، وأن الديوان - على زعم الإباضية - أحرق فى أثناء هجوم المغول على بغداد سنة ٦٥٦ هـ .
٢- لا يتصور أن أحد خلفاء بغداد يمكن أن يتسلى بقطع رقبة إنسان لمجرد أنه لا يستطيع الإجابة على مسألة علمية .

٣- إن أى كتاب يحوى بين دفتيه آراء فيها خطورة على ملك بنى العباس لا يعقل أن يحتفظ به العباسيون فى دار الحكمة ببغداد . وإنما المفروض أن يتخلصوا منه على الفور .
٤- إن السماح للنفاث بالاستعانة بكتبة كثيرين لنسخ كتاب فيه خطورة على بنى العباس ليس مما يسوغه أى عقل ، لأن معنى ذلك ذبوع ما فى هذا الكتاب على نطاق واسع . ثم إنه مادام اشترط على النفاث أن ينسخ الكتاب فى يوم واحد من قبيل التعجيز ، فلماذا لم يشترط عليه أيضا ألا يستعين فى نسخه بأشخاص آخرين ؟

٥- ثم من هو هذا النفاث الذى حفظ جزءا من ديوان جابر بمجرد قراءته ، وأفحم علماء بغداد كلهم بحيث لم يستطع أحد منهم تعجيزه فى أية مسألة علمية ؟

وعلى الرغم من وضوح السمة الأسطورية فيما حكاه المؤرخ الإباضى أبو زكريا عما أسماه بديوان جابر ، فمن الملفت للنظر حقا أن مفكرى الإباضية المعاصرين يأخذون حكاية المؤرخ المذكور مأخذ الجد ، ويقولون : بأن ديوان جابر هو أول كتاب ضخم ألف فى الإسلام ، وإن اختلف

أردف قائلا : "وهو اطمئنان يحتاج بالطبع إلى مزيد من التثبت من خلال العثور على نسخة أصلية للمخطوطة أو أكثر ومقابلتها وتحقيقها"

ولو فرضنا جدلا صحة نسبة هذه الرسائل السبع عشرة إلى جابر بن زيد ، فإنها لا تتضمن أية أدلة على كون جابر إباضيا ، ناهيك عن قيادته لتنظيم سرى ، وذلك لما يأتى :

أولا - لو صح أن جابر بن زيد كان إماما للإباضية وقائدا لتنظيمها السرى ، وأنه طلب - بهذه الصفة - من أعضاء هذا التنظيم تمزيق رسائله إليهم أو حرقها حتى لا تقع فى أيدي الأعداء ، فليس من المعقول أن تبقى نصوص هذه الرسائل حتى الآن دون حرق أو تمزيق . وأى تنظيم هذا الذى يضرب أعضاؤه عرض الحائط بأوامر إمامهم على هذا النحو ؟ .

ثانيا - الرسالة رقم ١٦ صدرت بهذه العبارة "لعبد الملك بن المهلب من جابر ابن زيد . ولو أن جابرا حقا كان إماما لعبد الملك لما قدم اسمه على النحو المذكور ، إذ لا بد أن يسبق اسم الإمام أسماء متبوعيه ، وذلك طبقا لرسوم التخاطب المتعارف عليها وقتذاك .

ثالثا - لم ترد فى الرسائل السبع عشرة المنسوبة لجابر بن زيد أية إشارة إلى الدعوة الإباضية ، لا تصريحاً ولا تلميحاً ، فكل رسالة منها تبدأ بالبسملة ، وتحديد اسم الشخص المرسل إليه ، والتحية بالسلام ، ومقدمة وعظية رقيقة قد تطول وقد تقصر ، ورد على

=هؤلاء فى تقدير حجمه ما بين حمل حمل واحد وعشرة جمال (الحارثى : العقود الفضية ، ص ٩٣) .

ويقول سالم السيابى (إزالة الوعناء ص ٢٦) : وكان لكتابه الضخم القيم المسمى "ديوان جابر" رنة فى صدر الإسلام . وكان موضع تنافس فى دور الكتب الإسلامية عليه . واستطاعت مكتبة بغداد أن تحصل عليه ، وأن تبخل به على غيرها من مكاتب الإسلام ، وأن تظلم أهله حقهم فيه ، فتمتاز به عن غيرها من المسلمين ، والحسد داء دفين مضر بالامة ضررا كبيرا لا مزيد عليه . ولم تنقل منه إلا نسخة واحدة مع عناء شديد ، جاهد فيها أحد عباقرة جبل نفوسة (يقصد به النفاث فرج بن نصر) للحصول عليها ... ولم يوفق أيضا على نشرها فذهبت ... فيما ضاع من التراث الإسلامى العظيم بسبب الجهل والحقد وطلب الرفعة عند الناس " .

تحية المرسل وشكر له على السؤال ، وإجابة على الأسئلة الفقهية التي طرحها في رسالته ، وتوصية المرسل إليه في بعض الأحيان بأن يححو الرسالة ، حتى لا يطلع عليها أحد ، وأخيرا تحية الختام . ولم يكن جابر يطلب محو رسالته أحيانا بسبب قيامه على تنظيم سرى للإباضية مخافة أن يكشف الأعداء أسرارهم على نحو ما ذهب إليه خليفات ، ولكنه كان يفعله من قبيل التواضع والحذر من ألا يكون مصيبا في فتواه ، والدليل على ذلك هو ما ذكره أبو نعيم^(١) من أنه لما انتصب جابر للفتيا لقيه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما في الطواف فقال له : يا جابر ، إنك من فقهاء البصرة ، وإنك تستفتى ، ، فلا تفتن إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية ، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكك وأهلكك . كما أن ابن سعد^(٢) يذكر أنه قيل لجابر بن زيد : إن الناس يكتبون عنك ما يسمعون - فقال : يكتبون ما عسى أن أرجع عنه غدا ؟ ويؤكد الكاتب الإباضى المعاصر سالم بن حمود السيابي^(٣) ذلك بقوله : " رأى (جابر) يوما أحد طلابه يكتب أثناء الدرس فنهاه أن يكتب شيئا غير آية محكمة ، أو سنة متبعة . أما رأيه فلا عبرة به ، لأنه قد يجد في المساء حجة أقوى من التي يستند إليها في الصباح فيرجع عنها إلى ما يثبت بالدليل الأقوى ، ويذهب الطالب بما كتب ينشر الباطل في الناس "

رابعا - ذكر خليفات أن عبد الملك بن المهلب كان من الإباضية ، وأن جابرا كان يطلب منه أن يكتب له من خراسان في أمر الدعوة ، وذلك استنادا على ماورد في رسالتين إليه تحملان رقمى ١٦ ، ١٧ ضمن مجموعة رسائله المشار إليها . على أنه لم يرد في هاتين الرسالتين ما يشير إلى إن عبد الملك كان إباضيا ، ولا أن جابرا طلب منه أن يكتب له في أمر أية دعوة ، لأن الرسالتين مثل غيرهما من الرسائل لا تضمنان سوى نصائح دينية وردود على مسائل فقهية . علما بأن جابرا كان يختم رسالته أحيانا " بأن يطلب من المرسل إليه أن يكتب له بمحاجته ، لكنه ختم الرسالة رقم ١٧ بقوله : " واما

(١) حلية الأولياء ، ج ٢ ، ص ٨٦ .

(٢) الطبقات الكبرى ، ج ٧ ، ص ١٣١ .

(٣) إزالة الوماء ، ص ٢٠ .

ما ذكرت من شركة الدهاقين فى أرضهم فلا يحل لمسلم شركة مشرك من أهل الكتاب ولاغيرهم لما يستحلون من الذين يحرم عليهم والسلام عليك ورحمة الله" (٢) . وهكذا يتضح لنا أن جابرا لم يطلب من عبد الملك فى هذه الرسالة أن يكتب إليه ، لافى أمر الدعوة الإباضية ولافى غيرها . أما بالنسبة للرسالة رقم ١٦ ، فقد أوردنا نصها فى قسم الملاحق . ومن الملاحظ أنها ختمت بعبارة "اكتب إلى بما كانت لك من حاجة فى سر وثقة ، فإنك قد علمت الذى نحن فيه ، وما نتخوف من الذى يطلب العلل علينا ، فلا تعرض لذلك لأمر تهلكنا به ، أصلحك الله . نسال الله القريب المجيب أن يريك وإيانا فى أموركم وأمورنا ماتقربه أعيننا ، ومن نرجو أن يكون الله قسم به الدفاع عنا ، والسلام عليك ورحمة الله" (١) . وتفسير تخوف جابر على هذا النحو هو أن الحجاج ابن يوسف الثقفى - طبقا لما يذكره ابن الأثير- (٢) لم يكن له هم بعد أن فرغ من القضاء على حركة ابن الأشعث المناوئة له إلاّ يزيد بن المهلب وأهل بيته الذين أوجس فى نفسه خيفة منهم ، وقد كان أذل أهل العراق كلهم إلا آل المهلب وأنصارهم بخراسان ، وكان يبعث إلى يزيد ليأتيه بالعراق فيعتل بانشغاله بالتصدى لأعداء المسلمين فى ناحيته . وقد ظل الحجاج يكتب بشأن آل المهلب إلى عبد الملك بن مروان موغرا صدره عليهم حتى وافق -بعد تردد- على عزل يزيد فى سنة ٨٥هـ وتولية قتيبة بن مسلم محله ، وتمكن الحجاج حينذاك من التنكيل بآل المهلب حيث وضع يزيد وبعض إخوته فى السجن، ولما اعترضت زوجه هند بنت المهلب على تعذيب إخوتها لم يتردد الحجاج فى طلاقها .

ولاشك أن آل المهلب كانوا على علم بأن الحجاج يتربص بهم الدوائر وأنه يتحين الفرصة للتنكيل بهم ، بدليل أن يزيد بن المهلب كان يتحایل فى عدم القدوم عليه بالعراق على النحو المشار إليه . وطبعاً كان جابر بن زيد يتعاطف مع آل المهلب لما تربطه بهم من

(١) انظر الرسالة رقم ١٧ ص ٤٣ .

(٢) انظر الرسالة رقم ١٦ ص ٤٠ .

(٣) الكامل فى التاريخ ، ج ٤ ص ٥٠٢-٥٠٤ .

صلة القريبى من جهة ، ولثقتة بأن مكائد الحجاج ضدهم كان مبعثها الحسد وليس المصلحة العامة من جهة أخرى . ونظرا لشدة بطش الحجاج الذى لم يكن يخفى على أحد من معاصريه ، فقد أخذ جابر حذره حين طلب من عبد الملك بن المهلب أن يكتب له بحاجته فى سر وثقة ، حتى لا يكشف الحجاج الأمر فيتخذة ذريعة للتنكيل به . وبالرغم من هذا الحذر ، فإن الحجاج -على ما يبدو- لم يغب عنه تعاطف جابر مع آل المهلب واتصالاته بهم ، ولذلك زج به فى السجن ثم أطلق سراحه ونفاه إلى خارج البصرة على النحو السابق الإشارة إليه . وربما شفع لجابر مكانته العلمية البارزة ، خاصة وأن الحجاج لم يكن لديه دليل على أنه يحرض غيره على الثورة ضده ، وأن الأمر لا يعدو أن يكون تعاطفا من جابر مع ذوى قرباه واستنكاره لما حلّ بهم من ظلم .

وعلى الرغم من أن الرسائل المنسوبة إلى جابر بن زيد لا يمكن القطع بصحة نسبتها إليه ، وأن هذه الرسائل جميعها ليس فيها أدنى إشارة إلى إباحية المرسل أو المرسل إليهم ، وذلك على النحو الذى أوضحناه ، فإن بعض الباحثين يجارون خليفات فيما رتب على هذه الرسائل من نتائج . فيقول رجب عبد الحليم^(١) : إن كثيرا من المهالبة - رجالا ونساءً اعتنقوا المذهب الإباضى ، وكان جابر نفسه يرأسل كبارهم ، ومعروف أن له مراسلات مع عبد الملك بن المهلب الذى كان مع أخيه يزيد فى خراسان عندما كان يزيد واليا عليها بعد وفاة والده المهلب عام ٨٢ هـ . كما يقول محمد قرقرش^(٢) : "ويبدو أن انتشار الأزدي ، وخاصة المهالبة ، فى منطقة الشرق الإسلامى فى بداية العصر الأموى رافقه امتداد سرى للدعوة الإباضية أيضا ، فقد ثبت أن هناك مراسلات سرية جرت بين جابر بن زيد من البصرة وبين أفراد من أسرة المهالبة فى خراسان ، حيث كان جابر يطلب من عبد الملك ، أحد أفراد أسرة المهلب فى خراسان ، أن يكتب له سرا فى أمر الدعوة فى منطقته . . . وهى طريقة كان يتبعها زعماء الإباضية فى البصرة مع أتباعهم ودعاتهم فى الأقاليم . وبذلك وفر أزدي عمان من المهالبة العدد المناسب لانتشار الفكر

(١) الإباضية فى مصر والمغرب ، ص ٢٠ .

(٢) عمان والحركة الإباضية ، ص ١٠٧ .

الإباضى فى مناطقهم . وقد أدى هذا إلى اعتقاد بعض المؤرخين^(١) بأن هناك ثورة إباضية وقعت فى خراسان فى نهاية العصر الأموى زمن ولاية نصر بن سيار ، ولكن قضى عليها بسبب قلة أعدادها التى كانت لا تفى باعلان إمامة الظهور" .

خامسا : يقول خليفات : إن جابر بن زيد استطاع أن يكسب عددا من الأتباع ممن تولوا مركز المسئولية ، وأن هؤلاء كانوا يستعنون بآراء إمامهم جابر فى تسيير الإدارة والأعمال فى مناطق نفوذهم من أمثال النعمان بن سلمة فى خراسان الذى أرسل إلى جابر يسأل عن كيفية جمع الجزية فى منطقته ، ويزيد بن يسار الذى عين عاملا فى إحدى مناطق عمان وكان يدين بالمذهب الإباضى ، فأرسل إلى جابر يستشيريه فى قبول هذه الوظيفة ويطلب نصائحه وإرشاداته .

على أن القول بأن كلا من النعمان بن سلمة ويزيد بن يسار كان يدين بالمذهب الإباضى هو مجرد افتراض لادليل عليه . علما بأننا لانجد لأى منهما ذكرا فى طبقات

(١) لم يذكر أحد من المؤرخين الإباضيين أو من مؤرخى أهل السنة أن خراسان شهدت ثورة إباضية فى أثناء ولاية نصر بن سيار . ولكن أحد الباحثين المحدثين ، وهو محمود إسماعيل (الحركات السرية فى الإسلام ص ٣٢-٣٣) يقول : ((وفى حياة أبى عبيدة توجه الدعاة الإباضية إلى خراسان والجزيرة العربية وبلاد المغرب . أما عن دعائه فى خراسان فقد أخفقوا فى مهمتهم لتشيع أهلها ، حقيقة إنهم أفلحوا فى استقطاب بعض الأتباع ، ولكن أعدادهم كانت محدودة لا تفى بإقامة ((إمامة الظهور)) ومناجزة الأعداء . وقد جازفوا بالثورة على نصر بن سيار آخر ولاية بنى أمية فى خراسان ، ولم تسفر مغامرتهم إلا عن افتضاح أمرهم مما جعلهم بعد قليل لقمة سائغة لجيوش أبى مسلم الخراسانى قائد الثورة العباسية)) .

على أن الباحث المذكور لم يشر إلى المصدر الذى استند إليه فى قوله المشار إليه . كما أن المعروف أن الذى فتك به أبو مسلم الخراسانى من زعماء الخوارج هو شيبان بن سلمة الحرورى فى سنة ١٣٠ هـ ولم يكن هذا الحرورى من الإباضية ، وإنما عرف أتباعه بالشيبانية ، وهم يتمون فى الأصل إلى إحدى فرق الخوارج المعروفة باسم "النعالية" . =

[انظر البغدادى : الفرق بين الفرق ، ص ٦٠-٦١ ، والكرمانى : الفرق الإسلامية ، ص ٧٩] .

الإباضية للدرجيني ولا في سير الشماخي ، وهذا في حد ذاته دليل على أنهما لم يكونا من الإباضية ، خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أنهما كانا عاملين على جهتين هامتين ، ومثلهما لم يكونا مغمورين حتى يغفل ذكرهما إذا صح أنهما كانا إباضيين .

كما أن ماورد في رسالة جابر إلى العاملين المذكورين لايوحى -من قريب أو بعيد- إلى أن أيا من المرسل أو المرسل إليه كان إباضيا ، فرسالة جابر إلى النعمان بن سلمة تحمل رقم ١٣ ، وقد أثبتنا نصها في قسم الملاحق نظرا لطولها ، مع ملاحظة أن كلمة "المسلمين" ورد ذكرها بهذه الرسالة في أكثر من موضع ، ولم يعنى بأى منها "الإباضية" ، وذلك على عكس مايرد في المصادر الإباضية التي تؤرخ للفترة التي عاش فيها جابر بن زيد ومابعدا . أما رسالة جابر إلى يزيد بن يسار فإنها تحمل رقم ١٥ ، ونصها بعد البسملة والمقدمة هو : "وقد أتاني كتابك تذكر الذي ولاك الله من أهل عمان مما ابتلاك به ، وتخبرني أنك حريص على الاقتصاد (العدل) فيه . لعمرى لئن فعلت ذلك لايسعد به أحد غيرك ، ولئن ضيعت ذلك مايجمل وزره غيرك . فإن استطعت أن تبلغ بالذي أنت فيه الشرف عند الله وملائكته والمؤمنين ، فإنه ليس من عامل يعمل على عمل فيقصد (فيعدل) فيه ويأخذ بالعدل ، إلا أعطاه الله شرف الآخرة على قدر شرف عمله ، ولعمرى لقد استعملت على عمل شريف إن لم يفسدك فيه الشيطان ، فإن فساد الشيطان أن تتخذلك بغيا على عشيرته وغيرهم . فنسأل الله أن يرزقنا أن نعرف له التواضع فيما أعطانا ، والاستكانة فيما عرف الصادقين . اكتب إلى بحاجتك وبما كانت لك من حاجة . والسلام عليك ورحمة الله" . ومن الملاحظ أن هذه الرسالة لا تحمل فتوى في مسألة فقهية ، وإنما هي مجرد نصيحة للعامل المذكور بالتزام جانب العدل فيما ابتلاه الله من مسئولية إدارية ، ولذلك لم يطلب جابر منه نحو رسالته ، وذلك على نحو ماكان يفعله في بعض رسائله الأخرى .

سادسا : استند جابر بن زيد في إجابته على أحد استفسارات عبد الملك ابن المهلب على أقوال لعلي بن أبي طالب^(١) . علما بأن المحكمة المعاصرين لجابر كانوا يتبرءون من على ويعتبرون اغتياله من أعظم القربات إلى الله تعالى ، بدليل أن أحد

(١) الرسالة رقم ١٦ ص ٣٨ .

رعوسهم وقتذاك ، وهو عمران بن حطان المتوفى سنة ٨٤ هـ ، امتدح قاتله عبد الرحمن من ملجم المرادى بقوله (١) :

ياضربة من تقى ماأراد بها إلا ليلغ من ذى العرش رضوانا
إنى لأذكره يوما فأحسبه أو فى البرية عند الله ميزانا

كما أن جابر بن زيد خاطب أحد مراسليه ، وهو طريف بن خليلد ، فى الرسالة رقم ١٤ بقوله : "لما أعطاكم الله أهل البيت من الشرف فى الإسلام والرضا فى أهله والثقة عندهم" (٢) . وفى هذا القول دلالة على أن جابرا كان يعتبر أهل البيت كلهم ثقة بما فيهم على بن أبى طالب . كما أنه من المستبعد كثيرا أن يكون طريف بن خليلد المخاطب فى الرسالة المذكورة إباضيا . إذ لم نسمع - على مبلغ علمى - بأن أحدا من أهل البيت النبوى اعتنق فكر الخوارج ، لأن أهل البيت جميعا ، علويين وعباسيين ، كانوا يرون أحقيتهم فى تولي الخلافة باعتبارها إرثا عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا مايتعارض كلية مع وجهة نظر الإباضية وكل الخوارج .

سابعا - على الرغم من أن الحجاج أودع جابر بن زيد سجنه لتعاطفه مع آل المهلب الذين نكل بهم الوالى المذكور على النحو الذى سبقت الإشارة إليه ، إلا أنه لم يلبث أن أطلق سراحه ، على عكس زعماء الإباضية الذين بقوا فى سجنه إلى أن توفى سنة ٩٥ هـ . وهم : ضمام بن السائب . وأبو عبيدة بن أبى كريمة ، وصحار العبدى وغيرهم . وفى هذا أبرز دليل على عدم قيادة جابر بن زيد للحركة الإباضية ، لأنه ليس من المعقول أن يبقى الحجاج فى سجنه على بعض الأتباع فى تنظيم يعمل للإطاحة به ثم يطلق سراح رأس هذا التنظيم .

(١) القلهاتى : الكشف والبيان ، جـ ٢ ص ٢٥٣ .

(٢) الرسالة رقم ١٤ ص ٣٣ .

الباب الثالث

(علاقة الإباضية بالخوارج)

يعتقد الإباضية^(١) أن وضعهم بالنسبة إلى إخوانهم من أهل المذاهب الإسلامية الأخرى وضع غريب ، فبرغم أنهم يعيشون فى بعض البلاد مندجين مختلطين بإخوانهم من أهل المذاهب الأخرى ، يتعاملون معهم فى جميع شئون الحياة كما يتعامل بعضهم مع بعض ، وتربط الكثير منهم علاقات مودة وصداقة أو ثنى كثيراً مما تربط أهل المذهب الواحد ، ويتصرف أولئك الإباضيون فى المجتمع تصرف المسلم الطبيعي ، لا يخفى ولا يشذ شيء من سلوكهم الدينى أو المدنى ، ولا ينقم عليهم إخوانهم ، أولئك الذين يعيشون معهم فى السراء والضراء ، بدعة يعرفونها ، أو انحرافاً يرونه ، أو خلافاً يدعوا إلى سوء الظن . رغم كل هذا فإن تلك الكلمة "الخوارج" التى أطلقتها عليهم شفة مغرضة بجهولة ، فى فترة كانت السياسة تلعب فيها أهم الأدوار فى توجيه التهم لمن ينتقد انحرافها عن منهج الله ، منذ ذلك التاريخ فى العصر الأموى - على ما يبدو - والإباضية يقفون فى قفص الاتهام ، يقاسون ألم الجفاء من إخوانهم - فيما تزعم تلك التهمة الظالمة - (خوارج) . ومن المؤسف أن كثيراً من الكتاب ، سواء كانوا كتاب مقالات (فى العقائد) ، أو كتاب تاريخ يتبعون مجرى الأحداث التاريخية ، وقفوا بالنسبة إلى الإباضية موقف المدعى العام الذى يعتقد أن نجاح مرافعته يتوقف على إثبات التهمة ، أو قاضى التحقيق الذى يهمه أن يضع أوزار الجريمة على من ساقته الظروف إليه ، ووضعته التحريات بين يديه ، فيضع هؤلاء "الإباضية" وأتباعها فى قفص الاتهام أولاً ، ويحكمون عليهم بأنهم مخطئون لأنهم خوارج ، وبعد ذلك قد يبحثون عن الأدلة ، ولكن لإثبات هذه التهمة ، لا لمعرفة الحقيقة. وقد يعرض الإباضية عقيدة أو رأياً لهم بأدلتهم وبراهينهم ، وهو فى نفس الأمر يوافق عقيدة القاضى ، ولكن القاضى يصبر مع ذلك على أن القوم مخطئون ، وإن ما يقولونه إنما هو كلام للدفاع ، ثم يحكم برفض الدفاع وإثبات الدعوى ، لا لشيء إلا لأنهم حسبما بلغ إلى علمه (خوارج) ، وحتى عندما يقول الإباضية عن عقيدة ما أو رأى : إنه عندهم كفر وخروج عن الملة ، فإن هذا القول لا يقبل منهم ، وقد يبرءون من رجل ومن أعماله وأقواله ممن لا ينتمى إليهم ، ولكن يقال لهم أيضاً : بل هذا الرجل من أئمتكم ، ولو أنكتم ذلك.

(١) انظر : على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ١٤ - ١٦ .

والمشكلة أن من يتهمون الإباضية بأنهم (خوارج) لا يبحثون أبدا عن الحقيقة ، ولا يرجعون فى تحقيقهم إلى مصادر الإباضية ، وإنما يتناقلون التهمة بنصها جيلا بعد جيل دون إعتبار لصراخ المتهم الموجود فى القفص أو اهتمام به أو سماع لدفاعه .

ويقول الإباضيون^(١) : إنه فى عصرنا الحاضر اهتم عدد من الكتاب والباحثين بشئون الفرق الإسلامية ، وعرض بعضهم فيما عرض للإباضية ، وبين يديه كتب قيمة لعلمائها ، ولكنهم لم يرجعوا إلى تلك الكتب ، وراحوا يفتشون عن كتب ليست لهم كتبت عنهم فى ظروف مجهولة ، وهى غالباً لا تسلم من الأخطاء عن حسن النية ، إن سلمت من سوء النية ، بل هى عرضة للأخطاء من جوانب شتى أهمها :

- ١- عدم توافر النزاهة الكاملة فى الكاتب .
- ٢- سيطرة آراء معينة على الكاتب تجعله غير مستعد لفهم غيرها أو حتى مجرد مناقشتها .
- ٣- كفاءة الدراسة والتحقيق لا تكون عنده بالدرجة التى يفرق بها بين الصواب والخطأ .
- ٤- المصادر التى يستقى منها الكاتب قد تكون مغرضة وقد تكون جاهلة لحقيقة ما حدث .
- ٥- النفرة بين أتباع المذاهب المختلفة وسوء الظن وشدة التعصب وتمسك كل بما عنده مسبقاً على الآخر بالخطأ والضلال .

على أنه من البديهي أن المصادر الإباضية عرضة للأخطاء بسبب الجوانب المشار إليها نفسها ، إذ ليس من الإنصاف فى شىء أن يصف الإباضيون أعمال مؤرخيهم وكتابهم بالنزاهة على الدوام ، فى الوقت الذى يصفون فيه مخالفيهم بعدم النزاهة ، وبالتأثر بآراء مسبقة تجعلهم غير مستعدين لفهم غيرها ، بالإضافة إلى عدم الكفاءة

(١) نفس المصدر السابق والصفحة .

واستقاء المعلومات من مصادر مغرضة أو جاهلة . هذا فضلا عما يشير إليه الإباضية من النفرة بين أتباع المذاهب المختلفة وما ينشأ عنها من سوء الظن والتعصب وتمسك كل بما عنده مسبقا مع الحكم على غيره بالخطأ والضلال .

مما تقدم يتبين لنا مدى الحساسية الشديدة لدى الإباضية ضد كل من يصفهم بأنهم من الخوارج فهو -من وجهة نظرهم- إما ظالم متعصب مغرض ، أو جاهل ضال .

ومهما يكن من أمر ، فسنعرض هنا للعلاقة بين الإباضية والخوارج ، بادئين بوجهة نظر المؤرخين وكتاب الفرق المخالفين للإباضية ، تتبعها وجهة نظر المؤرخين و الكتاب الإباضيين في هذا الصدد ، ثم نستخلص الحقيقة على ضوء ما نظمنا إلى صحتة من أقوال الطرفين .

أولاً : موقف المؤرخين وكتاب الفرق من غير الإباضية :

يتفق هؤلاء جميعاً^(١) على أن الإباضية ، إحدى فرق الخوارج . ولكنهم لا يتفقون على المقصود بكلمة "الخوارج" ، فيطلقها أغلبهم على أصحاب على بن أبي طالب الذين خرجوا عليه في صفين سنة ٣٧هـ لقبوله مبدأ التحكيم بينه وبين معاوية بن أبي سفيان ، وأعلنوا تكفيرهم لكل من : عثمان ، وأصحاب الجمل ، وعلى ، ومعاوية ، والحكمين (أبى موسى الأشعري ، وعمرو بن العاص) ، وكل من رضى بالتحكيم . وقد ظل هؤلاء

(١) بالنسبة للمؤرخين أنظر : المبرد : الكامل فى الأدب : ج ٣ ص ١٦٣ ، والطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٥٦٨ ، والمسعودى : مروج الذهب - المجلد الثانى ص ١٢٥ ، وابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، ج ٤ ص ١٦٦ ، والمقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ١٥٥ .
أما بالنسبة لكتاب الفرق - أنظر : الملطى : التنبيه والرد على أهل الأهواء ، ص ٥١ - ٥٥ ، والأشعري : مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٧١ ، والبغدادى : الفرق بين الفرق ، ص ١٠٢ ، وابن حزم : الفصل ، ج ٤ ص ٧٨ ، وأبو المظفر الاسفراينى : التبصير فى الدين ، ص ٥٦ والشهرستانى : الملل والنحل ، ص ١٣٧ ، والرازى : اعتقادات فرق المسلمين والمشرىكين : ص ٤٦ - ٥١ .

خارجين على على إلى أن حاربهم في النهروان سنة ٣٨ هـ ، ثم قتله أحدهم ، وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، وذلك في سنة ٤٠ هـ . ويسمى البعض هؤلاء الخوارج باسم "المحكمة الأولى" (١) . ولما انتقلت الخلافة إلى معاوية بن أبي سفيان كان الخوارج من أشد المعارضين لحكمه ، وبقيت المعارضة على أشدها ضد من خلفه من أهل بيته . لكن هؤلاء الخوارج إنقسموا إلى العديد من الفرق (٢) ، وذلك نتيجة للجدل الذي كانوا مولعين به . وقد بدأ هذا الانقسام منذ سنة ٦٥ هـ - ، وهو الانقسام الذي نشأت على أثره أربع فرق منها الإباضية على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

على أن البعض يتوسع في تفسيره لكلمة "خارجي" . فيقول الشهرستاني (٣) : "كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان" . ومعنى هذا أن كلمة "خارجي" كانت تطلق أحيانا على أى

(١) الناشئ الأكبر : مسائل الإمامة ، ص ٦٩ .

(٢) الظاهرة المميزة في تاريخ الخوارج هي تفرقهم وكثرة انقساماتهم . وقد ذهب البغدادي إلى أن عدد فرق الخوارج بلغ عشرين فرقة ، وزادها المقرئ (الخطوط ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥) إلى اثنين وعشرين فرقة . والراجح أن فرقهم الأصلية بلغت أربعاً فقط هي : الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية ، والصفرية ، ثم تفرعت كل منها إلى فروع عدة . فالعجاردة مثلاً ، وهم أتباع عبد الكريم عجرد . كانوا في الأصل من النجدات لكنهم انشقوا عنهم ، ثم لم يلبث العجاردة أن تفرعوا بدورهم إلى فروع شتى بسبب الجدل الذي كان لا يتوقف فيما بينهم . (أنظر عامر النجار: الخوارج ، ص ١٤٥ وما بعدها) .

وقد ذهب البعض (سهر القلماوى : أدب الخوارج ، ص ٣٥) إلى أن هذه الانقسامات بين الخوارج كانت خطة مقصودة من جانبهم لإحكام الهجوم على الدولة الأموية . لكن ذلك من المستبعد، لأن القتال كثيراً ما كان ينشب بين أتباع هذه الفرق ذاتها (ابن خلدون : العبر ، ج ٣ ص ٣١٤) .

(٣) الملل والنحل ص ١١٨ .

متمرد أو ثائر ، فضلا عن استعمالها أصلا للدلالة على الخوارج العقائديين^(١) . علما بأن بعض القبائل وكثيرا من البدو آزرُوا الخوارج ضد السلطة المركزية فى صدر الإسلام لأسباب مصلحة بحتة ليس للعقيدة فيها أثر ، ولذلك غدت كلمتا "الأعراب" و "الشراة" متلازمتين خلال القرنين الأول والثانى بعد الهجرة ، ويصعب الفصل بين الحركات القبلية المتمردة على السلطة المركزية وبين حركات الخوارج العقائديين، ويتضح ذلك جليا فى كلام البلاذرى^(٢) عن أهل الفتنة والفساد من الأعراب والشراة .

ويتفق المؤرخون وكتاب الفرق من أهل السنة على أن الخوارج -خاصة بعد تطور مذهبهم وتعدد فرقهم- يمثلون جانبا من الغلو والتطرف فى التاريخ الإسلامى ، إذ كان هؤلاء يتشددون فى معاملة مخالفيهم إلى درجة التنكيل حتى بالمرأة والشيخ الفانى والأطفال الرضع ، وعلى الرغم من كثرة تعبدتهم وظهورهم بمظهر الزهاد ، فإنهم لم يتورعوا عن سفك دماء مخالفيهم من المسلمين الذين كانوا يعدونهم كفارا ، بل إنهم كانوا يعاملونهم بما هو أقسى من معاملة الكفار ، فيحكى الميرد^(٣) أن واصل بن عطاء رأس المعتزلة وقع فى أيديهم ، فادعى أنه مشرك مستجير وطلب منهم أن يلغوه مأمنه ،

(١) يقصد بهم أولئك الذين كانوا يخرجون على أولى الأمر فى الدولة الإسلامية انطلاقا من المبادئ السياسية والدينية التى آمنوا بها ودافعوا عنها بحماسة ، معتقدين أن صلاح الأمة مرهون بتطبيقها . فالخلافة -على سبيل المثال- يجب ألا ترتبط بجنس أو لون أو قبيلة أو أسرة ، وإنما يشترط فيمن يتولاها الكفاءة النسبية لأى مسلم ، فكل مؤمن غير متهم فى دينه أو خلقه يستطيع بيعته الجماعة أن يبلغ الإمامة الكبرى ولو كان عبدا ، أما مرتكب الكبيرة فهو فى نظر أغلب فرق الخوارج مشرك تجب معاملته معاملة المشركين ، سواء كان حاكما أو محكوما ، أما فرقة الإباضية فإنها لاتعتبر مرتكب الكبيرة مشركا إلا إذا أخل بالاعتقاد الإسلامى كإنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو تحريم ما أحله الله ، أو أحل ما حرمه الله .

(٢) أنساب الأشراف (مخطوط). بمكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب - جامعة بغداد (انظر فاروق عمر

فوزى : التاريخ الإسلامى وفكر القرن العشرين ، ص ١٧) .

(٣) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ص ١٨٠ .

ففعّلوا ، فى حين أنهم كانوا يفتكون بالمسلم المخالف الذى لا يتبرأ من عثمان وعلى وغيرهما ممن كان يتبرأ منهم الخوارج ، مثلما فعلوا بعبد الله بن خباب بن الارت . كما يحكى البغدادى^(١) أن الأزارقة من الخوارج كانوا يختبرون أى شخص يدعى أنه منهم بأن يدفعوا إليه أحد الأسرى من مخالفينهم ويأمرونه بضرب عنقه ، فإن فعل صدقوه فى دعواه أنه منهم ، وإن لم يفعل اتهموه بالكذب والنفاق والشرك وبادروا بقتله . ويؤكد الميرد^(٢) أن هؤلاء الأزارقة كانوا يقتلون كل من يكذب عليهم ويتبرعون منه .

وقد اتصف الخوارج أيضاً بالتشدد فى العبادة ، فيروى أن عبد الله بن عباس حينما ذهب لمناقشتهم رأى منهم جباها قرحة لطول السجود ، وأيدى كثفنت الإبل عليها قمص مرحضة^(٣) (طاهرة) .

ويصف أبو زهرة^(٤) فرقة الخوارج بأنها من أشد الفرق الإسلامية دفاعاً عن مذهبها وحماسة لآرائها ، وأشد الفرق تديناً فى جملتها ، وأشدّها تهوراً واندفاعاً ، وهم فى دفاعهم وتهورهم مستمسكون بالألفاظ قد أخذوا بظواهرها وظنوا هذه الظواهر ديناً مقدساً ، لا يحيد عنه مؤمن ، وقد استرعت البابهم كلمة "لاحكم إلا لله" فاتخذوها ديناً ينادون به ، فكانوا كلما رأوا علماً يتكلم قذفوه بهذه الكلمة ، كما استهوتهم أيضاً فكرة البراءة من سيدنا عثمان والبراءة من الإمام على والحكام الظالمين من بنى أمية . ولقد ناقشهم الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وكان من الخلاف بينه وبينهم أنه لم يعلن البراءة من أهل بيته الظالمين ، مع إقرارهم أنه خالف من سبقه من بنى أمية ومنع استمرار ظلمهم بل رد المظالم التى ارتكبوها إلى أهلها ، ولكن استولت عليهم فكرة النطق بالتبرؤ ، فكانت هى الحائل بينهم وبين الدخول فى طاعة هذا الخليفة العادل والسير تحت لواء الجماعة الإسلامية . وإنهم ليسهبون -فى استحواذ الألفاظ البراقة على عقولهم ومداركهم-

(١) الفرق بين الفرق ، ص ٨٣ .

(٢) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ص ٨٩٠ .

(٣) الميرد : نفسه ، ج ٢ ص ١٤٣ .

(٤) تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٦٠ - ٦١ .

اليعاقبة الذين ارتكبوا أقسى الفظائع فى الثورة الفرنسية ، منذ استولت على هؤلاء ألفاظ الحرية والإخاء والمساواة ، وباسمها قتلوا الناس ، وأهرقوا الدماء . وأولئك الخوارج استولت عليهم أيضاً ألفاظ الإيمان ولاحكم إلا الله ، والتبرؤ من الظالمين ، وباسمها أباحوا دماء المسلمين وخضبوا الأرض الإسلامية بنجيع الدماء وشنوا الغارة فى كل مكان .

ويحكى المبرد^(١) واقعة تشير إلى أن الخوارج كانوا يأخذون بظواهر القرآن الكريم دون أى تمعن ، وخلاصة هذه الواقعة هى أن جماعة من الخوارج رأوا أحد أعيانهم ، واسمه عبيده بن هلال اليشكرى ، يتردد على دار حداد بدون إذنه ، فاتهموه بامرأته ، وشكوه إلى أميرهم قطرى بن الفجاءة . فقال لهم : إن عبيده من الدين بحيث علمتم ، ومن الجهاد بحيث رأيتم . فقالوا : إنا لانقره على الفاحشه . فقال : انصرفوا . ثم بعث إلى عبيده فأخبره ، فقال : بهتونى يا أمير المؤمنين كما ترى . قال : إنى جامع بينك وبينهم فلا تخضع خضوع المذنب ، ولاتتطاول تطاول البرئ . فجمع بينهم فتكلموا فقام عبيدة فتلا قوله تعالى ﴿بسم الله الرحمن الرحيم . إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرا لكم ، بل هو خير لكم ، لكل أمرئ منهم ما اكتسب من الإثم ، والذى تولى كبره منهم له عذاب عظيم...﴾^(٢) الآية . فلما سمعوها بكوا وقاموا إليه واعتنقوه ، وقالوا : استغفر لنا الله . وهكذا نرى أنهم وجهوا التهمة فى البداية إلى عبيدة بدون دليل ، ثم برأوه فى النهاية لمجرد الاستماع إلى الآية الكريمة المذكورة دون الوقوف على أى دليل يرى ساحة الرجل من هذا الاتهام الفظيع .

وقد ذهب فريق من أهل السنة إلى أن الخوارج من الكفار الخارجين عن الإسلام ، بينما أدخلهم جمهور أهل السنة فى عداد المسلمين . واستند الفريق الأول فيما ذهب اليه على أن الخوارج استحلوا ما حرمه الله تعالى من دماء المسلمين وأموالهم ، كما أنهم هم المقصودون بحديث المروق من الدين الذى أوردته كتب الصحاح .

(١) الكامل فى الأدب ، ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) سورة النور آية ١١ .

فقد روى الإمام مسلم^(١) فى صحيحه بسنده عن زيد بن خالد الجهنى : أنه كان فى الجيش الذى سار به على بن أبى طالب إلى الخوارج فى النهروان ، فقال على رضى الله عنه : أيها الناس ، إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " يخرج قوم من أمتى يقرءون القرآن ، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشئ ، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشئ ولا صيامكم إلى صيامهم بشئ ، يقرءون القرآن ويحسبون أنه لهم وهو عليهم ، لا يتجاوز صلاتهم تراقيهم^(٢) ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية . وآية ذلك أن فيهم رجلا له عضد وليس له ذراع ، على رأس عضده مثل حلمة الثدى ، عليه شعيرات بيض^(٣) . أفتذهبون إلى معاوية وأهل الشام وتتركون هؤلاء يخلفونكم فى ذرائعكم وأموالكم . والله إنى لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام ، وأغاروا على سرح الناس^(٤) فسيروا على اسم الله " .

قال مسلمة بن كهيل : فنزلنى زيد بن وهب منزلا حتى قال : " مررنا على قنطره ، فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي ، فقال لهم : ألقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فإنى أخاف أن ينشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء ، فرجعوا فوحشوا (رموا بها عن بعد) برماحهم ، وسلوا السيوف وشجرهم (طعنهم) الناس برماحهم ... قال : وقتل بعضهم على بعض ، ومأصيب من الناس يومئذ إلا رجلا ... فقال على رضى الله عنه : التمسوا فيهم المخدج^(٥) ، فالتمسوه فلم يجدوه ، فقام على بنفسه حتى أتى أناسا قد قتل بعضهم على بعض ، فقال : أخروهم . فوجدوه (أى المخدج) مما يلى الأرض ، فكبر ثم قال : صدق الله وبلغ رسوله . قال : قام إليه

(١) النووى على مسلم ج ٧ ص ١٧١ . ورواه أبو داود ، ج ٤ رقم ٤٤ ، رقم ٤٧٦٨ ، وفى البخارى بعضه بنحوه ، ج ٤ ص ١٦٠ ، ج ٩ ص ١٥ .

(٢) التراقي : جمع ترقوه ، وهى العظم الذى بين ثغر النحر والعاتق والمراد عدم انتفاعهم بالعبادة .

(٣) اشتهر هذا الرجل بذي الشدية ، ويقصد به حرقوص بن زهير (الشهرستاني : الملل والنحل ، ص ١٢٠) .

(٤) يقصد بذلك الأنعام التى ترعى ومن يرعاها .

(٥) أى الرجل الذى وصف بأن له عضد وليس له ذراع .

عبيده السلماني فقال : يا أمير المؤمنين ، والله الذي لا إله إلا هو أسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : إى والله الذي لا إله إلا هو ، حتى استحلفه ثلاثا وهو يحلف له .

وعن أبى سعيد الخدرى -رضى الله عنه- قال : بعث على رضى الله عنه ، وهو باليمن بذهبة فى تربتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها بين أربعة نفر : الأقرع بن حابس الخنظلى ، وعينية بن حصن الفزارى ، وعلقمة بن علاثة العامرى ، ثم أحد بنى كلاب ، وزيد الخير الطائى ثم أحد بنى نبهان - قال فغضبت قريش فقالوا : أيعطى صناديد نجد ويدعنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أنى فعلت ذلك لأتلفهم^(١) . فجاء رجل كثر اللحية ، مشرق الوجنتين ، غائر العينين ، ناتئ الجبين ، مخلوق الرأس فقال : اتق الله يا محمد . قال : فقال رسول الله : فمن يطعم الله إن عصيته ، أيامنى على أهل الأرض ولا تأمونونى ؟ قال : ثم أدبر الرجل ، فاستأذن رجل من القوم فى قتله ... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن من ضئضى^(٢) هذا قوما يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يقتلون أهل الإسلام ، ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد^(٣) .

وفى رواية أبى سعيد الخدرى^(٤) أيضا بعد أن ذكر قصة الرجل الموصوف بالصفات المشار إليها "فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : يا رسول الله ، ائذن لى فيه أضرب عنقه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعه ، فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، ينظر إلى نصيله^(٥) فلا يوجد فيه شئ ، ثم ينظر

(١) أى لأستميلهم إلى الإسلام بما يحبونه من المال حتى يتم تفهمهم له .

(٢) أى من عنصره وذريته .

(٣) النووى على مسلم ج ٧ ص ١٦١ ، والبخارى ، ج ٩ ص ١٢٩ ، وأبو داود ج ٤ ص ٢٤٣ .

(٤) النووى على مسلم ج ٧ ص ١٦٥ ، والبخارى ، ج ٩ ص ١٥ .

(٥) النصل = حديدة السهم .

إلى رصافه^(١) فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى فضيه فلا يوجد فيه شيء ، وهو القدح^(٢) ، ثم ينظر إلى قذذه^(٣) فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم ، آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدى المرأة أو مثل البضعة^(٤) تدردر^(٥) ، يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : فأشهد أنى سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأشهد أن عليا بن أبى طالب رضى الله عنه قاتلهم وأنا معه ، فأمر بذلك الرجل فالتمس فوجد فأتى به حتى نظرت إليه على نعت رسول الله الذى نعت .

وفى رأى البعض - ومنهم الملطى^(٦) - أنه ينطبق على الخوارج ماروى النبى صلى الله عليه وسلم بإجماع الأمة أنهم مارقة ، لأن نص الحديث المشار إليه صريح فى مروقهم من الدين كما يمرق السهم من الرمية . كما أن واقع أحوالهم فيما بعد يشهد بما جاء فى هذا الحديث الشريف ، فقد أهرق الخوارج دماء المسلمين وكفروا الكثيرين من السلف والخلف واستحلوا محرمه الله تعالى عليهم ، وكل هذه الأفعال تشهد عليهم بأنهم خرجوا من الدين .

أما علماء أهل السنة الذين يدخلون الخوارج فى عداد المسلمين ولا يعتبرونهم كفارا فهم كثيرون . فيذكر الطبرى^(٧) أن على بن أبى طالب كان يقول للخوارج : "علينا ثلاث ، لا نبذؤكم بقتال ، ولا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه ، ولا نمنعكم من الفئى مادامت أيديكم مع أيدينا" . وهذا يعنى أن عليا رضى الله عنه لم يكن يعتبر هؤلاء الخوارج مشركين . ويؤكد ذلك مارواه ابن كثير^(٨) من أن عليا حين سئل عن

(١) الرصاف : بكسر الراء وهى مدخل النصل من السهم .

(٢) القدح = هو السهم قبل أن يركب نصله .

(٣) القُذذ ، بضم القاف هو ريش السهم .

(٤) البضعة ، بفتح الباء ، هى قطعة اللحم .

(٥) معناها تضطرب .

(٦) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، ص ٥٤ .

(٧) تاريخ الأمم والملوك ، ج ٥ ص ٧٣ .

(٨) البداية والنهاية ، ج ٧ ص ٢٩٠ .

شركهم أجاب بقوله : "من الشرك فروا . فقليل له : أمنافقون ؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا . فقليل فمأهم يأمر المؤمنين ؟ قال : إخواننا بغوا علينا" . كما أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز أمر بالكف عن مطاردة الخوارج ما لم يسفكوا دما أو يستحوذوا على مال . وهذا ما حدا بعالم كالشاطبي^(١) إلى عدم تكفير الخوارج بالنظر إلى أن الخليفين المذكورين لم يعاملهم معاملة المرتدين على النحو المذكور .

هذا فضلا عن أن البغدادى^(٢) حدد شروطا قال إنه لا بد من توافرها لكل من يصح اعتباره داخلا في جملة المسلمين ، واعتبر الخوارج ممن تنطبق عليهم هذه الشروط باستثناء فئة قليلة منهم . يقول الفقيه المذكور " والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقيرين بحدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه وصفاته ، وعدله وحكمته ونفى التشبيه عنه ، ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته إلى الكافة ، وبتأييد شريعته وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة ، وأن الكعبة هي القبلة التي يجب الصلاة إليها ، فكل من أقر بذلك كله ولم يشبه ببدعة تؤدي إلى الكفر فهو السني الموحد ، وإن ضم إلى هذه الأقوال مما ذكرناه بدعة شنعاء ، نظر ، فإن كان على بدعة الباطنية .. الذين يعتقدون إلهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة ، أو كان على مذهب الحلول^(٣) ، أو كان على مذاهب أهل التناسخ^(٤) ، أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح البنات وبنات البنين ، أو على مذهب اليزيدية من الإباضية بقولها بأن شريعة الإسلام تنسخ في آخر الزمان ، أو أباح مانص القرآن على تحريمه ، أو حرم ما أباحه القرآن نصا لا يحتمل التأويل ، فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامة له .

وإن كانت بدعته من جنس بدعة المعتزلة أو الخوارج ... فهو من الأمة في بعض أحكامها وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين ، وفي ألا يمنع من الفئ والغنيمة إذا غزا مع

(١) الاعتصام ، ج ٢ ص ١٨٥ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ١٣-١٤ .

(٣) الحلول : يقصد به القول بحلول روح الله تعالى في أجساد البشر .

(٤) التناسخ : يقصد به حلول أرواح البشر في أجساد الحيوانات .

المسلمين ، وفي ألا يمنع من الصلاة في المساجد . وليس من الأمة في أحكام سواها ، وذلك ألا تجوز الصلاة عليه ولا خلفه ولا تحل ذبيحته ولأنكاحه لامرأة سنية ، ولا يحل للسنى أن يتزوج المرأة منه إذا كانت على اعتقادهم" .

كما يقول ابن حجر العسقلاني^(١) : "ذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة والجماعة إلى أن الخوارج فساد ، وأن حكم الإسلام يجرى عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد" . وقد أورد الفقيه المذكور مذكره الخطابي من القول بأن علماء المسلمين أجمعوا على أن الخوارج -على الرغم من ضلالتهم- فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مناعتهم وأكل ذبيحتهم ، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام^(٢) .

هذا ، ولا تعتبر المالكية "الخوارج" من المشركين وإنما يعتبرونهم أهل بدعة ، ففي رأى للإمام مالك أنهم يستأبون ، فإن تابوا وإلا قتلوا . وقد ذهب بعض الحنابلة إلى تكفير كل أهل البدع ، ومن بينهم الخوارج طبعاً ، إلا أن ابن تيمية لم يوافق على ذلك ، لأنه مادام من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنب ، فمن المنطقي أنهم لا يكفرون أحداً ببدعة .

وبالنسبة لمن يرون تكفير الخوارج بناءً على حديث المروق السابق الإشارة إليه بقول الدكتور صابر طعيمة^(٣) : "وقد استند القاضى أبو بكر بن العربى بهذا الحديث فى حكمه بكفر الخوارج ، وذلك لما فهمه من قوله صلى الله عليه وسلم "يمرقون من الدين" . لكن بقية الحديث تشرح هذه العبارة التى ساعدت بعض العلماء على الحكم بعدم تكفير الخوارج ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : "...فينظر الرامى إلى سهمه ، إلى نصله ، إلى رصافه ، فيتمارى فى الفوقه ، هل علق بها من الدم شئ" ؟ ، فالتمارى هذا من الشك ، وإذا وقع الشك فى ذلك ، لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام ، لأن من ثبت له عقد الإسلام يبين لم يخرج منه إلا بيقين .

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ج ١٢ ص ٣٠٠ .

(٢) نفس المصدر السابق والصفحة .

(٣) الإباضية عقيدة ومذهبها ، ص ٤١ .

أما موقف المؤرخين وكتاب الملل والنحل السنيين من الإباضية خاصة ، فإن قلة نادرة منهم^(١) تصف هذه الفرقة بالغلو . أما الأغلبية العظمى منهم فيشيرون صراحة إلى اعتدال أتباعها . فيقول الميرد^(٢) : "وقول عبد الله بن إباض أقرب إلى السنة من أقاويل الضلال . كما أثبت الطيرى^(٣) أن ابن إباض اعترض على نافع بن الأزرق فى كل مذهب إليه من تطرف وغلو ، وذلك على النحو الذى سبقت الإشارة إليه . ويؤكد رجال المقالات وكتاب الملل والنحل والأهواء ما أثبتته كل من الميرد والطيرى بالنسبة لاعتدال فرقة الإباضية ، فيقول ابن حزم^(٤) : "أسوأ الخوارج حالا الغلاة ، وأقربهم إلى أهل الحق الإباضية" كما يشير الكثيرون^(٥) غيره إلى أن الإباضية يعتبرون مخالفين من أهل القبلة مسلمين غير مشركين ولا مؤمنين ، ويطلقون عليهم كفار نعمة ، لا كفار شرك ، وذلك على أساس أن هؤلاء المخالفين موحدون لم يكفروا ، وإنما فقط قصرُوا فى جانب الله تعالى . ولذا فالإباضية يحلون مناقحة المخالفين من المسلمين وموارثتهم ، ولا يحلون من غنائم المسلمين الذين يحاربونهم إلا الخيل والكراع وكل ما يعين على القتال ، أما ماعدا ذلك من الأموال حرام يتعين رده . هذا فضلا عن أن الإباضية يجوزون شهادة مخالفينهم على أوليائهم ويحرمون قتلهم غيلة أو سرا ، ولا يجوزون قتل خصومهم إلا إذا أعلنوهم بالقتال وأقاموا عليهم الحجة ، كما يقولون : إن دار مخالفينهم من أهل الإسلام دار توحيد لا دار كفر ، ماعدا معسكر السلطان فإنه دار كفر .

حقيقة يشير الأشعرى^(٦) وغيره^(٧) إلى ظهور بعض الغلاة بين الإباضية .

(١) الملطى : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٥٢ ، والمقرىزى : الخطط ، ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٢) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ص ١٦٣ .

(٣) تاريخ الأمم ج ٥ ص ٥٦٨ .

(٤) الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ص ١٨٠ .

(٥) البغدادى : الفرق بين الفرق ، ص ١٠٣ ، والشهرستانى : الملل والنحل ، ص ١٣٧ ،

والاسفرايينى : التبصير فى الدين ، ص ٥٦ .

(٦) مقالات الإسلاميين ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٧) الشهرستانى : الملل والنحل ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .

الزمن ، مثل : الحفصية ، والحارثية ، واليزيدية ، والحفصية هم أتباع حفص بن المقدم الذين زعموا أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، فمن عرفه تعالى ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو جنة أو نار ، أو ارتكب الكبائر من الزنا والسرقة والقتل وغير ذلك ، فهو كافر لكنه برئ من الشرك . أما الحارثية ، أصحاب الحارث بن زيد الإباضي فقد خالفوا الإباضية في قولهم بالقدر على مذهب المعتزلة . وبالنسبة إلى اليزيدية ، أتباع يزيد بن أنيسة ، فقد زعموا أن الله تعالى سيبعث رسولا من العجم وينزل عليه كتابا من السماء دفعة واحدة .

على أنه من الجدير بالذكر أن الغلاة المشار إليهم من الإباضية كانوا قلة نادرة تيرأت منهم الأغلبية ، فيذكر الأشعري^(١) أن جل الإباضية تبرعوا من حفص بن المقدم وأتباعه . كما أن ما أشار إليه الفقيه المذكور من مخالفة الحارثية لسائر الإباضية في القول بالقدر على مذهب المعتزلة فيه دلالة على تميز الإباضية عنده وسلامتها في معتقدها عن معتقد المعتزلة . أما بالنسبة ليزيد بن أنيسة المشار إليه فيقول الأشعري^(٢) : "وجلهم (الإباضية) تبرأ منه" . علما بأن البغدادى^(٣) ذكر الفرق التي تفرعت إليها الإباضية ولم يجعل من بينها اليزيدية ، لأنهم خرجوا عن جملة المسلمين .

وبالنسبة لموقف الكتاب المحدثين السنيين من فرقة الإباضية ، نجد أن جلهم يشيرون إلى اعتدال هذه الفرقة وإنصاف أتباعها لمخالفهم . فيقول عنهم الشيخ محمد أبو زهرة^(٤) : "وهم أكثر الخوارج اعتدالا وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً ، فهم أبعدهم عن الشطط والغلو ، ولذلك بقوا ، ولهم فقه جيد ، وفيهم علماء ممتازون ... وقد اقتبست القوانين المصرية في المواريث بعض آرائهم" .

(١) مقالات الإسلاميين ، ص ١٠٢ .

(٢) نفسه ، ص ١٠٤ .

(٣) الفرق بين الفرق ، ص ٢٧٩ .

(٤) تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٧٨ .

ويرى على مصطفى الغوابي^(١) أن الإباضية ، وإن كانوا خلفاً للخوارج ، إلا أنهم تساهلوا في كثير من الأحكام التي كان يتشدد فيها سلفهم . ويشير إبراهيم عبد الباقي^(٢) إلى اعتدال الإباضية بقوله : إنهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة إلا إذا أخل بالاعتقاد الإسلامي كإنكار ما علم من الدين بالضرورة . كما أن مرتكب الكبيرة عندهم ليس مشركاً ، وذلك على عكس ما تقول به بقية فرق الخوارج . ويؤكد الدكتور عامر النجار^(٣) اعتدال الإباضية بقوله : وهم أقرب فرقهم (الخوارج) إلى الجماعة الإسلامية ، ومذهبهم أكثر تسامحاً من كل فرق الخوارج ، ولهذا كتب لهذه الفرقة البقاء دون سائر الفرق الخارجية ... وذلك بسبب تسامحهم مع مخالفيهم وإنصافهم لهم" . ويقول الدكتور مصطفى الشكعة^(٤) : "وعقيدة الإباضية تتفق مع أهل السنة في الكثير وتختلف في القليل، فهم يعترفون بالقرآن والحديث كمصدر للعلوم الدينية ، ولكنهم يقولون بالرأى بدلاً من القياس والإجماع" .

ثانياً : موقف المؤرخين والكتاب الإباضيين :

ينكر الكتاب الإباضيون المحدثون أية صلة للإباضية بالخوارج ، اللهم إلا الاتفاق فيما بينهما حول إنكار التحكيم وعدم ضرورة أن يكون الإمام من قريش . ويسوق هؤلاء الكتاب عدداً من الأدلة لإثبات صحة موقفهم المشار إليه وأهمها ما يلي :

(١) إن أسلاف الإباضية من منكري التحكيم الذين حاربهم على بن أبي طالب في معركة النهروان سنة ٣٨ هـ لا يصح أن يطلق عليهم اسم "الخوارج" ، لأن بعض مشاهير المسلمين - طبقاً لما يذكره المبرد^(٥) - كانوا ينكرون التحكيم ، مثل : الإمام

(١) تاريخ الفرق الإسلامية (انظر على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ٨٠ ، ٨٤).

(٢) الدين والعلم الحديث ، ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٣) الخوارج ، ص ١٦٥ .

(٤) إسلام بلا مذاهب ، ص ١٥٠ .

(٥) الكامل في الأدب ج ٣ ص ١١٨ .

مالك ابن أنس ، والحسن البصرى ، وعلى الرغم من ذلك لم يدخلهما أحد فى عداد الخوارج . كما أن الثوار الذين قتلوا أمير المؤمنين عثمان بن عفان لم يطلق عليهم هذا الاسم ، ولم يطلق أيضاً على طلحة والزبير ومعاوية وأتباعهم الذين حاربهم على فى معركة الجمل وصفين.

وقد أشار على يحيى معمر^(١) إلى ثورات خمس على عصر الراشدين ، مستعرضاً ظروف كل منها بقصد بيان الفئة التى يجب أن يطلق عليها اسم "الخوارج" من وجهة نظره ، فقال : إن أول هذه الثورات هى ما حدث على عهد أبى بكر الصديق حيث ادعى بعض زعمائها النبوة وأنكر البعض الآخر الزكاة . والثانية هى تلك التى انتهت بمقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان . والثالثة هى التى تزعمها طلحة والزبير ضد الإمام على بن أبى طالب ، أما الرابعة فهى التى اصطدم فيها جيش الإمام ومعاوية بن أبى سفيان فى معركة صفين . وبالنسبة للثورة الخامسة فإنها تتمثل فى موقف أولئك الذين لم يرتضوا التحكيم، وحذروا علياً من قبوله ، وكانوا يرون أن معاوية باغ لاحق له ، وأنبيعة على قد انفسخت بموافقة على الهدنة ورضائه بالتحكيم ، فلم تبق لأحد فى أعناقهمبيعة ، وليس لأحد عليهم ميثاق ، وقد تداعى هؤلاء أن يعتزلوا جيش على ، وركنوا إلى موقع يسمى حروراء فانعزلوا فيه ، ينتظرون تجدد الحوادث وإتجاه الأمة فى قضية الخلافة، ويمكن أن يسمى هذا الانعزال عن جيش على بالثورة الخامسة ، تلك التى ظل موقف أصحابها سلبياً حتى أعلن الحكمان عزل على ومعاوية عن الخلافة وترك الأمر شورى بين المسلمين يختارون ما يشاءون ، وقد اختار هؤلاء المنعزلون إماماً شرعياً هو عبد الله بن وهب الراسبى ، ولم يقيموا وزناً لدعوى عزل معاوية ، لأنه لم يتول الخلافة إلى ذلك الحين ، لا بالإكراه ولا بالشورى ، فلا معنى لعزله من منصب ليس هو فيه ، كما لا يقيمون أى وزن لتولية عمرو بن العاص له ، لأن عمراً لم يفوضه المسلمون فى تولية أمير المؤمنين . أما نظرة المنعزلين إلى على فقد كانوا يتوقعون أن يتفق الحكمان على إقراره فى الحكم ، وحينئذ ترجع إلى على الصبغة الشرعية التى تنازل عنها لإثباتها ، ويجب على المسلمين حينئذ أن يوحدوا صفوفهم تحت طاعته ما قام فيهم بكتاب الله . ولكن

(١) الإباضية فى موكب التاريخ ، الحلقة الأولى ص ٢٠ - ٢٥ .

المندوب الذى اختاره ليمثله فى هذه القضية الظالمة أعلن أنه عزل عليا عن إمرة المسلمين، وأن الأمر أصبح للشورى والاختيار . لذلك بايعوا أميراً للمؤمنين وخليفة للمسلمين بعد على ابن أبى طالب ، فهو الخليفة الشرعى الخامس فى نظرهم . وبهذه الخطوة أصبحت الأمة الإسلامية منقسمة إلى ثلاث دول : دولة يرأسها معاوية وإن لم يبايعه عليها أحد إلى ذلك الحين ، ودولة يرأسها على بن أبى طالب الذى لم يعترف بعزل مندوبه له فى قضية التحكيم ، ودولة يرأسها عبد الله بن وهب الراسبى بعد أن بايعه جمع كبير من المسلمين . ومع كل فرقة من هذه الفرق الثلاث جمع غير قليل من كبار الصحابة ، وفيهم المشهود له بالجنة .

ثم يقول على بن يحيى معمر^(١) : إذا أردنا أن نستخلص طائفة معينة من الطوائف التى قامت بالثورات الخمس المشار إليها لنطلق عليها اسم "الخوارج" بحيث ينطبق عليها هذا الاسم انطباقاً كاملاً من الناحيتين السياسية والدينية ، فيكونون خوارج على الخلافة ومارقين على الدين طبقاً لحديث المروق - فأى هذه الطوائف النائرة يمكننا أن نطلق هذا الاسم عليها ؟

ويجب الكاتب المذكور على هذا التساؤل بأن أكثر المؤرخين الأوائل ، وقد كانوا إما تبعاً للشيعة أو صنائع للأمويين ، قد أطلقوه على تلك الطائفة التى اعتزلت علياً عند التحكيم وبايعت عبد الله بن وهب الراسبى إماماً ، وثارَت على الظلم وفساد الحكم فى الدولة الأموية ، وعلى من جاء من بعدها ممن سار فى ذلك الطريق ، وتنكب عن سيرة الخلفاء الراشدين . ولكى يصبغ أولئك المؤرخون هذه التسمية باللون المقبول ، ربطوا المعنى السياسى لكلمة الخروج بالمعنى الدينى وهو المروق عن الإسلام ، وقد عملت السلطة والدعاية فى كلتا الطائفتين (الشيعة والأموية) على تثبيت هذا الإطلاق ونشر هذه الأقاويل ، حتى وضعت الأحاديث المكونوبة فى الطعن على الخوارج والتشنيع عليهم ونسبة المروق والكفر إليهم جميعاً أو إلى أفراد من رؤسائهم وزعمائهم .

ولكى يمكن تحديد الطائفة التى ينبغى أن نطلق عليها بحق اسم "الخوارج" يصنف

(١) الإباضية فى موكب التاريخ ، الحلقة الأولى ص ٢٦ - ٣١ .

على يحيى معمر^(١) الثورات الخمس المشار إليها إلى فئات ثلاث : الأولى لا يستند أصحابها فى ثورتهم إلى أية أسباب غير عدم تمكن الإسلام فى قلوب القائمين عليها ، وعدم إيمانهم بالإيمان الصحيح بتكامل الرسالة المحمدية . ويتجلى ذلك فى الثورة الأولى التى ارتد فيها فريق عن الإسلام وامتنع فريق آخر عن أداء الزكاة . والثانية ، ليس لأصحابها أسباب ظاهرة معقولة فى ثورتهم . أما أسبابها الخفية الحقيقية فهى النزاع على مناصب الدولة ، من خلافة أو عمالة ، ويتمثل ذلك فى الثورة الثالثة التى قام بها طلحة والزبير ، وفى الثورة الرابعة التى قام بها معاوية بن أبى سفيان . أما الثالثة ، فقد استند أصحابها إلى أسباب ظاهرة يتراءى للناظر أنها معقولة ، ويتمثل ذلك فى الثورة الثانية التى قتل فيها عثمان ، وفى الثورة الخامسة التى اعتزل فيها جماعة من جيش على عليا بعد التحكيم وعزل أبى موسى الأشعرى له .

فلو كان المقصود من كلمة الخوارج هو الخروج السياسى عن خليفة تمت له البيعة الشرعية ، لكان إطلاق كلمة "الخوارج" على طلحة والزبير ، أو على معاوية وأتباعه ، أو على الثائرين على عثمان أظهر وأوضح . أما إذا لوحظ المعنى السياسى مع المعنى الدينى ، فإنه لا يمكن إطلاق هذه الكلمة عليهم ، كما أنه من العسير إطلاقها على المنعزلين لعلى ابن أبى طالب . والسبب فى هذا العسر هو أن هؤلاء الثائرين ، سواء أكانوا من الفئة الثانية أو الثالثة ، إنما ثاروا غير منكرين لأصل من أصول الإسلام ، ولا مكذبين . بمعلوم من الدين بالضرورة ، فضلا عن أنه من كل فئة منهما فريق من كبار الصحابة فيهم بعض المشهود لهم بالجنة .

وبناء على ذلك فإن أحاديث المروق - إن صححت - لا يكون المقصود منها إلا أصحاب الثورة الأولى ، وهم أولئك الذين خرجوا على خلافة أبى بكر منكرين للشرعية أو لأصل من أصولها ، فهؤلاء يستطيع المرء أن يطلق عليهم كلمة "الخوارج" وهو يقصد بهذه الكلمة معنيها السياسى والدينى وهو مطمئن ، لخروجهم على خلافة مجمع عليها ، وإنكارهم للإسلام جملة بعدما آمنوا به ، أو تكذيبهم بركن ثابت بالكتاب والسنة

(١) الإباضية فى موكب التاريخ - الحلقة الأولى ، ص ٢٦ - ٣١ .

والإجماع ، وهو الزكاة ، إنكاراً استحقوا بسببه أن يحاربهم الخليفة الأول حرباً لا هوادة فيها . ونستأنس في تأكيد هذا الرأي بما ورد في بعض روايات حديث المروق من كلمة "سيخرج" أو "سيمرق" ، فإن استعمال حرف السين يدل على قرب الخروج ، ولم يكن أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الخروج الذي قضى عليه الصديق^(١) .

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الكاتب الإباضى على يحيى معمر^(٢) يشكك في صحة حديث المروق السابق الإشارة إليه ، بدعوى أنه لم يكن معروفاً عند حدوث الثورات الأربع الأولى في الدولة الإسلامية الناشئة ، وإلا فكيف لايوصف به الخارجون على الخلافة زمن كل من عثمان وعلى ، ولا الخارجون عن الدين زمن الصديق ؟ لماذا تبقى خفية لا يستفيد منها أنصار الخلافة أو خصومها في أربع ثورات جامحة ذهب ضحيتها عدد غير قليل من المسلمين الأبطال ؟ وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل - من وجهة نظر الكاتب المذكور - على أن هذا الحديث لم يكن معروفاً عند وقوع هذه الثورات ، وإنه إنما وضع بعد ذلك قصداً للتشنيع على أهل النهروان ، ولحمل على قتالهم والقضاء عليهم ، خوفاً من أن يتخرج على من دماهم ويتردد في قتالهم ، فقد كان الشيعة الذين يحيطون به وعلى رأسهم الأشعث بن قيس ، وهم يكافحون لكي يبنوا دولة ، يخشون أن يتصل أهل النهروان بالناس ، وأن يقنعوهم بما لديهم من حجة وبرهان بأن قبول التحكيم خطأ في السياسة ، وأن خلافة على بعد التحكيم والعزل باطلة. ويدلل معمر على رأيه هذا بالإشارة إلى عبارة أوردها المؤرخ الإباضى الشماخي^(٣) ، ونصها هو "فقال الأشعث (لعلى بن أبى طالب) : ناجز القوم ، فإن كلموا الناس أفسدوهم علينا" .

ويتفق الإباضيون مع على يحيى معمر في أن أهل النهروان الذين حاربهم الإمام على لا يصح أن يطلق عليهم اسم "الخوارج" ، ولكن أغلبهم يختلف مع معمر في تحديد

(١) الإباضية في موكب التاريخ ، الحلقة الأولى ص ٢٩-٣٠ .

(٢) نفسه .

(٣) السير ، ج ١ ص ٥٢ .

الطائفة التى ينبغى أن يقتصر عليها هذا الاسم . فيقول أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني^(١) : "وزلة الخوارج نافع بن الأزرق وذويه حين تأولوا قول الله تعالى : ﴿وإن أظعموهم إنكم لمشركون﴾^(٢) ، فأثبتوا الشرك لأهل التوحيد حين أتوا من المعاصى ولو أصغرها" . ويوضح الورجلاني^(٣) هذا الكلام المجمل بقوله : "وأما المارقة - وهم الخوارج - فقد زعموا أن من عصى الله تعالى فى صغير من الذنوب أو كبير ، أشرك بالله العظيم... ففضوا على جميع من عصى الله عز وجل بالإثم ، أنه مشرك ، وعقبوا بالأحكام ، فاستحلوا قتل الرجال ، وأخذ الأموال ، والسبى للعيال . فحسبهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن أناساً من أمتى يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فتتظر فى النصل فلا ترى شيئاً ، وتنظر فى القدح فلا ترى شيئاً وتتمارى فى الفوق) فليس فى أمة محمد صلى الله عليه وسلم أشبه شئ بهذه الرواية منهم (أى نافع ابن الأزرق ومن على شاكلته) لأنهم عكسوا الشريعة ، قلبوها ظهراً لبطن ، وبدلوا الأسماء والأحكام ، لأن المسلمين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعصون ولا تجرى عليهم أحكام المشركين ، فليت شعرى فيمن نزلت الحدود ، فى المسلمين أو فى المشركين ؟ فأبطلوا الرجم والقطع (قطع يد السارق) ، كأنهم ليسوا من أمة أحمد عليه السلام ، لقد عميت أعينهم فنظروا فى المعنى الذى أمر الله به المسلمين أن يستعملوه فى المشركين من جهاد العدو والجهد فى محاربتهم ، فاستعملوه فى المسلمين".

أما محمد بن يوسف أطفيش^(٤) فيعرف "الخوارج" بقوله : "هم طوائف من الناس ، من زمن التابعين ، رءوسهم نافع بن الأزرق ، ونجدة بن عامر ، وعبد الله بن الصفار ، ومن شايعهم . وسموا خوارج لأنهم خرجوا عن الحق ، وعن الأئمة ، بالحكم على مرتكبى الذنب بالشرك ، فاستحلوا ما حرم الله من الدماء والأموال بالمعصية ، متأولين

(١) الدليل لأهل العقول ، ص ١٥ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٢١ .

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٣٠ .

(٤) انظر سليمان محمد السالى وأخيه : عمان تاريخ يتكلم ، ص ١٠٣ وما بعدها .

قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(١) ، فزعموا أن معنى الآية هو : وإن أطعتموهم فى أكل الميتة ، فأخطأوا فى تأويلهم ، والحق أن معنى الآية هو : وإن أطعتموهم فى استحلال الميتة . والاستحلال لما حرم الله شرك . وحين أخطأوا فى التأويل لم يقتصروا على مجرد القول ، بل تجاوزوه إلى الفعل ، فحكموا على مرتكب المعصية بالشرك ، واستحلوا دماء المسلمين وأموالهم بالمعصية ، فاستعرضوا النساء والأطفال والشيوخ . وقد كان الإمام (الإباضى) الحجة الربيع بن حبيب بن عمرو البصرى الفراهيدى صاحب المسند الصحيح رحمه الله حين بلغ إليه أمرهم يقول : دعوهم حتى يتجاوزوا القول إلى الفعل ، فإن بقوا على قولهم فخطئهم محمول عليهم ، وإن تجاوزوه إلى الفعل حكمنا عليهم بحكم الله .

ولما ظهرت بدعتهم طردهم أصحابنا (الإباضية) من مجالسهم ، وطاردهم كل صوب معلنين البراءة منهم ، فلما تجاوزوا القول إلى الفعل ، أعلنوا الحكم بكفرهم ، لأن الكفر فى استحلال ما حرم الله نص فى كتاب الله قطعى . وقد استشرى فعلهم يومئذ فاشتدوا على أهل التوحيد بفتنتهم ، فسلوا السيوف على الرقاب بغير ما أنزل الله ، فعظمت محنتهم فكانت بلاءً عظيماً .

ويقول سالم بن حمد الحارثى^(٢) : "وأما الحديث (أى حديث المروق) فهو عندنا (الإباضية) فى علماء السوء ، وفى كل من خالف عمله كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ... ويمكن أن يحمل على غلاة الخوارج من الأزارقة والصفريه القائلين بشرك أهل الكبائر ، فإنهم يجتهدون فى التحرر والعبادة لئلا يقعوا فى الشرك ، ويؤيده ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال -وهو يشير بيده إلى العراق- يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية . وحمله (أى حديث المروق) على كل من خالف الحق فى عبادته تعالى أظهر ، كما يدل عليه ظاهر قوله عليه السلام : يخرج فيكم ... إلى آخره - فإن لفظ "فى" تدل على أن الخروج بمعنى الوجود بعد العدم ، والمعنى هو : يوجد فيكم قوم هذا وصفهم " .

(١) سورة الأنعام ، آية ١٢١ .

(٢) العقود الفضية فى تاريخ الإباضية ، ص ٧٠ - ٧١ .

والخوارج عند سالم بن حمود السيابي^(١) هم "فى الأصل جمع خارجة ، وهى طوائف تخرج فى الإسلام ضالة ومحقة ، وفى عرف الفقهاء فرق من فرق الإسلام رأسهم نافع بن الأزرق ، ونجدة بن عامر وعبد الله بن الصغار وأتباعهم ، خرجوا على أهل الحق فى زمن التابعين وتابعيهم ، وحكموا على مرتكب الكبيرة من الذنوب بالشرك ، وفرعوا عليه حلية ماله فيغنم ، ودمه فيسفك ، ورأوا أن ذلك هو الحق ، واشتدوا على الناس .. وتعلقوا بتأويلات خالفوا فيها غيرهم من سائر الأمم الإسلامية .. ولما كان من تأويلهم هذا ، ومشوا به فى الأمة مشية اشماز منها المسلمون ، وأنكرها عليهم أهل الحق ، فزادوا فى عنادهم وتمردهم فى منهمجهم" .

ويقول الدكتور صالح بن أحمد الصوافي^(٢) : "سمى الخوارج بهذا الاسم بسبب خروجهم من الكوفة إلى النهروان وكان ذلك فى أول أمرهم، ولم يكن خروجهم فى ذلك الوقت خروجاً عن الدين أو مروقاً عن الجادة أو الأمة ، بل لعل العكس هو الصحيح ، فمن الثابت أن الإمام على بن أبى طالب ، لما سئل عن هؤلاء ووصفوا أمامه بالكفر والمروق ، قال كرم الله وجهه : بل من الكفر فروا ، ونفى عنهم النفاق ، إذ لما سئل : أهم منافقون؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، وهؤلاء يذكرون الله بكرة وأصيلاً . غير أنه من الثابت بعد ذلك افتراق أمر هؤلاء الخوارج ، لأنه بعد واقعة النهروان عمد البعض منهم إلى سلوك طريق لا يتفق مع الأصول الصحيحة للشريعة الغراء، وأحدثوا فى الإسلام حدثاً كبيراً بما استحلوا من استعراض المسلمين بالسيف ، وتكفير أهل القبلة الذين لا يذهبون مذهبهم ، وتفرق هؤلاء الخارجون إلى فرق عديدة كان منها الأزارقة والصفورية والنجدات ، وهؤلاء هم الذين أصبحوا يعرفون بالخوارج ، ويعنى وصفهم بذلك أنهم خارجون عن الدين ومارقون ، بما استحلوا من المحرمات وما خالفوا فيه الأحكام الصحيحة للإسلام" .

أما الدكتور عمار طالبي^(٣) فيقول : "فإنهم (أى الإباضية) يتصورون الفرقة التى

(١) أصدق المناهج فى تمييز الإباضية من الخوارج ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) الإمام جابر بن زيد ، ص ٢١٢ .

(٣) آراء الخوارج الكلامية ، ص ٣٠ - ٣١ .

ينطبق عليها مفهوم الخارجية الوارد فى الحديث ، وهو المروق من الدين ، بأنها هى فرقة الأزارقة ، ومن كان على شاكلتها ، لما يقولون به ويعتقدونه من سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم ، وسبى نسائهم وأطفالهم ، مستحلين ذلك كله" .

(٢) إن ما يزعمه محرفو التاريخ ومتعفنة المذهبية ، كما يقول أطفيش^(١) ، من أن واقعة النهروان كانت بسبب الخروج على الإمام الشرعى ليس صحيحاً ، لأن الحقيقة التى لامية فيها هى أن أهل النهروان لم يخرجوا قط على على بن أبى طالب هو إمام ، ولكنهم حين أبوا التحكيم وأصرروا عليه . مال على إلى الفريق الذى يطالب به ، وحينئذ رأى منكرو التحكيم أن البيعة لم تكن فى أعناقهم بل هم فى حل منها ، حيث أن التحكيم فى شئ معناه أنه ثابت الحكم ، ولذا اعتبروا هذا التحكيم تنازلاً من الإمام على عن البيعة وأصبحوا فى حل من أمرهم ، ولهم الحق أن يختاروا من يشاءون إماماً لهم ، فاختاروا رجلاً من أفضل الناس يومئذ ومن الصحابة الكرام ، وهو عبد الله بن وهب الراسبى الأزدي ، فلما بايعوه بعثوا إلى أصحابهم - ومنهم الإمام على - أن يدخلوا فى البيعة لمن اختاروه إماماً . ولكن على رأى أن البيعة تمت لأزدي لالقرشى ، ولذا بادر بمحاربتهم قبل أن يتقوى أمرهم فتخرج الإمامة إلى غير قرشى ، وهذا هو السبب الوحيد لواقعة النهروان" .

ويقول سالم بن حمود السيابى^(٢) : "والواقع أن أهل النهروان رأوا إمامهم (على بن أبى طالب) ألقى عن كاهله عبء الإمامة حين حكم فيها الرجال ، وقد خرج من عهدها وتنازل عنها تاركاً لها . فانحازوا لينظروا فى الأمر السديد لهم وللمسلمين ، فبايعوا عبد الله بن وهب الراسبى على ما بويح عليه الأئمة من قبله ، ورأوا أنهم الحجة فى ذلك العهد وأن لهم الحق فى ذلك" .

كما يروى الإباضية^(٣) أن المسلمين بايعوا على بن أبى طالب بالخلافة على شروط

(١) نبذة عن الخوارج (انظر على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٢٧٨ - ٢٧٩).

(٢) أصدق المناهج فى تمييز الإباضية عن الخوارج ، ص ٢٥ .

(٣) القلهاتى : الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٢٦ ، والحارثى : العقود الفضية ، ص ٥٠ .

منها : قتال الفئة الباغية ، وكل فرقة امتنعت عن الحق طاغية ، وعلى أنه متى خالف من ذلك شيئا أو نقص منه شيئا فلا بيعة له عليهم . هذا فضلا عن أن على بن أبي طالب قد خلع نفسه من الخلافة حين قبل أن يكتب اسمه في كتاب التحكيم مجرداً من لقب أمير المؤمنين . وحتى لو لم يكن خلع نفسه على هذا النحو ، فإنه استحق الخلع بنقضه لشروط البيعة ، وإصراره على التحكيم ، وملايئته معاوية ، وتوبته ثم نكته لها واستمراره على هذا النكت .

أضف الى ذلك أنه في الوقت الذي بطلت فيه خلافة على بن أبي طالب انتخب عبد الله بن وهب الراسبي خليفة بطريقة شرعية ، ومتى صحت الخلافة للثاني فإنها لا تبطل عنه إلا لموجب بعد ثبوتها ، ولا موجب لهذا البطلان^(١) .

٣- إن واقعة النهروان والظروف التي أدت اليها ماهي إلا فتنة بين الصحابة ، شأنها في ذلك شأن الفتن التي سبقتها مثل : فتنة الدار (مقتل عثمان بن عفان) ، وفتنة الجمل ، وفتنة صفين ، ومن معاني كلمة "الفتنة" اختلاف الناس في الآراء ومايقع بينهم بسبب ذلك من النزاع والقتال . ووجه الارتباط بين هذه الفتن جميعا أن الخلاف فيها كان ديانةً ، أي أن كل فريق كان يعتقد أن مسلكه هو الحق .

ففي الفتنة الأولى اتهم عثمان بأنه يحابي أهله بالمال والمنصب ، فلما انتقد عليه ذلك وذكر له أن عمر بن الخطاب لم يكن يفعل ذلك ، أجاب بأن عمر منعهم لله أما هو فقد أعطاهم لله . كما أجيب عنه بأنه أمير المؤمنين وأعرف بمصلحة الأمة وأنه هو المسئول.

وفي الفتنة الثانية تم البيعة لعلي فلم يبادر إلى قتل قتلة عثمان ، فقال قائلون : لانسمع لك ولا نطيع حتى تقتل قتلة عثمان ، فقال علي -وهو أمير المؤمنين حينذاك- بل السمع والطاعة أولاً ثم إقامة الحدود ، وكيف يتأتى للإمام إقامة الحدود إذا كان في الأمة من لا يسمع ولا يطيع ؟

(١) الحارثي : نفسه .

وفى الفتنة الثالثة انشغل على عن قتل قتلة عثمان ، أو لم ير قتلهم ، فادعى معاوية أنه ولى دم عثمان والمطالب بالقصاص ، فقال له الإمام : بايع أولا وادخل فيما دخل فيه المسلمون ، ثم طالب بحقك فى ولاية الدم وإيقاع القصاص . فقال معاوية : بل القصاص أولا .

وفى الفتنة الرابعة رفعت المصاحف وطلبت الهدنة ، فاختلف أصحاب على ، لكنه وافق تحت ضغط أصوات الأغلبية على التحكيم ، ففارقة عدد من جيشه . ويقول من هم على رأى على قبلنا الهدنة ونحن نعلم أنها خدعة خوفا على عدم تفرق كلمة الجيش ، واقتداء ببعض مواقف الرسول صلى الله عليه وسلم المشابهة . ويقول المخالفون لهم : إن معاوية وأتباعه فئة باغية يجب أن نحاربها حتى نفى إلى أمر الله أو يهلك أحد الفريقين .

ويتضح مما تقدم أن جميع المواقف فى الفتن الأربع كانت مواقف ديانة من الأطراف المتخالفة ، وأن استمساك تلك الأطراف بمواقفها إنما يعنى استمساكها بما تدين وتتقرب به إلى الله تعالى ، وليس استمساك عصبية أو رغبة فى الدنيا . ويقول على يحيى معمر^(١) : "ويبدو لى أن الفتن التى وقعت بين الصحابة تنتهى إلى هذا الحد . وأنه يجب على المسلمين أن يقفلوا عليها الباب وألا يتورطوا بالتدخل فيها ، بقطع النظر عن آرائهم أو ميولهم الشخصية ، وأنه لاعلاقة لهذه الفتن بما جاء بعدها . والحقيقة أن هذه الفتن الأربع ينبغى أن توزن بميزان واحد ، باعتبارها أحداثا بين الصحابة ، لأن جميع أطرافها كان بينهم عدد من الصحابة ، والظروف فيها متشابهة ، والقائمون عليها من الجانبين طلاب حق سواء أخطأوا فيه أم أصابوا" . وبناء على ذلك ينبغى أن ننزه الصحابة عما فيهم أهل النهروان عن أى اتهام .

ويعتقد الإباضيون^(٢) أن حديث المروق صحيح ، ولكنهم يعترضون على السبب الذى ذكره البخارى لهذا الحديث والزيادة التى أوردها - من وجهة نظرهم - فى آخره . فقد ذكر البخارى أن أبا سعيد الخدرى قال : "بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٩ .

(٢) انظر الحارثى : العقود الفضية ، ص ٦٦ - ٦٧ .

وسلم وهو يقسم قسما . أتاه ذو الخويصرة ، وهو رجل من بنى تميم ، فقال يارسول الله : اعدل . فقال : ويلك ! من يعدل إذا لم أعدل ؟ قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل . فقال عمر : يارسول الله إئذن لي فيه فأضرب عنقه . فقال : دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ... ثم ساق الحديث مع زيادة في آخره لم ترد في رواية الربيع بن حبيب (محدث الإباضية) لهذا الحديث ، وهي الرواية التي نقلها الربيع عن أبي عبيده مسلم بن أبي كريمة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري . ونص هذه الزيادة هو : "إن آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدى المرأة ، ومثل البضعة تدردر ، ويخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : فأشهد أنى سمعت هذا الحدث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأشهد أن على بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه ، فأمر بذلك الرجل ، فالتمس ، فأتى به حتى نظرت إليه على نعت النبي صلى الله عليه وسلم". وهذه الزيادة لم يروها جابر بن زيد مع أنه قد سمع الحديث من أبي سعيد أيضا . ولذا يقول الحارثي^(١) : "أتراه (أى جابر) يأخذ من أبي سعيد ويسمع منه ذلك ثم يتولى من كان هذا وصفه^(٢) ، كلاب هو أروع من ذلك ، وقد أدرك عصر الصحابة وسمع من كثير منهم ، وإنى لأنزه البخارى عن الكذب ، ولكنه يأخذ عن أهل الأهواء كالشيعة والمرجئة ثقة بهم ، مع أن لهم أهواء لا يؤمنون معها على نقل يخالف ما هم فيه . وكيف يصح ذلك وهذا الحسن بن على تلقى أباه حين دخل الكوفة (عقب معركة النهروان) فقال : ياأبت أقتلت القوم ؟ قال : نعم . قال : لا يرى قاتلهم الجنة . قال : ليت أنى أدخلها ولو حبوا . ولما فقد على تلك الأصوات بالليل كأنها دوى النحل ، فقال : أين أسود النهار ورهبان الليل ؟ قالوا له : قتلناهم يوم النهر" .

هذا ، ويدفع بعض كتاب الإباضية^(٣) تهمة المروق من الدين عن الخوارج ، وذلك بالإشارة إلى مافسر به أبو الأعلى المودودى كلمة "الدين"^(٤) الواردة فى حديث المروق

(١) نفسه ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٢) المقصود بالرجل الأسود هنا هو حرقوص بن زهير السعدى المعروف بذى الثدية ، وهو من مشاهير أسلاف الإباضية الذين يتولونهم (انظر الشهرستانى: الملل والنحل ، ص ١١٨) .

(٣) أحمد منها صالح وآخرون : هذه مبادئنا ، ص ٦٦ .

(٤) وردت هذه الكلمة فى عبارة "يمرقون من الدين ... " .

بأنها تعنى "طاعة الإمام" .

وهكذا يدفع الإباضية تهمة المروق من الدين عن أسلافهم من أهل النهروان ،
ويحملون حديث المروق على الأزارقة والصفرية والنجدية ومن على شاكلتهم .

لايكتفى الإباضية بتتزيه أسلافهم أهل النهروان -على النحو المشار إليه- من
الصفات الواردة فى حديث المروق ، وإنما يضعونهم فى أعلى مراتب الإيمان . يقول
الشماخى^(١) : "وقتل فيها (واقعة النهروان) خيار من على وجه الأرض" . كما يذكر
هذا المؤرخ روايات كثيرة مفادها سمو مكانة أهل النهروان ، وامتداح السيدة عائشة
وابن عباس وعلى بن أبى طالب لهم ، وندم الأخير الشديد على قتلهم ، وذلك نقلا عن
كتاب أطلق عليه اسم "كتاب النهر" . ومما جاء فى هذا الكتاب : "حدثنى مسعود بن
عبد الله ابن شداد أنه قدم المدينة ، فأرسلت اليه أم المؤمنين عائشة فقالت : يا عبد الله ،
أقتل على أصحابه ؟ فحدثها بالقصة كلها ، فقالت : ظلمهم . ثم قالت : هل تسمى
أحدا ممن قتل ؟ قال : نعم . حرقوص بن زهير . فاسترجعت وقالت : أشهد أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان فى منزلى فقال يا عائشة : أول رجل يدخل من هذا الباب من
أهل الجنة . فدخل حرقوص ولحيته تقطر ماء ، وقال ذلك فى اليوم التالى ، فدخل (أى
حرقوص) ، وكذلك فى اليوم الثالث . فقالت : ومن أيضا ؟ قال : زيد بن حصن
الطائى . فبكت وقالت : والله لو اجتمعت الأمة على الرمح الذى طعن به زيد لكان حقا
على الله أن يكبهم جميعا فى النار^(٢) .

ويفهم مما ذكره الشماخى^(٣) أن على بن أبى طالب ندم أشد الندم على قتله لأهل
النهروان ، وفى رواية منسوبة لابن عباس أنه قال : "حدثنى قنبر مولى على قال : تحولت
أنا وعلى إلى النهر بعد القتال ، فانكب طويلا يبكى . فقلت : مايكيك ؟ قال : ويحك !
صرعنا هاهنا خيار هذه الأمة وقراءها . فقلت : إى والله . فابكى ، فبكى طويلا" .

(١) السير ، ج ١ ص ٥١ .

(٢) الشماخى : السير ج ١ ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) السير ج ١ ص ٥٢ .

وذكر صاحب كتاب بيان الشرع^(١) أن على بن أبى طالب لما قتل أهل النهروان أمر بمخلفاتهم فجمعت ، فإذا هى مصاحف وتروس ، ويقال : أنه اصاب فى عسكرهم أربعة آلاف مصحف إلا مصحف . فبكى على حتى كادت نفسه تخرج .

٤- كلمة الخوارج فى رأى بعض الكتاب الإباضيين لم تعرف إلا على عهد الدولة الأموية . فيقول محمد بن يوسف أطفيش^(٢) : "إن تسمية الخوارج لم تكن معهودة فى أول الأمر ... ولم تعرف هذه التسمية فى أصحاب على المنكرين للتحكيم والراضين به ، ولعل أول مظهر هذا اللفظ بعد ثبوت الأمر لمعاوية ، والاستقرار فيه ، حين زاره الأحنف بن قيس التميمي ، وهو من أهل النهروان^(٣) ، فقال له معاوية : لماذا أحبك الناس وأنت من الخوارج ..؟ أترى أن معاوية يصف الأحنف بن قيس بالخارجية لأنه كان مع من حاربهم على يوم النهروان ، أو لأنه لم يكن فى بيعة معاوية ؟ ولو كان وصف معاوية للأحنف بالخارجية لكونه من أهل النهروان ، لكان معاوية ومن معه أولى بهذه التسمية ، لأنه هو الذى جنح عن بيعة الإمام على . والحال قد بايعه أهل الحل والعقد ، فأصبحت بيعته حقا - يجب اتباعه والدخول فيه على كل واحد من المسلمين".

ويقول على بن يحيى معمر^(٤) : "وأعتقد أنه مرت فترة قصيرة فى أواخر أيام معاوية وأيام يزيد كانت كلمة "الخوارج" لم تستعمل بعد . أما منكرو التحكيم فكانت تطلق عليهم كلمة أخرى هى "الحكمة" . وفى رأى الكاتب المذكور أن أساس كلمة "خوارج" تعود إلى الفترة التى حاول فيها معاوية أخذ البيعة بولاية العهد لابنه يزيد ، فقد ازداد عدد الساخطين على الأمويين وقتذاك ، وأصبحت الأمة الإسلامية - ماعدا أهل الشام - تغلّى كالبركان ، ولم يحسبها عن الانفجار العام المدوى إلا وجود معاوية فى الحكم بمزايه

(١) انظر الحارثي: العقود الفضية ، ص ٨٠ .

(٢) انظر ، على بن يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٣) الثابت أن الأحنف كان من رجال على الذين قاتل الخوارج فى معركة النهروان . ولذا لا يصح القول بأنه من أهل النهروان (الخوارج) .

(٤) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ١٧٧ .

السياسية التي قل أن توجد في حاكم . فلما توفي معاوية وتولى يزيد انفجر البركان ، وقامت في كل مكان مجموعة من الناس تسلل الحسام وتندفع إلى أغراضها بالعنف والقوة ، وإن كانت دعاوى ودوافع كل مجموعة قد تختلف عن المجموعة الأخرى ، وكانت كل مجموعة تخرج من هذه المجموعات يطلق عليها اسم "خارجة" ، ويوجه إليها كتيبه من الجيش لتقضى عليها أو تشتتها . ولكنه عندما كثرت هذه المجموعات الخارجة على الحكم الأموي في كل ناحية عول الأمويون في القضاء عليها على جيوش كثيفة مزودة بالسلاح والعتاد يقودها رجال مهرة ، وكان يقال لكل قائد من هؤلاء وقتذاك : توجه إلى "خوارج" ناحية كذا . وعند ذاك شاع استعمال كلمة "الخوارج" بمعنى الخروج السياسي على الدولة الأموية كاصطلاح عسكري خاص يعنى الجماعات الخارجة على الدولة . ولكن حدث أن تطرف بعض تلك الجماعات فقامت بعقائد حكمت بها بالشرك على الحكام الظلمة وعلى كل من يرضى بالبقاء معهم أو تحت حكمهم ، فسخط الناس عليهم لهذه العقيدة وما انبنى عليها من السلوك ، واعتبروهم خارجين بذلك عن الدين ، فأصبحت كلمة "الخوارج" تدل على معناها الكامل في جانبيها الديني والسياسي معا . وقد استغل الأمويون وأنصارهم هذا الموقف من جانب تلك الجماعات الشاذة فأخذوا يطلقون كلمة "الخوارج" على منكرى التحكيم في محاولة ماهرة لجعل الشيعة والمعتزلة والمعتدلين يتفقون مع الأمويين في السخط على الخوارج والحكم عليهم بالخروج من الأمة الإسلامية دون معرفة بحقيقة الخوارج وبدء ظهورهم ، لأن الأمويين أدخلوا في روع الناس أن مبدأ ظهورهم هو انفصالهم عن علي بن أبي طالب بعد التحكيم .

وقد أورد الدرجيني^(١) مذكرته إحدى النساء الإباضيات ، وتدعى أم نافع ابن خليفة ، من حيث أن زياد بن أبيه (٤٥-٥٣هـ) كان يتسمع على الناس ويستخرجهم من بيوتهم لينتقم من المعارضين منهم للحكم الأموي ، فخشى بعض هؤلاء أن يقتلوا على فرشهم ، فخرجوا ودعوا إلى الخروج . ويرى علي يحيى معمر^(٢) أن هذا القول من

(١) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٢) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ١٧٨ .

جانب السيدة المذكورة يشير بوضوح إلى أن كلمة "الخوارج" بمعناها السياسي والديني إنما بدأ استعمالها منذ أن شرع زياد فى التنكيل بمعارضى الحكم الأموى على النحو المذكور ، أو قبل ذلك بقليل .

ومن الملاحظ أن كلمة "الخوارج" الواردة فى حديث السيدة الإباضية المذكورة تعنى - كما يفهم من السياق - الجهاد فى سبيل الله . وبناء على ذلك فإن اسم "الخوارج" - كما يقول الحارثي^(١) - كان فى الزمان الأول مدحا ، لأنه جمع "خارجة" ، وهى الطائفة التى تخرج فى سبيل الله . قال تعالى : ﴿ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة﴾^(٢) الآية . ثم صار هذا الاسم ذمّا لكثرة تأويل المخالفين (المسلمين من غير الإباضية) أحاديث الذم فيمن اتصف بذلك آخر الزمان . ثم زاد استقباحه حين استبد به الأزارقة والصفرية ، فهو من الأسماء التى اختفى سببها وقبحت لغيرها . فمن ثم ترى أصحابنا (الإباضية) لا يتسمون بذلك ، وإنما يتسمون بأهل الاستقامة لاستقامتهم فى الديانة .

ويؤكد الدكتور عمار طالبي^(٣) فكرة المعنى السامى لمفهوم "الخوارج" فى أول الأمر ، ويتضح ذلك من قوله : وللخروج معنى قرآنى إسلامى ، فإنه يطلق على الجهاد فى سبيل الله ، قال تعالى : ﴿ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يلزمه الموت فقد وقع أجره على الله﴾^(٤) . وقال عز من قائل : (ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ، ولكن كره الله انبعاثهم فبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين)^(٥) وفيه أيضا قوله تعالى : ﴿فقل لن تخرجوا معى أبدا ولن تقاتلوا معى عدوا﴾^(٦) . ويقابل الخروج التخلف

(١) العقود الفضية ، ص ٧٠-٧١ .

(٢) سورة التوبة آية ٤٦ .

(٣) آراء الخوارج الكلامية ، ص ١٥-١٨ .

(٤) سورة النساء آية ١٠٠ .

(٥) سورة التوبة آية ٤٦ .

(٦) التوبة آية ٨٢ .

والقعود . ويقابل "الخوارج" القاعدون والخوالف والخالفون . قال تعالى ﴿فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ، وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله﴾^(١) . كما يقول الحق تبارك وتعالى : ﴿رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون﴾^(٢) .

على أن المفهوم السامى للخروج المشار إليه لم يلبث أن شوه على أيدي ابن الأزرق ومن على شاكلته ، إضافة إلى الدعاية الأموية ضد المعارضين للحكم الأموي . ولكن يجب أن نلتفت - كما يقول على يحيى معمر^(٣) - إلى أنه ليس كل من أطلقت عليهم كتب التاريخ اسم الخوارج هم خوارج حقيقيين ، وإنما الخوارج حقيقة هم طوائف محدودة لها مقالات شاذة كانت بمثابة مبادئ وشعارات لهم لا يشاركون فيها غيرهم . أما الأحداث والحروب التي وقعت في عهد بعض الخلفاء الراشدين فهي فتنة بين الصحابة ، وقد انتهت بالفتنة التي وقعت بين أمير المؤمنين على بن أبى طالب ومنكرى التحكيم قرب النهروان ، وقد سمي هؤلاء بالمحكمة واشتهروا بهذا الاسم ، أما الألقاب الأخرى من الخوارج والمارقة وما إليها فقد جاءت فيما بعد بتوجيه سياسى لاستغلال ظروف معينة ، وواضح أنه لا علاقة بين المحكمة والخوارج ، لأن المحكمة انتهوا بموقعة النهروان . وبالنسبة للحركات الكثيرة المناوئة للدولة الأموية التى كانت دوافعها متعددة فإنها لم تحمل معنى الخارجية حتى جاء نافع بن الأزرق وخرج بحركته سنة ٦٤ هـ وحكم على جميع مخالفه بالشرك وحاول أن يطبق عليهم حكم مشركى العرب^(٤) ، فانطبقت عليه وعلى من أخذ برأيه كلمة "الخوارج" بمعنيها السياسى والدينى . ثم

(١) التوبة آية ٨١ .

(٢) التوبة آية ٨٧ .

(٣) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ١٨٠ - ١٨٤ .

(٤) أهل الأوثان من العرب يعاملون معاملة المرتدين من أهل الإسلام ، والحكم فيهم أن يعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا ، وإلا قتل الرجال منهم وسبى النساء والأطفال (أنظر أبو يوسف : الخراج ،

ص ١٢٨ ، والطبرى : التفسير ، ج ٢ ص ٤١) .

توسعت فيها السياسة الأموية واستغلتها ، فأطلقتها على أكثر من ينتقدها ، ثم وجدت من يربطها بالمحكمة مع أنها فى الواقع حركة أخرى من الحركات الناقمة على الحكم الأموى . وبناء على هذه الاعتبارات فإن القول بأن الخوارج خلف للمحكمة ومحاولة الربط بينهما بأى رباط هو عملية ملفقة ، وقد استجاب الخوارج لتلك العملية لأنها تجعل لحركتهم أساسا فى أحداث التاريخ . ولكن مهما حاول المحاولون ، فإن هوة زمنية تبقى فاعرة الفم بين موقعة النهروان وتحرك الخوارج لأول مرة بقيادة نافع بين الأزرق سنة ٦٤ هـ . وإذا أطلقت كلمة "الخوارج" فيجب أن تنصرف إلى حركة ابن الأزرق ، أما إذا أطلقت على غيرها من الحركات فيجب أن تفهم بأنها خروج سياسى فقط لا يحمل أى معنى من معانى المروق من الدين .

٥- يرى الكتاب الإباضيون المحدثون أن إطلاق لفظ "الخوارج" على الإباضية هو من الدعايات الفاجرة من قبل مخالفيهم الذين لا يكلفون أنفسهم مؤنة البحث عن الحق أو يتعامون عنه ، لأن الإباضيين والخوارج - وإن اتفقوا فى إنكار التحكيم بين على ومعاوية - إلا أنهم يختلفون كلية فى العقيدة والسلوك ، والدليل على ذلك ما يلى :

(أ) من الثابت أن الإباضية لم يسلبوا السيف على أحد من أهل التوحيد قط ، ولم تقع منهم حرب ضد أحد من المسلمين ، وحتى عند اشتداد الأزمة زمن الحجاج ابن يوسف الثقفى وزيد بن أبيه اللذين اشتدا فى مطاردة المسلمين (الإباضية) لمجرد الظنة، فإنهم صمدوا وصبروا^(١) .

(ب) من الثابت أن نافع بن الأزرق خرج من البصرة إلى الأهواز ، فغلب عليها وعلى ماوالاها من بلاد فارس وكرمان ، وتابعه البعض ، وكانت خيله فيما يروى ثلاثين ألفا - وقد خاف أهل البصرة على أنفسهم وعجزوا عن حرب الخوارج فاستجاروا بالقائد العظيم المهلب بن أبى صفرة الأزدي ، فخرج إلى حرب الأزارقة وانتصر عليهم .ومن

(١) محمد بن يوسف أطفيش : نبذة عن الخوارج (انظر : على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق

الإسلامية ج ٢ ص ٢٨٠) .

الثابت تاريخيا -على زعم أحد كتاب الإباضية^(١)- أن أسرة المهلب كانوا إباضية ، وأنهم كانوا على اتصال وثيق بالإمام جابر بن زيد ، ولم يئذل المهلب فى قتال الخوارج والقضاء عليهم ما بذل إلا لعلمه بعدم العلاقة بينهم وبين الإباضية ، وبالفارق الكبير بين منهج الطائفتين .

(ج) من الثابت أيضا أن الجلندى بن مسعود (١٣٢ - ١٣٤هـ) وهو أول إمام للدولة الإباضية الأولى التى قامت فى عمان ، تصدى لأحد الصفرية المعروف بشييان الخارجى ، عندما قدم مع الكثيرين من أتباعه إلى القطر المذكور هربا من رجال الخليفة العباسى السفاح ، وقد دارت معركة بين الجلندى وشييان أسفرت عن مقتل الأخير وأصحابه^(٢) .

(د) إن هلال بن عطية الخراسانى الذى صار القائد الأول للإمام الجلندى ابن مسعود المشار اليه كان على المذهب الصفرى ، ثم اعتنق المذهب الإباضى ، ولم يقبل منه الإباضية الانضمام اليهم إلا بعد أن يرجع إلى أصحابه الأول من الخوارج ويعلمهم ببطلان مبادئهم ، ثم عاد إلى عمان حيث أصبح قائدا ووزيرا للإمام الجلندى^(٣) .

(هـ) إن وفد الإباضية إلى الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز طلب من الخليفة هذا أن يأمر بتطهير البلاد والمنابر من اللعن الذى اتخذهُ الأمويون "سنة" ، فقالوا له : إن المسلمين بلعنون عليا على المنابر فلا بد من الشروع فى تغيير المنكر ، فأبدل اللعن بقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ، وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ، وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٤) . ولكن لم تسمح نفوس أولئك المؤرخين ، الذين أعمت بصيرتهم الأهواء ، أن يشيروا إلى ذلك^(٥) .

(١) صالح بن أحمد الصوافى : الإمام جابر بن زيد ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) نور الدين عبد الله بن حميد السالمى : تحفة الأعيان فى تاريخ أهل عمان ، ص ٩٤ .

(٣) صالح بن أحمد الصوافى : الإمام جابر بن زيد ، ص ٢١٥ .

(٤) سورة النحل آية ٩٠ .

(٥) على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

(و) إن الإباضية يجيزون المناكحة بينهم وبين سائر الموحدين ، والخوارج لا يجيزون التناكح مع غيرهم لأنهم يرون سواهم مشركين ، وعلى هذا لا يجوزون أيضا التوارث بينهم وبين من يخالفهم بطبيعة الحال ، لأن الشرك الذى منع المناكحة والمصاهرة يمنع الموارثة ، بينما يبيح الإباضية التناكح والتوارث بينهم وبين مخالفهم من أهل التوحيد . فهل تعامى عن هذه الفروق الذين تعفنت نفوسهم فأصبحت بالعشى^(١) ؟ .

(ى) إن الإباضية اتجهوا لخدمة الإسلام علما وعملا منذ ابتدأت الفتنة ، فاشتغلوا بالتدوين، فكانوا أول من دون الحديث ، فإمامهم جابر بن زيد أول من دون الحديث وأقوال الصحابة فى ديوانه الذى وصفوه بأنه وقر بغير ، ثم تلاميذه من بعده ، وهم حملة العلم إلى المشرق والمغرب . أما الخوارج فقد جنحوا إلى إراقة الدماء ، وإخافة السبيل ، وتعطيل الأحكام ، ولم يذكر عن أحد من الخوارج أنه ألف كتابا ، والذين يذكرون مؤلفات للخوارج أنما يقصدون الإباضية ، على أن ثمة تجاهل واضح من جانب المخالفين لنا من حيث تسجيل هذه الجهود العلمية ، حتى "إنك لتقرأ طبقات ابن سعد مثلا فلا تجد ذكرا لرجال الإباضية غير جابر بن زيد ، فإنه ذكره رغم أنه لشهرته التى أطبقت الآفاق"^(٢) .

(ن) إن الكبائر عند الخوارج كلها كبائر شرك ، أما عند الإباضية فهى قسمان : كبائر شرك ، وهى كل كبيرة أخلت بالاعتقاد ، كاستحلال ما حرم الله ، أو تحريم ما أحل الله ، أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة ، أو جحود حكم قطعى كالرجم وخلافه، وكبائر النفاق ، وهى كبائر الكفر بنعمة الله ، وهى ما يطلق عليه عند أهل الحديث "كفر دون الكفر" ويسمونها قومنا (المسلمون من غير الإباضية) "كبائر الفسق" ، مثل : ارتكاب فاحشة الزنا ، وأكل الحرام ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، وكترك فريضة من فرائض الله غير مستحل لذلك .. وهذا كله يسمى عند الإباضية بكبائر النفاق وكبائر الكفر بالنعمة . وإذا أطلقوا "الكفر" انصرف بالقرينة إلى الحكم فيه: هل هو مما يخل بالعقيدة أو هو من الفعل أو الترك ، فيدرك نوع الكفر أهو كفر نعمة أم كفر شرك؟

(١) على يحيى معمر : نفسه .

(٢) على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٢٨٣ .

ويقول على يحيى معمر^(١) : "على أن أصحابنا (الإباضية) لا يكفرون تشهياً ، ولا يكفرون أهل القبلة مادانوا بكلمة الإخلاص . والحق أنهم انفردوا بذلك ولو ادعاهم أرباب المذاهب^(٢) وإذا أدركنا هذا علمنا أن بين الإباضية والخوارج بونا بعيداً لا يجمع بينهما جامع إلا إنكار التحكيم" .

ثالثاً : خلاصة الرأى فى علاقة الإباضية بالخوارج :

بعد أن استعرضنا كلا من آراء المؤرخين والكتاب الإباضيين وآراء مخالفينهم بالنسبة لموضوع العلاقة بين الإباضية والخوارج ، يمكن أن نستخلص الحقائق التى نطمئن إلى صحتها . وفيما يلى أهمها :

(١) الإباضية فرقة من فرق الخوارج ، وهؤلاء خلف لأهل النهروان . ولانوافق الكتاب الإباضيين المحدثين فيما ذهبوا إليه من أن الربط بين الخوارج وأهل النهروان عملية ملفقة ، أو أن إطلاق لفظ "الخوارج" على الإباضية هو من الدعايات الفاجرة من قبل مخالفينهم الذين لا يكفلون أنفسهم مؤنة البحث أو يتعاملون عن الحقيقة .

والسبب الذى يحملنا على عدم الموافقة المشار إليها هو ما يؤكد المؤرخون والكتاب الإباضيون أنفسهم من أن الإباضية فى الأصل كانوا من أتباع أبى بلال مرداس ابن حدير التميمي . ومن الثابت أن أبا بلال كان من أهل النهروان الذين حاربوا على ابن أبى طالب فى سنة ٣٨ هـ ، وأنه توجه بعد نجاحه مع بعض أصحابه إلى البصرة حيث كان يقيم قومه بنو تميم ، ثم صار زعيماً للمحكمة فى هذه المدينة إلى أن توفى فى سنة ٦١ هـ . وقد سبقت الإشارة إلى أن نحو خمسمائة من أهلها استجابوا إلى نداء إخوانهم من محكمة الكوفة للحاق بهم فى النهروان قبل نشوب القتال بينهم وبين الإمام على فى

(١) نفسه ، ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٢) يرى الإباضية أن عبارة "كفر دون الكفر" لا يمكن أن تفهم إلا بتكليف التأويل ، ولذلك يطلق أهل الحديث من غير الإباضية أحياناً على هذه العبارة "كفر لاتراد حقيقته" .

السنة المذكورة ، مما يدل على أن البصرة كانت من معاقل المحكمة ، وربما كان أبو بلال وأخوه عروة من بين الخمسمائة المشار إليهم .

وتشير كثير من المصادر الموثوق بها، وعلى رأسها "الميرد"^(١) — إلى أن اتباع أبي بلال مرداس انقسموا في سنة ٦٥هـ إلى أربع فرق هي : الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية، والبيهسية ، وأن هؤلاء جميعا كانوا يتولون أهل النهروان^(٢) ومرداسا . ومن الثابت أن الميرد أنصف الخوارج كثيرا إلى درجة أن البعض اتهمه باعتناق أفكارهم^(٣) ، كما أن المؤرخين الإباضيين^(٤) ينقلون عنه الكثير من أخبار الإباضية ، هذا فضلا عن أن على يحيى معمر^(٥) يصف أسلوبه بالدقة والشمول ، كما ينقل عن نور الدين السالمى قوله : "ومن أعلم أهل السنة بالإباضية وأعظم من كتب عن الخوارج الإمام الميرد في كتابه الكامل"^(٦) . ولذلك يعتبر مذكوره الميرد عن تولى الأزارقة والنجدات وغيرهم من فرق الخوارج لأهل النهروان ومرداس أكبر دليل على أن هؤلاء الخوارج كانوا خلفا لأهل النهروان الذين يخصهم الإباضية باسم "المحكمة" . علما بأن الطعن بلا دليل في المؤرخين والرواة والكتاب السابقين ، وخاصة أولئك الذين عاشوا عصر المدونات والموسوعات الإسلامية في التاريخ والعقائد والحديث والتفسير وغيرها من العلوم الإسلامية ، عمل شائن لا يصح أن يفعله أحد من المسلمين ، فضلا عن أنه يتعارض مع ما حذر منه كتاب ، الإباضية^(٧) أنفسهم من أن المستشرقين يعملون على زعزعة الثقة بالمصادر الإسلامية .

(١) الكامل في الأدب ، ج ٣ ص ١٥٩ .

(٢) رعوس أهل النهروان هم : عبد الله بن وهب الراسبي ، وزيد بن حصين الطائي ، وحرقوص ابن زهير السعدى ، وغيرهم .

(٣) ابن ابى الحديد : نهج البلاغة ، ج ٥ ص ٧٦-٧٧ .

(٤) انظر الدرجيني : طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ص ٢٢٧ ، والشماعى : السيرة ، ج ١ ص ٧٣-٧٤ .

(٥) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ١٨٢ .

(٦) انظر على يحيى معمر : نفسه ، ج ١ ص ١٧١ .

(٧) انظر على يحيى معمر : نفسه ، ج ١ ص ٢١٠ .

وثمة أدلة كثيرة مستقاه من المصادر الإباضية تشهد على صحة ما ذكرته المصادر السننية من أن الخوارج كانوا خلفا للمحكمة من أهل النهروان ، أهمها :

(أ) يقول عبد الله بن إباح ، إمام الإباضية ، فى رسالته^(١) لعبد الملك ابن مروان: "... وكتبت إلى تعرض بالخوارج وتزعم أنهم يغفلون فى دين الله ويتبعون غير سبيل المؤمنين ويفارقون أهل الإسلام . وأنا أئين لك سبيلهم : هم أصحاب عثمان الذين أنكروا عليه ما أحدث من بدعة وفارقوه حين ترك حكم الله ، وهم أصحاب الزبير وطلحة حين نكنا ، وأصحاب معاوية حين بغى ، وأصحاب على حين بدل كتاب الله وحكم عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص . فهم فارقوا هؤلاء كلهم وأبوا أن يفرقوا بحكم البشر دون حكم الله . فهم لمن بعدهم أشد عداوة وأشد مفارقة . كانوا يتولون فى دينهم سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، ويدعون إلى سبيلهم ويرضون ، وعلى ذلك كانوا يخرجون وإليه يدعون وعليه يفارقون . وقد علم من عرفهم وعرف حالهم أنهم كانوا أحسن عملا وأشد قتالا فى سبيل الله . هذا خير الخوارج ، شهد الله والملائكة أنا لمن عاداهم أعداؤنا . ولمن والاهم أولياؤنا ، بألستنا وأيدنا وقلوبنا ، نعيش على ذلك ماعشنا ونموت عليه إذا متنا ونبعث عليه عند ربنا . إنا برآء إلى الله من ابن الأزرق وصنيعه وأتباعه ، لقد كان حين خرج على الإسلام فيما ظهر لنا ، ولكنه أحدث وارتد وكفر بعد إسلامه فبرأ إلى الله منه " .

ومن الواضح أن قول ابن إباح المذكور يشير إلى أن "الخوارج" هم أولئك الذين قاتلوا كلا من عثمان وطلحة والزبير ومعاوية وعلي ، وأن ابن الأزرق وأتباعه كانوا ضمن من خلف هؤلاء الخوارج ، بدليل أنه حين خرج على الأمويين فى سنة ٦٤هـ كان - فى نظر ابن إباح - على الإسلام الصحيح ، ولكنه ارتد وكفر بعد إسلامه .

(ب) وردت عبارة فى سيرة تنسب إلى أبى قحطان خالد بن قحطان^(٢) نصها :
"ثم إن الخوارج أيضا وقع بينهم اختلاف من قبل نافع بن الأزرق ونجدة بن عامر ، خالفا

(١) انظر نص هذه الرسالة فى قسم الملاحق .

(٢) السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان ج ١ ص ١٨٩ .

المسلمين^(١) فى سيرتهما من بعد أن كانا على دين المسلمين ، واستحلا استعراض أهل القبلة ... وخرج عبد الله بن يحيى طالب الحق باليمن فأتبعه المختار بن عوف رحمها الله فسارا بسيرة أهل النهروان والمرداس وأصحابه يطعمون آثار النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، ويتولون خوارج المسلمين ويبرءون ممن خالف المسلمين" .

ومن الجدير بالذكر أن أبا قحطان المشار إليه كان أحد علماء الإباضية بعمان فى القرن الثالث الهجرى ، وتدل العبارة المذكورة المنسوبة إليه على أن قدماء الإباضية -على عكس كتابها المحدثين- كانوا يعتبرون أنفسهم من "الخوارج" ولا يستنكفون أن يطلق عليهم هذا الاسم الذى كان يرادف عندهم كلمة "المسلمين" . يؤكد ذلك ماورد فى القصيدة التى امتدح قائلها^(٢) مرداساً وأصحابه الأربعين حين هزموا جيشاً للأمويين قوامه ألفين . فمما جاء فى هذه القصيدة :

ألفا مؤمن منكم زعمتم	ويقتلهم بأسك أربعونا
كذبتهم ليس ذاك كما زعمتم	ولكن الخوارج مسلمونا
هى الفئة القليلة قد علمتم	على الفئة الكثيرة ينصرون ^(٣)

(ج) يصف المؤرخ الدرجيني^(٤) عبد الله بن إباح بقوله : "... إمام أهل الطريق ... قعد عن اللحاق من غير إنكار ، وقنع بالحمول من غير قصور ولا إقصار ، وقلى ما اعتقده ابن الأزرق فى الحمدية ، وعدل عن طريقى البيهسية والنجدية" .

(١) يعنى بها الخوارج (المحكمة) أو الإباضية .

(٢) ينسب ياقوت (معجم البلدان ج ١ ص ٦١) هذه الأبيات لواحد من الخوارج اسمه عيسى ابن فاتك. أما أبو قحطان خالد فينسبها إلى الشاعر الشهير عمران بن حطان (انظر السير والجوابات ، ج ١ ص ١١٨) .

(٣) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٣١٤ ، والحارثي : العقود الفضية ن ص ١١١ - ١١٢ ، والسير والجوابات ، ج ٢ ص ٢١٤ .

(٤) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ص ٢١٤ .

وقلى ما اعتقده ابن الأزرق فى الحمديّة ، وعدل عن طريقى البيهسيّة والنجدية" .
ونستطيع أن نلمس فى قول هذا المؤرخ الإباضى تأكيداً لما ذكره " كل من الميرد والطبرى
عن انقسام المحكمة فى سنة ٦٥هـ إلى فرق أربع (١) ، وأن ذلك حدث حين قعد عبد الله
ابن إباح عن اللحاق بابن الأزرق دون إنكار لخروجه إلى الأهواز ، وأن ابن إباح قلى
(أى أبغض واستنكر) ما اعتقده ابن الأزرق فى الحمديّة (أى المسلمين المخالفين لهم) ،
وعدل عن طريقى البيهسيّة والنجدات .

(ى) يقول المؤرخ الشماخى (٢) : "وكان (عبد الله بن إباح) رحمه الله - على
ما حفظت - ممن خرج إلى مكة لمنع حرم الله من مسلم قائد يزيد (بن عبد الملك) الملقب
بمسرف" . وقد نقل الحارثى (٣) فى كتابه قول المؤرخ الإباضى المذكور . ومعنى ذلك أن
الإباضية لا ينكرون ما أشارت إليه المصادر السنية من أن جماعة من أتباع أبى بلال مرداس ،
على رأسها : ابن الأزرق ، ونجدة بن عامر ، وعبد الله بن إباح ، وعبد الله بن صفار ،
وأبو بيهس الضبعى ، خرجت إلى مكة فى سنة ٦٣هـ لموازرة عبد الله بن الزبير ضد
أعدائه الأمويين ، وكان ابن الزبير يعوذ وقتذاك بالبيت ، ثم عاد هؤلاء إلى البصرة حيث
انقسموا إلى أزارقة ونجدات وإباضية وبيهسية . والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا
يعتبر الإباضية أن أهل النهروان أسلافهم بينما ينكرون أية صلة بين هؤلاء الأسلاف
بالنسبة للأزارقة والنجدات وغيرهم من فرق الخوارج ؟

(هـ) يعرف القلهايتى (٤) الخوارج بأنهم "الذين خرجوا عن على بن أبى طالب لما
حكم الحكمين عمرو بن العاص وأبا موسى الأشعرى ... ولم يزل أمرهم واحداً ،
وسيرتهم واحدة ، ووليهم واحداً ، وعدوهم واحداً ... إلى أن فرق عليهم نافع بن

(١) انظر ص ٦٦-٧١ من هذا الكتاب .

(٢) السير ، ج ١ ص ٧٢ .

(٣) العقود الفضية فى أصول الإباضية ، ص ١٢١ .

(٤) الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٤١-٢٤٢ .

أمورا خالف فيها المسلمين وأهل الاستقامة فى الدين ، وتتابع الخوارج وافترقت على ست عشرة فرقة -بفرقة أهل الاستقامة (أى الإباضية) " . كما يقول المؤرخ الإباضى المذكور^(١) : "وجميع أصناف الخوارج -غير أهل الاستقامة- اجتمعوا على تشريك أهل القبلة وسبى ذراريهم وغنيمة أموالهم ، ومنهم من يستحل قتل الناس فى السر والعلانية واعتراض الناس بالسيف على غير دعوة" .

ذهب أحد الإباضيين المحدثين ، وهو الدكتور محمد صالح ناصر^(٢) ، إلى أن الإباضية فرقة عرفت بها الساحة الإسلامية قبل أن تعرف بهذا الاسم ، لأنها نشأت إثر ظهور بعض التطورات السياسية التى عرفها التاريخ الإسلامى فى عهد الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه . وهى نسبة إلى عبدالله بن إباض التميمى أحد السياسيين البارزين الذين انشقوا عن الخوارج عندما رأى منهم ما لا يتماشى مع سماحة الإسلام . وقد ظهرت هذه التسمية لأول مرة فى العصر الأموى .

على أن الثابت أن التطورات السياسية فى عهد الإمام المذكور تمخضت عن ظهور فرقة الخوارج ، ثم انشق هؤلاء فى العصر الأموى إلى فرق عديدة منها "الإباضية" ، وهذا ما سبق أن أوضحناه تفصيلا وتوثيقا فى أكثر من موضع من هذا الكتاب . ولذلك لا يصح القول بأن الإباضية ظهرت فى عهد الإمام على وإن إطلاق اسمهم تأخر إلى العصر الأموى ، لأن الحقيقة أن الإباضية لم تظهر إلى حيز الوجود إلا فى العصر الأموى .

(و) كتب الحارثى^(٣) تنبيهان : الأول بعنوان "فى الخوارج وخلاصة الاحتجاج بينهم وبين ابن عباس" ، وعنوان الثانى هو "الحكم على الخوارج وذكر شئ من آدابهم وأخلاقهم" . ومما جاء تحت هذا العنوان : "إن فيهم (أى الخوارج) صحابة ، وللصحابة مزية ليست لغيرهم" . ويفهم من هذين العنوانين ومما جاء تحتها ، أن أهل النهروان هم

(١) نفسه ، ص ٤٢٣ .

(٢) مكانة الإباضية فى الحضارة الإسلامية - الحلقة الثانية ، ص ١٤٦

(٣) العقود الفضية ، ص ٤٥ ، ٦٣ .

المقصودون باسم "الخوارج" ، لأن نافع بن الأزرق ، ونجدة بن عامر ، وعبد الله بن صفار وغيرهم من غلاة الخوارج ، لم يكونوا من الصحابة ، ولم يحدث بينهم وبين ابن عباس احتجاج أو نقاش .

(ظ) يقول الدكتور صالح بن أحمد الصوافي^(١) : " سمي الخوارج بهذا الاسم بسبب خروجهم من الكوفة إلى النهروان ، وكان ذلك في أول أمرهم... غير أنه من الثابت بعد ذلك افتراق أمر هؤلاء الخوارج ، لأنه بعد واقعة النهروان عمد البعض منهم إلى سلوك طريق لا يتفق مع الأصول الصحيحة للشريعة الغراء ، وأحدثوا في الإسلام حدثا كبيرا بما استحلوا من استعراض المسلمين بالسيف ، وتكفير أهل القبلة الذين يذهبون مذهبهم ، وتفرق هؤلاء الخارجون إلى فرق عديدة كان منها الأزارقة والصفرية والنجدات" . ويفهم من كلام هذا الباحث الإباضى المعاصر أن الخوارج الأزارقة والصفرية والنجدات وغيرهم كانوا خلفا للمحكمة من أهل النهروان .

(ع) ما يشير إليه الكتاب الإباضيون من أن الإباضية تتميز بخصائص كثيرة في العقيدة والسلوك تبعدها عن الانضواء تحت فرق الخوارج - لا يصح أن يعول عليه ، لأن الإباضية وجميع فرق الخوارج تفرعت عن أصل واحد ، ومنذ ان تمايزت هذه الفرق كان من الطبيعي أن يزداد التفاوت فيما بينها في السلوك والعقيدة . وقد سجل التاريخ أن الإباضية منذ نشأتها في سنة ٦٥ هـ جنحت إلى الاعتدال في السلوك والعقيدة ، وذلك بالمقارنة مع غيرها من فرق الخوارج ، وهذه حقيقة لم ينكرها جميع مخالفى الإباضية من المؤرخين وكتاب الفرق والمقالات ، باستثناء فئة منهم شاذة ونادرة . علما بأن الإباضية -على عكس فرق الخوارج الأخرى- لم يسلوا سيوفهم على أحد طوال عهد الحجاج لأسباب تتعلق بضعف إمكاناتهم القتالية ، ولكنهم لم يترددوا في الاشتباك مع رجال الأمويين والعباسيين من بعدهم كلما واتتهم الفرصة لإقامة الإمامة الإباضية ، مثلما حدث في اليمن والحجاز بزعامة عبد الله بن يحيى المعروف بطالب الحق ومساعدته أبى حمزة الشارى في سنة ١٢٩ هـ ، أو في عمان بزعامة الجلندى بن مسعود بعد ذلك بسنوات قليلة . وليس صحيحا أن المهلب بن أبى صفرة كان إباضى المذهب ، وأنه لم يكن ليقا تل

(١) الإمام جابر بن زيد ، ص ٢١٢ .

الخوارج لو أن الإباضية منهم ، لأن ذلك تعوزه الأدلة التاريخية . وقد سبق أن أشرنا إلى أن المراسلات بين عبد الملك بن المهلب وجابر بن زيد لا يستدل منها على اعتناق أسرة المهلب للمذهب الإباضى ، لأن مصدر هذه المراسلات مشكوك فى صحته من ناحية ، ولأنه لم يرد بها أدنى إشارة إلى أن الراسل أو المرسل إليه إباضى المذهب من ناحية ثانية، ولأن جابر بن زيد - على الأرجح - لم يكن إباضيا من ناحية ثالثة .

وبالنسبة لتصدى الإمام الإباضى الجلندى بن مسعود لشيوخ الخوارج حين وفد عليه بعمان بصحبة عدد من رفاقه ، فهذا شئ طبيعى لا يستدل منه على أن الإباضية لم تكن من الخوارج ، لأن شيخان كان صفرى المذهب ، والصراع بين فرق الخوارج بعضها البعض مشهور ، خاصة بين الإباضية والصفورية الذين كانت تباعد بينهما كراهية عميقة الجذور وذلك على حدّ قول المستشرق جوتيه^(١) . كما أنه ليس ثمة دليل على أن وفد الإباضية هو الذى أشار على الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز باستبدال لعن الإمام على ابن أبى طالب على المنابر بالآية الكريمة ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون^(٢) . ومن حقنا أن نتساءل : إذا كان الإباضية يشكون من أن المؤرخين لم يثيروا إلى دور هذا الوفد فى الاستبدال المشار إليه فما هو المصدر الذى استندوا إليه فى هذا الصدد ؟

(ك) لا ينكر بعض المبرزين من علماء الإباضية المعاصرين صلتهم بالخوارج . فيقول نور الدين عبد الله بن حميد السالمى^(٣) فى كتابه "تحفة الأعيان فى تاريخ أهل عمان" : "فالإباضية اليوم فى عمان والمغرب من بقايا الخوارج المعتدلين، والمتمسكين بالكتاب والسنة" . ويعلق على يحيى معمر^(٤) على ذلك بقوله : "هذا وما كان أهل عمان أقرب فرق الخوارج إلى أهل السنة إلا لأن مذهبهم كما اطلعت عليه مبنى على السنة" . علما

(١) انظر على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق ، ج ١ ص ١٤١ .

(٢) سورة النحل آية ٩٠ .

(٣) انظر على يحيى معمر : نفسه ، ص ١٧٢ .

(٤) نفسه ، ص ١٣٧ .

بأن نور الدين السالمى عالم إباضى ذائع الصيت ، وله مكانة علمية منقطعة النظير فى سلطنة عمان ، حتى ليقال : "ما فى عمان اليوم من علماء إلا وهم تلاميذه" .

(ى) تعتبر الإباضية إحدى فرق الخوارج فى نظر المستشرقين^(١) . وهذه حقيقة يشير إليها الكتاب الإباضيون أنفسهم^(٢) : لكن هؤلاء الكتاب يشيرون - فى نفس الوقت - إلى الدوافع الاستعمارية لأغلب المستشرقين فى بلادنا العربية والإسلامية ، وإلى محاولاتهم الدائبة لتشويه التراث الإسلامى . ونحن - وإن كنا نوافق الكتاب الإباضيين فى نظرتهم إلى دوافع الحركة الاستشراقية فى بلادنا - إلا أننا نعتقد أن كون الإباضية من الخوارج أو ليسوا منهم ، مسألة لاتهم المستشرقين فى قليل أو كثير ، ولذا فليس ثمة ما يحملهم على تحريف حقائق التاريخ التى استخلصوها فى هذا الصدد .

(ن) يقول إسماعيل العربى ، وهو محقق كتاب سير الأئمة وأخبارهم المعروف بتاريخ أبى زكريا^(٣) : "أعلن الخوارج مبادئ حزب جديد واتخذوا لأنفسهم زعيما وقائدا هو عبد الله بن وهب الراسبى ، ونادوا بشعارهم المشهور "لاحكم إلا الله" . وبعد أن أشار إلى ازدياد شوكتهم وتصدى علىّ لهم فى النهروان سنة ٣٨ هـ قال : "وفى العصر الثانى واجهت الدولة الأموية ثورات هنا وهناك قام بها الخوارج ، لاسيما فى الكوفة والبصرة ... وأهم الثورات ، بدون شك ، هى ثورة مرداس بن حدير التميمى أبى بلال ، التى لم يتمكن جيش عباد بن علقمة المازنى من قمعها إلا بالغدر ، حيث أحاط بأبى بلال وأصحابه وهم فى الصلاة وقتلهم عن آخرهم ، وهو حدث سيزك جرحا فى نفوس أصحاب المذهب لا يندمل مع مرور القرون . وقد زادت شوكة الخوارج حدة وقويت جموعهم واتسعت حركتهم ، أثناء الاضطرابات التى أعقبت وفاة يزيد بن معاوية ... وفى هذه الأثناء ، تفرقت حركة الخوارج إلى عدة فرق ... وقد اشتهر من هذه الفرق ، الأزارقة أتباع نافع بن الأزرق ، والصفرية الذين لا يختلفون كثيراً عن الأزارقة ، من حيث

(١) انظر دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول ، ص ١١ مادة "الإباضية" .

(٢) انظر على يحيى معمر : نفسه ، ص ٢٣٧ .

(٣) انظر مقدمة الكتاب المذكور ، ص ٥ .

أنهم جميعا يكفرون المسلمين ماعداهم ، والإباضية نسبة إلى عبد الله بن إباض زعيم الطائفة الذين تتكون منهم الأغلبية الساحقة من الخوارج بالمغرب . والإباضية طائفة تمتاز بالاعتدال فى نظرتها إلى مخالفيها ، حيث أنهم لا يحكمون بتكفيرهم ، بل إنهم يعتبرون التزواج والميراث مع غيرهم من المسلمين حلالا ، وهم لا يستييحون قتل غير الخوارج من المسلمين حلالا ، إلا فى حالة إعلان الحرب ، على عكس الأزارقة .

وهكذا يتضح بجلاء من كلام المحقق المذكور أن الإباضية فرقة من فرق الخوارج . وعلى الرغم من أنه لم يتيسر لنا التعرف على المذهب الذى ينتمى إليه ، إلا أنه - فيما يبدو - قد اطلع على الكثير من كتب الإباضية ، ومنها الكتاب الذى قام بتحقيقه ، ويتضح ذلك من المقدمة التى كتبها لهذا الكتاب ، بالإضافة إلى تعليقاته وشروحه بحواشيه . وهو - على فرض أنه ليس من الإباضية - إلا أنه بالتأكيد لم يكن من المتحاملين عليهم ، بل يمكن القول : بأنه من المنصفين لهم ، بدليل حرصه على تبيان اعتدال الإباضية من دون فرق الخوارج ، بالإضافة إلى اشاداته بالدور الذى قامت به الدولة الإباضية التى أسسها عبد الرحمن بن رستم بالمغرب الأوسط (١٦٠-٢٥٠هـ) . ومما قاله فى هذا الصدد : "وتحت الأئمة عبد الرحمن ، وابنه عبد الوهاب ، وحفيده أفلح ، بلغ المذهب الإباضى أوج عظيمته العلمية والسياسية حيث كان أساسا لحضارة لم يشهد لها المغرب الأوسط مثيلا من قبل . فإن الأسرة الرستمى التى استطاعت أن تفرض سلطانها على القبائل المضطربة فى هذه المنطقة دون أن يكون لها سند من العصية القبلية ، إنما تمكنت من ذلك بسبب المكانة الأدبية التى كان يتمتع بها هؤلاء الأئمة ، وبفضل عنايتهم بالعلوم والفنون وحرصهم على إقامة العدل والقسطاس ، واعتمادهم فى السياسة منهج الشورى واحترام رأى الأغلبية ، وباختصار تلك المبادئ التى ناضل الإباضيون من أجلها كثيرا وكلفتهم تضحيات باهظة عبر العصور ، ولم يتمكنوا من تطبيقها فى المشرق .

أما ما انتهى إليه محقق الكتاب المشار إليه من أن الإباضية فرقة من فرق الخوارج ، فهى حقيقة اطمأن إلى صحتها من خلال المصادر التى رجع إليها . ومن الطبيعى أنه لا يحق للإباضيين أن يصادروا حرية أحد فى القول بما يطمئن إلى صحته . ولكن الملاحظ أنهم يتهمون كل من يتحدث بما لا تهواه أنفسهم بالافتراء عليهم ، أو التعصب ضدهم ، أو بالجهل ، أو بالاعتماد على مصادر معادية لهم وغير موثوق بها . أما من يرون فى

كتاباتهم شيئاً من التأييد لوجهة النظر الإباضية ، فهو عندهم : العالم الكبير ، والمؤرخ الثقة ، وصاحب الجهود الصادقة فى خدمة الثقافة الإسلامية وجمع الشمل بين المسلمين^(١) . وقد يلجأ الإباضيون إلى إسناد نشر وتحقيق بعض مؤلفاتهم لواحد من هؤلاء ، حتى ما يكون منها لمؤلفين لا يزالون على قيد الحياة ، مثل سالم بن حمود السيايى ، الذى حققت الدكتوراة سيدة اسماعيل كاشف كتابين له فى سنة ١٩٧٩ ، وهما : "أصدق المناهج فى تمييز الإباضية عن الخوارج" ، و "إزالة الوعناء عن أتباع أبى الشعثاء" وقامت بنشرهما وزارة التراث القومى والثقافة فى سلطنة عمان . وفى رأى المحققة المذكورة أن الإباضية فى عمان قديمة قدم الإسلام فيها ، وأن عمان هى الوطن الأم للإباضية فى العالم الإسلامى ، كما تذكر أن جلّ المؤرخين وكتاب الفرق والعقائد والنحل والقدمات والحديثين ، فضلاً عن سائر الكتاب ، يعتبرون الإباضية إحدى فرق الخوارج . وفى اعتقادها أن إطلاق اسم "الخوارج" على الإباضية يرجع إلى الجهل بالمصادر الإباضية والفقهاء الإباضى ، وتدلّ سيادتها على صحة هذا الاعتقاد بقولها : "وقد استطاع عبد الله بن إباح فى كتابه لعبد الملك بن مروان أن يدحض القول بأن جماعته من الخوارج أو من متطرفى الخوارج"^(٢) .

على أن القول بأن عمان هى الوطن الأم للإباضية فى العالم الإسلامى غير صحيح ، لأن الثابت أن الإباضية نشأت فى البصرة على النحو الذى سبق أن أوضحناه ، ثم انطلقت خارجها إلى كل من حضرموت والحجاز وعمان والمغرب ، وذلك على أيدي الدعاة الذين سيرهم الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبى كريمة (٩٣-١٤٥هـ) . وقد أطلق على هؤلاء اسم "حملة العلم" . ويقول سالم بن حمود السيايى فى أحد كتابيه المشار اليهما^(٣) : "منير بن النير الجعلاني ، أحد حملة العلم من البصرة إلى عمان" . علماً بأن المحققة المذكورة لم تعلق على هذا القول بما يفيد معارضتها له . كما أن ماذكرته من أن

(١) انظر على يحمى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ١٥٨ ، ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٢) سيدة اسماعيل كاشف : عمان فى فجر التاريخ ، ص ٧٤ ، والمقدمة التى كتبها لكتاب إزالة

الوعناء ، ص ٤ .

(٣) إزالة الوعناء ، ص ٩٧-٩٨ .

عبد الله بن إباح دحض القول بأن جماعته من الخوارج فى رسالته إلى عبد الملك ابن مروان لا يتفق مع الحقيقة ، لأن كتاب "إزالة الوعناء" التى قامت بتحقيقه يحوى نصا لهذه الرسالة^(١) . ومن الثابت أن ابن إباح يشيد فيها بالخوارج ويفند القول بغلوهم ، ويصفهم بأنهم كانوا أحسن عملا من غيرهم وأشد قتالا فى سبيل الله ، ثم -وهو المهم- يعلن فى وضوح توليه للخوارج وتبرؤه ممن يعاديهم . ولئن كان ابن إباح قد حرص على إظهار عدم موافقته لابن الأزرق فى تطرفه وغلوه ، فإن هذا يتفق تماما مع ما أشار إليه المؤرخون وكتاب الفرق السنيون من أن الإباضية فرقة من فرق الخوارج ، لكنها تتميز بالاعتدال وعدم الغلو ، لأن مؤسسها عبد الله بن إباح تبرأ من ابن الأزرق لما علم أنه يعامل مخالفه من المسلمين معاملة أهل الشرك ، رغم أنهما كانا ينضويان سويا تحت لواء جماعة أبى بلال مرداس من قبل أن يحدث بينهما هذا الخلاف .

هذا ، وتنطوى الكثير من كتب الإباضية على ذكر الآراء المؤيدة لهم ، مع الحرص على اختيارها لأشخاص من مختلف البلاد الإسلامية ، ونرى ذلك -على سبيل المثال- فى كتاب "مكانة الإباضية فى الحضارة الإسلامية - الحلقة الثانية ، من إعداد الدكتور محمد صالح ناصر . ومن الملاحظ أن كثيرا ممن سجلت آراؤهم فى هذا الكتاب من الإباضية ، مثل معدّ الكتاب المشار إليه نفسه ، والشيوخ ، : أبى اسحق أطفيش ، وأحمد بن حمد الخليلي ، وعلى يحيى معمر وغيرهم . كما أن آراء البعض الآخر لا تستند إلى الواقع التاريخي و تتسم بالتناقض الواضح . فتحت عنوان "هل الإباضية خوارج؟" كتب عمر ابن الحاج صالح^(٢) يقول : "غير أن المسلمين السنيين فى الحقيقة مازالوا يتقلبون فى خطأين. وأما الأول : فخطأ تاريخي ، والثانى : خطأ منهجي . والخطأ الراجع إلى التاريخ، هو فى رأينا ، ... عدم التمييز بين الإباضية والخوارج ، رغم انفصال زعيم الإباضية (عبد الله بن إباح) عن الخوارج ، ومحاربه إياهم ، ورغم شهادة التاريخ بأن أحد أكبر قادة الجيوش الإسلامية التى حاربت الخوارج حروبا متواصلة ضارية ، كان

(١) انظر نص هذه الرسالة فى قسم الملاحق .

(٢) أستاذ جامعي من السنغال ، مهتم بالفكر الإباضى (انظر محمد صالح ناصر: مكانة الإباضية من

الحضارة الإسلامية - الحلقة التالية - ص ٣٧ ، حاشية (١)) .

إباضيا عمانيا وهو المهلب بن أبى صفرة^(١) ... وأما الخطأ المنهجي الذى وقع فيه المسلمون السنيون فهو إصرارهم على اعتبار الكتب التى كتبوها عن "الفرق" هى المصادر والمراجع الصحيحة لكل شىء متعلق بالفرق وشئونها". ويستشهد الكاتب المذكور على عدم دقة ما يرد فى هذه المصادر (من الربط بين الإباضية من جهة والخوارج والأزارقة والصفرية والنجدية وغيرها من فرق الخوارج من جهة أخرى) يستشهد بقول لآبى إسحق أطفيش ونصه: "على أنه ليست ثمة علاقة تربط الإباضية بالخوارج... كما أن جعل المحكمة (أهل النهروان) الذين هم سلف الإباضية ، وليسوا سلفا للأزارقة والصفرية والنجدية من الخوارج ، هو من وضع الواضعين ، ومن صنع أرباب الأقلام المغرضة"^(٢) .

على أنه من نافل القول أن كتاب الفرق السنيين قد ميزوا بين الإباضية والخوارج ، إذا وصفوا الأولى بالاعتدال بينما وصفوا الثانية بالغلو . كما أن الثابت أن عبد الله ابن إباض لم يحارب أحدا من الخوارج ولا من غيرهم ، وقد أطلق مخالفوه عليه وعلى أتباعه اسم "القعدة" . هذا فضلا عن أنه من الثابت أيضا أن المهلب بن أبى صفرة لم يكن من الإباضية ، والتاريخ - على مبلغ علمنا - لا يشهد بإباضيته من قريب أو بعيد ، ومما يؤيد ذلك وصف الكاتب الإباضى الشهير له ، وهو على يحيى معمر^(٣) ، بأنه ضحى بدينه لدنيا بنى أمية .

كما أن القول بأن المحكمة (أهل النهروان) سلف للإباضية دون الأزارقة والنجدات والصفرية وغيرهم من فرق الخوارج ليس صحيحا ، وذلك على النحو الذى أكدناه فى أكثر من موضع من كتابنا هذا ، مع ملاحظة أن عمر بن صالح نفسه^(٤) يؤكد هذه الحقيقة بقوله : "ليس من المستقيم جمع قولين متناقضين ، فكون الإباضية يعترفون بأن المحكمة هم سلف لهم معناه أنهم تاريخيا يربطون أنفسهم بأساس الخوارج ، فأهل النهروان ، كما هو معلوم ، بذور الخوارج ونواتها ، وأنا لا أعلم كيف يتبرءون من

(١) انظر محمد صالح ناصر ، نفسه ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) نفسه ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٣) الإباضية فى موكب التاريخ ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٤) انظر محمد صالح ناصر : نفسه ص ٤٣ .

الخوارج فى حين أنهم ينسبون أنفسهم إلى أصل أصول الخوارج ، وإذا كانت الأزارقة والصفيرية والنجدية "كفروع" لا تنتمى إلى المحكمة "كأصول" فإلى أين ينتسبون؟ .

وعلى الرغم من إثبات عمر الحاج صالح بالصلة بين الإباضية والخوارج على النحو المشار إليه ، إلا أنه عاد يقول : فالإباضية ليسوا خوارج ، وإن كان هناك قاسم مشترك بينهما فهو ظهورهما إلى حيز الوجود فى وقت واحد^(١) . ثم عاد مرة أخرى - حين تحدث عن ظاهرة انشقاق الخوارج - يقول : "فالخوارج انشق عنهم الإباضية فأصبحوا يشكلون فرقة خاصة بهم"^(٢) . ولا شك أن هذا يتناقض مع قوله السابق بأن الإباضية والخوارج ظهرتا فى وقت واحد .

(٢) لانوافق على مذهب إليه الإباضية من أن عبد الله بن وهب الراسبى بويع إماما شرعيا للدولة الإسلامية ، وذلك للاعتبارات الآتية :

(أ) إن بيعة على بن أبى طالب بالخلافة تمت له بإجماع من أهل الحل والعقد فى الأمة الإسلامية . ومن الطبيعى ألا تزول عنه إلا بإجماع مماثل .

(ب) لا يصح الادعاء بأن جماعة الخوارج من أهل النهروان كان لها الحق - دون جماعة على ومعاوية - أن تنفرد بالحل والعقد فى الدولة الإسلامية وقتذاك ، خاصة وأن كل جماعة - كما يذكر على بن يحيى معمر^(٣) - كان معها عدد غير قليل من الصحابة منهم المشهود له بالجنة . هذا فضلا عن أن مذهب إليه الكاتب المذكور من أن الأمة الإسلامية انقسمت قبل معركة النهروان إلى دول ثلاث ترأس عبد الله بن وهب الراسبى واحدة منها بعد أن بايعه جمع كبير من المسلمين - يفهم منه ضمنا أن الراسبى لم يكن إماما شرعيا للأمة الإسلامية ، علما بأن أهل النهروان الذين بايعوه كانوا حوالى أربعة آلاف ، وهؤلاء بالنسبة لبقية المسلمين أقلية ضئيلة جدا لا يصح وصفها بأنها جمع كبير .

(١) نفسه ، ص ٥٠ .

(٢) نفسه ، ص ٥٤ .

(٣) الإباضية فى موكب التاريخ ، الحلقة الأولى ص ٢٥ .

(ج) لم تبطل إمامة على بن أبى طالب قبل بيعة الخوارج لعبد الله بن وهب الراسبي أو بعدها ، لأن قبوله للتحكيم كان نزولا على رأى الأغلبية . علما بأن التحكيم - كما سبق أن ذكرنا - لم يكن للنظر فى مشروعية قتال الفئة الباغية ، لأن هذه لها حكم مقرر فى القرآن الكريم ، وإنما كان للنظر فيما إذا كان يصبح أن يعتبر معاوية وأتباعه بغاة أم لا ، فلو اتهم إنسان بالسرقة مثلا وعرض أمره على القضاء ، فإن القاضى لا يبحث فى صحة الحكم المقرر للشارق فى القرآن الكريم - وهو قطع يده - وإنما ينظر فقط فى مدى صحة التهمة بالسرقة .

كما أن عليا حين وافق على كتابة اسمه مجرداً من لقب أمير المؤمنين فى وثيقة التحكيم كان متأسباً بموقف مشابه من النبى صلى الله عليه وسلم فى صلح الحديبية حين وافق على كتابة اسمه مجرداً من عبارة "رسول الله" ، ولم يكن ذلك بالطبع تنازلاً منه عليه السلام عن النبوة . هذا فضلاً عن أن عليا كان قد اشترط على الحكّمين أن يستندا فى حكمهما إلى كتاب الله تعالى ، ولكنهما لما ارتأيا عزل على ومعاوية وترك الأمر شورى للمسلمين لم يذكرا الأساس الذى استندا إليه من كتاب الله فى عزلهما الإمام الشرعى . وهذا ما يعطى عليا الحق فى عدم قبول ما انتهيا إليه . أما ما يدعيه الإباضية من أن عليا وعد الخوارج بعدم المضى فى إجراءات التحكيم وقرر التوبة ثم عاد فنكث ، فإن ذلك مجرد إدعاء لادليل عليه .

(د) يقول على بن يحيى معمر^(١) : "أما الأحداث والحروب التى وقعت فى عهد الخلفاء الراشدين فهى فتن بين الصحابة ، وقد انتهت بالفتنة التى وقعت بين أمير المؤمنين على بن أبى طالب ومنكرى التحكيم قرب النهروان" . ويفهم من هذا القول أن الكاتب الإباضى المذكور يقرّ بإمرة المؤمنين لعلى بن أبى طالب حال محاربته لأهل النهروان ، وعلى رأسهم عبد الله بن وهب الراسبي . ويبدو أن هذا الكاتب تراجع عن إقراره المشار إليه ، لأنه عاد فنقل - دون أى تعليق أو اعتراض - ما ذكره كاتب إباضى آخر . هو أبو

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية ج ٢ ص ١٨٠ .

إسحق أطفيش ، من حيث أن عليا لم يكن إماماً حين خرج عليه أهل النهروان وحاربوه^(١) .

(٣) الحديث الذى أخبر به النبى صلى الله عليه وسلم عن مروق بعض الغلاة من الدين أوردته كتب الصحاح ، ولم يطعن فى صحته أحد من علماء الحديث ، كما ورد أيضاً فى مسند الربيع بن حبيب الذى يعتبره الإباضية من أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل^(٢) .

وعلى الرغم من ذلك يشكك بعض الإباضية فى صحة الحديث المذكور . فيقول على يحيى معمر^(٣) : "والواقع أن كثيراً من المؤرخين يحرصون أشد الحرص على تسمية أهل النهر بالخوارج ، ثم هم يتكلفون ما يثبتونه به تكلفاً يصل إلى حد السخف أحياناً ، ويجهدون أنفسهم فى البحث للتدليل على أن أهل النهر هم المقصودون بحديث المروق المعروف ، إن صح" . وفى رأى الكاتب المذكور أن هذا الحديث لو كان موجوداً لوصف به الخارجون على الخلافة زمن كل من عثمان وعلى والخارجون عن الدين من المرتدين زمن الصديق أبى بكر ، لكنه وضع قصداً للتشنيع على أهل النهروان ، وذلك لحمل على بن أبى طالب على التخلص منهم مخافة أن يتصلوا بالناس ويقنعوهم بعدم مشروعية التحكيم . علماً بأن حديث المروق لا يمكن أن ينطبق على المرتدين فى عهد الصديق ، لأن المازقين وصفوا فى هذا الحديث بكثرة الصلاة والصيام وتلاوتهم للقرآن الكريم ، أما المرتدون فكان أغلبهم من المتنبئين الذين لا يفعلون ذلك ، فضلاً عن أن بعضهم - مثل مسيلمة الكذاب ادعى أن الله تعالى أنزل عليه كلاماً آخر . كما لا يفترض انهماك القلة الأخرى من مانعى الزكاة وقثاك فى الصلاة والصيام وتلاوة القرآن ، لأن المصادر التى تيسر لنا الرجوع إليها لاتشير إلى شئ من هذا ، على عكس الخوارج الذين يشار إليهم كثيراً بأنهم رهبان الليل وفرسان النهار ، وتوصف جباههم بأنها مقرحة ، وتشبه أيديهم بثففات الإبل .

(١) انظر ، على يحيى معمر : نفسه ، ص ٢٧٩ .

(٢) انظر ، سالم بن حمود السيابى : الحقيقة والمجاز ، ص ٢٢ .

(٣) الإباضية فى موكب التاريخ ، الحلقة الأولى ، ص ٣٠ .

كما لا ينطبق حديث المروق على الخارجين على كل من عثمان وعلى ، باستثناء أهل النهروان ، لأن هؤلاء لم يقتصر أمرهم على الانتفاض على الخلافة ، وإنما شرع بعضهم فى استعراض الناس وسفك دمائهم بغير حق ، مثلما فعل خوارج البصرة بزعامة مسعر بن فدكى بعبد الله بن خباب بن الأرت ، وهم فى طريقهم إلى النهروان للاتضمام إلى أخوانهم من أهل الكوفة ، وذلك على النحو الذى سبقت الإشارة إليه . ولئن كان الإباضيون ينكرون صحة هذه الواقعة ، إلا أن الدلائل تشير إلى صحة وقوعها ، وسوف نناقش هذا الأمر فيما بعد .

والقول بأن حديث المروق وضع قصداً للتشنيع على أهل النهروان لادليل عليه ، خاصة وأن أساس هذا القول هو ما ذكره الشماخي^(١) من أن الأشعث بن قيس قال لعلى ابن أبى طالب : " ناجز القوم (أهل النهروان) فإن كلموا الناس أفسدوهم علينا" . علماً بأن المؤرخ المذكور لم يشر إلى المصدر الذى نقل ذلك عنه ، خاصة وأنه من المتأخرين (ت فى القرن العاشر) . كما أنه حريص -بلا شك- على تصوير أسلافه من أهل النهروان فى صورة المجنى عليهم ، بل إنه يقول عنهم : إنهم كانوا خير من على وجه الأرض^(٢) .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الكثير من الكتاب الإباضيون يرون أن حديث المروق صحيح ، وأنهم يحملونه على علماء السوء وغلاة الخوارج من الأزارقة والنجدات والصفرية ومن على شاكلتهم . ولكن هؤلاء الكتاب يعترضون على السبب الذى ذكره البخارى لهذا الحديث وعلى الزيادة التى أوردها فى آخره عما رواه الربيع بن حبيب ، محدث الإباضية فى مسنده للحديث المذكور ، عن أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة عن جابر بن زيد عن أبى سعيد الخدرى . والبخارى - وإن كان الإباضية ينزهونه عن الكذب ، إلا أنهم يأخذون عليه أنه ينقل عن أصحاب الأهواء كالشيعة والمرجئة ، ويقولون : لو صح ما جاء فى روايته زيادة عما رواه الربيع بن حبيب من أن على ابن أبى طالب وجد بين قتلى النهروان رجلاً أسود عضديه مثل ثدى المرأة ، أى بنفس الصفات

(١) السير ، ج ١ ص ٥١ .

(٢) الشماخي : السير ، ج ١ ص ٥١ .

الواردة فى هذا الجزء الزائد- لو صح هذا لكان من غير المعقول أن يتولى جابر بن زيد هذا الرجل الأسود المعروف بذى الثدية (وهو حرقوص بن زهير) بعد أن سمع ونقل صفاته المذكورة عن أبى سعيد الخدرى ، ولما قال الحسن بن على لأبيه حين التقيا بالكوفة عقب معركة النهروان "لا يرى قاتلهم الجنة" . بل لما ندم على نفسه على قتله إياهم^(١) .

على أن الثابت أن البخارى لم ينفرد بذكر مايعتبره الإباضية زائدا فى حديث المروق عما أورده محدثهم الربيع بن حبيب ، فقد أورد هذا الحديث كثيرون على نحو ماأورده البخارى ، منهم : مسلم^(٢) ، وأبو داود^(٣) ، وأحمد بن حنبل^(٤) . كما أن القول بأن البخارى كان يأخذ عن أصحاب الأهواء يعد إتهاما بلا دليل ، فسلسلة السند لحديث المروق وردت عنده فى كتاب "استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم" باب قتل الخوارج والملحدین بعد إقامة الحجة عليهم قال : حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال : سمعت يحيى بن سعيد قال : أخبرنى محمد بن إبراهيم وعطاء بن يسار أنهما أتيا أبا سعيد الخدرى ... قال سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : "يخرج فى هذه الأمة قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم .. إلى آخر الحديث^(٥) . ولم أشهد فى المصادر الإباضية التى تيسر لى الإطلاع عليها أى دراسة علمية يثبت من خلالها تجريح أحد من رجال سند حديث المروق المذكورين. ويجدر الإشارة إلى أن "الخوارج" - كما يقول عوض خليفات^(٦) - يدخلون ضمن اصحاب الأهواء والبدع الذين لايعول عليهم علماء الحديث ، ولهذا السبب حاول بعض نقدة الحديث من المعجبين بوقار جابر بن زيد وورعه وعلمه فنسبوا لجابر أنه أكد قبيل وفاته لصديقه الحسن البصرى أنه ليس من الإباضية وتبرأ

(١) انظر الحارثى : العقود الفضية فى أصول الإباضية ، ص ٦٦- ٦٧ .

(٢) النووى على مسلم ، ج ٧ ص ١٧١ .

(٣) السنن ، ج ٤ رقم ٤٤ ورقم ٤٧٦٨ .

(٤) مسند ابن حنبل ، ج ٣ ص ٣٣ .

(٥) انظر صابر طعيمة : الإباضية عقيدة ومذهب ، ص ٤١ .

(٦) نشأة الحركة الإباضية ، ص ٩٥ .

منهم . ولو أخذنا بقول خليفات المذكور ، لكان مسند الربيع بن حبيب لايعول عليه ، لأن أحدا من نقدة الحديث لم يدفع عن الربيع ولا عن أبى عبيده تهمة الخارجية ، وبالتالي فإنهما يعدّان من أهل الأهواء والبدع .

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن حديث المروق لم ينفرد - من حيث اختلاف متنه - في مسند الربيع بن حبيب عنه في كتب الصحاح ، لأن هذا المسند وردت به أحاديث كثيرة متنها مخالف - في غالب رواياته - لما عند كتب الصحاح . ومن الملفت للنظر حقا أن معظم هذه الأحاديث جاءت في مسند الربيع بغير سند ولا راو. فمثلا جاء في باب الحجّة على من قال إن أهل الكبائر ليسوا بكافرين تحت رقم ٧٤٤ " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا قال رجل لرجل أنت عدوى فقد كفر أحدهما" .

وتحت رقم ٧٥٤ قال صلى الله عليه وسلم : "الجنة حرام على من قتل ذميا أو ظلمه أو حمّله ما لا يطيق وأنا حجيح الذمي فكيف المؤمن ؟" .

وتحت رقم ٧٦٢ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من مات وعليه دين لم يدخل الجنة ، قيل ولو قتل في سبيل الله ؟ قال : ولو قتل سبعين مرة ، ثم أحيى ، ثم قتل ، وعليه دين فلا يدخل الجنة(١)" .

وغير صحيح ما يستدل به الإباضية من عدم صحة الزيادة التي أوردها البخارى عما ورد في مسند الربيع بن حبيب بالنسبة لحديث المروق من قولهم : إن جابر بن زيد لا يعقل أن يتولى رجلا من أهل النهروان إذا صح أنه سمع ونقل عن أبى سعيد الخدرى أن عليا وجد بين قتلاهم رجلا تنطبق عليه الصفات التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم أنها علامة لمن سوف يمرقون من الإسلام ، لأن هذا الاستدلال يقوم على أساس افتراض أن جابرا من الإباضية وأنه لذلك يتولى أهل النهروان ، وخاصة مشاهيرهم مثل حرقوص ابن زهير المعروف بذي الثدية . لكنه لم يرد في أى مصدر - على مبلغ علمنا - أن

(١) انظر صابر طعيمة : الإباضية عقيدة ومذهب ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

سجائرا كان يتولى أحدا من أهل النهروان ، كما أنه لم يكن إباضيا على النحو الذى سبق أن أكدناه .

وليس صحيحا ما يزعمه الشماخى^(١) من أن على بن أبى طالب سير ابنه الحسن على رأس جيش لمحاربة أهل النهروان إلا أنهم خصموه وأقنعوه بصحة موقفهم مما حمّله على العودة من حيث أتى ، وأنه عبر عن تعاطفه مع أهل النهروان بقوله لأبيه بعد قتلهم (لا يرى قاتلهم الجنة) ، لأن هذا المؤرخ الإباضى استند فى قوله المذكور على كتاب مفقود أطلق عليه اسم (كتاب النهر) لم يشر إليه أحد غيره ، ولا يعرف اسم مؤلفه ، ولا مكان وجوده . ولذلك فلا نشك فى أن كل ما ذكره منسوبا للكتاب المذكور هو من نسج خيال الشماخى نفسه ، خاصة وأن أحدا من المؤرخين - على مبلغ علمنا - لم يذكر أن على بن أبى طالب وجه جيشا إلى أهل النهروان قبل أن يلتقى هو بهم على رأس الجيش الذى كان قد أعدّه أصلاً لأهل الشام ، ولكنه قرر أن يتصدى للخوارج أولاً ، لما بلغه أنباء ترويعهم لأمن الأهلىين وقتلهم لعبد الله بن خباب بن الارت وزوجه . هذا فضلاً عن أنه لو صح أن الحسن بن على وصف أباه بأنه من أهل النار على النحو المزعوم، لتبرأ منه شيعة آية ولما وقع اختيارهم عليه ليكون إماما من بعده .

(٤) على الرغم من أن كلمة الخوارج تعنى فى نظر كثير من الكتاب الإباضيين - على نحو ما سبق ذكره - غلاة الأزارقة والنجدات والصفورية ومن على شاكلتهم ، وأن هؤلاء مشركون مارقون من الإسلام ، لأنهم استحلوا ما حرم الله ، وتجاوزوا القول إلى الفعل بإراقة دماء مخالفينهم ومعاملتهم معاملة المشركين - إلا أننا نلمس فى أقوال بعض هؤلاء الكتاب ما يمكن أن يعتبر دفاعاً عن الخوارج .

فيذكر على بن يحيى معمر^(٢) أن الكتاب الذين تناولوا الخوارج فى أبحاثهم ثلاثة أقسام :

(١) السير ، ج ١ ص ٥١ .

(٢) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ٨١-٨٢ .

القسم الأول : هم أولئك الكتاب المتشددون الناقمون الذين يخرجونهم من الإسلام أو يكادون ، وهم يرمون عليهم كل أوزار التاريخ الإسلامى .

القسم الثانى : هم أولئك الذين ينقلون مايجدون فى المصادر دون دراسة أو تفهم أو تحليل ، وآراؤهم تكون حسب الصدفة ، فإذا وقعوا على مصادر تميل إلى الخوارج أو تعطف عليهم كان لهم رأى ، وإذا وقعوا على مصادر مناوئة للخوارج كان لهم رأى آخر مغاير .

القسم الثالث : هم أولئك الذين يقفون منهم موقف الاعتدال ويجعلونهم من جملة المسلمين ، ويتحدثون عنهم بلطف وسماحة ، وقد يلتمسون لهم العذر ، وربما أيدوهم فى بعض آرائهم ومبادئهم .

ومما يؤكد تعاطف معمر مع الخوارج قوله (ولانزاع فيما أعتقد أن عدداً من الأطراف كان يحاول تبغيض الخوارج إلى بقية الأمة ، بتهمتهم بالخروج عن الدين . ولكن السخط الذى انصب عليهم من الأمويين والأكاذيب التى تشاع عنهم ... إنما كان يحدث فى العهد الأموى ، وذلك لكى ينفر الناس منهم^(١) . كما يشكك الكاتب الإباضى المذكور فيما روته كتب التاريخ من اتهام لنافع بن الأزرق بالغلو ، وذلك يتضح من قوله: "شعار التكفير والاستحلال هو الذى رفعه ابن الأزرق ومن سار بسيرته وحارب من أجله ، كما تقول عنه كتب التاريخ إن صدقت"^(٢) .

ومشكلة كتاب المقالات -فى نظر على يحيى معمر^(٣)- هى أن الواحد منهم حين يتصدى للكتابة يعطى نفسه حقين ثابتين ينطلق من خلالهما : الحق الأول : أن الفرقة التى ينتسب إليها هى التى تمثل الإسلام حقيقة ، ولذلك فهى غير خاضعة للتقويم والاللقند

(١) على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢) نفسه ص ٢١٧ .

(٣) نفسه ، ج ١ ص ٨٢ .

والالمقارنة ، وحكمها على غيرها هو حكم الإسلام نفسه ، وآراؤها وعقائدها هي الميزان الذى توزن به آراء وعقائد الآخرين . أما الحق الثانى ، أنه ما دام ينتسب لفرقة محقة تمثل الإسلام ، فمن صلاحيته أن يحكم على الفرق الأخرى وأن يقرر بعدها أو قربها من الإسلام بمدى الخلاف الذى بين تلك الفرق وفرقه ، ولايجد حرجاً فى أن يصدر أحكاماً عامة أو خاصة على الآخرين على هذا الأساس .

وهكذا نرى أن الكاتب الإباضى المذكور يشفق على الخوارج ويصف الذين يخرجونهم من الإسلام بأنهم من المتشددى الناقمين . أما الذين يصفونهم بالاعتدال ويتحدثون عنهم بلطف ويلتمسون لهم العذر ، فهؤلاء فى نظره معتدلون . كما يشير إلى أن الأمويين هم الذين أشاعوا الأكاذيب عن الخوارج واتهموهم بالخروج من الدين لتنفير الناس منهم . وقد نسى أن إخوانه هم الذين يصفون غلاة الخوارج بأنهم مارقون من الإسلام ومشركون ، فى الوقت الذى يدخلهم أغلب كتاب أهل السنة فى عداد المسلمين ، باستثناء فرقتى المأمونية واليزيدية ، وذلك على النحو الذى أوضحناه . ومن المستبعد أن يقال إن الكاتب المذكور عنى بكلمة "الخوارج" هنا الإباضية ، لأنه يشكو مر الشكوى من أن مخالفى الإباضية ، هم الذين اتهموهم بأنهم خوارج ، وأخذو يتناقلون هذه التهمة جيلاً بعد جيل ، دون اعتبار لصراخ المتهم أو اهتمام به أو سماع لدفاعه^(١) .

ومن العجيب أن على يحيى معمر على الرغم من أنه يتعاطف مع الخوارج ويذهب إلى أن الدولة الأموية هى التى أشاعت الأكاذيب واتهمتهم بالخروج من الدين على النحو المذكور ، إلا أنه هو نفسه يصفهم بالخروج من الدين ، ويفهم ذلك من قوله : "إن حركات كثيرة مناوئة قامت على الدولة الأموية اتخذت أساليب مختلفة وأسباباً متعددة ، ولكنها كلها لم تحمل معنى الخارجية ، حتى جاء نافع بن الأزرق وخرج بحركته سنة ٦٤هـ وحكم على جميع مخالفه بالشرك ، وحاول أن يطبق عليهم حكم مشركى العرب ، -فانطبقت عليه وعلى من أخذ برأيه- كلمة الخارجية بمعناها السياسى

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج١ ص ١٤ .

والدينى^(١). والمقصود بالمعنى السياسى هو الخروج على الإمام الشرعى ، أما المعنى الدينى فالمقصود منه الخروج من الدين . وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على التناقض والارتباك فى أقوال الكاتب المذكور فيما نحن بصددده .

ثم إنه من الملاحظ أن على يحيى معمر يصور الشيعة والأمويين على أنهما تعاونتا سوياً فى التصدى للخوارج ، وهذا ما لم يقل به أحد على مبلغ علمنا ، وخاصة أن الثقة كانت مفقودة بين هذين العدوين اللدودين . هذا فضلاً عن أن الشيعة لم ينجحوا فى إقامة أية دولة لهم فى العصر الأموى ، لذلك فلم تكن لهم سلطة وذلك عكس ما يشير إليه الكاتب المذكور . كما أنه من الملفت للنظر حقاً أن يظهر هذا الكاتب البغض نحو المهلب ابن أبى صفرة ، وأن يتهمه بأنه باع دينه بدنياه بنى أمية ، مع أن الثابت أن هذا القائد العظيم قام بدور خالد فى القضاء على غلاة الخوارج من الأزارقة ، مما يجعل له فى قلب كل مسلم مكانة سامية ، لأن هؤلاء عاثوا فى الأرض فساداً واستباحوا دماء المسلمين ، حتى أن هذا الكاتب نفسه يصفهم بقوله : "فالأزارقة خوارج لأنهم أخطأوا تأويل آيات الكتاب ، وأدى عملهم بهذا الخطأ إلى ردّ آيات ، وإبطال أحكام ... وكلمة الخوارج لا تطلق إلا على الذين خرجوا من الدين"^(٢) . علماً بأن كاتباً إباضياً آخر ، وهو صالح ابن أحمد الصوافى^(٣) ، يشيد بما فعله المهلب ويصفه بأنه أزدى عظيم ، ويدخله فى عداد الإباضية هو وأسرته^(٤) .

ومن الجدير بالذكر أن النقد الذى وجهه على يحيى معمر إلى كتاب المقالات

(١) نفسه ، ج ٢ ص ١٨٣ .

(٢) الإباضية فى موكب التاريخ ، الحلقة الأولى كالتالى ص ٣٤ .

(٣) الإمام جابر بن زيد ، ص ٢١٤-٢١٥ .

(٤) ذكر الصوافى لمؤلف هذا الكتاب (فى حديث دار بينهما مشافهة) أن الأسرة الحاكمة فى سلطنة

عمان ، وهى أسرة آل سعيد ، ترجع نسب مؤسسها إلى المهلب بن أبى صفرة . علماً بأنه تم

مؤخراً إنشاء مسجد كبير بمسقط أطلق عليه اسم القائد المذكور .

المخالفين له فى المذهب على النحو المشار إليه ينطبق تماما على كتاب الإباضية ، والأدلة على ذلك كثيرة منها عبارات واردة فى مؤلفاتهم كالتالى :

* - "وعلى هذا فإن الإباضية قد انفردوا بالتمسك بمبادئ الإسلام" (١) .

* - "ولم يقل بهذا غير الإباضية ، لأنهم أدركوا من الشريعة ما فاقوا سواهم" (٢) .

* - "ولاشك أن الإسلام والإيمان بمعناهما لم يبقيا فى مذهب ماعلى أصولهما الصحيحة إلا فى مذهب الإباضية" (٣) .

* - "وهذا مسند الربيع بن حبيب أصبح الكتب بعد القرآن والذى عليه المعتمد عند الإباضية" (٤) .

* - "ولقد أتى أصحابنا فى العلوم العجب العجائب ، وعرفوا بالصدق والأمانة والورع ما لم يبلغ شأوه غيرهم" (٥) .

* - "وبهذا الاعتبار يكون المذهب الإباضى أول المذاهب المعتدلة الصحيحة" (٦) .

* - "فالإباضية فرقة من فرق الإسلام التى عرفت فى حديث الافتراق" (٧) الذى رواه

(١) صالح بن أحمد الصوافى: نفسه ، ص ٢١٩ .

(٢) محمد بن يوسف إطفيش : نبذه عن الخوارج [انظر على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق ج ٢ ص ٢٨٢] .

(٣) سالم بن حمود السيابى : إزالة الوعناء ، ص ٧٧ .

(٤) سالم بن حمود السيابى : الحقيقة والحجاز ، ص ٢٢ .

(٥) على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق ، ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٦) سالم بن حمود السيابى : إزالة الوعناء ، ص ٦٣ .

(٧) جاء فى هذا الحديث ما معناه : ... وافترقت أمتى إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها فى النار إلا فرقة .

وعلى الرغم من أن ذكر "الإباضية" لم يرد به ، إلا أن الإباضيين يقولون بأنهم هم الفرقة الناجية .

ومن الجدير بالذكر أن مؤلف كتاب "الإباضية مذهب وسلوك" واسمه السيد عبد الحافظ عبد=

أئمة الحديث . هم الفرقة المحقة ، وهى الصادقة فى الأقوال والأفعال" (١) .

*- إن الشيخ محمد عبده كان يرسل من مصر إلى محمد بن يوسف أطفيش مستفسراً فى بعض المسائل العلمية ، وأحياناً كان يذهب إليه بنفسه فى تونس لنفس الغرض (٢) .

- لم يكن على يحيى معمر هو الذى يتعاطف وحده من كتاب الإباضية مع الخوارج ، وإنما نلمس هذا التعاطف أيضاً لدى كاتب آخر هو سالم بن حمد الحارثى (٣) ، إذ يلتمس لهم العذر لأسباب كثيرة منها :

أولاً- إن إمامة على لم تثبت بإجماع الصحابة حيث لم يدخل فى بيعته كل من طلحة والزبير وعبد الله بن عمر وسعد بن أبى وقاص .

ثانياً- إن خروج طلحة والزبير ومعاوية ومن معهم على الإمام أسوة لما فعله الخوارج ، إذ كيف يحل لهؤلاء الخروج ويحرم ذلك على الخوارج ؟

ثالثاً- ذكر الطبرى أن الإمام على قبل التحكيم مكرهاً خوفاً على نفسه ، وبناء على ذلك فقد سقطت إمامته لضعفه .

رابعاً- على رأى بعض المسلمين - ومنهم الإمام على نفسه - إن كل مجتهد مصيب ، وهؤلاء الخوارج اجتهدوا .

حربه، يشيد بالإباضية كثيراً ويرى أنها الفرقة الناجية التى أشير إليها فى الحديث المذكور . علماً بأنه يصف نفسه بأنه من علماء الأزهر ، ويذكر عنوان سكنه بحى المهندسين بالقاهرة ورقم تليفونه، ويعد كل من يتصل به على هذا العنوان بإهدائه نسخة مجانية من كتابه المذكور . مع ملاحظة أنه - فيما يبدو - غير إباضى .

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢) انظر محمد بن يوسف أطفيش : رسالة "إن لم تعرف الإباضية ياعقبي يا جزائري" ص ١٣ .

(٣) العقود الفضية فى أصول الإباضية ، ص ٦٤ .

خامساً- لهم حرمة لا إله إلا الله .

سادساً- إن كثيرين من علماء المسلمين كانوا يرون رأى الخوارج ، مثل الحسن البصرى والإمام مالك وغيرهم .

على أنه إذا كانت قلة نادرة قد تخلفت عن بيعة على إلا أنها قد أثرت الابتعاد عن معترك السياسة نتيجة الفتنة التي انتهت بمقتل عثمان ، فإن ذلك لا يطن في صحة إمامة على ، لأن الأغلبية الساحقة من أهل الحل والعقد قد بايعته . ومن الثابت أن الخوارج -بالذات- لم يتشكك أحد منهم في إمامته قبل مشكلة التحكيم ، ومن المعروف أنهم حاربوا تحت لوائه طلحة والزبير وعائشة ومعاوية وأتباعهم ، ولو أن هؤلاء الخوارج كانوا يشكون في إمامة على قيد أئمة ما فعلوا ذلك .

ثم إن طلحة والزبير بايعا عليا على الأرجح ، حتى أن الإباضية وكل الخوارج يتهمهما بأنهما نكثا بيعتهما لعلي . يقول الشماخي^(١) : " فلما بلغا (أى طلحة والزبير) مكة نكثا وخالفا ونسيا أعظم العهود التي أعطياها " .

ويقول القلهاقي^(٢) : " ولما استقام الناس على على بن أبى طالب خرج طلحة والزبير مخالفين مشاقلين مفارقين للمسلمين حتى بعد أن بايعاه وأعطياه صفق أيديهما " .

كما أن وجه الاختلاف بالنسبة للخروج على على بن أبى طالب من جانب الخوارج وبين الخروج عليه من جانب غيرهم ، هو أن الخوارج شرعوا - كما سبق أن نوهنا- في ترويع أمن الأهليين وسفك دمائهم ، وهو الأمر الذى سوف يتوسع فيه خلفهم من الأزارقة وغيرهم باستثناء الإباضية الذين تورعوا عن ذلك واستكروه بشدة .

هذا ومن الثابت أن على بن أبى طالب كان من أشجع الشجعان ، وهذه صفة فيه

(١) السير ، ج ١ ص ٤٢ .

(٢) الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٢٩ .

لا سبيل إلى التشكيك فيها ، علماً بأن الطبرى^(١) لم يذكر أنه قبل التحكيم خوفاً على نفسه ، وإنما أشار إلى أنه أكره فقط على قبوله من جانب الأغلبية في جيشه مخافة الفتنة ، وخاصة من أولئك الذين صاروا خوارج فيما بعد ، مثل مسعر بن فدكى التميمي وزيد ابن حصين الطائي في عصابة معهما من القراء ، ولما أعطى على العهد لمعاوية بقبوله التحكيم ، عاد هؤلاء فطالبوه بنقض العهد والاستمرار في الحرب ، فأبى عليهم ذلك .

وليس صحيحاً أن كل مجتهد مصيب ، وإنما الصحيح هو أن لكل مجتهد نصيب ، على أساس أن المصيب له أجران وغير المصيب له أجر ، ثم ألم يكن أمير المؤمنين عثمان ابن عفان مجتهداً فيما ارتآه ، وأن له حرمة لا إله إلا الله ؟ فلماذا إذن استباح أسلاف الإباضية دمه الحرام وقتلوه في شهر حرام ببلد حرام ؟ مع أنه كان أميراً للمؤمنين وله حق الاجتهاد أكثر من سواه فضلاً عن حقه في أن يصاب بحرمة لا إله إلا الله .

ويرى البعض^(٢) أن الخوارج لم يكونوا في مستوى من اجتهاد فأخطأ أو تأول فضل فلما عرف الحق تاب إليه ، ولكنهم - تحت الشعار الذي رفعوه من البداية المبكرة لخروجهم ضد على - لم يكونوا قد أتوا بمجديد ، ذلك لأن هذا الشعار "لاحكم إلا الله" لم يكن مستحدثاً على فكر الحياة الإسلامية ، وكان الرجل الذي اختصموه - رضى الله عنهم - يأبى هو الآخر أن يكون الحكم لغير الله ، ولكنه الغلو الذي حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم يوم قال : ".... ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ، ولا يفى لذي عهد ، فليس مني ولست منه"^(٣) .

أما ما يشير إليه الحارثي من حيث إنكار بعض علماء المسلمين للتحكيم مثل : الحسن البصري والإمام مالك وغيرهما ، فإنه لا يدل على أن هؤلاء العلماء كانوا من الخوارج أو أنهم كانوا يلتزمون لهم العذر ، خاصة وأن أحداً من هؤلاء العلماء لم ينكر

(١) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢) صابر طعيمة : الإباضية عقيدة ومذهب ، ص ٣٧ .

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة) باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين وتخريم الخروج على الجماعة

(انظر صابر طعيمة : الإباضية : ص ٣٧ حاشية رقم ١) .

إمامة على بن أبى طالب أو تبرا منه ، والأهم من ذلك عدم اتهام على بالكفر سواء كان كفر شرك على نحو مايقول به الأزارقة ومن على شاكلتهم ، أو كفر نعمة على نحو مايقول به الإباضية ، فالعاقبة واحدة وهى الخلود فى النار، لأن من يرتكب إحدى الكبائر ولم يتب منها يكون عند الإباضية خالدا فى النار ، - وعلى من وجهة نظرهم - مات دون توبة من كبيرة التحكيم التى ارتكبها .

ومن الجدير بالذكر أن بعض من أنكروا التحكيم ، مثل الأشتر النخعى كان من أشد الناس ولاء لعلى بن أبى طالب ، حتى أن عليا خاطب أتباعه الذين خوفوه من الأشتر بقوله : "يأليت فيكم مثله اثنين ! يأليت فيكم مثله واحدا يرى فى عدوى ماأرى^(١) .

ومن الكتاب الإباضيين الذين نلمس فى قولهم تعاطفا مع الخوارج أصحاب كتاب "هذه مبادئنا" ، وهم أحمد مهنى مصلح وزملاؤه^(٢) ، فهؤلاء يأخذون على مؤلف كتاب الإباضية عقيدة ومذهبا أنه أورد حكم الحافظ ابن كثير على "الخوارج" بالتضليل ، دون أن يعلق عليه تمثيا مع مادعا إليه من تطهير القلوب ليلتقى جميع المسلمين تحت لواء العقيدة الواحدة ، ويتساءل هؤلاء : ألم يكن الأولى أن يترث فى إقرار الحكم بضلال مجموعة من الصحابة وجلة التابعين ؟

على أنه من الملاحظ أن أحمد مهنى مصلح وزملاؤه من بين الكتاب الإباضيين المحدثين الذين يستنكرون بشدة أن تكون فرقة الإباضية من الخوارج ، وفى رأى هؤلاء الكتاب أن كلمة "الخوارج" يقصد بها غلاة الأزارقة ومن على شاكلتهم ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا يعترض هؤلاء الكتاب على وصف الخوارج بالضلال من قبل ابن كثير أو غيره ، وهل يعتبر وصف الخوارج بالضلال مفسدة للوحدة الإسلامية ؟ . علما بأن أسلاف الإباضية كفروا الكثير من الصحابة ، ومهما يقال من وصف هذا الكفر بأنه كفر نعمة وليس كفر شرك ، فإن النتيجة واحدة وهى الخلود فى النار ، على أساس أن ،

(١) الطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٥٩ .

(٢) ص ٥٧-٥٨ .

هؤلاء الصحابة لم يتوبوا عما ارتكبوه في نظر الإباضية من كبائر ، بل إن بعض الإباضية لم يتورعوا عن اختلاق أحاديث يصفون فيها بعض الصحابة بالضللال ، وينسبونها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، مثلما يفعل القلهاتي^(١) حين يقول : "وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : سيكون في أمتي حكمان ضالان مضلان ويضل من اتبعهما" وقد جاء في سيرة أبي قحطان خالد بن قحطان^(٢) مثل ذلك ، بل أضاف إليه كلاما يصل إلى حد السخف ، ونصه : "فلما بلغ الكتاب أجله وأراد الله أن يظهر عورة علي بن أبي طالب ما أظهر من عورة عثمان ، للذي قد سبق في علمه من الفتنة التي تكون ، وقد حذرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتنة ، وقال فيما سمعنا والله أعلم: يبعث في أمتي حكمان ضالان مضلان يضلان من اتبعهما . وكان أبو موسى الأشعري ممن يروى هذا الحديث ، فلم ينتفع بروايته للسابق في علم الله ، وكان أبو موسى أحد الحكمين . فنعوذ بالله من الضلال بعد الهدى " .

ومن الواضح أن هذا الحديث المزعوم لا سند له . وفي اعتقادنا أنه لا يمكن أن يكون واردا في مسند الربيع بن حبيب المعتمد لدى الإباضية ، وإذا صح هذا الاعتقاد ، فلنا أن نتساءل : من أين جاء به كل من أبي قحطان والقلهاتي ؟ . ومهما يكن من أمر ، فإنه لا يسعنا إلا أن نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى .

٥- كلمة "الخوارج" عرفت قبل العصر الأموي على الأرجح ، بدليل ما يروى عن الإمام علي بن أبي طالب من أنه قال : "لاتقاتلوا الخوارج ، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه"^(٣) . كما أن الخليفة المذكور حين سئل عن شركهم أجاب بقوله : "من الشرك فروا . فقليل له : أمنافون هم ؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا . قيل : فما هم يا أمير المؤمنين ؟ قال : إخواننا بغوا علينا"^(٤) . وهذا يدل على أن

(١) الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان ، ج ١ ص ١١٠-١١١ .

(٣) الحارثي : العقود الفضية ص ٤١ .

(٤) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٧ ص ٢٩٠ .

التهمة بالخروج من الدين كانت توجه إليهم منذ ذلك الحين ، ولكن الإمام على نفاها عنهم . وكان موقفه هذا هو الذى استند إليه كثير من فقهاء أهل السنة فى عدم تكفير الأزارقة ومن على شاكلتهم ، وذلك على النحو الذى سبق أن أوضحناه . علماً بأن الإباضية يعتبرونهم مشركين ، على أساس أنهم استحلوا دماء مخالفيهم من المسلمين ، ومارسوا الاستعراض بين الأهلين ، إلى غير ذلك مما يعد خروجاً من الدين .

٦- أشارت المصادر السنية إلى مناظرات جرت بين الخوارج من ناحية ، وبين الإمام على بن أبى طالب أو مبعوثه إليهم ، وهو عبد الله بن عباس ، من ناحية أخرى . ويفهم مما أوردته هذه المصادر أن كثيراً من الخوارج كانوا يقتنعون فى نهاية هذه المناظرات بصحة موقف على من التحكيم . فيشير الميرد^(١) إلى أن ابن عباس ناظر الخوارج ذات يوم بالكوفة ، فاتبعه ألفان ، وظل أربعة آلاف منهم معارضين لعلى ، وبعد يومين أجمعوا على البيعة لعبد الله بن وهب ، ثم مضوا إلى النهروان . كما يشير الذهبي^(٢) إلى مناظرة تمكن ابن عباس خلالها من تنفيذ مأخذه الخوارج على بن أبى طالب ، الأمر الذى حدا بثلاث الحاضرين من الخوارج إلى التراجع فى نهايتها .

ويشك الكاتب الإباضى على يحيى معمر^(٣) فى صحة هذه المناظرات ، ويعبر عن ذلك بقوله : "الواقع أنى أشك فى كثير من الأقاويل والمناقشات والمناظرات ... التى قيل إنها جرت بين الإمام أو ابن عباس والخوارج ، فإن الصنعة والتكلف - فيما يبدو لى - تقرأ واضحة فى كثير من الاحتجاجات والبراهين التى تظهر عليها صنعة عصر غير ذلك العصر" .

كما أن بعض المصادر الإباضية^(٤) ذكرت أن أهل النهروان تمكنوا من إقناع عبد الله بن عباس بصحة موقفهم من قضية التحكيم ، وذلك بعد مناظرة جرت بينهم وبين

(١) الكامل فى الأدب ، ج ٣ ص ١٥٧ .

(٢) تاريخ الإسلام ، ج ٣ ص ٣٥٧ .

(٣) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٢١١ .

(٤) القلهاى : الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٤٣-٢٥٠ ، والحرثى : العقود الفضية ، ص ٥٠-٥٩ .

ابن عباس حاول الأخير فى بدايتها إقناعهم بسلامة موقف على بن أبى طالب، لكنهم خصموه فى النهاية بحيث لم ينصرف عنهم إلا هو مقتنع بوجهة نظرهم ، مما حمله على التخلّى عن مؤازرة ابن عمه فى محاربته لأهل النهروان ، وأدى ذلك إلى الاصطدام فيما بينهما . يقول القلهاتى^(١) : "وانصرف عنهم وهو مقر لهم أنهم خصموه (أفعموه بالحجة القوية) ونقضوا عليه ما جاء به مما احتج به عليهم . فرجع ابن عباس إلى على ، فلما رآه قام إليه وناجاه وكره أن يسمع أصحابه قولهم وحجتهم التى احتجوا بها ، فقال له على : ألا تعيننى على قتالهم ؟ فقال ابن عباس : لا . والله لأقاتل قوما قد خصمونى فى الدنيا ، وأنهم يوم القيامة لى أخصم وعلى أقوى . إن لم أكن معهم لم أكن عليهم ! واعتزل عنه ابن عباس رضى الله عنه ، ثم فارقه وكتب إليه على يؤنبه بمال أخذه من البصرة من بيت المال ، فقال : قد عرفت وجه أخذى المال من أنه كان هناك بقية دون حقى ، من بعد ما أعطيت كل ذى حق حقه - وقد علمت أخذى المال من قبل قولى فى أهل النهروان ، ولو كان أخذى المال باطلا ، كان أهون من أن أشترك فى دم مؤمن . فاكفف عن القوم . فأبى ."

على أنه من الصعب أن نصدق أن أهل النهروان أفحموا ابن عباس بما احتجوا عليه من آيات القرآن الكريم حتى خصموه على النحو المذكور ، لأن المشهور عن ابن عباس أنه كان حبر الأمة وترجمان القرآن ، فكيف غاب عنه قبل هذه المناظرة ما احتج به هؤلاء الخوارج عليه ؟ خاصة وأنه لم يكن بينهم أحد من الفقهاء المشهود لهم وقتذاك بسعة العلم وطول الباع على النحو الذى سبق أن أشرنا إليه .

كما لا يعقل أن يكون ابن عباس قد وافق الخوارج فيما ذهبوا إليه من أن كلا من معاوية وأبى موسى الأشعرى وعمرو بن العاص أحل ما حرم الله وحرم ما أحله ، وذلك على نحو ما يرد فى المناظرة المشار إليها . فمما جاء فيها : "... ثم قالوا : نذكرك الله يا ابن عباس ، هل تعلم أن أبا موسى كان شاكا فى قتال الفئة الباغية يحرم ما أحل الله من قتال الفئة الباغية ويخذل الناس عن القتال ؟ قال : اللهم نعم ... فنذكرك الله يا ابن عباس ، هل تعلم أن عمرو بن العاص استحل ما حرم الله من دماء المسلمين ، وحرم ما أحل الله من

(١) نفسه ، ص ٢٥٠ .

قتل من بغى عليهم ، وتولى من عادى الله وعادى المسلمين ، ومن دان بدينهم ، وماهم عليه من الحق من قتال أهل البغى . فقال : اللهم نعم ، قد خصمتهم عليا بهذا ، وقولكم الحق ... ذلك أن عليا حرم القتال الذى أحله الله من معاوية وجنده حتى يأذن فيه عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري" .

والمعروف أن كل من أحل ما حرمه الله ، أو حرم ما أحله ، يكون مشركا . ولذلك لا يعقل أن يكون عبد الله بن عباس اقتنع بأن الصحابة المشار إليهم أشركوا بالله تعالى ، خاصة وأن الثابت أن ابن عباس قد أعان عليا فى إعداد الجيش الذى قاتل أهل النهروان وقضى على الأغلبية الساحقة منهم . يقول الطبرى^(١) : إن عليا لما نزل بالنخيلة وآيس من الخوارج كتب إلى عماله - ومنهم ابن عباس بالبصرة - يطلب منهم أن يمدوه بالرجال والعتاد لمواجهة أعدائه . فلما قدم كتابه على ابن عباس قرأه على الناس ، وأمرهم بالشخص مع الأحنف بن قيس ، فشخص منهم ألف وخمسمائة رجل ، فاستقلهم عبد الله بن عباس ، "فقام فى الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد يا أهل البصرة ، فإنه جاءنى أمر أمير المؤمنين يأمرنى بإشخاصكم ، فأمرتكم بالنفير إليه مع الأحنف بن قيس ، ولم يشخص معه منكم إلا ألف وخمسمائة ألا انفروا مع جارية ابن قدامة السعدى ، ولا يجعلن رجل على نفسه سبيلا ، فإنى موقع بكل من وجدته متخلفا مكتبه ، عاصيا إمامه .. فلا يلم رجلاً جعل السبيل على نفسه إلا نفسه .. فاجتمع إلى جاريه ألف وسبعمائة ، ثم أقبل حتى وفاه على بالنخيلة ، فلم يزل بالنخيلة ، حتى وفاه هذان الجيشان من البصرة ثلاثة آلاف ومائتا رجل" . والمعروف أنه بعد أن اجتمع جند على من كل الجهات سار بهم نحو بلاد الشام ، إلا أنه عرج وهو فى طريقه إليها - على النهروان لما سمع بمحاذة عبد الله بن خباب بن الارت حيث التقى هناك بالخوارج . وهكذا يتضح لنا أنه بعد انتهاء المناظرات مع الخوارج ويأس على بن أبى طالب من استمالتهم إلى صفه ، ظل ابن عباس على ولائه وإخلاصه التام نحو الخليفة المذكور ، بدليل أنه أنذر كل من يتخلف من أهل البصرة عن اللحاق بمعسكر على فى النخيلة بالعقاب الشديد ، لما لاحظ شيئا من التقاعس على النحو المذكور .

(١) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٧٨-٧٩ .

أما بالنسبة للخلاف الذى وقع بين ابن عباس والإمام على فى سنة ٤٠ هـ فلا علاقة له البتة بالخوارج ، لأن السبب فى هذا الخلاف -على نحو ما رواه الطبرى^(١)- يرجع إلى أن ابن عباس فى أثناء ولايته للبصرة عنف أبا الأسود الدؤلى ذات يوم ووجه إليه عبارات تقلل من شأنه ، فأسرها أبو الأسود فى نفسه - على ما يبدو - وكتب إلى الإمام على يقول : "أما بعد ، فإن الله جل وعلا جعلك واليا مؤمنا ، وراعيا مستوليا ، وقد بلوناك فوجدناك عظيم الأمانة ، ناصحا للرعية ، توفى لهم فيهم ، وتظلف (تمنع) نفسك عن دنياهم ، فلا تأكل أموالهم ، ولا ترتشى فى أحكامهم ، وابن عمك قد أكل ماتحت يده بغير علمك ، فلم يسعنى كتمانك ذلك ، فانظر رحمك الله فيما هناك ، واكتب إلى برأيك فيما أحببت أنه إليك . والسلام" .

فكتب إليه على : أما بعد فمثلك نصبح الإمام والأمة ، وأدى الأمانة ، ودل على الحق .. وكتب إلى ابن عباس فى ذلك ، فكتب إليه ابن عباس : أما بعد ، فإن الذى بلغك باطل ، وإنى لما تحت يدى ضابط قائم وله حافظ ، فلا تصدق الظنون ، والسلام .

فكتب إليه على : "أما بعد ، فأعلمنى ما أخذت من الجزية ، ومن أين أخذت ؟ وفيم وضعت ؟ قال : فكتب إليه ابن عباس : أما بعد ، فقد فهمت تعظيمك مرزأة ما بلغنى أنى رزأته (أصبته) من مال أهل هذا البلد ، فابعث إلى عملك من أحببت ، فإنى ظاعن عنه ، والسلام" .

ويفهم مما ذكره البعض أن ابن عباس حين قرأ كتاب الإمام المشار إليه خرج عن هدوئه ، فكتب إلى الإمام كتابا فيه شيء من خطل رأى وفساد الطوية ، ويقول فيه : "إنه يؤثر أن يلقى الله ، وفى ذمته شيء من أموال المسلمين ، على أن يلقاه وفى ذمته تلك الدماء التى سفكها على يوم الجمل ، ويوم صفين ، ويوم النهروان ، وإن تلك الدماء إنما سفكت فى سبيل الملك^(٢) .

(١) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) انظر محمد أسعد طلس : الخلفاء الراشدون ، ص ٢٥٠ .

على أن الاتهامات المشار إليها للإمام على من قبل ابن عباس لم يشر إليها الطبري مع أنه أثبت الكتب المتبادلة بينهما على النحو المذكور . كما أنه ليس من المعقول أن يتهم الإمام بسفك دماء مخالفيه في المعارك المشار إليها ، لأن ابن عباس شاركه هذه الدماء ، إذ كان ممن أعانته في تلك المعارك ، سواء بقيادته لبعض جند على ، أو بإسهامه في حشد الكثير من الجند تحت لوائه .

وغير صحيح ما يزعمه القلهاتي من القول بأن ابن عباس كتب إلى على يقول له : "قد علمت أخذى المال من قبل قولى فى أهل النهروان ، ولو كان أخذى المال باطلا كان أهون من أن أشرك فى دم مؤمن ، فأكفف عن القوم ، فأبى" لأنه يفهم من ذلك أن عليا تغاضى عن محاسبته لابن عباس رغم علمه بما كان يأخذه من بيت مال المسلمين بالبصرة ، وأنه لم يشرع فى ذلك إلا بعد أن أظهر ابن عباس تعاطفه مع الخوارج ، وهذا ما يتعارض مع ما أورده صاحب كتاب بيان الشرع ، وهو من المؤلفات الإباضية القديمة ، من أن عليا لم يتوان فى الكتابة إلى ابن عباس موبخا إياه ومنذرا له ، وأنه أنهى هذه المكاتبة بقوله: "فاتق الله وأدّ إلى القوم أموالهم التى أفاء الله عليهم ، فإنك إن لم تفعل وأمكننى الله منك لأعذرن إلى الله فىك ، والله لو كان الحسن والحسين فعلا الذى فعلت ما كان لهما عندى هوادة ، ولا طرق عندى فى رخصة ، والله لا يحب الظالمين" . فكتب إليه ابن عباس : أما بعد ، فقد جاء كتابك وفهمت ما ذكرت فيه من مال البصرة ، ولعمري إن نصيبى فيه لأكثر مما أخذت ، ولعمري لئن ألقى الله بما فى الأرض من ذهب وفضة أحب إلى من أن ألقاه بدم رجل مسلم^(١) .

ومن الملاحظ أن ماجاء فى كتاب بيان الشرع - على النحو المشار اليه - يتفق مع ما ذكرناه عن الطبري من أن واقعة الخلاف بين على وابن عباس حول المال المذكور لا علاقة لها البتة بأى تغير فى موقف ابن عباس من أهل النهروان .

يقول مؤلفو كتاب هذه مبادئنا^(٢) : ولو كان عبدالله بن عباس مخالفا لهم لما اعتمد

(١) انظر الحارثي: العقود الفضية ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) أحمد مهني مصلح وآخرون ، ٥٧ .

عليه الإباضية ، فإن أهل هذا المذهب أكثر نقلهم عن ابن عباس كما يعرف ذلك من تتبع أقوالهم ودرس محرراتهم ، فهو الإمام لهم فى نقل السنة النبوية وعليه معول أكثرهم ومعتمد رواتهم".

على أن نقل الإباضية عن ابن عباس ليس دليلا على أنه كان يوافق الخوارج فى آرائهم ، لأن الثابت أن الإباضية ينقلون عن مخالفيهم . يقول سالم بن حميد السيابي^(١): "وهذا مسند الربيع بن حبيب أصح الكتب بعد القرآن ، والذي عليه المعتمد عند الإباضية ، فيه المروى من طريق عثمان (بن عفان) ، وعلى (بن أبى طالب)، وهذه آثار الإباضية ومشاهير كتبهم مشحونة بالنقل عن الصحابة عامة ، وعن بقية المذاهب الأخرى التى تباين مذهب الإباضية".

بل إن من رجال مسند الربيع بن حبيب المشار إليه نافع بن الأزرق^(٢) ، مع أن الإباضية يتبرءون منه ويضعونه على رأس الغلاة والمارقين . ومن الجدير بالذكر أن الأزارقة لم يكفوا بتكفير على فحسب ، بل كفروا أيضا عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله ابن عباس^(٣) . ولو صح أن ابن عباس وافق أهل النهروان ، على نحو ما يذهب إليه الإباضيون ، لما كفره الأزارقة الذين يتفقون مع الإباضية فى تولى أهل النهروان باعتبارهم أسلاف الخوارج على اختلاف فرقهم .

هذا فضلا عن أن جميع المصادر السنية التى أشارت إلى أن بعض مشاهير المسلمين وافقوا الخوارج فى إنكار التحكيم ، لم يشر أحد منها - على مبلغ علمنا - إلى أن ابن عباس كان من بينهم .

وفى اعتقادنا أن السبب الذى حمل الإباضية على القول بأن الخوارج خصموا ابن عباس وأنه أبى لذلك أن يشارك عليا فى دمائهم ، يرجع إلى ما اشتهر عن صلته الوثيقة

(١) الحقيقة والحجاز ، ص ٢٢ .

(٢) انظر صابر طعيمة : الإباضية عقيدة ومذهب ، ص ٨٦ .

(٣) الشهرستاني : الملل والنحل ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

بجابر بن زيد الذى يحرص هؤلاء على القول بأنه مؤسس مذهبهم ، إذ من الثابت أن جابر تتلمذ على يد هذا الخير وتغذى بفيض علمه ، كما نقل عنه الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة . لذا فمن الطبيعى أن يصوروا أشهر من تتلمذ على يديه جابر فى صورة الرجل الذى لم يخالف أسلافهم أهل النهروان . بل يذكر الشماخى^(١) - نقلا عما أسماه بكتاب النهر - أن عبد الله بن عباس أثنى على أهل النهر كثيرا بعد قتال على لهم ، وأنه هاجم الحسن بن على بقوله : إنكم لأحق بيت فى العرب أن تتيهوا كما تاهت بنو إسرائيل ، إذ قمتم بكتاب الله وسنة نبيه عليه السلام ، فجاهدتم بها ، ثم جعلتم حكما على كتاب ربكم ، ثم قتلتم خيار المسلمين وفقهاءهم ، وقد أفنوا المخ واللحم وأجهدوا الجلد والعظم والعبادة وبذلوا أموالهم وأنفسهم فى سبيل الله " . كما أورد المؤرخ المذكور رواية منسوبة لابن عباس يقول فيها : "أصاب أهل النهر السبيل ، أصاب أبو بلال السبيل".

وقد سبق أن كررنا القول بأن كتاب النهر المشار إليه مفقود ، ولا يعرف اسم مؤلفه، كما لم يشر إليه أحد - على مبلغ علمنا - غير الشماخى - هذا فضلا عن أن الوضع ظاهر فيما جاء بهذا الكتاب منسوبا لابن عباس ، لأننا لو سلمنا جدلا بأنه امتدح أهل النهروان على النحو المزعوم ، فلا يعقل أن يخص أبا بلال مرداس بن حدير بالذكر من دونهم ، لأنه لم يكن إمام القوم مثل عبد الله بن وهب الراسبى ، ولا من الذين عرضت عليهم الإمامة ورفضوها مثل : زيد بن حصين الطائى وحرقرص بن زهير السعدى وغيرهما .

(٧) إن تطرف الأزارقة ومن على شاكلتهم من فرق الخوارج كان امتدادا لما بدأه أسلافهم من أهل النهروان ، والدليل على ذلك يكمن فيما أكدته مصادرنا الموثوقة^(٢) من

(١) السير ، ج ١ ص ٥٢ .

(٢) البلاذرى : أنساب الأشراف ، ج ١ ص ١٧٥ ، وابن قتيبة : الإمامة والسياسة ، ج ١ ص ١٤٧ ،

والطبرى : تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٨١ - ٨٢ ، والمسعودى : مروج الذهب : ج ٢ ص ٦٠١

والبغدادى : الفرق بين الفرق ، ص ٤٦ .

أن عبد الله بن خباب بن الأرت وزوجه قتلا على أيدي مجموعة من خوارج البصرة على رأسها مسعر بن فدكى التميمي ، كانوا يستعرضون الناس وهم في طريقهم إلى النهروان للانضمام هناك إلى إخوانهم من خوارج الكوفة . وقد سبق أن أشرنا إلى أن على بن أبي طالب لما بلغه ذلك قرر أن يتوجه إلى النهروان على رأس الجيش الذي كان قد أعده لقتال معاوية ، وهناك طلب من الخوارج أن يدفعوا إليه قتلة عبد الله للقصاص منهم ، لكنهم امتنعوا عن ذلك وصاحوا قائلين : "كلنا قتلته" مما حمله على الاشتباك معهم ، وانجلى هذا الاشتباك عن موت الكثيرين منهم .

ثم حدث أن ترصد واحد من الخوارج ، وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، للإمام على بن أبي طالب فيما بعد ، وتمكن من اغتياله .

على أن بعض الكتاب الإباضيين ينفون أية صلة لأهل النهروان بمقتل عبد الله ابن خبيب وزوجه . فيقول الشماخي^(١) : "وخرج مسعر بن فدكى من البصرة في عصابة ، فجاز على قرية فيها عبد الله بن خبيب فأخبره بالتحكيم ، فقال : إن أبي أوصاني أن ألزم بيتي إذا وقعت الفتنة ، فقال (مسعر) : إن الله أوصانا بغير ما أوصاك به أبوك فقال ﴿قاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾"^(٢) . فقتله مسعر . فأتى أصحاب النهر فأنكروا ذلك عليه وهموا بقتله وفر منهم وبرئوا منه ، فخرج يستعرض الناس . وفي كتاب النهروان حدثني عتاب بن ابراهيم أن مسعرا حين هرب لقي أناسا من أهل خراسان حجاجا فضرب أعناقهم ، ثم أتى المدائن ، فما شعر على (بن أبي طالب) إلا وهو واقف على رأسه ، فأمنه ، والله أعلم في صحة ذلك" .

ومن الملاحظ أن الشماخي ، وهو مؤرخ إباضى توفى في القرن العاشر الهجري ، لم يذكر المصدر الذي نقل عنه أن أهل النهروان تبرءوا من مسعر بن فدكى . أما ما نقله عما أسماه بكتاب النهروان فهو هراء لا يقبله أى عقل ، علما بأن الكتاب المذكور - كما سبق أن قلنا - مفقود ولا يعلم مؤلفه ولم يشر إليه أحد غير الشماخي .

(١) السير ، ج ١ ص ٥٠ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٣ .

أما الحارثي^(١) فلا يعترض على القول بأن مقتل عبد الله بن خباب وزوجه تم على يد بعض أهل النهروان ، وإن كان يشير إلى أن ذلك لم يتم باتفاقهم جميعا ، كما أن عليا لم يلم أهل النهروان على قبولهم انضمام قتلة عبدالله إليهم ، لأن ذلك يشبه انضمام قتلة عثمان إلى جيشه ، هذا فضلا عن أن حوادث مشابهة وقعت من قبل جيوش الأئمة ولم يعب عليها ذلك ، مثلما حدث من جانب عمرو بن العاص ومعاوية بن خديج حين حرقا محمد بن أبي بكر في جوف حمار .

على أن جميع المصادر غير الإباضية التي تيسر لنا الاطلاع عليها تشير إلى أن عليا طالب أهل النهروان - قبيل نشوب القتال معهم - بأن يسلموه قتلة عبدالله ، لكنهم أبوا عليه ذلك . فالطبري^(٢) مثلا يذكر أنه قيل لأهل النهروان على لسان قيس بن عباد ، أحد قادة جند علي : "أخرجوا إلينا طلبتنا منكم ... فإنكم ركبتم عظيما من الأمر ، تشهدون علينا بالشرك ، والشرك ظلم عظيم ، وتسفكون دماء المسلمين ، وتعدونهم مشركين" . ولا يصح أن يطعن الكتاب الإباضيون في هذا القول دون بيان المصادر أو الأدلة التي يستندون إليها في هذا الصدد ، فالحارثي مثلا لم يذكر المصدر الذي اعتمد عليه في القول بأن مقتل عبدالله بن خباب وزوجه لم يتم باتفاق أهل النهروان جميعا . كما أن الفرق شاسع بين حادثة مقتل عبدالله بن خباب وحادثة مقتل محمد بن أبي بكر وأمثالها ، لأن ابن أبي بكر كان منحاذا لعلي بن أبي طالب في حربه المعلنة مع معاوية ورجاله ، كما أنه سبق أن غمس يده في الفتنة التي انتهت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان . أما عبدالله بن خباب وزوجه فلم يكونا طرفا في أي نزاع ، بل كانا من الأهلين الذين يتعين على الجميع عدم ترويع أمنهم ، ناهيك عن اتهامهم بالشرك وسفك دمائهم .

كما أنه تحت عنوان "أحاديث تعلق بها أهل الخلاف والرد عليها" يقول القلهاقي^(٣) : "ومما أضلهم وأعمى أبصارهم (أي مخالفو الإباضية) أن زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : (ستكون فتن كالليل المظلم ، يكون القاعد فيها خيرا

(١) العقود الفضية ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٨٣ .

(٣) الكشف والبيان ج ٢ ص ٣٩٩ .

من القائم والقائم خيرا من الماشى ، والماشى خيراً من الراكب" . ومن الملاحظ أن هذا الحديث النبوى الذى يطعن القلهاتى فى صحته هو الذى ذكره عبدالله بن خباب لما طلب منه قتله أن يروى لهم حديثاً سمعه أبوه من النبى صلى الله عليه وسلم^(١) . وهكذا يتبين لنا أن هذا المؤرخ والفقيه الإباضى المذكور يتفق مع هؤلاء القتلة فى النظرة إلى ما نطق به عبدالله باعتباره عمى وضلالاً ، ولاشك أن هذه النظرة هى التى حملتهم على سفك دمه .

أما بالنسبة لعبد الرحمن بن ملجم الماردى الذى اغتال الإمام على بن أبى طالب ، فإن محقق كتاب السير للشماخى يقول عنه : إنه شخص أقحم فى المحكمة (أى أهل النهروان) إقحاما وزج به فى أوساطهم زجا ، مع أنه مجهول فى صفوفهم ، ويشير إلى مقاله المؤرخ الإباضى محبوب بن الرحيل من أنه لم يجد بين الإباضية من يمدحه ولا من يذمه^(٢) .

ويقول على بن يحيى معمر^(٣) : "إن الإباضية قد يبرءون من رجل ومن أعماله وأقواله ممن لا ينتمى إليهم ، ولكن يقال لهم : بل هذا الرجل من أئمتكم ولو أنكرتم ذلك" . ونحن نقول : إن الثابت أن ابن ملجم كان من الخوارج ، وأن قتله لعلى لقى ارتياحا كبيرا من قبل أسلاف الإباضية . ودليلا على ذلك ما يأتى :-

(أ) أكد القلهاتى^(٤) ما ورد فى كثير من المصادر غير الإباضية من أن الشاعر عمران بن حطان مدح قتل ابن ملجم لعلى بن أبى طالب بقوله :

يا ضربة من تقى ما أراد بها ألا ليلغ من ذى العرش رضوانا
إنى لأذكره حيناً فأحسبه أو فى البرية عند الله ميزانا

(١) ابن الجوزى : تلبس إبليس ، ص ٩١ .

(٢) انظر الشماخى : السير ، ج ١ ص ٥٤ حاشية رقم ١ .

(٣) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ١٦ .

(٤) الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٥٣ .

ومن الثابت أن عمران بن حطان كان من أشد المخلصين لأبي بلال مرداس ، وأن الإباضية والصفرية كانوا يتولونه ، وذلك على النحو السابق ذكره ، كما أن كلا من الدرجيني^(١) والشماخي^(٢) يذكره ضمن مشاهير الإباضية . وقد نظم بكر بن حماد التاهرتي شعرا عارض به عمران بن حطان جاء فيه :

ذكرت قاتله والدمع منحدر فقلت سبحان رب الناس سبحانا
أشقى مراد إذا عدت قبائلها وأخسر الناس عند الله ميزاناً
فلا عفا الله عنه ماتحملة ولا سقى قبر عمران بن حطانا^(٣)

(ب) تحدث أبو قحطان خالد بن قحطان^(٤) ، وهو من علماء الإباضية في القرن الثالث الهجري ، عن الإمام علي بقوله : "فانسليخ من رحمة الله ، ومن الملك ، وبقي مخذولا حتى بعث الله عليه عبد الرحمن بن ملجم ، رحمه الله ، فقتله غضبا لله ثائرا بدم المسلمين" . ويفهم من هذا القول أن ابن ملجم قتل عليا من قبيل الثأر لإخوانه المسلمين (الخوارج) . ولذا استحق الترحم عليه من هذا الإباضي القديم . وقد ردد القلهاتي^(٥) قول سلفه المذكور بنصه تقريبا .

(ج) يقول الحارثي^(٦) : "والحاصل أن أهل النهروان قوم قاتلوا مع علي يوم الجمل وقاتلوا معه يوم صفين .. فلما حكم أخذهم الغيظ فاعتزلوه ، وقتلهم وقتلوه" . ويفهم من هذا القول أن قتل علي كان على يد الخوارج من خلال ابن ملجم . كما لا يخفى الكاتب الإباضي تعاطفه مع ابن ملجم إذ يدافع عنه بقوله : "وكان قتله (الإمام علي)

(١) طبقات المشايخ ، ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٢) السير ، ج ١ ص ٧٣ .

(٣) النهي : تاريخ الإسلام ، ج ٣ ص ٤٠٠ .

(٤) السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان ، ج ١ ص ١١٥ .

(٥) الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٥٣ .

(٦) العقود الفضية ، ص ٨١ .

على يد عبد الرحمن المردى ، وعدّ ابن حجر العسقلاني هذا من الصحابة . وذكر الإمام الشافعي أنه لا يرى أن ابن ملجم مخطئا في قتله . لأنه مجتهد ، وكل مجتهد مصيب^(١).

(د) يقول الباحث الإباضي الدكتور صالح بن أحمد الصوافي^(٢) : "وقد قتل على ابن طالب - بعد ذلك - قتله عبد الرحمن بن ملجم ، وهو أحد المحكّمة".

لم يقتصر ما ارتكبه أهل النهروان على استعراضهم الأهلين وسفك دماء بعضهم على النحو المشار إليه ، وإنما اتهموا الكثير من مخالفيهم بالشرك ، وكان هذا الاتهام هو الأساسى الذى جعلهم يستحلون دماء عبدا لله بن خباب وزوجه . ويذكر الطبرى^(٣) أن حكيم بن عبد الرحمن بن سعيد البكائي كان يرى رأى الخوارج ، فأتى عليا ذات يوم وهو يخطب ، فقال : ﴿ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين﴾^(٤) ، فقال على : ﴿فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفّنك الذين لا يوقنون﴾^(٥) . وقد أشرنا من قبل إلى ما ذكره المؤرخ المذكور من قول قيس بن سعد لأهل النهروان : " ... فإنكم ركبتم عظيما من الأمر ، تشهدون علينا بالشرك ، والشرك ظلم عظيم ، وتسفكون دماء المسلمين ، وتعدونهم مشركين".

وعلى - من وجهة نظر القلهاتى-^(٦) حرم القتال الذى أحله الله من معاوية وجنده . ولا شك أن هذا الفعل المنسوب لعلى يدخل ضمن كفر الشرك .

ويشير الدكتور صالح بن أحمد الصوافي^(٧) إلى اعتدال أبى بلال مرداس ، لأنه كان ويرى أن ما وقع من خلاف بشأن التحكيم ما كان ينبغى أن يصل بالمسلمين إلى ما وصل

(١) الحارثى : نفسه ، ص ٤١ .

(٢) الإمام جابر بن زيد ، ص ١٠٤ .

(٣) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٧٣ .

(٤) سورة الزمر آية ٦٥ .

(٥) سورة الروم آية ٦٠ .

(٦) الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٧) نفسه ، ص ١٣٦ .

إليه ، وأنه لم ير عليا وحده كان هو المخطيء ، بل أن الكثيرين من الخوارج الذين غلوا واشتدوا قد شاركوا بغلوهم وتشددهم فى الوصول إلى تلك الحالة السيئة والتقاتل الذى أودى بحياة خيارهم .

ومن الملاحظ أن الغلو المشار إليه والذى بدأت تظهر بوادره بين الخوارج على النحو المذكور ، أخذ يتفاقم شيئا فشيئا إلى أن بلغ ذروته على أيدي الأزارقة والنجدات والصفرية ومن على شاكلتهم من فرق الخوارج . ففى أثناء إمارة زياد بن أبيه على العراق (٤٥ - ٥٣هـ) خرج قريب وزحاف على رأس سبعين رجلا ، فأخذوا يعيشون فى الأرض فسادا ، ويمرون على المساجد ويقتلون من يصادفونه فيها . يقول خليفة ابن خياط^(١) : "فأتوا بنى ضبيعة وهم فى مسجدهم ، فقتلوا رجلا منهم يقال له : رؤبة بن المخبل فقتلوه ... ثم أتوا مسجد بنى قطيعة .. ومالوا على أهل المسجد يقتلونهم ، فوثب القوم الجدر وسعوا إلى الأبواب ، وصعد رجل المنارة فجعل ينادى يا خيل الله اركبى ، فصعدوا إليه فقتلوه حتى لم يبق فى المسجد إلا قتيل ، وهرب من هرب ، وخرجوا يحكمون فى السكة^(٢) .. ومضوا ، وأقبل رجل من الحى فى يده السيف نحوهم ، فناداه بعض من أشرف عليه من ظهر البيوت : يا فلان اتق الحرورية ، فقال رجل منهم : لسنا الحرورية ولكننا الحرس ، فأمن الرجل فقاموا حتى انتهوا إليه فقتلوه ، ومضوا حتى دخلوا مسجد المعاول (بطن من الأزد) فقتلوا من فيه ، ثم مضوا حتى خرجوا إلى رحبة بنى على ، فخرج عليهم بنو على ، وكانوا رماة بالنبل حتى صرعوهم أجمعين" .

وكان زياد فى أثناء هذه الحوادث غائبا بالكوفة ، فلما عاد إلى البصرة وعلم بما فعله الخوارج غضب أشد الغضب ، وقال مخاطبا من حضره من أهلها : لولا أنكم قد أصبتم فى القوم لبعثت بكم إلى السجن^(٣) .

هذا وكان خروج قريب وزحاف بالبصرة فى حياة أبى بلال مرداس . وقد أورد

(١) تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) أى خرجوا إلى الشارع يرددون شعار الخوارج "لاحكم إلا لله"

(٣) تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٢٢١ .

كل من خليفة بن خياط^(١) والطبرى^(٢) رواية مفادها أن أبا بلال كان يقول : "قريب لاقربه الله ، وأيم الله لأن أقع من السماء أحب إليّ من أن أصنع ماصنع - يعنى الاستعراض".

وهكذا نجد أن قريبا وزحافا وأصحابهما من الخوارج استحلوا دماء المصلين فى المساجد ، واستعرضوا الناس فى الشوارع ، وعلى الرغم من ذلك فإن المصادر الإباضية تشيد بهما وتترحم عليهما وتعتبر ما قاما به جهادا فى سبيل الله . يقول الدرجيني^(٣) : "وأما قريب وزحاف فإنهما ... خرجا فى سبيل الله ، فقاتلا ، حتى قتلا". كما يصفهما بأنهما كانا من الفضل بمكان". ويلتمس لهما العذر بقوله : "وكانت منهما هفوة كفرتها الشهادة". ويقول أبو قحطان خالد بن قحطان^(٤) : "خرج قريب والزحاف رحمهما الله ، فلم يدعهما أهل البصرة يخرجان من القرية حتى قتلوهما ومن شاء الله معهما ، قبل أن يخرجنا من البصرة".

أما الشماخي^(٥) فيقول : "ثم خرج قريب الأزدي وزحاف الطائي .. فقتلا - رحمهما الله - بحومة بنى راسب ، عاجلوهما ولم يكونا تهيأ للخروج ، فرموهما من فوق البيوت ومن الأزقة".

ويتضح لنا من أقوال المؤرخين الإباضيين المذكورة أن الأهالى - وليس الجند - هم الذين تصدوا لقريب وزحاف وأصحابهما . ومن الطبيعى أن الأهالى لم يفعلوا ذلك إلا بعد أن تعرضوا للنكال من قبل هؤلاء الخوارج ، وهذا هو ما أكدته المصادر غير الإباضية.

(١) نفس المصدر ص ٢٢٢ .

(٢) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٢٣٨ .

(٣) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٤) السير والجوابات ، ج ١ ص ١١٩ .

(٥) السير ، ج ١ ص ٥٩ - ٦٠ .

وهكذا نرى أن حركة قريب وزحاف لم تكن موجهة ضد حكومة بنى أمية فحسب ، وإنما أيضا ضد كل المخالفين للخوارج من أهل القبلة ، وهذا هو الاستعراض الذى تقام على أيدي الأزارقة ومن على شاكلتهم من فرق الخوارج فيما بعد .

٨- من الملاحظ أن آراء الإباضيين المحدثين بالنسبة للصحابة الكرام تختلف عن آراء أسلافهم ، فقد كتب على يحيى معمر^(١) فصلا بعنوان "آراء الإباضية فى الصحابة" بدأه بالإشارة إلى ما أسماه بالدعاية التى سلطها المغرضون للإباضية والإشاعات التى يطلقونها زاعمة أنهم يكرهون الصحابة أو بعض الصحابة ، وعرض نماذج من أقوال علماء الإباضية فى هذا الصدد ، ثم ختمه بتعليق ضمنه رأيه فى وجوب تبجيل الصحابة ، ووصف كل من يبغضهم باللؤم والعصيان .

وكانت تهمة بعض الصحابة موضوعا رئيسيا فى المراسلات التى تمت بين علماء الإباضية المحدثين بالمغرب وبعض مواطنيهم الذين يخالفونهم فى المذهب . ومنها رسالة لابن مهدى عيسى بن اسماعيل ، شيخ عزابة^(٢) بنى مصعب يرد فيها على أبى على ابن الحسن البهلولى ، ومما جاء فيها : "فنبدا بمسألة الصحابة رضوان الله عليهم ، وذلك قولك : بلغنا عنكم أنكم تبغضون بعض الصحابة ، فيا سبحان الله ! كيف نبغض الصحابة مع ورود النصوص فى فضائلهم ، والثناء عليهم كتابا وسنة ، يأبى الله ذلك والمسلمون ، بل هم عندنا فى الحالة التى ذكرهم الله عليها من العدالة والنزاهة والطهارة والثناء . قال عز وجل : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾^(٣) الآية و ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا ﴾^(٤) الآية ﴿ ولقد رضى الله عن

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٣٩ - ٥٢ .

(٢) العزابة هى الهيئة الدينية التى تمثل الإباضية فى منطقة من المناطق

(٣) سورة آل عمران آية ١١٠ .

(٤) سورة الفتح آية ٢٩ .

المؤمنين إذ يباعدونك تحت الشجرة ﴿١﴾ الآية ، إلى غير ذلك من الآيات . وهم بالحالة التي وصفهم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ قال : "إن الله قد اختار لى أصحابا ، فجعل لى منهم أصهارا وأختانا ، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين". وقال أيضا : "لاتؤذونى فى أصحابى فلو أنفق أحدكم ملء الأرض ذهبا ما بلغ مدّ أحد هم ولا نصيفه " . وقوله صلى الله عليه وسلم : "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى " . وقال أيضا : "أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" وغير ذلك من المديح والثناء عليهم ، اللهم زدنا حبهم واحشرنا فى زمرةهم ، يا أرحم الراحمين " .

ومنها رسالة لمحمد بن أبى القاسم المصعبى يرد بها على بعض من تناول الإباضية فى الجزائر بغير الحق . ومما جاء فيها : "واعتقادنا فى الصحابة رضى الله عنهم أنهم عدول وأنهم أولياء الله وحزبه ، ألا إن حزب الله هم المفلحون .. وأما ما وقع بينهم من الحرب فإن الله طهر منها أيدينا ، ونحن نظهر منها ألسنتنا ، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا ذكر أصحابى فكفوا" .

ومنها رسالة لأبى إسحق إبراهيم أطفيش ردّ فيها على أحد من راسلوه بقوله: "أما ما زعمت من شتم أهل الاستقامة (الإباضية) لأبى الحسن على (بن أبى طالب) وأبنائه فمحض اختلاق .. أما الصحابة فلهم مزية عظيمة ، هى مزية الذبّ عن أفضل الخلق ، وإراقة دمائهم فى سبيل إعلاء كلمة الله تعالى ، فيختار الكف عن تلك الحوادث المشثومة .. ولا غبار على من صرح بخطأ المخطئ منهم بدون الشتم والثلب بعد التثبت من ذلك والتبين ، وإن أمسك - لعموم الأحاديث الواردة فيهم - وترك الأمر لله فهو محسن " .

كما يورد على يحيى معمر^(٢) ما ذكره الدرجينى فى كتابه الطبقات عن الصحابة . ومما جاء فيه : "الطبقة الأولى هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأفضليتهم

(١) سورة الفتح آية ١٨ .

(٢) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ .

أشهر ، وأسماءهم ومزاياهم أظهر، وحسبهم ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يشقى من رآنى ... فإذا ثبت هذا ، فاعلم أن من الصحابة من لم يخالفنا فى تقدمهم مخالف ، فقد امتلأت بذكر فضائلهم الصحائف . ومنهم لم ينل حظا من الإنصاف عند أهل الخلاف ، وهم عندنا (الإباضية) فى جملة الأكابر الأسلاف".

كذلك أورد معمر^(١) قولاً لأحد علماء الإباضية اسمه أبو الربيع سليمان الجيلاتى جاء فيه : "وأما الإنكار على بعض الصحابة فكذب وفرية علينا". بالإضافة إلى أبيات من قصيدة نظمها أبو حفص عمرو بن عيسى التدمرى منها :

سوى أن ما بين الصحابة قد جرى فإن التماس العذر فى ذاك أسلم
ولا تقف أمرا لست تعلم علمه ولا تنهور فالتوقف أسلم
وقد صدرت منهم أمور لعلها لها حكمة مجهولة ليس تفهم

ويمضى أبو الربيع فى تأكيد قوله بالاستدلال بقصة إخوة يوسف عليه السلام ، فإن اتفاقهم على قتله ، وإلقائه فى الجب للتخلص منه ، وكذبهم على أبيهم ، وما تبع ذلك ليس من الأعمال الهينة فى الحكم الظاهر ، ولكن الله تبارك وتعالى مع ذلك لم يؤخذ إخوة يوسف وغفر لهم ما ارتكبوه .

وكان سعيد الثعاريتى هو آخر من نقل عنه يحى معمر مقتطفات مما قاله عن الصحابة فى كتابه "المسلك المحمود" . ومما جاء فيه : "والعجب كل العجب مما نسبته الشيخ مصطفى بن كامل الطرابلسى إلينا تجاهلا وظلما وتسليطا وشتما حتى أطال سنان لسانه ، وقال: كفروا عليا - بزوره وبهتانه ، مع أن اعتقادنا فى الصحابة رضى الله عنهم أنهم عدول أتقياء ، بررة أصفياء ، قد اختارهم الله من بين الأنام ، لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام .

وكيف يجوز لمن يؤمن بالحق الذى لا ينام ، أن يكفر صهر نبيه عليه السلام ، الذى لم يسجد قط للأصنام" ؟

(١) نفسه ، ص ٤٢ .

وقد ختم معمر^(١) هذا الفصل الذي كتبه عن رأي الإباضية في الصحابة بقوله "ولا شك أن أدنى أولئك الجمع منزلة هو أجل وأعظم وأشرف من إعلاننا منزلة ، وأرفعنا مقاما ... وإذا لم بأحد العناد ، فلا أقل من أن يقتدى بصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا لله بن عمر حين سئل عن أمير المؤمنين عثمان وعلى ، فتلا على السائل قوله تعالى : ﴿تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون﴾ ، أو يستمع إلى كلمة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز حين سئل عما شجر بين الصحابة ، فقال كلمته الرائعة : "تلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث بها ألسنتنا" ... وبعد عدة أسطر يقول الكاتب المذكور : "فإنه لا ألام ولا أشد كفرانا ومعصية من إنسان يتطرق إلى قلبه شيء من بغض من أحبه الله ورسوله" .

على أن ما أورده على يحيى معمر عن رأي الإباضية في الصحابة على النحو المذكور لا ينطبق إلا على المعاصرين منهم ، أما أسلافهم فيختلف موقفهم عن هؤلاء تماما ، ودليلنا على ذلك ما يأتي :

(أ) - إن على بن أبي طالب - في نظر فقهاء الإباضية - استحق الخلع من الإمامة لإصراره على التحكيم ، وتوبته ثم نكته ، واستمراره على هذا النكث^(٢) . ولا يمكن لمرتكب الكبيرة كما يقول على يحيى معمر^(٣) أن يدخل الجنة في حالة إصراره عليها وعدم توبته . إذ لا خلاف عند الإباضية على أن كافر النعمة إذا مات دون أن يتوب عن الكبيرة يكون مخلدا في النار ، لأن الكبيرة التي ارتكبها ولم يتب منها أو لم يقم عليه حدها تحبط كل الطاعات التي قام بها^(٤) . وبناء على ذلك فلا بد أن يكون عليا - من وجهة نظر هؤلاء - من المخلدين في النار .

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ٥٢ .

(٢) انظر الحارثي : العقود الفضية ، ص ٥٠ .

(٣) نفسه ، ص ١٤٠ .

(٤) جميل بن حميس السعدي : قاموس الشريعة : ج ٦ ص ٣ .

هذا ويتهم القلهاتى^(١) عليا بأنه حرم ما أحله الله من قتال الفئة الباغية . ولا شك أن هذا يعتبر فى نظر الإباضية كفر شرك وليس كفر نعمة . ويؤيد نظرية هذا الفقيه الإباضى بالنسبة لعلى بن أبى طالب عالم إباضى قديم ، هو أبو قحطان خالد ابن قحطان^(٢) ، حيث يقول "فانسلخ (الإمام على) من رحمة الله ومن الملك ، وبقي مخذولا حتى بعث الله عليه عبد الرحمن بن ملجم - رحمه الله - فقتله غضبا لله نائرا بدم المسلمين (الخوارج)".

وقد سبق القول بأن عمران بن حطان امتدح ابن ملجم واصفا قتله لعلى بأنه ما أريد به إلا وجه الله ، وأن هذا الشاعر ارتقى فترة من الزمن مكان الصدارة بين الإباضية فى أثناء ولاية الحجاج بن يوسف الثقفى (٧٥ - ٩٥ هـ) .

كما أورد الشماخى^(٣) روايات تؤكد أن الإمام على بن أبى طالب من أهل النار نسبها إلى السيدة عائشة والحسن بن على . ويذكر المؤرخ المذكور أنه نقل هذه الروايات عما أسماه بكتاب النهر ، إذ جاء فيه "حدثنى مسعود بن عبدالله بن شداد أنه قدم المدينة ، فأرسلت إليه عائشة ، فقالت يا عبدالله : أقتل على أصحابه ؟ ، فحدثها بالقصة كلها . فقالت : ظلمهم". ولما علمت منه بمقتل زيد بن حصين الطائى ، بكت وقالت : "والله لو اجتمعت الأمة على الرمح الذى طعن به زيد لكان حقا على الله أن يكبهم جميعا فى النار". ومما جاء فى الكتاب المشار إليه أيضا : "وتلقاه ابنه الحسن حين دخل الكوفة فقال : يا أبت أقتلت القوم ؟ قال : نعم . قال : لا يرى قاتلهم الجنة " .

ويقول صاحب كتاب بيان الشرع^(٤) ، وهو من الإباضية الذين عاشوا فى القرن الخامس الهجرى ، : "ويقال إنه (أى على) دخل على ابنته أم كلثوم فهنأته بالظفر بهم (أهل النهر وان) فقال على : أصبح أبوك من أهل النار إن لم يرحمه الله".

(١) الكشف والبيان ج٢ ص ٢٥٠ .

(٢) السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان ، ج١ ص ١١٥ .

(٣) السير ، ج١ ص ٥٢ - ٥٣ .

(٤) انظر الحارثى : العقود الفضية ، ص ٨٠ .

ويشير على يحيى معمر^(١) إلى أن جميع المواقف والأحداث التي وقعت بين الصحابة في عصر الراشدين كان القائمون عليها من الجانبين طلاب حق سواء أخطأوا فيه أم أصابوا ، وأن استمساك كل طرف بموقفه إنما يعنى استمساكا بما يدين ويتقرب به إلى الله تعالى وليس استمساك عصبية أو رغبة في الدنيا . إلا أن الكاتب المذكور نقل في كتابه نبذة عن الخوارج لأبى إسحق أطفيش يقول فيها : "إن أهل النهروان لما وقع اختيارهم على عبدالله بن وهب الراسبي ليكون إماما بعثوا إلى أصحابهم يومئذ ، ومنهم الإمام على ، أن يدخلوا في البيعة لمن اختاروه إماما "قرأى على بن أبى طالب أن البيعة حصلت لأزدي لا لقرشى ، فحاربهم قبل أن يتقوى أمرهم فتخرج الإمامة إلى غير قرشى ، وهذا هو السبب الوحيد لواقعة النهروان^(٢) .

ومن الملاحظ أن قول أطفيش المذكور يتعارض تماماً مع القول بأن الصراع الذى حدث بين الصحابة لم يكن استمساكا بعصبية أو رغبة في الدنيا ، ومع ذلك نقله على يحيى معمر على النحو المشار إليه في كتابه دون أى اعتراض أو تعليق ، بل نجدده هو نفسه حين يتحدث عن صلح الحسن بن على مع معاوية يقول: "وقرر (الحسن) فى داخل نفسه أن يوقف الصراع المبرر بين الهاشمية والأموية ، وأن يحقن دماء المسلمين" .

كما أن على يحيى معمراتهم صراحة طلحة والزبير ومعاوية وأتباعهم بأن حركتهم لم يكن لها أسباب ظاهرة معقولة ، أما أسبابها الحقيقية فهي النزاع على مناصب الدولة من خلافة وعمالة ، وذلك على عكس من ثاروا على عثمان ومن ثاروا على الإمام على بسبب إنكار التحكيم ، فإنهم استندوا إلى أسباب ظاهرة يتراءى للناظر أنها معقولة^(٣) .

بل إن القلهاتى^(٤) يتهم عليا بأن حرصه كان منصبا على الاحتفاظ بالملك سواء فى

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ٢ ص ١٦٩ .

(٢) نفسه ، ص ٢٧٨ .

(٣) الإباضية فى موكب التاريخ ، الحلقة الأولى ، ص ٢٨ .

(٤) الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٤٠ .

صراعه مع معاوية أو مع أهل النهروان . ويفهم ذلك من قول المؤرخ المذكور : "فلما بلغ معاوية خروج أهل النهروان من معسكر علىّ ، كتب إليه أنه بلغني أن طائفة من أصحابك خالفوك وخرجوا من عسكرك ، وقد تعلم أن الأمر بيننا لا يتم إذا كان له منازع ، فإن كان ذلك منهم من غير رأيك وأحببت أن أكفيكمهم فعلت . فأراد على أن يولى ذلك منهم معاوية ، فأشار إليه أهل رأيهم قالو : إن صار معاوية يدخل عليك في بلادك ويقتل أصحابك قوى عليك ، ولكن عاجل القوم وبادرهم قبل اجتماعهم في الأمصار".

كما أن الشماخي^(١) يتهم علياً بأنه كان يلجأ إلى الكذب والخداع لتحقيق مآربه، فيشير إلى أنه بعد أن فرغ من معركة النهروان "قيل له : قتلت قوما وأظهرت الندامة عليهم وطفقت تمدحهم وتزين أمرهم ، لتخلعن و لتقتلن . فلما أصبح قال : ابتغوا في القتلى رجلا ، فوجدوا نافعا مولى ترملة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان صالحا مجتهدا قطع الفحل يده ، فقال : هذا هو (يقصد الرجل الأسود الموصوف بعلامات في حديث المروق منها قطع يده) . فقال له الحسن : هذا نافع مولى ترملة " ، فنهزه على وقال له : اسكت . أى أن عليا كان يريد أن يدخل في روع الناس أن أهل النهروان هم المقصدون بحديث المروق السابق الإشارة إليه ، فتذرع بوجود جثة المولى المشار إليه بين قتلى النهروان .

(ب) - وبالنسبة لذى النورين عثمان بن عفان نجد أن وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان نشرت مؤخرا بعض المؤلفات لعلماء وأئمة إباضيين ورد بها الكثير من الطعن على هذا الخليفة المفترى عليه . ومن الطبيعي أن كل ما تنشره الوزارة المذكورة، أو أى مكتبة بسلطنة عمان ، يكون مرضيا عنه من قبل الإباضية ، وإلا ماسمح بنشره .

ومن بين الكتب التى صورت الصحابى الجليل عثمان فى أبشع صورة ، كتاب "الكشف والبيان" الذى كتب على غلافه "تأليف الشيخ العالم أبى عبدالله بن سعيد

(١) السير ، ج ١ ص ٥٣ .

الأزدى القلهاتى" . ومما جاء فى الجزء الثانى من هذا الكتاب فى حق عثمان ما يلى :

* - أحدث أحدانا أنكرها المسلمون ... من تعطيل الحدود ... وتحريفه لكتاب الله^(١) . وقد علقت محققة هذا الكتاب ، وهى الأستاذة الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف ، على تهمة تحريفه لكتاب الله فى الحاشية رقم ٦ بما يفيد تأكيدها وليس نفيها ، مستندة إلى ما جاء فى رسالة عبد الله بن إياض إلى الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان . علما بأن نص هذه الرسالة لم يرد إلا فى المصادر الإباضية ، أولئك الذين يتولون قتلة عثمان ويعتبرونهم من أسلافهم البررة .

* - "وبلغنا أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ذكر حديثا قاله النبى صلى الله عليه وسلم لقوم فيهم عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود ، وكانوا يتذاكرون أمر الدجال ، فقال لهم النبى صلى الله عليه وسلم : فيكم من هو أشد على أمتى من الدجال وأعظم فتنة . وكان عثمان هو المقصود بذلك كما فهم من كلام ابن مسعود"^(٢) .

* - "وخرجت عائشة رضى الله عنها بمصحف كان معها وهى تقول : أشهد بالله أن عثمان كفر بما فى هذا المصحف"^(٣) .

* - "عن داود بن الحصين : قال محمد بن مسلمة الأنصارى ، قال : يوم قتل عثمان ما رأيت يوما قط أقر للعيون ، ولا أشبه بيوم بدر من هذا اليوم"^(٤) .

* - "فإن زعم أهل الشك (مخالفو الإباضية) أنهم يمنعهم من الشهادة عليهما (عثمان وعلى) بفعلهما ، سابقتهما ومنزلتهما وقربهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنهما فى الجنة وأتباعهما فى النار ، قيل لهم : إن عليا وعثمان قادا الناس إلى

(١) نفسه ، ص ٢٠٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٣) نفسه ، ص ٢١٤ .

(٤) نفسه ، ص ٢١٧ .

طاعتها ، فسمع الناس لها وأطاعوها ، وقتل من اتبعها على مثل دينها ومنهاجها ورأيها . فكيف يكونا هما في الجنة والأتباع في النار ؟ لو كان هذا حكم البشر لكان جورا ! فكيف يفترون على ربهم والله أعلم من ذلك !! بل الأتباع مع القادة والقادة مع الأتباع ، ويحمل القادة من أوزارهم وأوزار الذين يضلونهم بغير علم ﴿ألا ساء ما يذرون﴾^(١) ، فليتنقى^(٢) الله أهل الشك ولا يقولون على الله ولا على كتابه ولا على المسلمين إلا حقا^(٣) .

ومن الكتب التي نشرتها أيضا وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، كتاب "السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان" الذي نشر في سنة ١٩٨٦ ، وقامت بتحقيقه أيضا الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف . ومما جاء في الجزء الأول منه في حق عثمان بن عفان وغيره من الصحابة الكرام ما يلي :

* - "فلما امتنع (عثمان) من التوبة ... وظهر كفره في الدار والدعوة ، ولم يرتب أحداً من المسلمين في قتاله ، فقاتلوه فظفرهم الله به فهزموا أصحابه ، فقتلوه خليعا من الإيمان خارجا منه بحكم القرآن ، لأن المسلمين إنما قتلوه بحكم كتاب الله^(٤) ، ولأن الله يقول : ﴿فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون﴾^(٥)

* - "واستقام الأمر لمعاوية وظهرت دعوة أهل البغي وطفئت دعوة أهل الحق (الخوارج) ، فلما خلص له الملك قبض الله روحه منافقا لعينا^(٦) .

* - "وصحبه (أى معاوية) عمرو بن العاص اللعين^(٧) .

(١) الأنعام آية ٣١ .

(٢) وردت في الأصل هكذا "فليتنقوا" .

(٣) نفسه ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤) السير والجوابات ، ج ١ ص ١٠٣ .

(٥) التوبة آية ١٢ .

(٦) نفسه ، ص ١٦٦ .

(٧) نفسه ، ص ١١٠ .

*- "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سمعنا -والله أعلم- : "يبعث فى أمتى حكمان ضالان مضلان يضلان من اتبعهما" . وكان أبو موسى الأشعرى ممن يروون هذا الحديث ، فلم ينتفع بروايته للسابق فى علم الله . وكان أبو موسى أحد الحكمين، نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى"(١) .

*- "وقد اعتزل من الحرب أناس منهم عبد الله بن عمر وسعد بن أبى وقاص ووقفوا لما وقع القتال ، فلم يكونوا مع على ولا عليه منذ قتل عثمان ، فمن المسلمين (الإباضية) من وقف عنهم (أى عن توليهم) ومنهم من تبرأ"(٢) .

وهكذا نرى أن الإباضية يتبرعون من مخالفهم من الصحابة ، حتى الذين ارتأوا صلاح دينهم فى الابتعاد عن الفتنة فلم ينحازوا إلى أحد طرفيها ، لأن هؤلاء كان يتوجب عليهم - فى نظر الإباضية - أن يتبرعوا من الفتنة الباغية(٣) .

كذلك نشرت وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان فى سنة ١٩٧٩ كتابا بعنوان "إزالة الوعثاء عن أتباع أبى الشعثاء" من تأليف أحد مشايخ الإباضية المعاصرين ، وهو سالم بن حمود السيابى . وقد احتوى على نص لرسالة عبد الله بن إباض إلى الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان(٤) . ومما جاء فى هذه الرسالة :

"ومن عمل عثمان أنه يحكم بغير ما أنزل الله . وقد خالف سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبيل صاحبيه ، وقال الله عز وجل : ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾(٥) . وقال ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾(٦) . وقال :

(١) السير والجوابات ، ج ١ ص ١١٠، ١١١ .

(٢) نفسه ، ص ١١٠ .

(٣) نفسه ، ص ١٣٤ .

(٤) ص ٨٦-١٠١ .

(٥) النساء آية ١١٥ .

(٦) المائدة آية ٤٥ .

﴿أَلَا لعنة الله على الظالمين﴾^(١) . وقال : ﴿ومن يلعن الله فلن تجده له نصيراً﴾^(٢) . وكل هذه الآيات تشهد على عثمان ، وإنما شهدنا عليه بما شهدت هذه الآيات ... فمن يتولى عثمان ومن معه فيأبى أشهد الله وملائكته أنى برئ منهم ، أعداء لهم بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا ، نعيش على ذلك ونموت عليه إذا متنا ، ونبعث عليه إذا بعثنا ، ونحاسب بذلك عند الله" ^(٣) .

وغنى عن البيان أن رأى عبد الله بن إياض المذكور فى عثمان بن عفان يمثل الرأى الحقيقى للإباضية بالنسبة لهذا الصحابى الجليل ، لأن ابن إياض هو إمام الإباضية ومؤسسها . وعلى الرغم من وضوح بغضه لعثمان على النحو المشار إليه إلا أن أحدا من الإباضية لا ينكر عليه ذلك ، بل على العكس نجد كتبهم مليئة بالإشادة به . فعلى الرغم من أن على يحى معمر كتب فصلا عن رأى الإباضية فى الصحابة ملأه بأقوال لعلماء الإباضية المحدثين ، تفيد بأن الصحابة كلهم أتقياء بررة أصفاء اختارهم الله من بين الأنعام لصحبة نبيه عليه السلام ، واعتبر بغضهم لؤما وكفرانا . إلا أن الكاتب المذكور تغاضى - فيما يبدو - عما أظهره ابن إياض من بغضه الشديد لعثمان بن عفان ، بدليل أنه لم ينكر عليه ذلك ، بل إنه يثنى عليه ويشيد به فى أكثر من موضع من كتابه^(٤) ، ويشاركه فى هذا الثناء كل الكتاب الإباضيين الذين تيسر لى الاطلاع على مؤلفاتهم ، ولم ينكر هؤلاء تأسيس ابن إياض لدعوتهم إلا لأن اسمه ارتبط بحركة الخوارج فى المصادر التاريخية ، ومع ذلك فهم يعتبرونه من أئمتهم ويشيدون به .

(ج) تورد المصادر الإباضية^(٥) جواب أهل النهروان على رسالة للإمام على بن أبى طالب إليهم . ومما جاء فيها : "بسم الله الرحمن الرحيم . من إمام المسلمين عبد الله ابن

(١) هود آية ١٨ .

(٢) النساء آية ٥٢ .

(٣) انظر : نفسه ، ص ٩٢ ، ٩٦ .

(٤) الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ٨٩ ، ٩٦ .

(٥) انظر القلهاى : الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٤١ ، والحرثى : العقود الفضية ، ص ٤٩ .

وهب الراسبي وزيد بن حصين ، ومن معهم من المسلمين إلى علي بن أبي طالب الخالع لنفسه : سلام على من اتبع الهدى وتجنب متالف الردى . أما بعد . بلغنا كتابك تذكر فيه أن الحكمين نبذا كتاب الله ، وحكما بغير ما أنزل الله ، وقد علمنا ، فالحمد لله أن أمرهما كان مخالفا للحق من أوله ، وأنت بتحكميك إياهما أعظم جرما منهما ... " .

ومن الثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يستخدم عبارة "سلام على من اتبع الهدى" إلا في مكاتباته مع غير المسلمين . ولذلك نعتقد أن استخدام أهل النهروان هذه العبارة في ردهم على الإمام على له دلالة الواضحة . كما أن الملاحظ أن هؤلاء اعتبروا عليا أعظم جرما من الحكمين ، وهذان يشار للواحد منهما في بعض المصادر الإباضية بكلمة "اللعين" ، كما يوصفان بالضلالة على النحو الذي سبقت الإشارة إليه .

ويذكر الدكتور صالح بن أحمد الصوافي^(١) أن أهل النهروان ، وعلى رأسهم عبد الله بن وهب الراسبي ، خطأوا عليا ومعاوية دون تكفيرهما . علما بأنه لم يشر إلى المصدر الذي اعتمد عليه في هذا الصدد . كما نلاحظ أن الباحث المذكور نقل جواب أهل النهروان على الإمام على طبقاً لرواية الطبرى ، ولكنه أسقط منها مايفيد اتهامهم إياه بالكفر . يقول الدكتور الصوافي : "على أن رواية أخرى لمضمون الرسالة (ردّ أهل النهروان على الإمام على) أوردها الطبرى ، حيث يذكر أنهم كتبوا إليه : أما بعد ، فإنك لم تغضب لربك ، وإنما غضبت لنفسك ، (فإن شهدت على نفسك)^(٢) واستقبلت التوبة نظرنا فيما بيننا وبينك ، وإلا فقد نابذناك على سواء ، إن الله لا يحب الخائنين" . والثابت أن الذى جاء فى الرواية المذكورة هو : "فإن شهدت على نفسك بالكفر..."^(٣) .

كما نقل الصوافي^(٤) رواية أخرى للطبرى تتعلق بالحديث الذى دار بين الإمام

(١) الإمام جابر بن زيد ، ص ١٥٢ .

(٢) نفسه ، ص ١٢١ .

(٣) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٧٨ .

(٤) نفسه ، ص ١٢١ .

وأهل النهروان قبيل القتال الذى وقع بينهما فى سنة ٣٨ هـ . ومن الملاحظ أنه بدل أيضا بعض الكلمات التى تتعلق باتهامهم عليا بالكفر ، مثل عبارة "قالوا له : إنا حيث حكمنا الرجلين أخطأنا بذلك" . ونصها الوارد عند الطبرى^(١) هو : "قالوا إنا حكمنا ، فلما حكمنا أئمتنا ، وكنا بذلك كافرين" . ومثل عبارة "وأشهد على نفسى بالخطأ" . وصحتها: "وأشهد على نفسى بالكفر" .

وهكذا يتبين لنا أن بعض المؤلفات الإباضية ليست فوق مستوى الشبهات . ومما يؤيد ذلك أن على يحيى معمر قال فى معرض نفيه لوجود فرقة إباضية اسمها "الحارثية" : إنه لا يوجد عند الإباضية أى ذكر لمؤسس هذه الفرقة وهو "الحارث" . وقد لفت نظرنا أن اسم هذا الرجل ورد فى واقعة ذكرها الشماخى^(٢) فى كتابه السير (الطبعة الحجرية الجزائرية) حيث يقول : "وجمع حاجب وأبو عبيدة الناس فقالا : إن حمزة وعطية والحارث أحدثوا علينا ، فمن آواهم فهو الخائن المتهم" . ولكن اسم "الحارث" أسقط فى طبعة وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان لكتاب السير سنة ١٩٨٧ ، حيث أن الوارد بصدد الواقعة المشار إليها هو : "..... إن حمزة وعطية أحدثا علينا أحداثا ، فمن آواهم وأنزلهم أو جالسهم فهو عندنا الخائن المتهم ، فتفرق الناس وطردهم من المجلس"^(٣) علما بأن رواية الدرجينى^(٤) لنفس الواقعة تتفق مع ما جاء بصدها فى كتاب السير فى طبعة الحجرية بالجزائر ، من حيث تضمنها لاسم "الحارث" . يقول المؤرخ المذكور: "... إن حمزة وعطية والحارث أحدثوا علينا أحداثا ، فمن آواهم أو جالسهم فهو عندنا الخائن المتهم . قال : فتفرق الناس وطردهم من المجالس ولم يقربهم أحد" .

(د) يشكك الإباضية فى أحاديث العشرة المبشرين بالجنة ، فى الوقت الذى يؤكدون أن النبى صلى الله عليه وسلم بشر بعض أسلافهم بالجنة ، مثل حرقوص بن زهير السعدى .

(١) تاريخ الأمم ، ج ٥ ص ٨٤ .

(٢) السير ، ج ١ ص ١٢٠ (الطبعة الحجرية بالجزائر) .

(٣) السير ، ج ١ ص ٧٩ (طبعة وزارة التراث بسلطنة عمان) .

(٤) طبقات المشايخ بالمغرب ، ج ٢ ص ٢٤٤ .

فيقول الحارثي^(١) : "وأفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر ويقطع لهما بالجنة ، ولم يثبت مع علماء الإباضية أحاديث القطع بالجنة للعشرة المبشرين بالجنة ، وهي على كل حال أحادية" .

ويذكر الشماخي^(٢) أن السيدة عائشة لما علمت بمقتل حرقوص بن زهير السعدي في معركة النهروان استرجعت وقالت : "أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في منزلي فقال يا عائشة : أول رجل يدخل من هذا الباب من أهل الجنة . فدخل حرقوص ولحيته تقطر ماءً ، وقال ذلك في اليوم الثاني ، فدخل ، وكذلك في اليوم الثالث" .

على أنه يطيب لى فى الختام أن أسجل -بكل الارتياح والانشراح- مالم يحفظ من ثناء مفكرى الإباضية المحدثين على الصحابة الكرام بوجه عام ، وعلى ذى النورين عثمان والإمام على بوجه خاص ، وآمل أن يزداد ذلك تأكيداً على مرّ الأيام . ذلك لأننى عشت فى سلطنة عمان بضع سنين ، ولازلت أعيش ، وقد لاحظت أن الإباضية فى هذا البلد الطيب متمسكون بأهداف الدين الإسلامى الخفيف ، ولايشوب إسلامهم -من وجهة نظرى- أية شائبة ، اللهم إلاّ السكوت عما يروونه فى كتب تراثهم من قدح فى بعض كبار الصحابة ، وخاصة عثمان وعلى اللذين يحكمون عليهما بالخلود فى النار على النحو الذى أوضحناه ، على الرغم من أنهما من بين العشرة الذين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض .

كما أنه وإن كان الإباضيون القدماء يجذون الثورة على الإمام الظالم من وجهة نظرهم مهما كانت النتائج ، ويصفون مخالفهم فى المذهب بالعمى والضلال إذا قالوا : "إننا لانقدر على إزالة الإمام الجائر الفاسق الظالم إلا بفتنة عظيمة وحروب تأتى على الأموال والأنفس ، وأن استبقاءه على ظلمه وغشمة أولى ، لأننا إذا خالفناه أو حاربناه كنا كمن يبنى قصراً ويهدم مصراً"^(٣) .

(١) العقود القضية ، ص ٩١ .

(٢) السير ، ج ١ ص ٥٣ .

(٣) القلهاتى : الكشف والبيان ، ج ٢ ص ٢٩٩ .

- إلا أن بعض مفكرى الإباضية المحدثين^(١) يقولون : إن الثورة على الحكم الظالم من أوكد الواجبات على الأمة المسلمة إذا لم تخش شراً أكبر ، وإن عزل الإمام الظالم أو قتله إذا أدى إلى الفتنة ارتكب أخف الضررين . وفى ضوء هذا الخط الفكرى المتميز للإباضية المحدثين من حيث تبجيل الصحابة وعدم محاولة الإطاحة بالإمام إذا ترتب على ذلك ضرر أكبر - يمكن القول بأن سفك دم ذى النورين عثمان كان غلطة كبيرة ، نشأ عنها فتنة كبرى أضرت بالمسلمين وقسمتهم شيعاً وأحزاباً .

(١) على يحيى معمر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ، ج ١ ص ١٨٨ ، وج ٢ ص ٢٩٦ .

الملاحق

كتاب

عبد الله بن أباض إلى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله بن إياض إلى عبد الملك بن مروان . أما بعد سلام عليك . فإنني أحمد اليك الله الذي لا إله إلا هو . وأوصيك بتقوى الله فإن العاقبة للتقوى والمرد إلى الله . واعلم أنه إنما يتقبل الله من المتقين . وقد جاءني كتابك مع رسولك سنان بن عاصم ، وإنك كتبت إلى أن أكتب لك بكتاب ، فكتبته اليك . فمنه ماتعرف ومنه ماتنكر ، ولكن الذي تنكره ليس عند الله بمنكر . وأما ما ذكرت من عثمان وما عرضت به من شأن الأمة ، فإن الله ليس ينكر عليه أحد شهادته في كتابه الذي أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم . أن من لم يحكم بما أنزل الله ﴿فأولئك هم الظالمون﴾^(١) ، والفسقون^(٢) ، والكافرون^(٣) . ثم إنني لم أكن أذكر لك من شأن عثمان شيئا إلا والله تعلم أنه حق . وسأنزع لك من ذلك البينة من كتاب الله ، وسأخبرك خير عثمان الذي طعنا عليه فيه ، وأبين شأنه وأمره . لقد كان عثمان كما ذكرت من قدمه في الاسلام ، ولكن الله لم يجر العباد من الفتنة ، وذلك أن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم ، وأنزل عليه الكتاب وبين له فيه كل أمر ، وفصل فيه كل حكم ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه . وجعله هدى ورحمة لقوم يؤمنون^(٤) . فأحل فيه حلالا وحرم فيه حراما وحكم أحكاما وفرض فرائض وحدودا . فقال : (تلك حدود الله فلا تقربوها)^(٥) .

(١) سورة المائدة ، آية ٤٥ .

(٢) نص الآية (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) "سورة المائدة" آية ٤٧ .

(٣) نص الآية (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) "سورة المائدة" آية ٤٤ .

(٤) نص الآية (ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) سورة الأعراف " آية

(٥) سورة البقرة آية ١٨٧ .

وقال : ﴿تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾^(١) . ثم أمر نبيه باتباع كتابه وقال : ﴿واتبع ما يوحى إليك من ربك﴾^(٢) . وقال ﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾^(٣) فعمل محمد صلى الله عليه وسلم بأمر ربه ، ومعه عثمان ومن شاء الله من أصحابه لا يرونه يتعدى حدا ، ولا يبدل حكما ، ولا يستحل حراما ولا يحرم حلالا ، ولا يبدل فريضة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ﴿إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم﴾^(٤) . فعمل محمد صلى الله عليه وسلم ما شاء الله له أن يعمل تابعا لما جاء به من عند الله ، مبلغا لما أتمنه الله عليه ، معلما للمؤمنين ، مبصرا لهم حتى توفاه الله صلى الله عليه وسلم .

ثم أوثق الله عز وجل المسلمين الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو كتابه؛ الذى يهتدى من اهتدى باتباعه ، ولا يضل من ضل إلا بتركه . ثم قام من بعده أبو بكر رضى الله عنه على الناس ، فأخذ كتاب الله وعمل بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فلم يفارقه أحد من المسلمين ، ولم يعيبوا عليه فى حكم حكمه ولا قسم قسمه حتى فارق الدنيا ، وأهل الإسلام عنه راضون وله مجامعون . ثم قام من بعده عمر فكان قويا على الأمر ، شديدا على أهل النفاق ، يهتدى بمن كان قبله من المؤمنين ، ويعمل بكتاب الله . وابتلاه الله بفتوح من الدنيا بما لم يتبل به صاحبيه ، وفارق الدنيا والدين ظاهر ، وكلمة الإسلام جامعة ، وشهادة المؤمنين له بالوفاء قائمة .

والمؤمنون شهداء الله فى الأرض . قال الله عز وجل : ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾^(٥) . ثم استشار المسلمين فتركها فيهم ، فولوا عثمان . ففعل بما شاء الله بما يعرف الإسلام حتى بسطت له الدنيا وفتح له من خزائن الأرض . وأحدث أمورا لم يعمل بها أصحابه قبله ، وعهد

(١) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٢ .

(٣) سورة القيامة آية ١٨ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٥ .

(٥) سورة البقرة آية ١٤٣ .

الناس يومئذ قريب منهما . فلما رأى المؤمنون ما أحدث أتوه وكلموه وذكروه بكتاب الله وسنة من كان قبله ، فشق عليه أن ذكروه بآيات الله وأخذ بالجبرية وضرب من شاء منهم وسجن ، ونفاهم فى أطراف الارض من أجل أن ذكروه بكتاب الله ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وآثار من كان قبله من المؤمنين . ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه فأعرض عنها ونسى ما قدمت يداه . ﴿وَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١) . وأنا أبين لك يا عبد الملك بن مروان ما أنكر المسلمون على عثمان وفارقوه عليه ، عسى أن تكون غافلا فأذكرك ، أو جاهلا فأعرفك . فلا يحملنك هواء عثمان يا عبد الملك لأن تكذب بآيات الله وتعرض عنها فإنه لا يغنى عنك من الله شيئا . فالله يا عبد الملك قبل التناوش من مكان بعيد وقبل أن تكون لزاما .

وإنه كان مما طعن عليه المسلمون وفارقوه وفارقناه عليه . قال الله عز وجل : ﴿وَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى فى خرابها ، أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين ، لهم فى الدنيا خزى ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ﴿(٢)﴾ . وكان عثمان أول من منع مساجد الله أن يقص فيها كتاب الله .

ومما نقمنا عليه وفارقناه أن الله عز وجل قال : ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشَىٰ يُريدُونَ وَجْهَهُ ، مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٣) فكان خيار هذه الأمة قد طردهم ونفاهم . فكان من نفى من أهل المدينة أبا ذر الغفارى ، ومسلم الجهنى ، ونافع بن الحطام ونفى من أهل الكوفة كعب بن جندب وجندب بن زهير قاتل الساحر ، ونفى عمر بن زرارة ، ويزيد بن صوحان ، وأسود بن دويج ، ويزيد بن قيس الهمدانى ، وكردوس بن الحضرمى فى أناس كثيرين من أهل الكوفة . ونفى من أهل البصرة عامر بن عبد الله ، ومذعور العنبرى ومن لا يستطيع عدّهم من المؤمنين .

(١) سورة السجدة آية ٢٢ .

(٢) سورة البقرة آية ١١٤ .

(٣) سورة الأنعام آية ٥٢ .

ومما نقمنا عليه أنه أمر أخاه^(١) الوليد بن عقبة على الناس فكان يلعب بالسحر ويصلى بالناس سكران ، فاسق فى دين الله . وإنما أمره من أجل قرابته .

ومما نقمنا عليه جعل المال دولة بين الأغنياء ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾^(٢) فبدل فيه كلام الله واتبع هواه . ومما نقمنا عليه أنه منع مواضع القطر وحماها لنفسه ولأهله ، ومنع الرزق الذى أنزله الله لعباده متاعا لهم ولأنعامهم . وقد قال الله عز وجل : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل ءالله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾^(٣) . ومما نقمنا عليه أنه أول من تعدى فى الصدقات . وقد قال الله : إنما الصدقات للفقراء والمساكين إلى — قوله فريضة من الله والله عليم حكيم^(٤) . وقال ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم . ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا ﴾^(٥) والذى أحدث عثمان منعه فرائض كان فرضها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وأنقص أهل بدر من عطاياهم ألف ، وكثر الذهب والفضة ولم ينفقها فى سبيل الله . وقال الله عز وجل : ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم . يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم جنوبهم وظهورهم ﴾ الآية^(٦) ومما نقمنا عليه أنه كان يضم كل ضالة إلى إبله ولايردها

(١) أخاه لأمه .

(٢) سورة الحشر آية ٧ .

(٣) سورة ونس آية ٥٩ .

(٤) نص الآية (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ، سورة التوبة آية ٦ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية ٣٦ .

(٦) سورة التوبة آية ٣٤ ، ٣٥ (ياأيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله . والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكتزون) .

ولا يعرفها ، وكان يأخذها من الابل والغنم إذا وجدها عند أحد وان كانوا قد أسلموا عليها. وكان لهم فى حكم الله ما أسلموا عليه . وقد قال الله عز وجل ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين﴾^(١) . وقال ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾^(٢) . ومما نقمنا عليه أنه أخذ خمس الله لنفسه ، وأعطى منه أقاربه ، وكان ذلك تبديلاً لحكم الله ، وفرض الله الخمس ﴿لله ولرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ إلى قوله تعالى ﴿والله على كل شئ قدير﴾^(٣) . ومما نقمنا عليه منع أهل البحرين وأهل عمان أن يبيعوا شيئاً من طعامهم حتى يباع طعام الإمارة . وذلك تحريم لما أحل الله . ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾^(٤) . وكان من عمل عثمان أنه يحكم بغير ما أنزل الله . وقد خالف سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبيل صاحبيه . وقد قال الله : ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾^(٥) . وقال : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾^(٦) . وقال : ﴿إلا لعنة الله على الظالمين﴾^(٧) . وقال : ﴿ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً﴾^(٨) . وقال :

(١) سورة الأعراف آية ٨٥ .

(٢) نص الآية (ولا تأكلوا أموالكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ، إن الله كان بكم رحيماً) النساء آية ٢٩ .

(٣) نص الآية (واعلموا أن ما غنمتم من شئ فلان لله خمسة ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان . والله على كل شئ قدير) سورة الأنفال آية ٤١ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٥) سورة النساء آية ١١٥ .

(٦) سورة المائدة آية ٤٧ .

(٧) سورة هود آية ١٨ .

(٨) سورة النساء آية ٥٢ .

﴿ولا تتركوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾^(١) وقال ﴿وكذلك حقت كلمة ربك على الذين فسقوا أنهم لا يؤمنون﴾^(٢) .

وكل هذه الآيات تشهد على عثمان ، وإنما شهدنا عليه بما شهدت عليه هذه الآيات . والله يشهد بما أنزل (أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا)^(٣) . فلما رأى المسلمون الذى أتى به عثمان من معصية الله ، والمؤمنون شهداء الله فى أرضه ، ناظرون فى أعمال الناس ، وقال الله عز وجل : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾^(٤) . وترك خصومة الخصمين فى الحق والباطل . ووقع ما وعد الله من الفتن . وقد قال الله عز وجل : ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون . ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾^(٥) .

وعلم المسلمون أن طاعة عثمان على ذلك طاعة إبليس ، فساروا إلى عثمان من أطراف الأرض ، واجتمع اليه فى ملأ من المهاجرين والأنصار، وعامة أزواج النبى صلى الله عليه وسلم ، فأتوه فذكروه بالله ، وأخبروه بالذى أتى من معاصى الله ، فزعم أنه يعرف الذى يقولون وأنه يتوب إلى الله عز وجل منه ويراجع الحق . فقبلوا منه الذى أتاهم به من الاعتراف بالذنب والتوبة إلى الله عز وجل ومراجعة الحق . وكان حقا على أهل الإسلام إذا التقوا بالحق أن يقبلوه ، ويجامعوه ما استقام على الحق . فلما تفرقوا عنه نكث الذى عاهداهم عليه ، وعاد إلى أعظم من الذى تاب منه ، فكتب إلى عماله فى أدبارهم أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف . فلما ظهر المؤمنون على كتابه ونكثه

(١) سورة هود آية ١١٣ .

(٢) سورة يونس آية ٣٣ .

(٣) نص الآية (لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا) سورة النساء ١٦٦ .

(٤) سورة التوبة وص ١٠٥ .

(٥) العنكبوت آية ٢٠، ٢١ .

العهود رجعوا إليه وقتلوه بحكم الله . وقد قال الله عز وجل : ﴿وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون﴾^(١) . وقد عمل بكتاب الله وجامع المسلمين زمانا ثم ارتد على عقبيه . وقد قال الله عز وجل : ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم﴾^(٢) .

فهذا وأمثاله من خير عثمان هو الذى فارقه عليه المؤمنون . وفارقناه عليه وطعنوا عليه فيه ، وطعننا نحن اليوم فيه . وذكر كونه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلته معه ، فقد كان على بن أبى طالب أقرب قرابة إلى رسول الله وأعظم خلة ، وأقدم هجرة وأسبق إسلاما ، وأنت تشهد له بذلك وأنا بعد ذلك . فكيف كانت قرابته وخلته؟ هل كانت نجاة إذا ترك الحق أم هلاكاً؟ واعلم ان علامة كفر هذه الأمة اذا تركوا الحكم بما أنزل الله وحكموا بغير ما أنزل الله (فمن أصدق من الله حكما لقوم يوقنون)^(٣) . وقال : ﴿فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون﴾^(٤) .

فلا يغرنك يا عبد الملك بن مروان من نفسك ، ولا تسند دينك إلى الرجال فإنهم يستدرجون من حيث لا يعلمون . فإن أملك الأعمال خواتمها . وكتاب الله جديد أبدا لا ينطق إلا بالحق . أجارنا الله باتباعه أن نبغى أو نضل ، فاعتصم بحبل الله يا عبد الملك واعتصم بالله يهديك إلى صراط مستقيم . قال الله عز وجل : ﴿ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم﴾^(٥) . وكتاب الله هو حبل الله المتين الذى أمر المؤمنين أن يعتصموا به فقال : ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾^(٦) . فأنشدك الله أن تتدبر

(١) سورة التوبة آية ١٢ .

(٢) سورة محمد ٢٥ .

(٣) نص الآية ﴿أفحكم الجاهلية يغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾ سورة المائدة آية ٥

(٤) سورة الجاثية ، آية ٦ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٠١ .

(٦) سورة آل عمران آية ١٠٣ .

معانى القرآن وتكون مهتديا به مخلصا به . قال الله: عز وجل : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ
أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^(١) .

وأما قولك فى معاوية إن الله قام معه، وعجل نصره ، وبلغ حجته ، وأظهره على
عدوه بالطلب لدم عثمان ، فإن كنت تعتبر الدين من قبل الدولة والغلبة فى الدنيا ، فإننا
لا نعتبره من قبل ذلك ، فقد ظهر المسلمون على الكافرين لينظر كيف يعملون ، وظهر
المشركون على المؤمنين ليلى المؤمنين ويعلمى للكافرين . وقال : ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُهَا بَيْنَ
النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ، وَلِيُمَحِّصَ
اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾^(٢)

وانظر ما أصاب المؤمنين من المشركين يوم أحد ، وانظر كيف ظهر قتلة عثمان ابن
عفان عليه وعلى شيعة يوم الدار ، وظهر على أهل البصرة وهم شيعة عثمان ،
وظهر المختار على زيد وأصحابه وهم شيعةهم، وظهر مصعب على المختار ، وظهر أهل
الشام على أهل المدينة ، وظهر الزبير على أهل الشام بمكة . فلا تعتبر الدين من قبل
الدولة ، فقد يظهر الناس بعضهم على بعض . وقد أعطى الله فرعون ملكا وظهر فى
الأرض . وأعطى الذى حاج إبراهيم فى ربه ملكا . ثم إن معاوية اشترى الإمارة من
الحسن بن على ، ولم يف له بما اشترطه عليه وعاهد الله العظيم ليوفين له . وقد قال الله
عز وجل ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ الآية^(٣) . فلا تسأل عن معاوية وعن
صناعته غيرى لأننى قد أدركته ورأيت عمله وسيرته ، ولا أعلم من الناس أحدا أترك
للقسمة التى قسمها الله، ولا لحكم حكمه الله ، ولا أسفك لدم حرمه الله منه . فلو لم
يصب من البلايا إلا دم ابن سمية لكان فيه ما يكفره . ثم استخلف ابنه يزيد فاسقا لعينا
كافرا شاربا للخمر فيكفيه من الشر . فلا يخفى عمل معاوية ويزيد على كل عاقل .

(١) سورة محمد آية ٢٤ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) نص الآية هو ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ
كَفِيلًا ، إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ سورة النحل ٩١ .

فاتق الله يا عبد الملك ولا تخادع نفسك فى معاوية ، فقد أدركنا أهل بيتكم يطعنون فى معاوية ويزيد ويعييون عليهما كثيرا مما يصنعون . فمن يتولى عثمان ومن معه فإننى أشهد الله وملائكته أنى منهم برىء ، أعداء لهم بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا ، نعيش على ذلك ونموت عليه إذا متنا ، ونبعث عليه إذا بعثنا ، ونحاسب بذلك عند الله .

وكتبى الى تعذرنى الغلو فى الدين . أعوذ بالله من الغلو!! . وسأبين لك ما الغلو فى الدين إذا جهلته . والغلو فى الدين أن يقال على الله غير الحق ، ويعمل بغير كتاب الله الذى بين ، وسنة نبيه التى سن . وقال الله : ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾ (١) .

وقال : ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم غير الحق﴾ (٢) . كما غلا عثمان والأئمة بعده . وأنت بعد على سبيلهم وطاعتهم تجاههم على معصية الله وتبعتهم ، وقد اتبعوا أهواءهم واتبعتهم أنت عليها . وقال الله عز وجل . ﴿ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل﴾ (٣) فهؤلاء أهل الغلو فى الدين فليس من غضب لله حين عصى ، ورضى بحكم الله ، ودعا إلى كتاب الله وإلى سنة نبيه وسنة المؤمنين بعده بغال فى الدين!! .

وكتبى إلى تعرض بالخوارج وتزعم أنهم يغفلون فى دين الله ويتبعون غير سبيل المؤمنين ، ويفارقون أهل الاسلام . وأنا أبين لك سبيلهم . هم أصحاب عثمان الذين أنكروا عليه ما أحدث من بدعة ، وفارقوه حين ترك حكم الله ، وهم أصحاب الزبير وطلحة حين نكنا ، وأصحاب معاوية حين بغى ، وأصحاب على حين بدل حكم الله وحكم عبدالله بن قيس وعمرو بن العاص . فهم فارقوا وهؤلاء كلهم ، وأبوا أن يفرقوا بحكم البشر دون حكم الله ، فهم لمن بعدهم أشد عداوة وأشد مفارقة . كانوا يتولون فى

(١) سورة النساء آية ١٧١ .

(٢) سورة المائدة آية ٧٧ .

(٣) سورة المائدة آية ٧٧ ونصها : ﴿قل يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل﴾ .

دينهم وسنة نبي الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، ويدعون إلى سبيلهم ويرضون على ذلك . كانوا يخرجون وإليه يدعون ، وعليه يفارقون . وقد علم من عرفهم وعرف حالهم أنهم كانوا أحسن عملا وأشد قتالا فى سبيل الله .

هذا خير الخوارج، شهد الله والملائكة أنا لمن عاداهم أعداؤنا ، ولمن والاهم أولياؤنا بألستنا وأيدينا وقلوبنا ، نعيش على ذلك ما عشنا ، ونموت عليه إذا متنا ، ونبعث عليه عند ربنا . إنا برآء إلى الله من نافع بن الأزرق وصنيعه وأتباعه . لقد كان حين خرج على الإسلام فيما ظهر لنا ، ولكنه أحدث وارتد وكفر بعد إسلامه فنبأ إلى الله منهم .

وأنت كتبت إلى أن أكتب إليك بجواب كتابك ، وأجتهد لك فى النصيحة، وذكرتنى بالله وأفضل ما ذكرتنى به أن قلت : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ﴾^(١) . الآية . ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(٢) فقد بينت لك وأخبرتكم خير الأئمة . وكان حقا على أن أنصح لك ، فإن الله لم يتخذنى عبدا لأكفر به ، ولا أن أخادع الناس بشيء ليس فى نفسى ، وأخالف إلى ما أنهى عنه . أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لتحل الحلال وتحرم الحرام ، ولا تظلموا الناس شيئا ، وأن يكون كتاب الله حكما بينى وبينكم فيما اختلفنا فيه ، وأن تتولى من تولى الله ، وأن نبرأ مما تبرأ الله منه ، وأن نطيع من أمر الله بطاعته ، ونعصى من أمر الله بمعصيته فى كتابه ، فهذا الذى أدركنا عليه نبينا صلى الله عليه وسلم . وأن هذه الأمة لم تسفك دما إلا حين ترك كتاب الله وسنة نبيه . وقد قال الله عز وجل ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^(٣) . والقرآن هو السبيل الواضح الذى هدى الله به من كان قبلنا ، محمدا وأصحابه الخليفين الصالحين ، ولا يضل من اتبعه ولا

(١) سورة البقرة ١٥٩ ونص الآية هو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ١٨٧ .

(٣) سورة الشورى آية ١٠ .

يهتدى من تركه وقال . ﴿وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾^(١) . فاحذر أن تتفرق بك السبل وتتبع هواك ، فإن الناس إنما يتبعون فى الدنيا والآخرة إمامين : إمام هدى وإمام ضلالة ، فإمام الهدى الذى يتبع كلام الله ويقسم بقسمة الله ، ويحكم بحكم الله وهو الذى قال عز وجل فيه : ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾^(٢) وهؤلاء هم الأئمة الذين أمر الله بطاعتهم ونهى عن معصيتهم .

وأما أئمة الضلالة فهم الذين يحكمون بغير ما أنزل الله ، ويقسمون بغير قسمة الله ويتبعون أهواءهم بغير سنة من الله فهؤلاء الذين قال الله عز وجل فيهم ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون﴾^(٣) . وفيهم قال : ﴿فلا تطع الكافرين وجاهدكم به جهادا كبيرا﴾^(٤) وقال : ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه﴾^(٥) . وهذا كتابنا ينطق عليكم بالحق . فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ . فلا تضربن عنك الذكر صفحا ، ولا تشكن فى كتاب الله .

وقد كتبت إلى ممرجوع كتابك ، فأنشدك الله لما قرأته وأنت مشغول حتى تنفرغ له وتتدبر معانيه وتنظر فيه بعين البصيرة . واكتب إلى جواب كتابى هذا إن استطعت ، وانزع إلى الشواهد من كتاب الله والبيئة منه فاصدق بذلك قولك . ولا تعرض لى بالدنيا فإنه لا رغبة لى فيها ، وليست من حاجتى ، ولكن لتكن نصيحتك لى فى الدين ولما بعد الموت ، فإن ذلك أفضل النصيحة . والله قدير أن يجمع بيننا وبينك على الطاعة ، فإنه لا خير فيمن لم يكن على طاعة الله ، وبالله التوفيق ، وفيه الرضا والسلام عليك .

(البرادى : الجواهر المنتقاة ، ص ١٥٦ - ١٦٧) .

(١) سورة الأنعام آية ١٥٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٧٣ .

(٣) سورة القصص آية ٤١ .

(٤) سورة الفرقان آية ٥٢ ونصها ﴿فلا تطع الكافرين وجاهدكم به جهادا كبيرا﴾

(٥) سورة الكهف آية ٢٨ .

(٢)

من رسائل الإمام جابر بن زيد*

الرسالة رقم ١٣ إلى نعمان بن سلمة :

" أما بعد . فقد جاءني كتابك ، تشكو الذي أنت فيه من الذي ابتلاك الله به ، مما تخاف أن يكون الله قد سلك به دينك ودنياك ، وأن الغم منك أن تقيم بمنزلة فيها هلاك دنياك وآخرتك ، فإذا جاءك كتابي فبمع دنياك واشتر بها دينك ، فهلاك دنياك ليست بخطر لدينك ، فوالله لو كنت بمنزلة ترجو دنياك أن تذهب دينك ، ما رضيت لك أن تهلك دينك ، ولا عذر لك بذلك ، بل إنك تخاف على دينك ودنياك . واعلم أن ثقة المؤمنين في دينهم الله إذا اعتصموا بالله وعرف منهم الثقة والتوكل نجاهم من مكاره الأمور ، وحق على الله أن ينجي المؤمنين إذا هم اختاروه على ما سواه . واعلم أنه ليس من العباد خليفة يلتمس مرضاة الناس في سخط الله ، إلا سلط عليهم من يطلب مرضاته في سخطه حتى يضربه ، ويسلط عليه .

* نشرت وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان في سنة ١٩٨٤ م كتابا بعنوان : "من جوابات الإمام جابر بن زيد" . وهو غير الرسائل المشار إليها ، لأنه عبارة عن آراء للإمام جابر في الأحكام والطهارة والفرائض ، قام الشيخ سعيد بن خلف الخروصي بترتيبها وتبويبها . ويفهم ذلك مما يقوله الخروصي في المقدمة (ص ٣) : "فقد ظفرت بأثار الإمام جابر بن زيد أبي الشعثاء... وهي روايات أبي صفرة عبد الملك بن صفرة عبد الملك بن صفرة ، عن المتيّم ، عن الربيع بن حبيب ، عن ضمام بن السائب ، عن جابر بن زيد . وروايات حبيب بن أبي حبيب صاحب الأنماط ، عن عمرو بن هرم ، عن جابر بن زيد . فروايات أبي صفرة في رسالة مفردة ، وروايات حبيب في رسالة مفردة . وكانت الرسالتان غير مرتبتين ، يجد لقارئ مسألة في الأحكام ، ثم يرى بعدها مسألة في الوضوء ، يليها مسألة في الفرائض وهكذا .. فرأيت ترتيبها مهماً ، فاستعنت بالله عليه ، فضممت كل مسألة في بابها ، وجمعتها مع أترابها ، فهكه أيها القارئ الكريم مبوباً ، ترى كل باب مع مناسبه مرتباً ، وقد أدجت الرسالتين فجعلتهما كرسالة واحدة .

كتببت إلى أن أدلك على المخرج من الذى أنت فيه ، وتأمرنى أن أبين لك العدل فى الذى أنت فيه . ولعمرى لو أخذت من ذلك بأمر أهل العدل لوسعك ذلك ، فإن كان فى ذلك فى حاجتك ، فاجمع أهل أرضك ، ثم ادع كل إنسان منهم فاسأله ما يطيق ، فإنه ليس منهم إنسان إلا كان سيحمل من ذلك أمرا يكون لك فيه كفاية ، فإن الدهاقين يأخذون أضعاف ما كانوا متحملين لك ، لا يصل من ذلك إلى بيت المال إلا القليل ، يمسكونه لأنفسهم ، ويأخذون الشرط دونهم ، وأمورا كثيرة تغشاهم ولا يصل إلى بيت المال منه كثير . فانظر كل إنسان منهم تحمل لك أمرا فقل : ليس عليك دهقان دونى ولا شرطى ، إن تشأ أن أكتب لك صكاً بذلك وتدفع إلى شئنا من ذلك كتببت لك به صكاً ، فإن الرجل لعله يؤخذ منه ثلاثمائة فلا يصل إلى بيت مالكم منه مائة درهم ، تذهب دونكم ، ومتى توضع عن صاحب الثلاثمائة مائة ، وتؤخذ منه مئتا درهم يبقى له ما يعيش به . وتصيب حاجتك . فهذا أمر إن أخذت به أهل أرضك تكون لهم فيه راحة ، وأرجو أن تستخرج منهم أمرا يكون أضعاف ما لو حرصت فيه على خراب أموالهم لما تعد ذلك . فأما أمر المسلمين إذا ضربوا الجزية فإنه كان قسمة على الرؤوس ، درهمين وحزائين من كل رأس ثم يتقبل الدهاقين فيقسم ذلك على قدر أهل الأرض وطاقتهم ، فيكون الرجل ينوبه من ذلك مئتان والثلاث ، ودون ذلك وفوق ذلك ، ولا يؤخذ من أهل المسكنة شيء ، وإن جبر على أحد منهم ، فرفع ذلك إلى الإمام عدل عليه . فكان ذلك أمر المسلمين . فجاءت بعد ذلك أمراء جعلوا يقبلون الأرضين قبالات يتقبلها دهاقينها ويتنادون فى الزيادات حتى ينهى بهم الأمر إلى ما رأيت . فانظر أى أمرك أخذت به فعليك بتقوى الله ، ولا يكون من رأيك أن ترى أن الله جاعل هضمك للناس مخرجا . وأما الذى كتببت تسألنى عن الأرطاب والحبوب والثمار هل كان المسلمون يقسمون عليها خراجا ؟ فلا لعمرى ما كان على أموال أهل العهد بعد الفريضة شيء وإن كثروا .

وأما الذى ذكرت من أموال المسلمين فى أرضك ، كتببت تستأمرنى فى أن تستعين بصدقته فى الجزية ، فإن ذلك ليس لك ، وإنما كانت صدقة أموال المسلمين إلى من بعث الصدقة ولا تجعل جزية . والله مع ذلك لقد عرفت أن الشيطان سيزين لك من أمرك ما أخاف أن يوبقك ، إلا أن يعصمك الله . فنسأل الله أن يعصمنا وإياك من الزلزل،

والفتن ، وأن يعافينا وإياك من شر كل ذى شر . ونسأل أن يدفع عنا وعنك من أراد بنا
سوءاً من شياطين الإنس والجن ، وندراً الله فى نحورهم ، ونسأله أن يأخذ بأسماعهم
وأبصارهم وجوارحهم ويكفيهم بما شاء ، حتى يعرفنا عاقبته فى شكر برضائه عنا
والسلام عليك ."

(منقولة عن نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة ومودعة بالمكتبة الإسلامية
بمسقط برقم ٩١٩٤ عام)

(٣)

من رسائل الإمام جابر بن زيد

الرسالة رقم ١٦ لعبد الملك بن المهلب

"بسم الله الرحمن الرحيم .. لعبد الملك بن المهلب ، من جابر بن زيد .

سلام عليك فإنني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ، وأوصيك بتقوى الله ، فإن حسن الرعاية والتشبه بأخلاق المؤمنين والافتداء بهداهم ، واتباع أثرهم أفضل لإقدامهم ، فإن الأول قد أبرأ الآخر . فاعلم يا أبا عثمان - الله من نفسك التحرى لمسرتك ، والاتباع لرضوانه ، والتعظيم لدينه ، فإن أفضل المؤمنين عند الله شرفاً ومنزلةً ووجهاً ، أفضلهم تعظيماً له ولكتابه ، ولدينه ولحرمة ، ويؤتي الله المؤمنين لكل ذي فضل فضله ، فابتغ بما أتاك الله من أمر الدنيا من الفضل فيها على كثير من الناس - نصيباً في الآخرة ترجو به الفضل في الدرجات والثواب ، فإن الشرف في الدنيا يبلغ الله به شرف أعمال الآخرة وما ارتضى الله ، فالأشراف سادات مسودون ، ومن يدعى الشرف في الدنيا بغير شرف في الدين ، وقصد في الدين وفضل في عبادة الله ، يصيره الله بذلك ذليلاً بمنزلة اللوم والصغار ، ويكون ما يدعى عليه من ذلك عاراً . فكن من الله على حذر شديد ، ولا تكن مستهاناً مستضعفاً عليك أمرك . فتسأل الله رب العرش الكريم العظيم أن يهب لنا ولكم من اليقين ما نتصغر فيه كل شيء من أمرنا حتى لا يعرف منا كبراً بمقتنا الله عليه ، ونستحق عذابه ونسأل الله الكبير المتعال ، أن يرزقنا له تواضعاً يملأ به أجوافنا خشية له .

أما بعد .

فإنا سالمين (هكذا) صالحون نكثر الحمد له ، ونضمر حسن الشاء عليه فيما أبلانا وأنعم علينا فيكم وفي سائر الأمور ، فكان الذي امتن الله به من النعم في عافيته إياكم ودفاعه لنا عنكم أمراً لا نبلي من شكره إلا التقصير ، فآتم الله علينا وعليكم نعمته ، وزادكم وإيانا مزيداً من كرامته ، وأقر عيوننا ببقاتكم وعافيتكم والدفاع عنكم حتى يريكم وإيانا في أمركم وأمرنا ما تقر به أعيننا ويكبت به عدونا .

أتانى كتابك فى الذى تسألنى عنه من الذى تزعم أن صدوركم لا تثلج إلى فتيا
غيرى . فلعمري ما أنا إلا متعلم متبع آثار قد وطئت قبلى ، وما عندى من ذلك ثقة ولا
دلالة إلا رواية عسى أن يختلف فيها . فأما الذى ذكرت من الطلاق بعد الخلع ، وتزعم
أن ذلك نزل ببعض من تشفقون عليه . فإن الفقهاء يقولون لا طلاق لمن خلع . وكذلك
ينبغي أنه إذا أعطى المال قبله فقد اختلعت من أمرها ، فليس له فيها أمر ، وهى أملك
بأمرها فليس بعد قبول المال له فيها مراجعة إلا أن تطيب نفسها ، ولو كان طلاق بعد
ذلك لا يمضى للمرأة أمرا إلا بذلك لكان له أن يرتجع فيها إن شاء ، ولكن انقطع أمره
منها بعد قبول المال ، وإنما طلاقه بعد ذلك بمنزلة من طلق ما لا يملك . وأما الذى ذكرت
من العدة فى طلاق البكر قبل أن تطمت ، فيدركها الحيض فى بعض فرض عدتها الشهر
أو اثنين أو عدة المرأة ، إن كان أترابها قد يمست من الحيض ثم حاضت بعد فرض عدتها
وأخرى تطول بها حيضتها فى عدتها ، وأخرى يطول بها تعود عن حيضتها وهى من
أجل الحيض . وكتبت أن أين لك ما بلغنى فى ذلك وأراه ، فإنى أخبرك أنه كان يقول :
إنما جعل الله الحيض علما للحبل ، فكان عدة الحيض علما للحبل يستبرأ به الحبل ،
وجعل عدة الشهور (لن تياسن) من الحيض مخافة الشبهات . فأما ما كان يقول فى
الجارية ويدركها الحيض فى بعض عدتها فكان يقول : تستأنف عدة الحيض أعجب إلى ،
لأنه قد تحمل الجارية ولم يعلم لها حيض ، وقد تحمل المرأة وهى تحيض فى حملها ،
وماصفا له من الأمر أحب إليه .

وبلغنا عن ما يروى عن على بن أبى طالب أو غيره لا شبهة فيه ، والثقة أحب
إلى ، وأما تطول بها حيضتها من عادة جرت عليها فالحيض كما قال الله ، وإن كان من
حدث داء أو مرض قطع ذلك عنها ، فإن استبرأ الحبل لا شك فيه ، فالله أولى بالعدر ولا
بأس .

وأما ما ذكرت من المرأة تحيض بعد اليأس ، فإن أهل الحيض يختلف أمرهن ، ربما
عرض للمرأة انقطاع الحيض من غير كبير إلا ما يعرض من الداء ، وربما رأت المرأة الدم
من غير حيض ، فإن عرف أنها ممن لا ينبغي أن تحيض ، وكان ذلك من غير عادة تجرى
عليها فى مستأنف الأمور فعدة الشهور (ولا بأس بتزويجها) (١) ، وإن كان حيضا
ورأت ورأى الناس أنها ممن لا تياس من الحيض فعدة الحيض فإن الله جعل لذلك مقادير

ذكرت (٢) الذى تسالتنى (هكذا) من أمر الحيض أن تزوج على شىء من هذه الحالات تسأل كيف يصنع فيما عرف أنه خولف فيه الحق والسنة ، فإنه ليس من امرأة نكحت فى عدة إلا فرق بينهم ، فإن أتى عليهم زمان لم يكره أن تعود مناكحة خولف فيه الحق والسنة على شىء من الحالات إلا ما لم يجامع أهله فقد يكون لهم مراجعة الحق . وأما ما ذكرت من تحمل الرجل ولده أو أهل قرابة زوجته ، لك من مالى يا فلان كذا وكذا ، فما شىء لغير الولد من شىء ، وإن لم يبين به فهو ضامن له ، وما علم من شىء شىء من ولد فلان لفلان وفلانة لفلانة من مال كذا وكذا فإن ذلك يعضى له . وإن كان الولد من حجر والده وما كان يحل لولد لم يبين له لم يعلم ما هو فهو فى الميراث ، والتزويه أن يعلم الولد ما أبان له والده من ماله فأعلمه إياه وإن قال الناس غير ذلك .

وأما ما ذكرت (من الزكاة) وفيه فرضت ؟ فلا نعلمها فرضت إلا فى الذهب والفضة والأنعام والحراث وفى الأنفس الصاع . وأما ما ذكرت من الجوهر واللؤلؤ فلا نعلم فيه زكاة وإن كثر ثمنه ، إلا ما أريد به التجارة وما تفعلوا من خير يعلمه الله .

وأما ما ذكرت من الزكاة فى حلى نسائككم ، وتزعم أن غلبنكم نساؤكم على زكاة حليهن فاجبروهن على ذلك خير لكم . وإن كرهن من قبل التضييع لذلك فليس عليكم إلا الأمر بالمعروف . وأما قولك : يمسك الرجل امرأة لا تزكى مالها ؟ فإن ذلك إنما يحرم من قبل الكفر بالزكاة والتكذيب . زعمت أنما كتبت تسألنى عن ذلك تقول سمعته عن فقهاء قبلك ، وأنهم لم يضعوا الأمر موضعه ، وأسأوا الرواية .

اكتب إلى بما كانت لك حاجة فى سر وثقة ، فإنك قد علمت الذى نحن فيه ، وما نتخوف من الذى يطلب العلل علينا ، فلا تعرض لذلك لأمر تهلكنا به أصلحك الله .

نسأل الله القريب المحيب أن يريكم وإيانا فى أموركم وأمورنا ما تقر به أعيننا ، ومن نرجو أن يكون الله قسم به الدفاع عنا . والسلام عليك ورحمة الله .

(منقولة عن رسائل الإمام جابر بن زيد المنسوخة على الآلة الكاتبة
والمودعة بالمكتبة الإسلامية بمسقط تحت رقم ١٩١٢ عام)

المصادر والمراجع

أولا - المصادر والمراجع العامة

ابن الأثير (٦٣٠هـ / ١٢٣٨م) على بن أحمد بن أبي الكرم :

١- الكامل فى التاريخ (تحقيق محمد أبو الفضل - بيروت ١٩٦٥) .

٢- أسد الغابة فى معرفة الصحابة (نشر جمعية المعارف المصرية ١٢٨٠ هـ) .

أحمد إبراهيم الشريف : (دكتور)

٣- مكة والمدينة فى الجاهلية وعهد الرسول (دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٦٥)

الإسفرائينى (ت ٤٧١هـ) أبو المظفر شهور بن طاهر:

٤- التبصير فى الدين وتمييز الفرق الناجية (تحقيق محمد زاهد الكوثرى ١٣٧٥هـ)

الأشعرى (٣٢٤ هـ) أبو الحسن على بن اسماعيل :

٥- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (استانبول ١٩٣٠م)

الأصبهاني (٣٥٦هـ / ٩٦٧م) أبو الفرج على بن الحسن بن محمد :

٦- كتاب الأغاني (القاهرة ١٢٨٥م)

ابن أعثم الكوفى (٣١٤ هـ / ٩٢٦ م) أبو محمد أحمد :

٧- كتاب الفتوح (حيدر آباد ١٣٩٥هـ / ١٨٦٩م)

البخارى (ت ٢٥٦هـ / ٨٦٩م) أبو عبدالله محمد بن اسماعيل :

٨- صحيح البخارى (مصر ١٣١٥هـ)

البغدادى (٤٢٩ هـ) عبد القاهر بن طاهر :

٩- الفرق بين الفرق (بيروت ١٩٣٧م)

البلاذرى (٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م) : أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر :

١٠- أنساب الأشراف - الجزء الأول (تحقيق محمد حميد الله - دار المعارف ١٩٥٩م)

ابن تيمية (٧٢٨ هـ) أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام :

١١- مجموع فتاوى ابن تيمية (طبعة القاهرة)

جودت عبد الكريم يوسف (دكتور) :

١٢- العلاقات الخارجية للدولة الرستمية (الجزائر ١٩٨٤)

ابن الجوزى (٥٦٧ هـ) عبد الرحمن بن أبى الحسن بن محمد :

١٣- تلبیس إبليس (طبعة أنصار السنة - القاهرة)

الحاكم (٤٠٥ هـ) أبو عبدالله بن عبدالله بن محمد بن حمدوية :

١٤- المستدرک (طبعة الهند)

ابن حجر العسقلانى (٨٥٢ هـ) أحمد بن على :

١٥- تهذيب التهذيب (حيدر آباد ١٣٢٥ هـ)

١٦- فتح البارى بشرح صحيح البخارى (المطبعة السلفية بالقاهرة)

ابن أبى الحديد (٦٥٥ هـ / ١٢٧٥ م) عبد الحميد هبة الله :

١٧- شرح نهج البلاغة (تحقيق محمد أبو الفضل - بيروت ١٩٦٤)

ابن حزم (ت ٤٦٥ هـ / ١٠٦٤ م) أبو محمد على بن أحمد:

١٨- الفصل فى الملل والأهواء والنحل (القاهرة ١٣١٧)

ابن حنبل (ت ٢٤١هـ) أحمد بن محمد بن حنبل :

١٩- مسند الإمام أحمد (طبعة الحلبي بالقاهرة)

ابن حوقل (ت ٣٦٧هـ / ٩٧٧م) أبو القاسم محمد بن حوقل :

٢٠- كتاب المسالك والممالك (لیدن - ١٨٧٢م)

الخضري (الشيخ محمد) :

٢١- تاريخ الأمم الإسلامية (الجزء الأول - القاهرة ١٩٧٠)

الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) أبو بكر أحمد :

٢٢- تاريخ بغداد (مصر ١٩٣١)

ابن خلدون (٨٠٨هـ / ١٤٠٥م) عبد الرحمن بن محمد :

٢٣- العبر وديوان المبتدأ والخبر (بولاق ١٢٨٤هـ)

خليفة بن خياط (٢٤٠هـ) أبو عمرو :

٢٤- تاريخ خليفة بن خياط (تحقيق أكرم ضياء العمرى - النجف ١٩٦٧)

الخوارزمي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب :

٢٥- كتاب مفاتيح العلوم (القاهرة ١٩٣٠)

الذهبي (٧٨٤هـ / ١٣٤٧م) الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد :

٢٦- تاريخ الإسلام (تحقيق حسام الدين القدسي)

الرازي (ت ٣٢٢هـ) أحمد بن حمدان :

- ٢٧- الزبدة فى الكلمات الإسلامية (القاهرة ١٩٧٠)
- الرازى (٣٢٧هـ) أبو محمد بن عبد الرحمن بن أبى حاتم :
- ٢٨- الجرح والتعديل (حيدر آباد ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م)
- الرازى (٦٠٦هـ) فخر الدين :
- ٢٩- اعتقادات فرق المسلمين والمشرىكين (القاهرة ١٩٣٨)
- رجب محمد عبد الحليم (دكتور):
- ٣٠- الإباضية فى مصر والمغرب وعلاقتهم بإباضية عمان والبصرة (مكتبة العلوم
عسقط ١٩٩٠م)
- الزركلى : خير الدين :
- ٣١- الأعلام (القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٩)
- ابن سعد (ت ٢٣٠هـ / ٨٤٥م) أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الزهرى :
- ٣٢- الطبقات الكبرى (دار صادر - بيروت ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م)
- سهر القلماوى (دكتورة) :
- ٣٣- أدب الخوارى (مصر ١٩٤٥)
- سيدة إسماعيل كاشف (دكتورة) :
- ٣٤- عمان فى فجر الإسلام (مسقط - وزارة التراث - الطبعة الثانية ١٩٨٩)
- سعيد عبد الفتاح عاشور وزميله (دكتوران):
- ٣٥- عمان والحضارة الإسلامية (الطبعة الرابعة - جامعة السلطان قابوس)

الشاطبي (ت ٧٦٠هـ / ١٢٦٧م) أبو اسحق إبراهيم الغرناطي :

٣٦- الاعتصام (مصر ١٣٣١هـ / ١٩١٣م)

الشهرستاني (٥٤٨هـ) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر :

٣٧- الملل والنحل (تحقيق عبد اللطيف محمد العبد - مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٧٧م)

صابر طعيمة (دكتور) :

٣٨- الإباضية عقيدة ومذهبها (دار الجبل - بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)

صفى الدين البغدادي (٧٣٩هـ / ١٣٣٩م) عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي :

٣٩- مرصد الاطلاع على الأمكنة والبقاع (تحقيق على محمد البجاوي - القاهرة - ١٩٤٥م)

الطبري (٣١٠هـ / ٩٢٢م) أبو جعفر محمد بن جرير :

٤٠- تاريخ الرسل والملوك (طبعة دار المعارف بالقاهرة)

٤١- جامع البيان في تفسير القرآن

عامر النجار (دكتور):

٤٢- الخوارج عقيدة وفكرا وفلسفة (دار المعارف ط ٢ ١٩٨٨)

ابن عبد ربه (٣٢٨هـ) أحمد بن محمد :

٤٣- العقد الفريد (تحقيق محمد سعيد العريان - القاهرة ١٩٥٣م)

ابن العربي (محي الدين أبو بكر) :

٤٤- العواصم من القواصم (تحقيق محب الدين الخطيب ١٣٧٥هـ)

عمار طالبي : (دكتور) :

٤٥- آراء الخوارج الكلامية (الجزائر ١٣٩٨ - ١٩٧٨م)

عوض محمد خليفات (دكتور) :

٤٦- نشأة الحركة الإباضية (عمّان ١٩٧٨)

الغزالي (ت ٥٠٥هـ / ١١١١م) أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد:

٤٧- إحياء علوم الدين (طبعة دار الكتب العربية الكبرى - مصطفى الحلبي وشركاه)

فاروق عمر فوزي (دكتور) :

٤٨- التاريخ الإسلامي وفكر القرن العشرين (مؤسسة المطبوعات العربية - بيروت ١٩٨٠)

الفيروز آبادي : (محي الدين محمد بن يعقوب) :

٤٩- القاموس المحيط (بيروت - بدون تاريخ)

ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ / ٨٨٩م) أبو محمد عبد الله بن مسلم :

٥٠- كتاب المعارف (القاهرة ١٩٦٠م)

٥١- الإمامة والسياسة (منسوب لابن قتيبة - تحقيق طه الزيني)

القزويني (زكريا بن محمد):

٥٢- آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت ١٣٨٠ / ١٩٦٠)

ابن كثير (ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م) عماد الدين أبو الفدا إسماعيل :

٥٣- البداية والنهاية (القاهرة ١٩٣٢)

المبرد (ت ٢٨٥هـ / ٨٩٨م) أبو العباس محمد بن زيد :

٥٤- الكامل فى اللغة والأدب (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)

محمد إبراهيم عبد الباقي:

٥٥- الدين والعلم الحديث

محمد أسعد أطلس (دكتور) :

٥٦- الخلفاء الراشدون (دار الأندلس - بيروت بدون تاريخ)

محمد أبو زهرة (الشيخ):

٥٧- تاريخ المذاهب الإسلامية (دار الفكر العربى بالقاهرة)

محمد جمال الدين سرور (دكتور) :

٥٨- الحياة السياسية فى الدولة العربية الإسلامية فى القرنين الأول والثانى بعد الهجرة

(دار الفكر العربى بالقاهرة)

محمد عبد الحى شعبان (دكتور) :

٥٩- الثورة العباسية (ترجمة عبد المجيد القيسى - دار زهران بالقاهرة)

محمد الشحات قرقرش (دكتور) :

٦٠- عمان والحركة الإباضية (مكتبة مسقط ١٩٩٠)

محمود إسماعيل عبد الرازق (دكتور) :

٦١- الخوارج فى بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجرى (ط٢ مكتبة الحرية

الحديثة - القاهرة سنة ١٩٨٦)

محمود شاكر :

٦٢- التاريخ الإسلامى "الدولة الأموية" (الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - المكتب الإسلامى بيروت)

المسعودى (٣٤٦هـ / ٩٥٧م) أبو الحسن على بن الحسين :

٦٣- مروج الذهب ومعادن الجوهر (دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)

مسلم (ت ٢٦١هـ) الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري :

٦٤- صحيح مسلم بشرح النووي (المطبعة المصرية ومكبتها)

مصطفى حلمى (دكتور) :

٦٥- نظام الخلافة فى الدولة الإسلامية (دار الدعوة - الإسكندرية بدون تاريخ)

مصطفى الشكعة (دكتور) :

٦٦- إسلام بلا مذاهب

المقدسى (مظهر بن طاهر):

٦٧- البدء والتاريخ (تحقيق هوارت - باريس ١٨٩٩ - ١٩١٩)

المقرئى (٨٤٥هـ / ١٤٤١م) تقى الدين أحمد بن على :

٦٨- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (بولاى ١٢٧٠هـ)

الملطى (٣٧٧هـ) أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن :

٦٩- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (بيروت - ١٣٨٨هـ)

ابن منظور (ت ٧١١هـ) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم:

٧٠- لسان العرب (بيروت ١٩٦٨)

مهدي طالب هاشم :

٧١- الحركة الإباضية في المشرق (الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - بغداد)

الناشيء الأكبر (ت ٢٩٣هـ) عبدالله بن محمد :

٧٢- مسائل الإمامة (تحقيق يوسف فان أس - بيروت ١٩٧١م)

ابن النديم (ت ٣٨٣هـ / ٩٩٣م) محمد بن اسحق:

٧٣- كتاب الفهرست (القاهرة - ١٣٤٨هـ)

أبو نعيم (ت ٢٤٠هـ) أحمد بن عبدالله :

٧٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (مكتبة الخانجي ١٣٥٢هـ)

الواقدي (٢٠٧هـ) محمد بن عمر:

٧٥- كتاب المغازي (تحقيق فون كريم - كلكتا ١٨٥٦)

ولكنسن :

٧٦- بنو الجلندی فی عمان (مسقط ، وزارة التراث ١٩٨٢)

ياقوت الحموي (٦٢٦هـ / ١٢٣٠م) شهاب الدين أبو عبدالله :

٧٧- معجم الأدباء (دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٩٨٠م)

٧٨- معجم البلدان (دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٩٩ / ١٩٧٩م)

يوسف العش (دكتور) :

٧٩- الدولة الأموية (دار الفكر - دمشق بدون تاريخ)

أبو يوسف (١٩٢هـ / ٨٠٧م) يعقوب بن إبراهيم :

٨٠- كتاب الخراج (القاهرة ١٣٠٢هـ)

٨١- دائرة المعارف الإسلامية (تعريب أحمد الشنتناوى وآخرين)

ثانياً - المصادر الإباضية

أطفيش (محمد بن يوسف):

١- رسالة "إن لم تعرف الإباضية يا عقبي يا جزائري" (نشرها قاسم بن سعيد الشماخي ومصطفى اسماعيل الفارضى بإشارة الإمام فيصل بن تركي سلطان مسقط)

أحمد مهني مصلح وآخرون :

٢- "هذه مبادئنا - ردّ على كتاب (الإباضية عقيدة ومذهباً للدكتور صابر طعيمة) - مسقط ١٤٠٧هـ)

الأزكوى (عاش في القرن ١٢هـ / ١٨م) سرحان بن سعيد :

٣- كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة (مخطوط بمكتبة معالي السيد محمد بن أحمد ابن سعود البوسعيدى برقم ٥٧١)

٤- تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة (تحقيق عبد المجيد القيسى - أبو ظبي ١٩٧٦)

الباروني النفوسى (عبدالله) :

٥- الأزهار الرياضية (تونس - بلا تاريخ)

البيسوى (أبو الحسن على بن محمد):

٦- مختصر البيسوى (نشر وزارة التراث القومى بسلطنة عمان ١٩٨٤)

البرادى (٦٩٧هـ) أبو القاسم بن إبراهيم :

٧- الجواهر المنتقاء (طبعة حجرية - القاهرة ١٨٨٤م)

جميل بن حميس السعدى:

٨- قاموس الشريعة (تحقيق عبد الحفيظ شلبى - وزارة التراث القومى بسلطنة عمان
١٩٨٢م)

الدرجيني : (٦٧٠هـ) أبو العباس أحمد بن سعيد:

٩- طبقات المشايخ بالمغرب (الجزء الثانى - حققه وقام بطبعه إبراهيم طلاى - الجزائر
١٩٧٤م)

الرقيشى (توفى فى القرن العاشر الهجرى) أحمد بن عبد الله :

١٠- مصباح الظلام (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٥٤٩ب)

أبو زكريا (ت ٤٧١هـ) أبو زكريا يحيى بن أبى بكر :

١١- كتاب سير الأئمة وأخبارهم المعروف بتاريخ أبى زكريا (ط ٢ تحقيق اسماعيل
العربى ١٩٨٢م)

الحارثى (سالم بن حمد):

١٢- العقود الفضية فى أصول الإباضية (وزارة التراث القومى بسلطنة عمان
١٩٨٣م)

سالم بن حمود بن شامس السيابى :

١٣- عمان عبر التاريخ (مسقط - وزارة التراث القومى ١٩٨٢م)

١٤- طلاقات المعهد الرياضى فى حلقات المذهب الإباضى (مسقط - وزارة التراث
القومى ١٩٨٠م)

- ١٥ - إزالة الوعناء عن أتباع أبي الشعثاء (تحقيق سيدة اسماعيل كاشف ١٩٧٩م)
- ١٦ - أصدق المناهج فى تمييز الإباضية عن الخوارج (تحقيق سيدة اسماعيل كاشف ١٩٧٩م)
- ١٧ - الحقيقة والحجاز فى تاريخ الإباضية باليمن والحجاز (وزارة التراث بسلطنة عمان ١٩٨٠)
- سليمان محمد السالى وأخيه :
- ١٨ - عمان تاريخ يتكلم (دمشق ١٩٦٣)
- الشماخى (ت ٩٢٨هـ / ١٥٢٢م) أحمد بن سعيد بن عبد الواحد:
- ١٩ - كتاب السير (مسقط - وزارة التراث ١٩٨٧م)
- صالح بن أحمد الصوافى (دكتور) :
- ٢٠ - الإمام جابر بن زيد وأثره فى الدعوة (مسقط - وزارة التراث ١٩٨٣)
- على يحيى معمر:
- ٢١ - الإباضية فى موكب التاريخ (مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٦٤)
- ٢٢ - الإباضية بين الفرق الإسلامية (مسقط - وزارة التراث القومى ١٩٧٩)
- العوتبى (عاش فى القرن الخامس الهجرى) سلمة بن مسلم :
- ٢٣ - الأنساب (مسقط - وزارة التراث القومى ١٩٨٤)
- أبو عبيدة مسلم بن أبى كريمة (توفى قرب منتصف القرن الثانى الهجرى) :
- ٢٤ - رسالة فى الزكاة (مسقط - وزارة التراث القومى - سلسلة تراثنا عدد ٣٤)
- القلهاتى (ق ٤هـ / ١٠م) أبو عبدالله محمد بن سعيد الأزدى :

٢٥- الكشف والبيان (تحقيق سيدة اسماعيل كاشف - وزارة التراث بسلطنة عمان
(١٩٨٠)

الكندى (٥٠٨هـ) محمد بن إبراهيم الكندى :

٢٦- كتاب بيان الشرع (مسقط - وزارة التراث القومى)

محمد على دبوز :

٢٧- تاريخ المغرب الكبير (القاهرة ١٩٦٣)

محمد صالح ناصر (دكتور) :

٢٨- مكانة الإباضية فى الحضارة الإسلامية - الحلقة الثانية (ط أولى ١٩٩٢م)

نور الدين السالمى (عبدالله بن حميد):

٢٩- تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان (الكويت ١٩٧٤)

يحيى محمد بكوش (دكتور):

٣٠- فقه الإمام جابر بن زيد (دار الغرب الإسلامى - بيروت ١٩٨٦)

أبو يعقوب يوسف الورجلاني :

٣١- الدليل والبرهان

٣٢- مجموعة السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان (مسقط - وزارة التراث ١٩٨٦ -
تحقيق سيدة اسماعيل كاشف)

٣٣- مجموعة رسائل الإمام جابر بن زيد (نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة مودعة
بالمكتبة الإسلامية بمسقط)

٣٤- من جوابات الإمام جابر بن زيد (ترتيب سعيد بن خلف الخروصى - مسقط
(١٩٨٤)

الفهرس

الصفحة

٣	المقدمة
	تمهيد :
٩	ظهور الخوارج وتطور حركتهم حتى معركة النهروان سنة ٣٨هـ
١١	أولا - النزاع بين على ومعاوية
٢٧	ثانيا - نشأة الخوارج
٣٨	ثالثا - واقعة النهروان سنة ٣٨هـ
٤٥	الباب الأول - نشأة الإباضية :
	١- مرداس بن حدير التميمي وتزعمه لمحكمة البصرة بعد معركة
٤٧	النهروان .
٦٥	٢- انقسام محكمة البصرة بعد أبى بلال وظهور الإباضية
٨٧	الباب الثاني - مؤسس الدعوة الإباضية :
٨٩	١- عبد الله بن إباح ودوره فى تأسيس الدعوة الإباضية
	٢- تباين موقف الإباضيين القدماء والمحدثين بالنسبة لدور ابن إباح
٩٦	فى تأسيس الدعوة الإباضية
١٠٠	٣- تفنيد القول بتأسيس جابر بن زيد للدعوة الإباضية
١٦١	الباب الثالث - علاقة الإباضية بالخوارج :
١٦٥	أولا - موقف المؤرخين وكتاب الفرق من غير الإباضية
١٧٧	ثانيا - موقف المؤرخين والكتاب الإباضيين
١٩٧	ثالثا - خلاصة الرأى فى العلاقة بين الإباضية والخوارج
٢٥٥	الملاحق :
٢٥٧	(١) كتاب عبد الله بن إباح إلى الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان
٢٦٩	(٢) الرسالة رقم ١٣ من جابر بن زيد إلى نعمان بن سلمة
٢٧٣	(٣) الرسالة رقم ١٦ من جابر بن زيد إلى عبد الملك بن المهلب
	المصادر والمراجع :
٢٧٧	أولا - المصادر والمراجع العامة
٢٨٦	ثانيا - المصادر والمراجع الإباضية
٢٩٠	الفهرس

منتہی سورا الازہکیہ

WWW.BOOKS4ALL.NET